Democratic Arab Center
for Strategic Political and Economic Studies

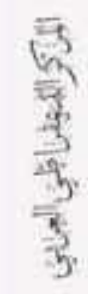
النخبة السياسية وإشكالية بناء الثقة في المؤسسات

دراسة حالة الثقة في البرلمان بالمغرب



تأليف : عثمان سحبان

2024



النخبة السياسية وإشكالية بناء الثقة في المؤسسات
دراسة حالة الثقة في البرلمان بالمغرب





POLITICAL ELITES AND PROBLEM OF BUILDING TRUST IN INSTITUTIONS

A CASE STUDY OF TRUST IN THE MOROCCAN PARLIAMENT

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742z7427871



ISBN 978-3-68929-028-3



الـنــــــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

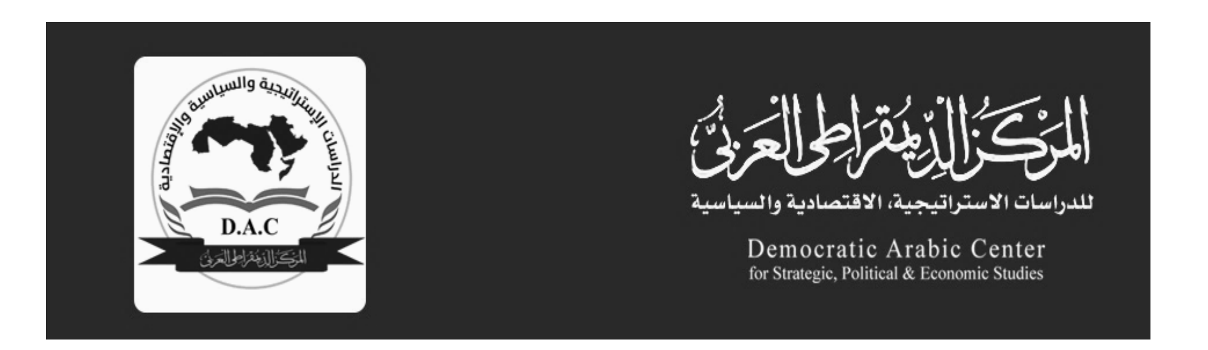
For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.d





كتاب : النخبة السياسية وإشكالية بناء الثقة في المؤسسات

دراسة حالة الثقة في البرلمان بالمغرب

تأليف: عثمان سحبان

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: **ISBN 978-3-68929-028-3**

الطبعة الأولى2024 م



عثمان سحبان

Othmane Souhbane

النخبة السياسية وإشكالية بناء الثقة في المؤسسات

دراسة حالة الثقة في البرلمان بالمغرب

Political Elites and Problem of Building Trust in Institutions: A Case Study of Trust in the Moroccan Parliament

قائمة المحتويات:

مقدمة:

تتضح الميزة التعريفية الأكيدة للديمقراطية بالنسبة لأغلب الأفراد اليوم في نتائج صناديق الاقتراع: نتائج تصويت المواطنين بشكل دوري في الانتخابات. ومن الواضح في كل الأحوال أن نتائج الاقتراع هي كل ما يلزم لأجل الديمقراطية، إلا أن علماء الاجتماع السياسي المعاصر قد أبدوا اهتماما فعليا بالجوانب الأخرى للمشاركة السياسية، خاصة أنشطة الحركات الاجتماعية. ويعزى هذا الاهتمام بالجوانب الأخرى -بشكل جزئي- إلى انحدار الثقة في الديمقراطيات العريقة وأحزابها السياسية وضعف شعبيتها تدريجيا لعقود، وهو أمر واضح انعكس في التراجع المتواصل لأعداد المُصوّتين الذين يشاركون في الانتخابات[1]. فإذا كانت الديمقراطية التمثيلية تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية عن طريق الانتخابات، فتخلي المواطن عن مدّها بهذه القوة الدافعة يشكل تهديدا على بقائها، ونستجلي هذه الخطورة من خلال فقدان المواطن الثقة في مؤسساته التمثيلية.

وهناك اتفاق بين الباحثين على أن الثقة السياسية هي العنصر الحاسم في عملية الحكم الديمقراطي، وأن شرعية الديمقراطية تعتمد على مدى ثقة المواطنين وارتباطهم بالمؤسسات العامة والنخبة السياسية، وبالتالي هناك صعوبة في القول بأن النظام السياسي يتصف بالشرعية في حالة غياب ثقة المواطنين، ولذلك تعد الثقة السياسية من العوامل الرئيسية لشيوع الاستقرار وإضفاء الشرعية في أي نظام سياسي ولأية مؤسسة تسعى لإرساء قواعد الديمقراطية[2]، فهي "جزء أساسي من

[1] كيت ناش، علم الاجتماع السياسي المعاصر: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة ذيب بن محمد الدوسري، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2017، ص 335-336.

[2] وفاء علي داود، عوامل بناء الثقة في الأحزاب في نظم الديمقراطيات الناشئة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2015، ص 13.

الصلة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، وبالتالي فإن كفاءة وقدرة صانعي السياسات العامة تحدد جزئيا مدى ثقة المواطنين بهم"[3].

بحكم الموقع الحيوي الذي تحتله النخب السياسية في النسق المجتمعي والسياسي، وبالنظر أيضا إلى أدوارها في صياغة القرار السياسي وتصريفه، وتحكّمها في مُجريات اللعبة السياسية، لما تتوفر عليه من إمكانات صنع القرار أو على الأقل المشاركة في بلورته، كما في مقدورها التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبها من خلال شبكات وعلاقات النفوذ[4]، عبر التمركز داخل التكتلات والمؤسسات السياسية كالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، وخلق إطارات تنظيمية للحفاظ على مصالحها وتكريس هويتها[5]، ما دامت الخاصية المميزة للديمقراطية كشكل للحكم هي أنها تمنح حرية تكوين النخب و إيجاد منافسة منظمة بينها[6].

ومن ثم، تلعب هذه النخب دورا أساسيا في تعزيز قيم الديمقراطية، كالثقة، والمشاركة، وغيرها من القيم التي تسهم في توجيه المواطنين نحو المشاركة الإيجابية والفعالة في الشأن العام، وبالتالي تعزيز ثقة المواطن في الدولة والمؤسسات و انخراطه في العمل السياسي، فخروج الفرد من حيز ولاءاته التقليدية إلى حيز أرحب من خلال العلاقات التي تتشكل في إطار المؤسسات والفعاليات السياسية تجعله أكثر ثقة في قدرته على التأثير في المجال العام، ويعد هذا أحد الركائز الأساسية لتعزيز المشاركة

[3] Yuksel Alper Ecevit and Ekrem Karakoc, "The perils of semi-presidentialism: Confidence in political institutions in contemporary democracies", international political Science review, Vol 38, No 1, 2017, P 2.

[4] جون و اتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم-عبد الأحد السبتي-عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر-الرباط، الطبعة الثالثة 2013، ص 134.

[5] زين العابدين حمزاوي، النخبة السياسية ومسألة الثبات والتحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2003-2004، ص 119.

[6] توم بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتقديم محمد الجوهري-علياء شكري-محمد علي محمد-السيد محمد الحسيني، سلسلة علم الاجتماع المعاصر-الكتاب السادس، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1988، ص 125.

بشقيها السياسي والمجتمعي، فالدافع الأساسي وراء مشاركة المواطن في الشأن العام هو ثقته في أن آراءه ورغباته لها تأثير في عملية صنع القرار[7].

لذلك، فالمحافظة على الثقة باعتبارها رأسمالا اجتماعيا وسياسيا مهما بالنسبة للبناء المؤسساتي، ومراكمتها وبنائها يظل مسؤولية النخب السياسية بالدرجة الأولى؛ غير أن و اقع الحال يكشف عن تراجع ملحوظ في منسوب الثقة في المؤسسات بالمغرب، والذي تؤكده مؤشرات عديدة أهمها: ضعف نسبة المشاركة السياسية، استطلاعات الرأي، وتصاعد وتيرة الاحتجاج، وفقدان المواطن الثقة في المؤسسات ليس بالأمر الاعتباطي، بقدر ما هو نتيجة موضوعية لمجموعة من العوامل التي أبانت عنها الممارسة السياسية، أبرزها سيطرة ظاهرة الامتيازات والريع على الحياة السياسية، مما جعل معه المؤسسات التمثيلية وهيئات الوساطة في منأى عن ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكذا عدم وجود قابلية داخل الفضاء السياسي على تجديد النخب والقيادات السياسية، مما يخلق في المحصلة هوّة بين الخطابات والمنجزات، وتفاوتا بين الانتظارات والحاجيات المحققة، تتولد معها نظرة سلبية وشعورا بالإحباط وعدم الثقة، غالبا ما يعبر عنه المجتمع بالعزوف السياسي والانتخابي أو من خلال الاحتجاج[8].

في هذا السياق تأتي أهمية دراسة إشكالية الثقة في البرلمان المغربي لما يشكله هذا الرأسمال الاجتماعي من قيمة وجودية بالنسبة للمؤسسة البرلمانية، بحيث يعتبر وجودها تأكيدا على استمرار شرعية البرلمان، وضامنا لعدم تهميشه ضمن الهرمية المؤسساتية داخل النظام السياسي من جهة،

[7] عبد الحميد إنجي محمد إنجي، "دور المؤسسات الوسيطة في تعزيز الثقة"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد 18، العدد 71، سنة 2018، ص 96.

[8] جمال الدنسيوي، "أزمة الثقة في المؤسسة البرلمانية بالمغرب: تأملات في مثلث التمثيل النخبة والأداء" ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019، ص 18.

ومُحصّنا له من ترامي مؤسسات أخرى على مجال سلطته من جهة أخرى[9]، غير أن خطورة تراجع منسوب الثقة في المؤسسة البرلمانية لا يمكن اختزالها في وضع اللاثقة في حد ذاته، أو فيما يستتبعه ذلك من عدم منح الدعم المجتمعي لهذه المؤسسة، بل تتعدى ذلك إلى إمكانية انتقال فقدان الثقة إلى العملية الديمقراطية برمتها، حيث يكون عدم الرضا الشعبي على البرلمان وفقدان الثقة فيه، واستدامة ذلك طويلا مع عدم وجود أي محاولات جادة لإعادة هذا الرأسمال الاجتماعي، بمثابة دافع باتجاه تراجع الدعم والقبول لشرعية النظام السياسي الذي تشتغل في إطاره مؤسسة البرلمان[10].

وللإحاطة العلمية بهذا الموضوع سوف نعرض أهم محدداته المنهجية على النحو الآتي:

أولا: الحقل المعرفي للموضوع

إن أول خطوة تواجه الباحث هي تحديد موضوع بحثه (Subject)، وهي –في نظر إبراهيم أبراش- خطوة سابقة لتحديد إشكالية البحث، والمقصود بموضوع البحث، المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية محددة منه لتكون الموضوع الذي سيبحث فيه[11]، ذلك أن مجال العلوم الاجتماعية واسع وتخصصاته متشعبة وبالتالي فمن الضروري حصر موضوع البحث داخل حقل وإطار معرفي محدد، مع بعض التقاطعات والتداخلات التي يمكن أن تقع مع حقول معرفية أخرى.

من هذا المنطلق، فإن موضوع هذا البحث يتأطر ضمن حقل علم السياسة. والذي يشكل –على حد قول عبد اللطيف أكنوش- بأدواته ومفاهيمه وخططه المنهجية "الممر الإجباري" لكل باحث جدي يسعى إلى تحليل ودراسة النظام السياسي المغربي، "لأن بدونها سوف يكون الدارس مجرد "صحفي" أو

---

[9] عثمان الزياني، "إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب: قراءة في أنماط التمثلات المجتمعية وقياس الرأسمال الرمزي"، مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، العدد الأول، سنة 2018، ص 41.

[10] المرجع نفسه، ص 40.

[11] إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الإصدار الأول 2009، ص 223.

"داعية سياسي" تنعدم في خطابه الموضوعية أو على الأقل "البرودة العلمية" في تناول الشيء السياسي المغربي"[12]، إذ يبقى هو المجال الفعلي لدراسة الظواهر السياسية في و اقعها "الكائن".

ولما كان علم السياسة ملتقى الطرق بين القانون الدستوري وعلم الاجتماع السياسي، فإن ذلك يشكل مناسبة علمية ومنهجية ليتقاطع فيها البحث مع هذه الحقول المعرفية، وأساسا علم الاجتماع السياسي، خاصة وأن السياسة لا تشكل نطاقا منفصلا في المجتمع، وبالتالي يصعب الفصل بينها وبين السوسيولوجيا السياسية كما يعبر عن ذلك "موريس دوفيرجيه" (Maurice Duverger) بقوله "إن كل شيء-أو كل شيء تقريبا- هو سياسي جزئيا ولا شيء-أو لا شيء تقريبا- هو سياسي بالكامل"[13].

ثانيا: المفاهيم الأساسية للدراسة

إن كل فرضية أو نظرية أو قانون يتكون من مجموعة من المفاهيم أو المصطلحات العلمية التي يعني بها الباحث مقاصد ونعوت ومعاني تصنف وتحلل وتعبر عن طبيعة هذه المفاهيم ومحتوياتها الفكرية[14]، ولما كانت العلوم الاجتماعية تعج بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تتباين وتتعدد التعريفات والتصورات المقدمة لها باختلاف المو اقع الأيديولوجيات والمذاهب السياسية[15]، فإن هذا يتطلب من الباحث أن يهتم بالمعاني الدقيقة للألفاظ والمصطلحات التي يستخدمها في بحثه، والتي تشكل الوحدة الأساسية لبناء فرضيات ونظريات البحث، وبالتالي سيتم اعتماد المفاهيم التي تستجيب لمعطيات دراستنا من حيث اقترابها في تحليلنا لموضوع البحث، على أساس أنها تمكن من تحديد مفهوم إجرائي يتناسب والمعطيات الو اقعية لمسألة النخبة السياسية والثقة في المؤسسات.

---

[12] عبد اللطيف أكنوش، السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، 1988، ص 7.

[13] موريس دوفيرجيه، علم اجتماع السياسية، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1991، ص 18.

[14] إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة 1994، ص 41.

[15] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 235.

1. **مفهوم النخب السياسية**

تجدر الإشارة في البداية إلى أن كلمة "نخبة" أو "صفوة" تشير إلى خيرة أو علية القوم، فحسب معجم المصطلحات السياسية والدولية، كلمة (Elite) يقابلها بالعربية الصفوة، وهم أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية، وتلعب هذه الصفوة دورا قياديا وسياسيا لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم وبصفتهم. وجاء في قاموس أوكسفورد أن النخبة (Elite) هي أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميزة وذات الاعتبار، والنخبة كذلك مجموعة من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقل اجتماعي معين وهم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي[16].

ويرجع الفضل في ذيوع و انتشار مفهوم النخبة السياسية في مجال العلوم الاجتماعية إلى كل من الباحثين "موسكا" (Gaetano Mosca) و"باريتو" (Vilfredo Pareto)، إذ يؤكد "موريس دوفيرجيه (Maurice Duverger)بأن "باريتو" هو من أدخل مفهوم النخب إلى علم الاجتماع[17]. وقد عرف كل من "موسكا" و"باريتو" النخبة بأنها "أقلية من الأفراد تمتلك من الثروة والقدرة والمواهب ما يجعها تختلف وتتميز عن الآخرين، أي من هم خارج صفوف النخبة، في حين ذهب "بوتومور" في تعريفه للنخبة السياسية إلى أنها "الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في المجتمع"، بينما ركز"هارولد لازويل" (Harold Lasswell) في تعريفه للنخبة على مدى تأثيرها، فالنخبة عنده هم "أولئك الذين

---

[16] يعقوب يوسف الكندري، علي أسعد وطفة، ثقافة التعصب عند النخب: دراسة في اتجاهات الشباب، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 2017، ص 27.

[17] موريس دوفيرجيه، مرجع سابق، ص 162.

ملكوا قدرا من التأثير أكثر من الآخرين والذين يحصلون نتيجة لذلك، على أغلب ما يمكن الحصول عليه"[18].

من ثم، تشير النخبة من الناحية الاصطلاحية إلى الجماعة الأكثر قوة ونفوذا أو تأثيرا في المجتمع، أي النخبة الحاكمة التي تمسك بزمام الأمور. والحكم أو التحكم هنا لا ينسحب فقط على حقل السلطة السياسية، بل يتفرع إلى مختلف حقول المجتمع، فالأمر يتعلق بمجموعة من الأفراد يملكون أقصى ما يمكن امتلاكه من قيمة معينة، وهي بالخصوص السلطة والنفوذ[19]. لذلك نجد "روبرت بوتنام" (Robert Putnam) يحدد النخب السياسية في "الأشخاص الذين يوجدون بالقرب من قمة هرم السلطة ولديهم القدرة على التأثير في القرارات السياسية"[20]، أو "أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين" فالنخبة السياسية من منظوره تقتصر فقط على البرلمانيين والوزراء ورؤساء الدولة وكبار الموظفين[21]. أي النخبة ذات الطابع السياسي الذي يتضمن عدة أنواع وتصنيفات، تأتي على رأسها النخبة الحزبية، والنخبة المؤسساتية التي تنتمي إلى مؤسسات الدولة كالحكومة والبرلمان، فنخبة الوزراء تصنف ضمن خانة النخبة الحكومية، ونخبة النواب تصنف داخل خانة النخبة البرلمانية المتحدثة باسم الوطن نيابة عن المواطنين[22]. ونظرا لتباين وتعدد المقاربات حول تفسير ظاهرة النخبة،

---

[18] نزهة أخ العرب، سؤال ثقافة المواطنة وأزمة النخبة السياسية في المغرب: قراءة تحليلية في منشأ العلاقة ومآلها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2017/2016، ص 17.

[19] عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب: مفارقات التوريث والاستحقاق، مركز العلوم الاجتماعية، الرباط، الطبعة الرابعة 2020، ص 23.

[20] William Genieys, "Nouveaux regards sur les élites de politique", Revue française de science politique, Vol 56, N1, février 2006, p 122.

[21] إدريس لكريني، "النخب الحزبية و أثرها على العمل البرلماني بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 22/21، سنة 2012، ص 98.

[22] عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب: دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب-الدائرة الانتخابية بْزُو واوزيغت نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، السنة الجامعية 2014/2013، ص 124.



ومونل القوة لديها، كان هذا سببا في تفضيل بعض المفكرين الحديث عن نُخب وليس نخبة، ومنهم "كارل مانهايم" (Karl Mannheim)، و"ريمون آرون" (Raymond Aron)، و"رايت ميلز" (Wright Mills)، و"باريتو" (Vilfredo Pareto)[23].

وفي هذا الموضوع يتم التطرق للصنف المتعلق بالمؤسسة التشريعية –مجلس النواب تحديدا- أي النخبة البرلمانية، أو النواب البرلمانيون، وهم الأشخاص المنتخبون لشغل مراكز القيادة داخل هرم الدولة، وفق أهلية محددة وشروط معينة والمنصوص عليها في مدونة الانتخابات، وهذا ما يفرض عليها مجموعة من الخصائص والصفات الأساسية، والتي تميزها عن باقي النخب، والمتمثلة في الصفة التمثيلية التي تحمل هذه النخب مسؤولية التمثيل السياسي للمواطنين المحليين وطنيا، ثم الصفة النفعية والتي تفرض عليهم واجب الدفاع عن المنفعة العامة دون المنفعة الخاصة، أي تجاوز الصفة المحلية الضيقة إلى الصفة الوطنية الشاملة لكل المكونات، ثم الصفة التواصلية أي الحفاظ على الدورة التواصلية الافتراضية لفعل التواصل السياسي بين النائب والمواطن، فهو حلقة الوصل بين الناخبين وبين السلطة المركزية عبر فعل تواصلي يحترم إرادة المواطنين انتظاراتهم[24].

بالتالي، يمكن إعطاء مفهوم إجرائي للنخبة السياسية في سياق هذا البحث، من خلال تحديدها في النخبة البرلمانية، وهم النواب البرلمانيون الذين يمثلون الشعب في المؤسسة التشريعية بمجلس النواب، والنخبة البرلمانية، هي في الأصل نخبة حزبية وصلت إلى مؤسسة البرلمان عن طريق الترشّح والفوز في الانتخابات التشريعية وفق الشروط التي يحددها القانون.

---

[23] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات إي-كتب، 2011، ص 56.

[24] عبد الرحيم خالص، مرجع سابق، ص 124-125.



2. مفهوم الثقة السياسية

تُشير الثقة بشكل عام إلى "ما يتوقعه الأفراد من أفراد آخرين ضمن جماعة ذات سلوك منتظم ومستقيم وتعاوني"[25]، أو هي "مزيج من المواقف والسلوك، فحينما نقول إننا نثق بالآخرين يعني أن لدينا موقفا خاصا تجاههم، وأننا نتصرف أيضا بناء على هذا الموقف"[26]. ويختلف شكل هذه الثقة باختلاف مجال دراستها فهناك ثقة (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، إدارية، دينية...إلخ) ويشير "سيمل" (Simmel) إلى أن الثقة هي أهم القوى التركيبية للمجتمع، وهي من الشروط الضرورية للتعامل الاجتماعي والفعالية، وكذا الثبات والاستقرار الديمقراطي[27]، ووفقا لـ "فوكوياما" (Francis Fukuyama) تشير الثقة إلى الاعتقاد بأن الآخرين سيتصرفون بطريقة موثوقة ويمكن التنبؤ بها، حتى في حالة عدم وجود ضمان بأنهم سيفعلون ذلك، حيث تتيح الثقة للأفراد الاعتماد على بعضهم البعض والعمل معا لتحقيق أهداف مشتركة، مما قد يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر ورفاهية اجتماعية، حيث أعتبر "فوكوياما" أن المجتمعات ذات المستويات العالية من رأس المال الاجتماعي، من المرجح أن يثق الناس ببعضهم البعض ويتعاونون، مما قد يكون له آثار إيجابية على مختلف جوانب المجتمع[28].

على هذا الأساس يمكن تعريف الثقة بشكل بسيط بكونها حالة عقلية لا يمكن قياسها مباشرة، فالاعتماد على الآخر هو نتيجة مباشرة للثقة يمكن قياسها من خلال التصرف، وبديلا عن ذلك فإن الإنسان يمكن له أن يقيس الثقة بالإحساس لكن مع أخذ الدقة والحذر في ذلك. كما يمكن ان تعتبر

---

[25] فرانسيس فوكوياما، الثقة الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1998، ص 42.

[26] Patti Tamara, "The political philosophy of trust and distrust in democracies and beyond", The Monist, Vol 98, N 4, October 2015, P 354.

[27] Kenneth Newton, " Trust Social Capital Civil Society and Democracy", International Political Science Review, Vol 22, N 2, 2001, P 202.

[28] Francis Fukuyama, social capital and civil society, IMF Working Papers, (74), 2000, doi:10.5089/9781451849585.001, P 2-3.

خيارا أخلاقيا، وهو ما يسمح للإنسان بالتعامل مع التعقيدات التي تتجاوز التفكير العقلاني. إنها أيضا موقف علائقي، يصعب قياسه مباشرة، ويتجسد في الاعتماد على الآخر وهو عنصر جوهري في السلوكيات الثقافية، الدينية، الاجتماعية والسياسية، والتي تمارس تأثيرا حاسما في التنمية[29].

إن ما يهم في هذا الموضوع هي الثقة ذات البعد السياسي، أو الثقة السياسية والتي تعبر عن مدى ارتياح المواطنين تجاه نواتج أداء الحكومة والسلطات والمؤسسات السياسية، وهذه الثقة تكتسبها الحكومات نتيجة أدائها خلال فترة معينة وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، كما أنها تشير إلى مدى اعتقاد المواطنين بأن الحكومة أو النظام السياسي يعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم[30]، و يُعرّف "جاك سيترين" (Jack Citrin) الثقة السياسية بأنها "الشعور بالأمن والثقة في قدرة الحكومة على تحقيق الصالح العام وتلبية احتياجات المواطنين"[31]، كما اعتبر "مارك هيثرينغتون" (Marc Hetherington) الثقة السياسية بأنها "توقع أن يتصرف المسؤولون السياسيون بما يخدم مصالح المواطنين الفضلى"[32]، وبالتالي يمكن النظر إلى الثقة السياسية على أنها التوجه إيجابي للمواطنين تجاه العملية السياسية، وتستند إلى معايير وتوقعات محددة، وهذا يعني أن الثقة السياسية لا تشير إلى العلاقات الأفقية بين المواطنين، بل إلى العلاقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية[33].

---

[29] رشيد الدكالي، "الثقة السياسية وفعل المشاركة السياسية: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، مجلة رهانات، العدد 56، سنة 2021، ص 32.

[30] رانيا علاء السباعي، "اتجاهات قياس الثقة: جدل المؤشرات والمقاييس"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد 18، العدد 71، سنة 2018، ص 81.

[31] Jack Citrin, "The Political Relevance of Trust in Government." The American Political Science Review, Vol. 68, N3, 1974, P 974.

[32] Marc Hetherington, "The Political Relevance of Political Trust", The American Political Science Review, Vol 92, N 4, 1998, P792.

[33] Daniela Braun and Swen Hutter, "Political trust, extra-representational participation and the openness of political systems", International Political Science Review, Vol 37, No 2, March 2016, P 154.

وقد أشارت هيئة الأمم المتحدة من خلال مؤتمر لها حول "بناء الثقة في الحكومة" في 2006، في فيينا إلى أن "الثقة السياسية تشير إلى وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والاختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، وتتولد الثقة السياسية من خلال شبكة العلاقات التفاعلية مع الأفراد والمجتمع المحلي، ويترتب عليها ارتفاع مستوى المشاركة المدنية والسياسية وبالتالي تهيئة الظروف لتحقيق التكامل الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي"[34].

من ثم، فالثقة السياسية تعني التوجه الإيجابي العام للمواطنين تجاه المؤسسات والفاعلين السياسيين، بما فيهم الحكومة والأحزاب، ويكون هذا التوجه الإيجابي مبني على توقعات الشعب من هؤلاء فكلما تحققت هذه التوقعات كلما كانت الثقة السياسية عالية، أما عدم الثقة فتعني التقييم السلبي لنشاط الحكومة، أي أن توقعات المواطنين لم تتحقق فكان موقفا سلبيا، أي انعدام الثقة. وانعدام ثقة المواطن في مؤسسة معينة قد تكون لها تداعياتها السلبية، ليست على المؤسسة فقط، بل على النظام السياسي، وفي عدد كثير من الدول النامية كان انعدام الثقة السياسية بين المواطن ومؤسسات الدولة، له تداعيات على انهيار النظام السياسي برمته[35]. فهي أحد أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار والانتماء للدولة فكلما زادت الثقة في النظام السياسي بمختلف مكوناته ومؤسساته، كلما اعتبر المواطن نفسه شريكا لذلك النظام في عمله وعليه مسؤولية تضامنية مع الحكومة في سبيل الحفاظ على الاستقرار.

تختلف أنواع الثقة السياسية بين الثقة في الأفراد والثقة في المؤسسات، حيث يمكن للثقة السياسية أن تكون موجهة نحو النظام السياسي ومؤسساته، فتشير إلى الثقة على المستوى الكلي؛ أي

[34] جليلة حديدي، "الأحزاب المغربية وسؤال الثقة"، مجلة القانون والمجتمع، العدد السابع، أكتوبر 2022، ص 155.

[35] عثمان سحبان، الثقة السياسية في ضوء الواقع الحزبي وتداعيات كورونا، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، فاس، 2021، ص 39.

الدرجة التي ينظر بها المواطنون إلى المؤسسات السياسية على أنها جديرة بالثقة بالنظر إلى مدى جودة ترجمة هذه المؤسسات لمصالح المواطنين في السياسات العامة ومدى فعاليتها وقدرتها على ربط المسؤولية بالمحاسبة[36]، ويتصور "بوتنام" أن العلاقة بين الثقة في الأشخاص (الثقة في النخب السياسية في حالتنا) والثقة في المؤسسات هي علاقة تأثير وتأثّر، ذلك أن الثقة في المؤسسات تؤثر على الثقة الشخصية، كما نجد أن للثقة المؤسساتية نتائج وتأثيرات هامة، فهي تساهم بشكل ملحوظ في المشاركة السياسية، حيث أكدت العديد الدراسات والأبحاث السياسية على أن المواطنين الذين يثقون أكثر في المؤسسات هم المرجحون أكثر للتصويت في الانتخابات[37]، والانخراط في الأحزاب والتنظيمات السياسية والمدنية.

ويركز هذا البحث على الثقة في المؤسسات، وبشكل خاص المؤسسات المنتخبة وذات الارتباط المباشر بالنخبة السياسية البرلمانية، وتحديدا الثقة في البرلمان، باعتبارها تلك الرابطة التي تجمع المواطنين بالمؤسسة التشريعية، وبممثليهم، كما تعبر عن مستوى الدعم والرضا والقبول الذي تحظى به هذه المؤسسة لدى عامة الشعب.

3. مفهوم المؤسسات

تعتبر المؤسسات نسقا دلاليا حيث تمثل المعيار الذي يجعلها تدخل في نطاق العلامة، التي هي من صنع الإنسان لكونه أضفى أنسيته عليها، إذ تفيد النظم الاجتماعية، وتنظيم العلاقات المجتمعية، وهي الهيئة التي تضمن التشريعات والقوانين الموضوعة من قبل الإنسان لتشكيل التفاعل الإنساني

---

[36] Yuksel Alper Ecevit and Ekrem Karakoc, op.cit, p 1.

[37] جليلة حديدي، مرجع سابق، ص 157.



على مبدأ المساواة والعدل، فهي إذن مجموعة من الإجراءات والمساطر والقوانين والدساتير تم وضعها من لدن نظم سياسية للتأطير والتحكم في بنيات ومكونات المجتمع[38].

كما يُقصد بالمؤسسات "مجموع الأشكال والبنيات الأساسية للتنظيم الاجتماعي"[39]، حيث يمكن أن تتفرع إلى مؤسسات اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، علمية، دينية أو مؤسسات سياسية، وإذا كانت المؤسسات السياسية بالمعنى الواسع تشمل أيضا المؤسسات الإدارية والقضائية، فإن التمييز بينها حسب موريس دوفيرجيه "يرتكز على فكرة أساسية تقول أن السياسة تخص القرارات الجوهرية، والمواقف العامة والتوجهات الإجمالية، وأن الإدارة يجب أن تُعنى بالتطبيق العملي لهذه القرارات ولهذه المواقف والتوجهات، في تفاصيلها وعلى مستوى المواطنين"[40]. أما التمييز بين السياسي والقضائي، فإنه يكمن حسب دوفيرجيه في أن "هدف المؤسسات القضائية هو تطبيق القوانين في حالة النزاع حول تفسيرها (محاكم مدنية) أو عن خرق الأحكام التي تصف بعض الأعمال بالجرائم، أو جنح أو المخالفات"[41]، وهي المحاكم الجنائية. إذ يبدوا أن الاختلاف بين هذه المؤسسات هو اختلاف وظيفي، استنادا إلى ما تؤديه من مهام تحدد طبيعتها إما في الإدارية أو القضائية أو السياسية.

إن المقصود بالمؤسسات السياسية، في هذا البحث هي تلك المؤسسات التي تهتم بتنظيم الحكم في الدولة، وعلى هذا الأساس فهي تشمل المؤسسات القانونية، أي المنظمة بواسطة الدستور، والمؤسسات غير الرسمية، أي مؤسسات متصلة بالواقع، ولها وجود فعلي، كالأحزاب السياسية[42].

---

[38] محمد أزلماط، الديمقراطية بالمغرب تصورا وممارسة، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة البحث الأكاديمي (12)، الطبعة الأولى، (دون ذكر السنة)، ص 32-33.

[39] رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، دار توبقال للنشر- الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1986، ص 11.

[40] موريس دوفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري-الأنظمة السياسية الكبرى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1992، ص 19.

[41] المرجع نفسه، ص 20.

[42] رقية المصدق، مرجع سابق، ص 11.



ونظرا لعمومية وشمولية هذه المؤسسات، وصعوبة الإحاطة بها في دراسة واحدة، فإننا سنعمل على دراسة هذه المؤسسات انطلاقا من تحديدنا لها في مؤسسة البرلمان، باعتباره السلطة التشريعية المنوط بها التصويت على القوانين، ومراقبة نشاط وعمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية وممارسة الدبلوماسية البرلمانية، ويتشكل البرلمان من مجموعة من الممثلين المنتخبين بطريقة ديمقراطية، وقد يكون البرلمان مكونا من مجلس واحد أي غرفة واحدة أو من مجلسين في إطار ما يسمى بالثنائية المجلسية، وحسب الفصل 60 من دستور 2011، فإن البرلمان يتكون من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه. وإذا ما رجعنا إلى النظام السياسي المغربي، سنجد مؤسسة البرلمان تحتل موقعا مهما ضمن المؤسسات الدستورية الأخرى للبلاد، فهي تحتل المرتبة الثانية بعد المؤسسة الملكية، على اعتبار أنها تتشكل من ممثلي الأمة (النواب البرلمانيون) ونظرا كذلك لنوع الاقتراع المعتمد في انتخاب أعضائها، الشيء الذي يميزها عن باقي المؤسسات الأخرى من حيث اختصاصاتها وتشكيلها وسير عملها[43].

لقد عرف المغرب منذ بداية الستينيات تعددا في الدساتير ابتداء من دستور 1962 إلى دستور 2011، وأنماطا من الاقتراع، وتعددا في غرف البرلمان، أما الاقتراعات التي عرفها المغرب، فقد كان إسميا تارة، وباللائحة تارة أخرى، وانتقلت المؤسسة التشريعية بين نظام الغرفة الواحدة ونظام الغرفتين، قبل يستقر على نظام ثنائي (مجلس النواب ومجلس المستشارين)[44]، ويمارس البرلمان المغربي مجموعة من السلط طبقا لأحكام الدستور، والأصل في ذلك كونه صاحب الاختصاص في مجال التشريع، هذا الاختصاص يعتبر الأول والأهم بالنسبة لهذ المؤسسة، الأمر الذي تزكى بمقتضى

---

[43] خالد برجاوي، "النظامان الداخليان لمجلس النواب وإشكالية التحيين والملاءمة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 56، ماي-يونيو 2000، ص 79.

[44] عبد الحي بنيس، نصف قرن من الحياة البرلمانية في المغرب: 1963-2013، مطبعة البيضاوي، الطبعة الأولى 2013، ص 8.

المستجدات التي حملها دستور 2011 التي همت توسيع الاختصاصات التشريعية للبرلمان، وتعزيز دوره التقييمي في مجال السياسات العمومية، وتحويله إلى مكان للسلطة ومورد للشرعية[45].

ثالثا: أهمية وأهداف الموضوع

يعتبر موضوع النخب السياسية وبناء الثقة في المؤسسات واحدا من المواضيع الواعدة في المغرب، خاصة في ظل الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة، إذ من الصعب تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وبناء دولة الحق والقانون أو دولة المؤسسات، والتأسيس لعمل سياسي ومؤسساتي مستقل ونزيه وديمقراطي في غياب علاقات مواطنة أساسها الثقة والمشاركة الجادة والفعالة في الحياة السياسية.

إذ تنبع أهمية هذا البحث أولا، من ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الثقة السياسية أو الثقة في البرلمان بالمغرب وخاصة الربط بين النخب السياسية والثقة، لذا يحاول البحث تقديم إضافة جديدة إلى حقل الدراسات السياسية والاجتماعية عبر إعطاء قراءة مغايرة ومختلفة لمفهوم ووظائف النخب السياسية، وتسليط الضوء على النخبة البرلمانية في ضوء مؤشرات الثقة السياسية.

كما ترجع أهمية البحث كذلك إلى أهمية هذه النخب في الحياة السياسية والبرلمانية المغربية الراهنة، كفاعل أساسي في العملية السياسية والديمقراطية، بالنظر إلى الأدوار التي يفترض أن تتحملها في توجيه الأحداث وتعزيز مسار الإصلاح الديمقراطي وتدعيم مكانة المؤسسات. علاوة على ذلك، فهذا البحث يساعد على تحديد عناصر الاستمرار والتغير في توجهات الرأي العام إزاء النظام السياسي بالمغرب من خلال المؤسسة التشريعية، والتعرف كذلك على نظرة المواطنين تجاه

[45] نبيل فتال، "البرلمان المغربي بين آلية التشريع وإمكانية التقييم"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خالص، سنة 2019، ص 67-68.



المؤسسات، تكون مفيدة للمهتمين بتطوير أداء هذه المؤسسات وزيادة فاعليتها وتجديد وتعزيز الثقة بها.

بناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين سلوك وأداء النخب السياسية من جهة، وبين إشكالية بناء الثقة في المؤسسات من جهة أخرى، وذلك من خلال المؤشرات التي يمكن الوقوف عليها والتي من شأنها أن تساهم في تحديد عوامل بناء هذه الثقة، والعمل من خلال ذلك على البحث في الأسباب والعوامل المتحكمة في تراجع وانخفاض الثقة في البرلمان، ودراسة الآليات والإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل النخبة السياسية البرلمانية لبناء هذه الثقة.

رابعا: إشكالية وتساؤلات الدراسة

تبدأ الدراسة في مجال العلوم الاجتماعية أولا من تحديد مشكلة البحث، التي "تكون قد أثارت فضول الباحث للإجابة عنها والتقصي بشكل يسمح بالوقوف على أبعادها ويؤمن الحلول المقترحة بشأنها، فهي تعتبر العمود الفقري لأي بحث علمي وتتلخص الإشكالية العامة في سؤال يحتاج إلى توضيح وإجابة أو أنه موقف يحتاج إلى تفسير وإيضاح"[46]، وأحيانا قد يكون الجهل والخطأ أو عدم المعرفة هو نقطة الانطلاق، فربما تتركز رغبتنا في توسيع ما نعرفه عن مؤسسة أو عملية اجتماعية أو ثقافة ما هو الدافع نحو التساؤل[47]، وإشكالية هذه الدراسة لا تخرج عن هذا الإطار فهي تنطلق من قلق بحثي ومعرفي، يستهدف مساءلة العلاقة بين سلوك وأداء النخب السياسية البرلمانية وتراجع ثقة المواطنات والمواطنين في البرلمان، وكيف يمكن أن تكون هذه النخب عاملا محددا إما في تراجع أو بناء وتعزيز الثقة في المؤسسات التمثيلية داخل الدولة.

---

[46] سميحة ديفل، "الأخطاء المنهجية في كتابة إشكالية البحث والحلول المقترحة"، مجلة دراسات، المجلد 10، العدد 2، سنة 2021، ص 50.

[47] Martin A. Schwartz, "The Importance of Stupidity in Scientific Research Source", Journal of Cell Science, vol 121, No 11, 2008, P 1771.



وبصياغة مختصرة للإشكالية يمكن أن نجملها في التالي:

إلـى أي حــد يمكــن أن تلعــب النخــب السياســية دورا مــؤثرا فـي تحديــد مــدى ثقــة المواطنات والمواطنين في المؤسسات السياسية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية، تتفرع مجموعة من الأسئلة التي سوف تساعد على معالجة الموضوع وتبيان عناصره ومكوناته، والمكملة لمبنى ومنطلقات وأهداف هذا البحث، وتتعلق أساسا بـ:

- ✍ ما هي مختلف تفاعلات النخبة السياسية في علاقتها بمكونات النسق السياسي؟
- ✍ أين تتجلى أهمية الثقة السياسية ضمن تفاعلات النسق السياسي؟
- ✍ ما هي مستويات ومؤشرات الثقة في البرلمان بالمجال المدروس؟
- ✍ أية آفاق ممكنة لتعزيز الثقة في المؤسسة التشريعية بالمغرب؟

خامسا: فرضية الدراسة

تعتبر الفرضية الخطوة الأولى نحو إيجاد حل للإشكالية المطروحة، وهي عبارة عن تخمينات ومقترحات تهدف إلى تفسير حالة أو ظاهرة أو حدث لم يتأكد بعد عن طريق الحقائق، وبعيدا عن التخمين السطحي والخيالي وفي سياق تحصيل إجابات عن الإشكالية والأسئلة المتعلقة بموضوع البحث، وبناء على المعطيات الواقعية الملاحظة والرؤية الأولية حول الموضوع، فإننا سنحاول الانطلاق من الفرضية الآتية:

هنالك علاقة مباشرة بين سلوك وأداء النخب السياسية وبناء ثقة المواطنين في المؤسسات التمثيلية، فرغم الوظائف المهمة للنخب البرلمانية والأدوار المنوطة بها، إلا أنها لم تنجح في بناء ثقة المواطنات والمواطنين في البرلمان، ما أدى إلى تراجع كبير في مستويات الثقة السياسية، تظهر تجلياته وتداعياته على السلوك السياسي للأفراد.

سادسا: حدود و أبعاد الدراسة

إن لحدود البحث أهمية قصوى تتمثل في أنها تفتح المجال للباحث ليقوم بعملية تجريدية حول مكان وزمان البحث العلمي، وتساعد على حصر فكر الباحث وتوجيهه باتجاه معين، وتتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: يتأطر هذا البحث في بُعده المكاني، في إقليم الجديدة وتحديدا الدائرة الانتخابية "الجديدة".
- الحدود الزمانية: فيما يخص المجال الزمني المُؤطر لهذه الدراسة، فإنه يتحدد في الولاية التشريعية 2026/2021، حيث يشمل من جهة النواب البرلمانيين في المجال المدروس ضمن هذا الإطار الزمني، ومن جهة ثانية المؤسسة البرلمانية ضمن نفس الولاية، وخلال الفترة الزمنية المخصصة لإعداد هذا البحث.

سابعا: مجتمع وعينة الدراسة

يهدف البحث العلمي الاجتماعي إلى التعرف على المجتمع ومشاكله، و إيجاد حلول لهذه المشاكل، أو خلق معرفة نظرية تكشف ما كان مجهولا من وقائع وحقائق مجتمعية، إلا أن الباحث الاجتماعي الميداني عند تناوله موضوعات ومشاكل اجتماعية لا يستطيع الاتصال بجميع أفراد المجتمع ووحداته، وذلك لكثرة عدد وحدات المجتمع المبحوث وكثرة التكاليف وصعوبة الاتصال، الأمر الذي يدفعنا إلى (التعيين)، أي اختيار عينة من المجتمع المراد بحثه يراعى فيها التمثيل الصحيح للمجتمع المبحوث الذي تجرى عليه عملية البحث، ثم تعمم نتائج البحث على جميع وحدات هذا المجتمع، أو الحالات الأخرى المشابهة[48].

[48] إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 245.

ويتحدد مجتمع الدراسة ضمن هذا البحث في سكان إقليم الجديدة، ويقع هذا الإقليم في الجزء الجنوبي الغربي من جهة الدار البيضاء سطات. تبلغ مساحة إقليم الجديدة 317.700 هكتار، مقسمة إلى 27 جماعة، ويبلغ عدد سكانه حوالي 786.716 نسمة، يعيش 60.3% منهم في المناطق الحضرية[49]، وتبين الخريطة التالية (المصدر)[50]، تموقع إقليم الجديدة بالنسبة لباقي عمالات و أقاليم جهة الدار البيضاء سطات.

وبما أن البحث يستهدف بالأساس دراسة العلاقة بين جانبين، النخبة السياسية البرلمانية من جهة، والمواطنات والمواطنين من الساكنة المحلية من جهة ثانية، فإن الأمر يفرض أخذ عينة ممثلة لكل فئة من مجتمع البحث، ولما كان عدد النواب بالدائرة الانتخابية الممثلة لهذا الإقليم (الجديدة) هو ستة نواب[51]، لذلك فالأمر-في اعتقادنا- لا يشترط بالضرورة القيام بعميات حسابية أو إحصائية، لتحديد عدد النواب الذين ستشملهم الدراسة، شريطة أن يكون اختيارهم مبني على الحياد

[49] الموقع الالكتروني لجهة الدار البيضاء سطات: https://casasettat.ma/ar/province/el-jadida ، تاريخ التصفح: 28/04/2023 12:00

[50] الموقع الالكتروني لجهة الدار البيضاء سطات: https://casasettat.ma/ar/province/el-jadida، تاريخ التصفح: 31/05/2024 18:06

[51] يمكن الرجوع إلى المعطيات الخاصة بالدائرة الانتخابية والنواب البرلمانيين على الموقع الخاص بالانتخابات على الرابط: https://bit.ly/3VeXTJS

والعشوائية بالدرجة الأولى، دون أي تحيز لطرف معين، وبناء عليه تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من ثلاثة (3) نواب برلمانيين، لإجراء المقابلات معهم، بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو الثقافي أو المهني، حيث كان العامل المحدد في الاختيار هو مدى إمكانية الوصول إلى النائب البرلماني والتواصل معه، وموافقته على إجراء المقابلة. ورغم محاولات عديدة لإجراء المقابلة مع العينة المحددة في ثلاث نواب، إلا أننا استطعنا مقابلة نائب برلماني واحد فقط[52].

ومن الأهمية بمكان في هذه الحالة أن نفرق بين المجتمع المستهدف والمجتمع المعاين، ويقصد بالمجتمع المستهدف (Target Population)، المجتمع الذي نهدف إلى اتخاذ قرار بشأنه، أما المجتمع المعاين (Sampled Population) فيقصد به مجموعة المفردات المعرضة فعليا لاختيار جزء منها ليشكل العينة، أي أنها الإطار الذي سيتم منه اختيار العينة[53]. والحالة عندنا، فإن المجتمع المستهدف في استطلاع الرأي هو مجموع سكان الإقليم، بينما يكون المجتمع المعاين هو السكان الذين يملكون السن القانوني للتصويت، ولقلّة وصعوبة الحصول على معطيات دقيقة حول مجتمع البحث من الساكنة المحلية، وبالتالي صعوبة اختيار عينة من نوع العينات الاحتمالية، مثل العينة المنتظمة أو العينة الطبقية...، نظرا لما تحتاجه هذه العينات من إلمام تام بالمجتمع الأصلي، ناهيك عن الوقت الكافي والإمكانات اللازمة للقيام بدراسة شاملة لمتجمع البحث، ونظرا لعدم توفرنا على قائمة بمختلف وحدات (وعينات) المجتمع الذي نهدف إلى دراسته وبخاصة لائحة المسجلين بالنفوذ الترابي

[52] من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هي إجراء المقابلات، حيث رفض أغلب النواب البرلمانيون إجراء مقابلة معنا، رغم قيامنا بزيارات متتالية إلى بعض الجماعات التي يرأس فيها النواب المجلس الجماعي، وكان الجواب دائما من قبل الموظفين بالجماعة، بأن الرئيس لا يأتي يوميا إلى مقر الجماعة، وحاولنا التواصل معهم من خلال البوابة المخصصة لهذا الغرض بالموقع الالكتروني لمجلس النواب، لكن دون جدوى، كما لجئنا إلى الاتصال بهم عبر الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي، ولم نصل إلى النتيجة المرجوّة.

[53] ماجد عثمان، قياس الرأي العام: من النظرية إلى التطبيق، دار الشروق، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2011، ص 46-47.



التابع للإقليم، كما نجد أن أغلب الباحثين غالبا ما يستخدمون "عينات غير احتمالية عندما يصعب تعريف المجتمع الإحصائي بدقة أو في حال عدم توفر قائمة بمجتمع المعاينة"[54].

بناء عليه، تم اختيار مفردات عينة الدراسة بطريقة المعاينة الغير احتمالية باعتبارها أفضل الطرق التي مكنتنا من التقرب إلى المجتمع المدروس بكل دقة دون التقيد بشرط الاحتمالية أو العشوائية التي تفترض تساوي كل الأشخاص في الحصول على نفس الفرصة للانضمام إلى العيّنة، وقد تبنينا -إلى حد ما- نوع العينة المتاحة، والتي يصطلح علها أيضا بالعينة العرضية، إذ يعتمد اختيار أفراد هذه العينة ممّن تتم مقابلتهم بالصدفة، ويشاع هذا النوع من العينات بشكل خاص في دراسات الرأي العام، ويتم اختيار أفراد العينة من بين أول مجموعة يقابلها الباحث، ويتميز هذا النوع بالسهولة في اختيار عينة الدراسة وسرعة الوصول إلى المبحوثين.

بناء على المعطيات أعلاه تم تحديد حجم العينة المختارة في هذه الدراسة في 410 مشاركا[55].

---

[54] شافا فرانكفورت، ناشمياز دافيد ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى 2004، ص 191.

[55] تم حساب حجم العينة المناسبة من خلال المعادلة الإحصائية التالية، وعبر الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ✓ النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية (60.3%) والقروية (39.7%).
- ✓ عدد السكان في المجتمع الذي سيتم دراسته (786716 نسمة).
- ✓ نسبة الثقة المطلوبة (95%) ونسبة الخطأ (5%).

وفقا للمعلومات المذكورة أعلاه، يمكن حساب حجم العينة المناسب باستخدام الصيغة التالية:

$$n = (Z^2 \times p \times q \times N) / ((N - 1) \times e^2 + Z^2 \times p \times q)$$

حيث:

n = حجم العينة المطلوب

Z = قيمة الاحتمالية الموافقة لنسبة الثقة المطلوبة، وهي 1.96

p = نسبة الخاضعين للدراسة في المجتمع الذي تم اختياره، وفي هذه الحالة سنفترض أنهم يمثلون نسبة السكان الذين يعرفون بشكل جيد البرلمان ويمكنهم التعبير عن آرائهم حوله، وسنفترض نسبة 50%.

q = نسبة الذين لا يخضعون للدراسة، والتي تساوي 1 - p.

N = عدد السكان في المجتمع الذي تم اختياره

e = نسبة الخطأ المسموح بها، والتي تساوي 5% أو 0.05.

باستخدام القيم المذكورة أعلاه، يمكن حساب حجم العينة كالتالي:

$$n = (1.96^2 \times 0.5 \times 0.5 \times 786716) / ((786716 - 1) \times 0.05^2 + 1.96^2 \times 0.5 \times 0.5) = 384$$

وبالتالي، يجب أن تكون عينة الدراسة عبارة عن 384 مشاركا على الأقل.

ثامنا: المناهج والأدوات المعتمدة في الدراسة

في ضوء إشكالية البحث وفرضيته فإن المنهج العلمي باعتباره "الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة عن الأسئلة التي تثيرها الإشكالية موضوع البحث"[56]، يبقى الوسيلة الناجعة التي يمكن الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى نتائج علمية موضوعية تؤكد صحة الفرضية المعتمدة أو تُفنّدها، ولما كان موضوع البحث مجالا تتقاطع فيه مجموعة من الحقول المعرفية والمقتربات النظرية، لا سيما علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، وبما أنه بات من المسلمات في إطار "النزعة العلمية الجديدة" أنه لا يوجد إطار نظري واحد شامل شمولا مطلقا، وأن الحوار والتواصل والانتقال من موقف نظري إلى آخر هو السمة السائدة في العلوم الاجتماعية[57]، فإنه من الصعوبة بمكان الالتزام بمنهج علمي واحد ومحدد في التحليل[58]، وهذا لا يؤسس لعدم التقيد بمنهج ما، وإنما يؤسس فقط لشرعية اعتماد تعددية منهجية في التحليل[59]، وتبعا لذلك، ارتأينا دراسة هذا الموضوع وفق مقاربة سوسيوسياسية وبالاعتماد بشكل متكامل على المناهج والأدوات العلمية التي تنسجم مع طبيعة وأهداف وخصوصيات هذه الدراسة.

في هذا السياق، تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج النسقي، من خلال النظر إلى النظام السياسي المغربي والحياة السياسية عموما على أنها نسق موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء، من خلال المدخلات (Inputs) التي تتشكل من مطالب المواطنين والفئات الاجتماعية المختلفة، وتعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة التي تشكل الأحزاب والنخب السياسية أحد مكوناتها على تنظيم هذه

---

[56] إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 65.

[57] إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم- مراجعة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، أبريل 1999، ص 326.

[58] عبد الرحمان الماضي، الحكامة الترابية التشاركية: منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي، منشورات حوارات، سلسلة أطروحات و أبحاث، العدد 2، سنة 2014، طبعة 2014، ص 35.

[59] المرجع نفسه، ص 36.

المطالب. ثم المخرجات (Outputs)، وهي عبارة عن قرارات وسياسات عمومية صادرة عن مؤسسات النظام، وتشكل المؤسسة البرلمانية جزءا من النسق السياسي، تتفاعل مع البيئة المحيطة بها، ويحدد تو افق المدخلات مع المخرجات طبيعة العلاقة بين مكونات النسق السياسي، وهي إما علاقات تطبعها الثقة والرضا، وإما علاقات يطبعها النفوروالتوتروعدم الثقة.

وإلى جانب المنهج النسقي، اعتمدنا على المسح الاجتماعي كأحد مناهج البحوث الوصفية التي تقوم على جمع وتحليل البيانات الاجتماعية عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة أو الاستمارة من أجل الحصول على معلومات من عدد كبيرمن الناس المعنيين بالظاهرة محل البحث[60]، وبهدف البحث في إشكالية الثقة في البرلمان ومعرفة العلل والأسباب الكامنة وراءها وعلاقتها بالنخب السياسية البرلمانية وتأثير ذلك على مؤشرات الثقة السياسية بشكل عام، تم الاعتماد على أسلوب المسح الاجتماعي عبر استطلاع رأي، همّ إقليم الجديدة كمجال للدراسة، وهو ما قادنا إلى الاستعانة بتقنية دراسة الحالة، لدراسة نِسب ومؤشرات الثقة السياسية عبر التركيز على حالة إقليم الجديدة، ودراسة درجة رضا المواطنين وثقتهم في البرلمان، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومتغيرات الحالة المدروسة، حيث تتميز دراسة الحالة عن المسح الاجتماعي بأنها تتعمق في الحالة المدروسة وتركز عليها، بعيدا عن الحالات والظواهر الأخرى[61].

إلى جانب الاعتماد على المناهج السابقة، وضفنا بشكل أساسي الوسائل والتقنيات التي تُتيحها أدوات البحث الاجتماعي الميداني، والمتمثلة في أداة الاستبيان والمقابلة، مع الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة كالاستبيان الإلكتروني ووسائل الاتصال الرقمية من أجل توزيع الاستمارات

---

[60] إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 152.

[61] من بين أهم الخصائص التي أعطاها "ميريام" (Merriam) لبحوث دراسات الحالة، هي أنها دراسة: خصوصية (Particularistic): وهذا يعني أن دراسات الحالة تركز على وضع معين، أو حدث، أو برنامج، أو ظاهرة، جاعلة منها أسلوبا لدراسة مشكلات عملية من الحياة الو اقعية. أنظر: روجر ويمر، جوزيف دومينيك، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو أصبع، فاروق منصور، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2013، ص 254.

بشكل إلكتروني وتسهيل التواصل مع عينة البحث، مع الأخذ بالتقنية الإحصائية -إلى حد ما- في دراسة الموضوع من خلال الاستعانة بالجداول والرسوم البيانية وبرامج التحليل الإحصائي من أجل تفريغ نتائج الدراسة وتحليل المعطيات بالاعتماد على الأرقام والإحصائيات.

1- الاستبيان

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، وتم تصميم الاستبيان ليتناسب مع أهداف البحث وإشكاليته وفرضيته، حيث شمل إلى جانب المحور الخاص بالمعطيات الشخصية للشخص المُستجوب، على أربع محاور، يتعلق الأول بتصورات المواطنات والمواطنين حول البرلمان النخب البرلمانية، والمحور الثاني بمؤشرات الثقة في البرلمان، أما المحور الثالث فيهم النتائج السلوكية للثقة، في حين خصص المحور الرابع، والأخير لسؤال مفتوح حول سبل بناء وتعزيز الثقة في البرلمان.

بالنسبة لمحاور الاستبيان فقد كانت عامة، وتعمّدنا عدم تخصيصها لكي لا نؤثر على اختيارات وإجابات العينة المستجوبة، حيث حملت هذه المحاور الأربعة في طياتها أسئلة تشكل في مضمونها مؤشرات لقياس الثقة في البرلمان، دون تخصيص محور منفصل لكل مؤشر على حدة، وشملت مؤشرات القياس هذه، أولا: مؤشر قياس التصورات والآراء والثقافة السياسية السائدة، ثانيا: مؤشر تقييم الأداء، ثالثا: مؤشر سلوك البرلمانيين، ثم رابعا: مؤشر الثقة العامة في البرلمان. في حين تم تخصيص مؤشر المشاركة السياسية، ومؤشر الانتماء الحزبي، ومؤشر درجة الاستقرار، للوقوف على النتائج والتداعيات السلوكية لمستويات الثقة في البرلمان.

وفيما يخص نوعية الأسئلة التي تضمنها الاستبيان، فقد تمت المزاوجة ما بين الأسئلة المفتوحة (Open Ended)، والمتعددة الاختيارات، ثم الأسئلة المغلقة (Close Ended)، وشبه المغلقة (Semi-laminated) مع الاعتماد على المقاييس الرباعية لقياس الأحاسيس (أثق تماما، أثق إلى حد، لا أثق، لا أثق بتاتا) ومقايس التقييم الرباعية لقياس درجة الرضا (راض تماما، راض إلى حد ما، مستاء، مستاء

جدا). وفيما يخص نوعية الاستبيان الذي اعتمدنا عليه في الدراسة، فإن الظروف المحيطة بالبحث، خاصة ضيق الوقت وصعوبة التنقل بكل تراب الإقليم، وقلة الموارد المالية والبشرية، فرضت علينا اللجوء الاستبيان الالكتروني، بالاعتماد على برنامج (Google Forms).

بعد إعداد الاستبيان، وتحكيمه وتنقيحه، واختباره من خلال إرساله إلى بعض أفراد العينة المدروسة، وتعديل طريقة صياغة بعض الأسئلة، وحذف أخرى، وبعد إعداد النسخة النهائية من الاستبيان، تم توزيعه بالاعتماد على طريقتين، الأولى، بشكل يدوي عبر الهواتف واللوحات الالكترونية الذكية، ومن خلال الاستعانة ببعض الأصدقاء من الطلبة، حيث يتم التواصل مع العينة المستهدفة بشكل مباشر للإجابة على الاستبيان دون عناء حمل الأوراق، والطريقة الثانية، من خلال إرسال رابط الاستبيان عبر تطبيق التواصل الفوري (واتساب Whatsapp)، وموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك Facebook). أما مرحلة التفريغ والتحليل الإحصائي للاستبيان، فتم القيام بها بالاعتماد على برنامج (Excel) من خلال خاصية (Tableau Croisé Dynamique)، إلى جانب برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لاستخراج العلاقات بين متغيرات ونتائج الدراسة، وتحليل البيانات، عبر الاعتماد على تقنيات الإحصاء الوصفي من خلال الأعداد والنسب المئوية.

2- المقابلة

تعد المقابلة أداة مهمة في البحث الاجتماعي لما توفره من معلومات دقيقة تتعلق بموضوع البحث، وهي الأكثر شيوعا لأدوات البحث العلمي بعد الاستبيان، ونقوم باستخدام المقابلة حينما يتعذر على الأدوات الأخرى كالاستبيان تحقيق هدف البحث أو الوصول إلى معلومات معمقة لا نستطيع الحصول عليها إلا من خلالها، ويرجع تميزها في كونها تجمع مميزات الاستبيان والملاحظة وبالرغم من ذلك تتفاوت هذه الأهمية حسب المنهج والطريقة وموضوع البحث.

وقد تم الاعتماد على أداة المقابلة في هذه الدراسة، في الجانب المتعلق بمعرفة وجهات نظر النخبة السياسية البرلمانية حول مسألة الثقة في البرلمان، وتحديدا المقابلة الفردية الموجهة، حيث تم إخبار المُستجوب مُسبقا بموضوع المقابلة، وإشكالية الموضوع، وتم إعداد مجموعة من الأسئلة المتناسبة مع محاور الدراسة بغاية توجيه المقابلة، وتجنب الخروج عن الموضوع، وقد اخترنا هذا النوع من المقابلة، وذلك لحاجتنا إلى تنظيم المقابلة وتجنب الأجوبة الغير صريحة، والتفاعل مع المُستجوب، والخروج بأكبر عدد من المعلومات والأجوبة الكفيلة بملء الفراغات البحثية في الدراسة، وبالتالي فالأسئلة الموجهة لا تعكس تقسيما محددا، إنما تتوزع على مختلف محاور البحث، حسب حاجتنا إلى ما تُتيحه من إجابات.

تاسعا: خطة البحث

تأسيسا على ما سبق، ولمقاربة الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضية، ارتأينا تقسيم هذا العمل إلى فصلين، بالإضافة الى مقدمة وخاتمة، نناقش في الفصل موضوع: النخب السياسية والثقة في النسق السيسي المغربي، ونحلل في الفصل الثاني: مدى مساهمة النخب السياسية في بناء الثقة في المؤسسات: النخبة البرلمانية والبرلمان نموذجا.

الفصل الأول: النخب والثقة في النسق السياسي المغربي

من الصعوبة بمكان فهم وإدراك أدوار وتموقعات ووظائف النخب السياسية، في معزل عن النسق السياسي الذي تشتغل وتتفاعل فيه وعلاقتها بمختلف مكوناته، وتجليات هذا التفاعل وتمظهراته على مستوى بناء الرأسمال الرمزي والتأسيس لعلاقات الثقة والرضا التي تساعد النسق على الاستمرارية.

وقد حاولت العديد من المقاربات دراسة النسق السياسي المغربي، حيث قامت بتسليط الضوء على مجموعة من الظواهر والممارسات التي تعمل داخل النسق وتناولته كل واحدة من زاوية معينة، إلا أن جُلها تلتقي في نقطة محورية، وهي وجود المخزن باعتباره ثقافة في الحكم في صلب هذا النسق، وتعترف بصعوبة التعامل مع النسق السياسي المغربي، على اعتبار أنه نسق هجين ومركب وذو كثافة تاريخية، واتفقت معظمها على وجود ظاهرة الإرث السياسي المخزني في هذا النسق. لذا فإن أي محاولة لإدراك أبعاد النسق السياسي المغربي المعاصر، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة الربط بين أنماط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المغربي وبين مستويات وحقول النسق السياسي القائم[62]، وهو أمر يمتد إلى عملية إفراز النخب السياسية، وإلى مختلف تمثلاتها وتفاعلاتها داخل النسق السياسي.

إن الأساس في رسم بنية أي نسق سياسي هو تحديد السمة المميزة والجوهرية التي يحتفظ بها أي نسق بالرغم من كل التحولات والأحداث التي تتعاقب وتتوالى عليه. فالسمة الجوهرية للنسق السياسي المغربي أنه نسق تقليدي من حيث الجوهر، تسود داخله مركزية السلطة المبنية على أسس دينية تتجسد في إمارة المؤمنين وعرفية متمثلة في المخزن، وفي الوقت نفسه يعتمد على يعتمد على

[62] محمود الخوجة، النخب السياسية في المغرب النخب الصحراوية نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، السنة الجامعية 2014/2015، ص 47-48.

مظاهر الديمقراطية الحديثة من جهة الأشكال والمظاهر، بما لا يتناقض مع الجوهر الثابت[63]، لذلك فمنذ الاستقلال اشتغل النسق السياسي عبر آليتين متنافرتين في الطبيعة لكنهما متضافرتان في إنتاج مجال سياسي قائم على توازن متوتر وحدر معا، هما آلية إعادة إنتاج التقليد ومأسسته سياسيا، وآلية التحديث السياسي المتعثر والمتردد[64].

والنظام السياسي المغربي كنسق أو بنية هو ذلك الفضاء من التحولات يتضمن قوانين مكتوبة وأخرى ذات طابع سياسي ومؤسساتي، فهو بذلك مجموعة من العناصر ذات طابع أيديولوجي ومؤسساتي وسوسيولوجي تتفاعل من أجل تشكيل نظام الحكم في المغرب، أهم هذه العناصر هي المؤسسة الملكية، البرلمان، والأحزاب السياسية[65]، بأطرها ونخبها المختلفة.

ولما كانت النخب السياسية مكونا أساسيا من مكونات النسق السياسي، فهي لا شك تتأثر بطبيعته وخصوصياته، سواء في شكل هذه النخب و إفرازها، من حيث أصولها الاجتماعية والسياسية و انتاج هذه النخب، أو في ممارستها لوظائفها داخل النظام السياسي، من حيث أنها نخب موجهة بالدرجة الأولى لخدمة مصالح الدولة وشرعنة النظام السياسي والحفاظ على استمراريته واستقراره، إلى جانب كونها وسيطا بين الدولة والمجتمع، لذلك فهي تؤثر بشكل كبير على العلاقة بين النسق السياسي والمجتمعي من خلال عمليات التمثيل والتواصل وبالتالي تحدد رابط الثقة بين

---

[63] إن الميزة الأساسية للنظام السياسي المغربي هو المجتمع الاستثنائي الذي يجمع بين مجال التقليد، ممثلا في المخزن بحمولاته السوسيوسياسية، والمجال الحديث ممثلا بمختلف المؤسسات السياسية الحديثة: أنظر: سعيد سيتر، التقليد والحداثة في النسق السياسي المغربي المؤشرات الدينية والسياسية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2009/2008، ص 5.

[64] سلمان بونعمان، "وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، مجلد 2009، ص 100.

[65] عبد الرحيم منار السليمي، التعايش السياسي والدستوري قراءة تأويلية لبنية النظام السياسي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة القاضي عياض-مراكش، السنة الجامعية 1997، ص 20.

المواطن ومؤسسات النظام السياسي. لذلك تتحدد تفاعلات النسق السياسي من خلال علاقات الثقة التي تشكل رأسمالا اجتماعيا مهما بالنسبة للبناء المؤسساتي داخل أي نظام سياسي.

بناء على ذلك سينصبّ تحلينا خلال هذا الفصل على مكانة كل من النخب السياسية والثقة في النسق السياسي المغربي من خلال مبحثين نناقش في (المبحث الأول) النخب السياسية وتفاعلات النسق السياسي، ونعالج في (المبحث الثاني) أهمية الثقة داخل النسق السياسي.

المبحث الأول: النخب السياسية وتفاعلات النسق السياسي

إن تفاعل التحولات الاجتماعية والسياسية محدد أساسي في تطور وتحول الأشكال السياسية والمؤسساتية الذي يبدو كتكيّف مع الشروط الاجتماعية، الشيء الذي ذهب إليه النسقيون على اعتبار أن تكيّف النسق مع التغيير المستمر للمحيط يتم وفق تزامن حقيقي، الأمر الذي يقتضي معه طرح التساؤلات ذات البعد السوسيوسياسي للظاهرة النخبوية، ومكانتها داخل النسق السياسي العام بالمغرب[66]، وذلك باستحضار مختلف تفاعلاتها داخل هذا النسق.

من أجل فهم ظاهرة النخبة السياسية والإحاطة بأولوياتها من الضروري استحضار البنيات الاجتماعية التي تتفاعل فيها ومعها هذه الظواهر، نظرا للعلاقة الوثيقة بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي بشكل يغدو معه من التعسف فهم الظواهر السياسية من قبيل الظاهرة النخبوية باستقلالية عن محيطها الاجتماعي والسياسي بالاقتصار فقط على الشكليات القانونية والمؤسساتية إلى درجة تصعب معها عملية معرفة مصدر الأزمات والتحولات التي يتلقاها أي نظام.

إن النخبة السياسية هي جزء من البنية السياسية للمجتمع ومنبثقة عنه، بحيث نجد مؤسسات رسمية عبارة عن قوة سياسية تهتم بتنظيم وتدبير الشأن العام للدولة، باعتبارها مالكة السلطة السياسية أو قوة سياسية أخرى منافسة تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة الفعلية والحقيقية في الحكم، محددة بذلك مبادئها وأهدافها وبرامجها[67].

ودراسة النخب السياسية هي في الأساس دراسة لعلاقات القوى داخل المجتمع، على اعتبار أنها دراسة لتجاذب القوى بين طرفين أو أكثر لاحتكار وسائل التأثير، وتساهم كذلك في تحديد طبيعة

---

[66] مصطفى بوسنينة، النخبة المحلية ورهان الجهوية المتقدمة بالمغرب: دراسة سوسيوقانونية للمنتخب الجهوي 1997-2015، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، السنة الجامعية 2017/2018، ص 49.

[67] محمود الخوجة، مرجع سابق، ص 21.

النظام السياسي القائم، وكذا مختلف البنيات السياسية القائمة، لكي يتسنى فهم طبيعة التحولات السياسية داخل أي مجتمع.

وهذا الأمر يقتضي الانطلاق من نقطتين، الأولى تتمحور حول مكانة النخب السياسية في النظام السياسي المغربي (المطلب الأول) والثانية ترتبط برصد مختلف التفاعلات السوسيوسياسية للنخبة (المطلب الثاني).



المطلب الأول: مكانة النخب السياسية في النظام السياسي المغربي

عرفت النخبة السياسية بالمغرب تغييرات مهمة في فترة ما بعد الاستقلال، سواء على مستوى حجمها أو أصولها الاجتماعية. فقد ظلت هذه النخبة لعدة قرون تتشكل أساسا من المخزن والخاصة. أما المخزن فكان يتكون من السلطان أمير المؤمنين الذي يملك كل الصلاحيات، ومن بعض الوزراء والكتاب يتقدمهم الوزير الأول والصدر الأعظم...بالإضافة إلى بعض الشرائح الاجتماعية التي تجد طريقها إلى الوظائف العليا، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لبعض الأسر البرجوازية التي كانت تتعاطى التجارة الداخلية والخارجية واستطاعت جمع ثروات هائلة[68].

وإلى جانب الموظفين المقيمين إلى جانب السلطان والمرافقين له، كان هناك عنصر آخر يعتبر أحد الدعائم الأساسية للحكم ومكون أساسي من مكونات النخبة المخزنية، وهم القواد، والذين كان يتم اختيارهم من القبائل التي يتم تعيينهم عليها. لهذا فإن الروابط التي كانت تربط القائد بقبيلته غالبا ما كانت أقوى من الروابط الموجودة بينه وبين المخزن أو السلطة المركزية[69]، وقد وكان القياد يحرصون على تكوين أصدقاء من كبار المقربين من حاشية السلطان من أجل الدفاع عنه وحماية مصالحه وشخصه عند الاقتضاء[70]، مما يضمن استمرارية الارتباط بمؤسسة المخزن أو النخبة المخزنية.

أما في فترة ما بعد استقلال المغرب فقد حصلت تغييرات جذرية على مستوى النخبة السياسية، سواء من حيث أصولها الاجتماعية ومستوياتها الثقافية أو من حيث هيكلتها وطريقة اختيارها، فق خلف المخزن القديم ابتداء من نهاية 1955 حكومة يرأسها وزير أول له صلاحيات محددة ووزراء

[68] حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، افريقيا الشرق، 2000، ص 155.

[69] المرجع نفسه، ص 156.

[70] مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1995، ص 66.

يهتمون بمجموعة من القطاعات الحيوية كالداخلية والتعليم والمالية[71]، واستمرت هذه السيرورة في التطور نحو إفراز نخب عبر مسارات مختلفة، ولها وظائف متعددة تتحدد انطلاقا من تجليات ممارستها وحركيتها في إطار علاقتها بالسلطة وبالنظام السياسي والمجتمعي.

ما دام موضوع بحثنا يسير في اتجاه دراسة علاقة النخب السياسية بالمؤسسات المكونة للنظام السياسي، ودورها في بناء علاقات الثقة والرضا، ولما كان موضوع النخب السياسية يتعلق بالتحديد بدراسة الفاعلين السياسيين داخل النسق السياسي المغربي، فإنه لا يمكن أن ندرس الفاعلين السياسيين بدون دراسة المؤسسات السياسية الكبرى التي يتحركون في إطارها[72]، ونقصد بذلك المؤسسة البرلمانية التي تشكل مجالا لبروز وتشكل النخب البرلمانية بالمغرب.

تبعا لذلك، سنحاول من خلال هذا المحور أن نعالج أولا مكونات النخبة السياسية بالمغرب، من خلال التركيز على النخب البرلمانية أو النيابية (الفقرة الأولى) ثم رصد مختلف الوظائف التي تؤديها هذه النخب في النسق السياسي المغربي (الفقرة الثانية).

---

[71] حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 160.

[72] عزيزة حاجي، النخب السياسية في المغرب محاولة للتحديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2002/2001، ص 38.

الفقرة الأولى: مكونات النخبة بالمغرب: من النخب السياسية إلى النخب البرلمانية

قبل التطرق لمكونات النخبة السياسية بالمغرب، لا بد أن نشير في البداية إلى مسألة مهمة، وهي أننا قد اعتمدنا مبررات قانونية ومؤسساتية ذات طابع سياسي من جهة، ومبررات ميدانية ومجالية ذات طابع اجتماعي من جهة أخرى، كمحددات أساسية لتصنيف هذه النخب، وذلك في محاولة لحصر الموضوع في النخب البرلمانية. إذ تكمن النقطة الأولى في الطبيعة القانونية التي تمنح للمترشحين في الانتخابات التشريعية والفائزين فيها صفة النائب البرلماني، وهي الصفة التي تمكنه من ولوج قبة البرلمان كسلطة سياسية مؤسساتية، يمثل من خلالها المجتمع الكلي نيابة عن مختلف المواطنين الناخبين على الصعيد الوطني. بينما تكمن الثانية على صعيد المجال الترابي الذي يتحدد بالدائرة الانتخابية كمجتمع محلي مصغر، من خلال نفس الصفة، أي كنائب برلماني، لكن مع التركيز نقطة انطلاق المترشح للفوز بالمعقد النيابي، وهو المجال الترابي المرتبط بالممارسة الميدانية ذات الطبيعة الاجتماعية[73]، والتي تحدد بشكل عام علاقات التفاعل داخل النسق الاجتماعي.

إن البحث الاجتماعي يؤسس وجوده ويؤصل حضوره وجدواه المعرفية من خلال تفكيك الأنساق وتحليل أبنيتها الخفية في الغالب، ولهذا يتوجب علينا في كل حين أن نمارس الحفر الأركيولوجي بنظر "ميشيل فوكو" لقراءة التفاصيل الدقيقة والتقاط الاشارات التي تعتمل في مختلف الحقول الاجتماعية، كما يفرض علينا أيضا ونحن نهم بقراءة حقل النخبة السياسية أن نتعقب في البدء الامتداد ونرصد التحولات التي تحتملها آليات الإنتاج وإعادة الإنتاج[74]، في محاولة للإجابة عن سؤال

[73] عبد الرحيم خالص، "النخبة السياسية والانتخابات التشريعية بحث حول خصائص ومحددات صناعة النخب النيابية بالمغرب" ضمن مؤلف جماعي: تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات، دار العرفان-أكادير، طبعة 2018، ص 157-158.

[74] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 49.

صناعة النخبة السياسية وتكريسها في النسق السياسي المغربي (أولا)، ثم البحث في ثنائية الأدوار والوظائف السياسية والاجتماعية التي تعطي للنخبة البرلمانية أبعاد وجودها المحلي والوطني (ثانيا).

أولا: آليات إنتاج النخب السياسية بالمغرب

نقصد بالآليات هنا مجموع الوسائل التي تعتمد عليها النخبة السياسية من أجل الوصول إلى هرم السلطة، وغزو دوائر صنع القرار، والتي كانت تتم عن طريق الانتماء إلى النخبة التقليدية الممثلة في المخزن أو الخاصة، وفي دراستها حول "الوزراء في النظام السياسي المغربي" أشارت أمينة المسعودي إلى أن هناك مجموعة من المنافذ التي يجب أن يمر منها الشخص من أجل البلوغ إلى المنصب الوزاري، وبالتالي الانضمام إلى النخبة، فمن خلال دراستها لبنية النظام الوزاري المغربي، خلُصت إلى أنه بالإضافة إلى الانتماء الحزبي، يكون الانتماء إلى النخبة الميسورة، أي عنصر "المال"، مؤهلا أساسيا للانتماء إلى الصفوف الحكومية، وأحيانا تكون القرابة أو "الأصل النبيل" والانتماء لتحالفات عائلية معينة والفوز بعلاقات مصاهرة مع عائلات مرموقة، وكذا علاقات معارفية مهمة، إلى جانب "الرضا المخزني"، المحددات الرئيسية للاستوزار[75]، في مقابل ذلك اعتبر عبد الله ساعف أن الآليات التقليدية، وسيرورات إنتاج النخب هذه، قد باتت مُرتبكة، وأن منطق التنخيب أصبح متجاوزا، إن على مستوى الموقع الجديد لمسألة النخب في المرحلة الراهنة، أو على مستوى المعايير الجديدة لتكريسها كنخب، أو على صعيد مواصفاتها الجديدة[76].

إلا أن هذه السيرورات لا تزال تفرض وجودها على حقل "التنخيب" في النسق السياسي المغربي، فأمام تراجع النخبة التقليدية بعد الاستقلال أصبحت تلوح في الأفق ملامح طبقة سياسية جديدة، تصل إلى السلطة عبر مسارات مختلفة تجمع أحيانا بين الأسلوب التقليدي والحديث، أي "استعمال

[75] أمينة المسعودي، الوزراء في النظام السياسي المغربي-الأصول-المنافذ-المآل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2001، ص 165 وما بعدها.

[76] عبد الله ساعف، رهانات التحول السياسي في المغرب، منشورات دفاتر سياسية، الطبعة الأولى 2004، ص 92.

نماذج تقليدية من السلوك لبلوغ أهداف جديدة غير تقليدية"[77]، لذلك يصعب تحديد نوع العامل أو العنصر المهد فعلا للالتحاق بصفوف النخبة، خصوصا وأنه توجد منافذ مباشرة وأخرى غير مباشرة لولوج الساحة الحكومية أو البرلمانية، منافذ رسمية أو ظاهرة ثم منافذ أخرى خفية وغير مباشرة[78]، وارتباطا بالنخبة البرلمانية فإنه من بين أهم قنوات تشكلها، الأحزاب السياسية والعلاقات الزبونية التي تجد تجلياتها على المستوى المحلي بالخصوص.

منذ بداية الأربعينيات هذا القرن وبفعل التطورات السياسية المهمة التي عرفها المجتمع المغربي، ظهرت إلى الوجود تنظيمات سياسية خاصة عملت على استقطاب النخبة الوطنية وتكوينها وتعبئتها من أجل المطالبة والحصول على الاستقلال في البداية، ومن أجل تسيير شؤون البلاد فيما بعد، وبذلك أصبحت الأحزاب السياسية المغربية أكبر مدرسة لتكوين النخبة[79]. إذ يشكل الانخراط في التنظيمات السياسية وتسلق المراتب داخلها إحدى القنوات الأساسية للترقية والحركية الاجتماعية، بل ولتبوؤ مكانة الصدارة على الصعيد المحلي والجهوي أو الوطني، فالانخراط في التنظيمات الحزبية قد يكون، بداية حياة مهنية سياسية، من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى أعلى المناصب[80].

وتلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في تمثيل المواطنين والتعبير عن احتياجاتهم، وبذلك فإن تواجد الأحزاب يهدف إلى قيادة وتوجيه الأفكار والإمكانيات والمقدرات توجيها مؤسساتيا منظما، وبذلك يشكل الانتماء إلى الحزب عادة الخضوع إلى نظام من التربية والتنشئة في سبيل إنتاج نخب ذات كفاءة، ومترسمة في مجالات شؤون الحياة العامة وتوزيعها على مختلف المواقع السياسية[81].

---

[77] جون واتربوري، مرجع سابق، ص 139.

[78] أمينة المسعودي، مرجع سابق، ص 165.

[79] حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 177.

[80] حماني أقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مركز طارق ابن زياد-مطبعة فيدبرانت، الرباط، الطبعة الأولى أكتوبر 2002، ص 317.

[81] هشام العقراوي، "النخبة المحلية وصناعة القرار المحلي"، منشورات مجلة دفاتر قانونية-سلسلة دفاتر إدارية، العدد 4، سنة 2018، ص 150.



تكمن نقطة البداية في مسلسل الصعود الحزبي في العلاقة بالزعيم، لأن اكتساب السلطة وانتزاع الاستقلالية يمر عبر القرب من الزعيم والتقرب منه، وعبر التفوق والامتياز التي تمنحها مخالطة دوائره الحميمية، وعبر تبادل الهبات والخدمات، خصوصا وأن النسق السياسي كما يقول "تالكوت بارسونز" (Talcott Parsons) هو "نسق اجتماعي فرعي، وظيفته تنظيم وتحريك الموارد الضرورية لتحقيق غاية الجماعة الخاصة"، وإلى جانب القرب من الزعيم الحزبي نجد أيضا الرأسمال النضالي، والمال والجاه والانحدار من العائلات العريقة واحتلال المناصب العليا في هرم الدولة، كعناصر تلعب دورا مهما في صناعة النخبة الحزبية[82].

إن المؤسسة الحزبية لا زالت تعتبر أحد العوامل المؤدية إلى فئة النخبة، إذ يشكل الحزب السياسي مجالا لبناء وتكوين الكفاءات السياسية التي يحتاجها النظام لتولي المهام السياسية، ومن ثم يجب على الأحزاب أن تتحمل بكافة أجهزتها ومناضليها لمسؤولياتها في التقدم بمرشحين أكفاء وقويمي السلوك[83]، لكن الصعود الحزبي حسب عبد الرحيم العطري، لا يتحدد بهكذا عناصر فقط، بل هناك الرضا المخزني الذي يجعل من الشخص عضوا في الحزب ووزيرا ممثلا عنه[84]، وهو ما يشكل تزكية لمسار الوصول إلى "صالونات النخبة، ونحو كعكة المخزن"، عبر المؤسسات الحزبية.

وبذلك فهي تشكل ميدانا لتكوين القادة السياسيين المستقبليين، فالعديد من السياسيين يبدؤون حياتهم السياسية من خلال العمل داخل الحزب واكتساب الخبرة وبناء السمعة. ومع ترقيهم في صفوف الحزب، قد يتم اختيارهم في النهاية كمرشحين للمناصب العامة. وهذا يسمح لهم بالحصول على رؤية واعتراف بين الناخبين، مما يساعدهم على الفوز في الانتخابات والانتقال إلى

---

[82] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 120.

[83] سعيدة الكداري، النخب الجهوية والتنمية جهة طنجة تطوان الحسيمة نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2018/2017، ص 84.

[84] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 122.

مناصب السلطة. وبذلك تكون القناة الانتخابية إحدى القنوات الأساسية لدورة النخبة وتجديدها، وترجع أهمية هذه القناة إلى ما يرتبط بالانتخابات من رهانات سياسية و اقتصادية واجتماعية، وما يفتحه الفوز فيها من آفاق للترقية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[85].

كما تشكل العلاقات الزبونية إحدى القنوات الهامة التي تؤدي دورا لا يستهان به في تقوية النفوذ، خاصة بالنسبة إلى الأفراد المتنافسين حول السلطان السياسي، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، فالعلاقات الزبونية أو علاقات الاستزلام كما يحلو للكثير من الباحثين تسميتها، تشتغل في اتجاهات شتى، وتضمن للفرد التحكم في مجموعة من الموارد، وأحيانا تكوين قاعة من الأتباع الذين يكسبونه شهرة ويؤمنون له الموقع[86].

ولذا فهي تُعد أهم عامل في تحديد مكانة الأعيان داخل المجتمع المحلي، وتفترض تلك العلاقات وجود طرفين على الأقل، زبون من جهة والقطب من جهة ثانية وهو "العين المحلي"[87]، غير أننا نجد في بعض الأحيان طرفا ثالثا يلعب دور الوسيط، فالعلاقات الزبونية تفترض أن يكون الطرفان يملكان موارد مختلفة وقابلة للتبادل، وأن يكون كل واحد منهما في حاجة إلى الموارد التي يملكها الطرف الثاني، فالعلاقات الزبونية لا تقوم بين الأطراف التي تملك نفس الموارد، ولا تلك التي تملك موارد لا يحتاجها الطرف الآخر[88].

---

[85] حماني أقفلي، مرجع سابق، ص 321.

[86] شفيق عبد الغني، "النخب المحلية والعلاقات الزبونية دراسة في بعض آليات إعادة إنتاج النفوذ بالمجال القروي المغربي"، المجلة العربية لعلم الاجتماع-إضافات، العدد 35، صيف 2016، ص 142.

[87] يحيل مصطلح العين (الجمع أعيان) عمليا على النخب المحلية التي لا تتبع إداريا ووظيفيا للدولة، بالرغم من ارتباطها العضوي والمصالحي بها، والتي تتوفر لها القدرة على المساهمة في صناعة القرار المحلي أو تصريف القرار الدولتي، بفضل ما راكمته من سلط نفوذ وتوجيه تجد سندها الو اقعي في ثراء وقوة الرساميل الرمزية والمادية المفتوحة على الأرض والماشية والأصل والنسب وعلاقات الزبونية والمصلحة. راجع في هذا الصدد :

- عبد الرحيم العطري، "الأعيان في المجتمع القروي المغربي"، المجلة العربية لعلم الاجتماع-إضافات، العدد 10، ربيع 2010، ص 177.

[88] سعيدة الكداري، مرجع سابق، ص 79-80.

لذلك فإن إنشاء العلاقات الزبونية وتأسيس شبكة المصالح يفرض على الطرف الأول توفره على مجموعة من الموارد التي تساعده على ربط علاقات تمكنه من الوصول إلى مصاف النخب، ومن تم يبدأ "العين المحلي" في بناء شبكة من العلاقات والتي تمتد عموديا و أفقيا، فالعلاقات الأفقية تتم على مستوى أعيان الأسروالذين هم أدنى منه مرتبة، حيث تبدأ عملية الاستقطاب عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات المادية أو المعنوية كمقابل لولائهم، في حين تبدأ العلاقات العمودية من المستوى الأفقي حيث كسب العين ثقة كبار الأعيان المحليين تعطيه مكانه متميزة تمكنه من خرق السلطة عن طريق توفيرعلاقاته الزبونية على مستوى الجماعة المحلية التي ينتمي إليها وتدعيم ترتيبه ماديا ومعنويا، وتوفيرجميع إمكانياته لحملته الانتخابية[89].

ولا تخضع هذه التبادلات بين أطراف العلاقة الزبونية للعامل الزمني، إذ لا يتعلق الأمر بعلاقات تبادل لحظية، فيمكن للعين المحلي أن يستفيد من أصوات ناخبين ينتمون لأسرة أو قبيلة، مقابل خدمات مؤدات مسبقا، أو بعد مدة. فالعملية هنا مشروطة باعترافات ضمنية يقرها العرف كما يعبر عن ذلك العديد من أفراد المجتمع المحلي، فالذي يتلقى العطية يظل مستعدا للاعتراف بالجميل لكل من أسدى له معروفا، ويظل على استعداد لرد ذلك الجميل بكيفية يتحول فيها التبادل إلى استراتيجية، وهذه العلاقة التي تنتظم بين طرفي التبادل تتحول إلى علاقة ثقة وعرفان فتصبح بذلك بمنزلة تعاقد أو ضرورة[90]، ولهذا تحرص النخب السياسية على الاستفادة من هذه العلاقات وجعلها إحدى قواعد إعادة إنتاج المكانة والنفوذ، خاصة تلك الفئة المتنافسة حول دوائر صنع القرار السياسي، و أبرزها النخبة البرلمانية.

---

[89] سعيدة الكداري، مرجع سابق، ص 80.

[90] شفيق عبد الغني، مرجع سابق، ص 144.



لكن الأمور المادية التي يمتلكها الأعيان المحليون من مال وأرض وعلاقات زبونية، لا يمكن أن تكون كافية ما لم تكن مدعمة بالرمزي، فإذا كانت الثروة كافية كي تسمح للفرد بولوج "سجل الوجهاء والأعيان" فإنها لم تكن كافية لتمده بوسائل التأثير السياسي، ولهذا تعضد الرساميل بالمقدس والإرث التاريخي العائلي، فهناك استثمار أقصى للقرابة والنسب والعلاقات الممكنة مع الزوايا والشرفاء في شكل انحدار سلالي أو مصاهرات وأحلاف و انضواءات، فكلها عوامل تصنع الانتماء إلى مجال الأعيان. من خلال ذلك كله يتبين جليا لماذا يرتفع الطلب الاجتماعي والسياسي على الأعيان، وتحديدا، قريبا من كل كرنفال انتخابي، إنهم يحوزون ما لا يحوزه المناضل الحزبي، يحوزون المال والامكان العلائقي والتجذر الاجتماعي والعلاقات الزبونية التي تمكن من تحقيق النجاح السياسي للحزب[91].

ومن مظاهر أهمية العلاقات الزبونية، أن الوزن السياسي لكل عضو من أعضاء النخبة المحلية، بل وحتى الوطنية يتحدد من خلال حجم وفعالية الشبكة الزبونية التي ينتمي إليها، والتي يستطيع تعبئتها وتجنيدها والاعتماد عليها عند الحاجة. إن ضعف شعبية بعض الشخصيات السياسية الوطنية على الصعيد المحلي، وخاصة ضمن الأوساط الاجتماعية التي ينحدرون منها، يرجع، من جملة ما يرجع إليه، إلى كون تلك الشخصيات لا تتوفر على شبكة زبونية قوية ومؤثرة، أو لكونها لا تسخر ما تتوفر عليه من علاقات ووسائط ونفوذ داخل الدوائر الحكومية، ومع أهل الحل والعقد، لفائدة أهل العشيرة والدوار. ومقابل ذلك، نلاحظ أن أحد أهم مصادر القوة والشعبية التي تتمتع بها شخصيات أخرى، راجعة بالضبط إلى قوة شبكتهم الزبونية، وإلى عدم بخلهم على من يقصدهم بما يتوفرون عليه من علاقات[92].

[91] عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مرجع سابق، 228.

[92] حماني أقفلي، مرجع سابق، ص 309.

كما نشير أيضا إلى أن أنصار نظرية النخبة لا يتقيدون دائما بأن تمر النخبة من مواقعها الاجتماعية العامة إلى موقع النخبة السياسية عبر قنوات العمل الديمقراطي والانتخابات بل يرون أنه يمكن أن ترفد النخبة السياسية بعناصر جديدة بعدة طرق إحداها الانتخابات، أما الطرق الأخرى، فهي التعيين والوراثة والقوة وتنتشر هذه الحالات الثلاث في المجتمعات غير الديمقراطية، أو تلك التي في مرحلة التحول من النظام التقليدي أو الكاريزماتي أو الثوري إلى النظام الديمقراطي، فيطعم نخبته التقليدية التي جاءت عن طريق الوراثة أو التعيين أو القوة بعناصر منتخبة[93].

إن مسارات وسيرورات إنتاج النخب السياسية بالمغرب، تطبعها نوع من الخصوصية إذ يصعب حصرها في قنوات محددة، أو القول بتقليديتها أو حداثتها، لكن أغلبها تشترك في عنصر مميز وهو حضور المؤسسة المخزنية كمخترق لعلاقات السلطة داخل الدولة، ومحدد لأهداف هذه النخب من حيث خدمة مصالحها بالدرجة الأولى ثم الحصول على "الرضا المخزني"، وبالتالي الوصول إلى دوائر صنع القرار.

ثانيا: النخبة البرلمانية وثنائية التمثيل المحلي والوطني

تحتل المؤسسة البرلمانية مركزا محوريا ضمن مؤسسات الدولة، وتتجلى أهمية البرلمان في كونه يجسد الإرادة الشعبية فأعضاؤه يمثلون الأمة ومنبثقين عنها[94]، ويتجسد المعنى الفلسفي للتمثيل في الحمولة القانونية التي تعطى له والتي تقدمه على أنه تفويض للحق من المفوض وهو المنتفع طبعا إلى المفوض إليه وهو الممارس للحق لفائدة ومصلحة المفوض بمعنى أن التمثيل السياسي في الأصل هو انتقال هادئ للسيادة من صاحب الحق الأصلي الأمة أو الشعب إلى طرف آخر، غالبا ما تكون مؤسسة منصوص عليها أو متعارف عليها دستوريا، غير مجموعة من الآليات والتقنيات أبرزها

---

[93] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 58.

[94] أسماء الشقري، "الحكامة البرلمانية في ضوء الإصلاح الدستوري لسنة 2011"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 44/43، سنة 2016، ص 131.

صناديق الاقتراع، وفق تصور يحترم التطورات السياسية ويضمن ضبط وعقلنة الفعل التمثيلي. وعلاقة بذلك، تعرف المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المؤسسة البرلمانية بأنها الجهاز التمثيلي للمواطنين والمواطنات المعبر عن حاجياتهم، وحقوقهم، ومصالحهم، إذ في مقابل تفويض التمثيل يوجد كذلك تفويض للتعبير عن الحاجيات والحقوق والمصالح المرتبطة ببنية المجتمع، والتي لا يمكن أن يعبر عنها في المقام الأول إلا البرلمان باعتباره ممثل الأمة[95].

وتتميز النخب السياسية بشكل عام بكونها تتخذ البعد المتمثل في التأثير على مختلف مراحل اتخاذ القرار السياسي، وذلك من وقت ظهور المشكل إلى صياغة الحل فالاعتماد، إلى التنفيذ ثم التقييم، وفي هذا السياق تندرج النخبة البرلمانية كمكون وكفاعل في النظام الدستوري والسياسي المغربي، ويتميز هذا المفهوم عن التصنيفات الأخرى للنخب السياسية، ذات المعايير الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، في اعتماده على عنصر الانتخاب كمعيار أساسي ومحدد في التصنيف[96]، ويمكن الحديث عن جزأين متكاملين ومندمجين ضمن النخبة البرلمانية، نخبة برلمانية سياسية محلية، ونخبة برلمانية سياسية وطنية[97]، وهو ما يعطي لهذه النخب نوعا من الثنائية على مستوى التمثيل والتمركز في النسقين الاجتماعي والسياسي المحلي والوطني.

لقد كان عضو البرلمان في الماضي يمثل دائرته الانتخابية التي انتخبته فقط، وكان للناخبين الحق في إلزام العضو بتنفيذ التعليمات الصادرة عنهم، بحيث لا يمكن مخالفة هذه التعليمات، وعليه أن يُراعي مصلحة الناخبين في دائرته الانتخابية فقط، لذلك عليه أن يقدم حسابا عن عمله لناخبه لمعرفة مدى التزامه بتعليماتهم، فهو مسؤول مدنيا أمامهم عن كيفية تأدية وكالته عن ناخبيه، كما للناخبين الحق في حالة مخالفته لتعليماتهم أن يأمروا بعزله قبل انتهاء وكالته، وهذا المبدأ القديم قد

---

[95] جمال الدنسيوي، مرجع سابق، ص 19-20.

[96] محمد الغالي، "النخب البرلمانية في المغرب"، مجلة الديمقراطية، العدد 25، السنة السابعة-يناير 2007، ص 69-70.

[97] عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب: دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 125.

تم هجره خاصة بعد الثورة الفرنسية حيث أصبح عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها مما جعله حرا في إبداء رأيه دون التقيد بالتعليمات الإلزامية الصادرة من الناخبين، وذلك من منطلق مراعاة الصالح العام للأمة وليس مجرد تحقيق مصالح الناخبين في دائرته الانتخابية، وبذلك لم يعد إلزاما على العضو تقديم حساب لناخبيه، وغير مسؤول مدنيا عن نيابته أمامهم، كما لا يجوز للناخبين عزل العضو متى أرادوا أثناء عضويته[98].

وتتحدد النخبة البرلمانية السياسية المحلية، من خلال الدور المفروض والمفترض أن يلعبه المنتخب البرلماني خارج الأدوار الرسمية، من ذلك مثلا لعب دور المساعدة الاجتماعي عبر تقديم المساعدات الممكنة في حدود الامكانيات المتوفرة دون انتظار طلب ذلك من طرف المجتمع بالخصوص على مستوى الدائرة الانتخابية التي يمثلها، وفي هذا الإطار يلعب النائب البرلماني دورا محليا مفترض عليه اجتماعيا، وإن لم يكن مفروضا عليه دستوريا. من خلاله يقدم مبادرات شخصية بالدائرة الانتخابية التي يمثلها، كما يمكنه أن يلعب دور المحتضن الاجتماعي باعتباره الصوت البديل عن الأغلبية الصامتة، يتحدث بلسانهم ويدافع عن حقوقهم ويقدم شكواهم إلى السلطات المعنية[99].

النخبة السياسية المحلية هي جزء من النخبة بصفة عامة، وبالتالي فهي تتميز بنفس الخصائص والأبعاد التي تتميز بها. وما يميز الأولى هو محدودية نفوذها الذي يقتصر على المستوى المحلي دون أن يتجاوزه إلى المستوى الوطني، ويمكن أن تكون هذه المكانة المحلية منفذا للولوج إلى المكانة الوطنية، لكن رغم ذلك يظل الفعل السياسي لهذه النخبة المحلية وشهرتها بين عموم الناس وبقية الأطراف الأخرى لا يتجاوز المحلي[100]، يظهر من ذلك أن النخبة البرلمانية تجمع بين امتدادين، الأول محلي والذي

[98] أفين خالد عبد الرحمن، المركز القانوني لعضو البرلمان: دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2017، ص 27-28.

[99] عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 126-127.

[100] بوزيد الريكاط، دور النخبة المحلية في صناعة القرار المحلي: الجماعة الحضرية لكلميم نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2009/2010، ص 56.

تنافس فيه باقي النخب السياسية المحلية الأخرى (جهوية-إقليمية-جماعية)، والثاني وطني، على اعتبار أن وجودها في قبة البرلمان (البرلمانيون) يمنحهم سلطة ونفوذا واسعا وشهرة على المستوى الوطني.

لقد لعبت ثنائية النفوذ هذه، وما تمتلكه النخب المحلية من مكانة وسلطة تأثير على المستوى المحلي دورا هاما في تاريخ المغرب، خاصة في توجيه السياسة والحفاظ على استقرار النظام، وبذلك شكلت هذه النخبة وخصوصا القروية منها، ورقة رابحة للنظام السياسي المغربي في السنوات الأولى للاستقلال، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين اتسم المجتمع المغربي بالعلاقة التصارعية بين نخب وطنية حديثة وتتمثل في الحركة الوطنية، ونخب قروية تقليدية مناهضة للتحديث، وقد نجحت السلطة المركزية في استعمال العالم القروي عبر وساطة النخب المحلية للوقوف كسلطة مضادة أمام باقي القوى السياسية[101].

وقد أدّت كذلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المغرب، إلى ظهور نخب جديدة كالأعيان الجدد المرتبطين بالقطاع العصري، والأطر التقنيين ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة والمثقفين والمناضلين الحزبيين والنقابيين، حيث سيلعب بعضهم دورا أساسيا في نشر بعض مظاهر التحديث السياسي والاجتماعي على الصعيد المحلي، وقد اعتمدت الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وكافة القوى السياسية التي تسعى إلى الحضور الفاعل على الصعيد المحلي والوطني والتأثير في مجرى الأحداث الاعتماد على النخب المحلية بالأساس[102]، وهو ما أدى إلى صعود نخبة برلمانية، ذات تأثير مزدوج يجمع بين المحلي والوطني.

[101] هشام العقراوي، مرجع سابق، ص 158.

[102] محمود الخوجة، مرجع سابق، ص 45.



لذلك فالانتماء السياسي أو البرنامجي أو لأغلبية أو معارضة، أحيانا، لا يكون له وزن أمام الانتماء القبلي الاثني أو الجغرافي، أو الانتماء المحلي، ويظهر ذلك بشكل جلي في أن "رموز الهوية الجماعية يتم إقحامها في عملية جماعية وقراءتها في علاقتها بمنطق الوضعية السياسية، وكيف أن هذا النوع من الإحالة على القبيلة لا يشوش على السلطة ما دام في مصلحتها، ويؤكد مسألة مهمة تكمن في أنه رغم مختلف قواعد وتحديات الوفاء والهوية المتنافسة، فإن مقاربة الهوية الجماعية تتم كمجموعة إمكانيات سياسية. فالتعبئة الجماعية لم تعد بالضرورة قبلية حيث الاندغام بين المحلي والشمولي، بل أصبحت أكثر فأكثر تعقيدا ولأن الأعيان يستعملون كل الموارد المتاحة بما في ذلك صراعات الأحزاب"[103].

انطلاقا من المهمة الأولى والانتماء الأولي المفترض إلى المجال المحلي، وما يتبعه من نفوذ، يكون في أحيان كثيرة وسيلة تأثير كبيرة في الحملات الانتخابية وفي الصعود إلى قبة البرلمان، تبتدئ المهمة الثانية والتي يتحول فيها المنتخب البرلماني إلى نخبة برلمانية سياسية وطنية، حيث يلعب دور النائب البرلماني الذي تسمح له الإمكانيات الموضوعية كعضو نيابي مؤسساتي من ممارسة وظائفه وأدواره السياسية كما هي محددة دستوريا، بهدف تحقيق ما لم تحققه الوظيفة الاجتماعية ك "رجل ميدان" لأن الأصل هو الدائرة الانتخابية والمجتمع المحلي[104].

أما مهمة النخبة البرلمانية السياسية الوطنية، فتبتدئ من المؤسسة التشريعية، حيث النائب البرلماني ينفصل عن الواقع ويتجه مباشرة إلى مهامه المنصوص عليها دستوريا (في التشريع وفي المراقبة وفي تقييم السياسات العمومية فضلا عن الأدوار الدبلوماسية حسب الدستور المغربي 2011)، إذن فالجمع بين المهمتين يمنح النائب البرلماني صفة النخبة البرلمانية بكل ما تعنيه من معاني

[103] محمد مونشيح، "النخبة البرلمانية وإشكالية التجديد محاولة أولية في التحديد"، مجلة وجهة نظر، العدد 43، سنة 2010، ص 41.
[104] عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب: دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 126.

النخبة السياسية، تلك النخبة التي تجمع بين المحلي والوطني في دور النخبة النيابية التي تمثل الوطن والمواطن[105]. حيث الاهتمام في المرحلة الأولى بالمواضيع والمشاكل المحلية، استعدادا للمرحلة الثانية من أجل النظر في الأحداث والوقائع الوطنية والدولية التي تهم المجتمع بأكمله، لذلك فهي تشكل حلقة وصل مهمة بين المجتمعات المحلية والمجتمع الشامل.

يسمح البرلمانيون بتقديم مستوى تحليلي خاص للنخب السياسية، وذلك نظرا للموقع الذي يحتلونه في تراتبية الحقل السياسي، لذلك تبقى النخبة البرلمانية أحد الوسائط الرئيسية التي تلجأ إليها السلطتان المحلية والمركزية للتأثير على المجتمعات المحلية في توجهاتها القرارية المختلفة. فالنخبة البرلمانية هي العمود الفقري للمؤسسة التشريعية في أي بلد كيفما كان، ونواتها الصلبة، والمُدافعة عن المصالح العليا للمواطن، قبل السلطتين التنفيذية والقضائية، لذلك لا يمكن تجاهلها ضمن أي محاولة لتحليل وفهم أو تفسير الدينامية الاجتماعية والسياسية على الصعيد الوطني والمحلي.

الفقرة الثانية: وظائف وأدوار النخب السياسية بالمغرب

إن أي محاولة لفهم ديناميات الو اقع الاجتماعي، لن تفلح أو ستغدو قاصرة الفهم، ما لم تنطلق من فهم عميق للدور المهم الذي تمارسه النخب في توجيه الحياة الاجتماعية في مختلف تمثلاتها وفي شتى تجلياتها[106]، ولا يجادل أحد في وجود الظاهرة النخبوية نفسها، أي في وجود أقلية فاعلة تقوم بالأدوار والوظائف الحيوية بالنسبة للمجتمع، وتساهم في استمراريته وتضبط توازنه وتحولاته.

رغم الاتفاق أن النخبة في أي مجتمع هي فئة تملك من الوسائل المادية والقدرات ما لا يملكه الآخرون، مما يؤهلها للقيام بأدوار قيادية أو طلائعية في المجتمع، إلا أن النخبة والسياسية منها لا يمكن لها إلا أن تنطبع بالخصوصية الاجتماعية، فتتشبع بذلك بخصائص المجتمع الذي تسود فيه،

---

[105] عبد الرحيم خالص، النخبة السياسية والانتخابات التشريعية، مرجع سابق، ص 160-161.

[106] مصطفى بوسنينة، مرجع سابق، ص 26.



فهي بمثابة إقرار لعلاقات القوة داخل أي مجتمع ولطبيعة بنياته الاجتماعية والسياسية وثقافته والمعتقدات السائدة فيه، لذلك فدراسة النخبة السياسية هي الوسيلة الأمثل لدراسة طبيعة النظام السياسي، بل والاجتماعي بشكل عام، فهي الوحيدة القادرة على القيام بدور الوساطة بين السلطات العليا ومجموع الشعب[107].

وإذ لا ندعي امتلاك نظرية تفسيرية مكتملة وجاهزة حول أنماط التفاعلات بين النخبة السياسية داخل النسق السياسي المغربي القديم المتجدد، بل نعتبرها محاولة تفسيرية أولية للوظائف المضمرة للنخبة السياسية أساسا داخل النسق السياسي المغربي، واستكشافا لأبعاد الهوية الوظيفية للنخبة السياسية[108]، والتي تتحدد انطلاقا من استحضار المسار التاريخي والسياسي والسوسيولوجي للنخبة السياسية، بصفتها ظاهرة مركبة ذات أبعاد سوسيوسياسية، والتعاطي معها بوصفها سيرورة تاريخية لها امتدادات متجذرة في الماضي والحاضر.

لقد احتلت النخب دوما مكانة مركزية في الهرم السياسي، وكانت مساهمة بدرجة عليا في تبير صراعات النسق المجتمعي وتحولاته، وهو ما جعلها تحظى بالكثير من الاهتمام من لدن مسيري ومالكي هذه الأنساق، فالنخب كانت تلعب على مر العصور دور الشرعنة والتبرير، وبذلك فقد توزعت وظيفتها بين المباركة والدفع بإعادة إنتاج نفس الأوضاع من جهة وبين المعارضة والدعوة إلى التغيير[109]، ومن جملة الوظائف التي تقوم بها النخب السياسية داخل النسق السياسي المغربي، والتي تنسجم مع موضوع هذا البحث نجد:

---

[107] سارة كريم، النخبة السياسية ورهان الانتقال الديمقراطي في المغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2013/2012، ص 88.

[108] محمد علالي، النخب السياسية المحلية ورهان تدبير الشأن العام المحلي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2016/2015، ص 31.

[109] عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مرجع سابق، ص 50.

أولا: وظيفة الشرعنة

لا يملك أي نظام سياسي أن يستغني عن حاجته إلى الشرعية حتى وإن كان نظاما غير شرعي في عُرْفِ السياسة المدنية الحديثة، أي حائزا على السلطة من غير طريق الشرعية الدستورية والديمقراطية، بل إنه في هذه الحالة من فقدانه لشرعية الميلاد، يكون أدعى إلى تحصيل تلك الشرعية ليعوض بها ما يعتريه من نقص في التكوين، وفي الحالات كلها أكانت السلطة الحاكمة وصلت إلى السلطة عن طريق الوراثة، أو عن طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع أم عبر التوسل بأدوات الاستيلاء العسكري أم عن طريق ثورة شعبية قادتها وصالحت شعاراتها وأدارت فصولها إلى النهاية، فإن هذه النخبة لا تملك تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تصنع له مقبولية لدى الناس، أي تجعله في أعينهم نظاما شرعيا[110].

حين نطالب بمشروعية السلطة، نقصد أن يكون الحاكم صاحب حق في امتلاكها، أما حين نطالب بشرعية السطلة، فنقصد أن يكون هذا الحُكم شرعيا إذا كان يحترم القواعد القانونية الوضعية، ولكن تلك القوانين قد لا تكون نابعة من إرادة الشعب أو غير متلائمة مع طبيعة تفكيره، في هذه الحالة، يكون الحُكم شرعيا دون أن يكون مشروعا. وإذا كانت المشروعية هي مجموع العناصر الفكرية والرمزية التي يستطيع بواسطتها الحاكم إقناع المحكومين أو إيهامهم بأحقيته في الحكم، فالشرعنة هي مجموع الإجراءات التي تجسد فعليا العناصر الفكرية والرمزية التي يستند إليها الحاكم لتأكيد أحقيته في الحكم[111].

[110] عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، منتدى المعارف، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2013، ص 61-62.

[111] سلمان بونعمان، مرجع سابق، ص 101.

وهناك خطاب يبرز الشرعية السياسية، والذي يؤكد مصداقية السلطة وقبولها من طرف المحكومين، شهادتهم في ذلك البيعة التي يقدمونها تارة على أنها عقد ملزم لجانبين، وتارة أخرى، عهدا على الولاء والطاعة غير المشروطة في جو من التلاحم المفترض بين الحاكم والمحكوم، ويتم توزيع هذا الخطاب من طرف رجال السلطة المحلية والأعيان المحليين والمنتخبين وغيرهم من "الزبناء" التابعين لهم[112].

إن إشراك النخب أو بمعنى أدق تورطها في تسيير السلطة، يثمّن شرعية الدولة أكثر، ويلمع وجهها لدى الرأي العام، ويضفي عليها شرعية جديدة، حيث تلقي الدولة إلى المحيط بالأمور التي لا يمكن أن تجد لها حلولا على مستوى المركز، كما أن إعادة التعبئة من القاعدة يخفف من آثار الأزمة ويجعل المجتمع يتحمل التكاليف الناتجة منها، وهكذا ستلعب النخبة المحلية دور شاشة واقية لتجنيب صعود النزاعات والتوترات نحو المركز[113]، والأمر نفسه ينطبق على النخب الوطنية.

ثانيا: وظيفة الوساطة

من الوظائف المهمة التي تقوم بها النخب السياسية هي لعب دور "الوسيط السياسي"، بين الدولة والمجتمع، خاصة على المستوى المحلي، وهذه الوظيفة تجعلها في الواجهة، وتضعها أمام مجموعة من الأدوار المفترضة، وأمام جملة من التصورات المجتمعية التي ترتبط بالنسق الاجتماعي الذي تخلق فيه ارتباطاتها، لذلك فالمنتخب المحلي أو النائب البرلماني مثلا، مُطالب بحل مشاكل ناخبيه والدفاع عن مطالبهم، وتمتد هذه الوساطة لتأخذ طابعا مؤسساتيا، حيث يصبح فيها النائب البرلماني ممثلا عن المواطنين، عندما يرتبط بالمؤسسة التشريعية، وانعكاسا لصورة وأداء هذه المؤسسة.

---

[112] عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، مكتبة بروفانس-الدار البيضاء، 1999، ص 30-33.

[113] سلمان بونعمان، مرجع سابق، ص 103.

تسمح اللامركزية لبعض النخب السياسية المحلية والأعيان على وجه الخصوص أن يضمنوا في عين المكان وساطة بين المركز والمحيط، فلا يعدو أن يكون دور الجماعات هذا سوى قطب تشتغل عليه الدولة وتحصره في لعب دور حزام نقل الحركة، فالسكان يلجؤون إلى الأعيان المحليين والمنتخبين ليعرضوا عليهم مشاكلهم، وهذه العملية تجعلهم يستفيدون من هذا النفوذ، لكي يوظفوه في تقوية نفوذهم وخلق ارتباطات مع النسق السياسي القائم، ويبقى في هذه الحالة، المحلي مجالا يقيم التوازنات والوساطات السياسية المتنوعة، سواء مع الدولة أو بين الفاعلين المحليين أنفسهم[114].

وتشكل عملية الوساطة السياسية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، أحد العوامل المؤدية إلى تجنيب الدولة الأزمات السياسية التي يمكن أن تواجهها، من خلال بناء شبكة من العلاقات التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار النسق السياسي وتوازنه، وأداة من أدوات الضبط والدمج الاجتماعي والسياسي، وبسط الهيمنة والنفوذ، لأن هشاشة النخب، و"هشاشة المجتمع والدولة" يكون في أحيان كثيرة سببا في الأزمات السياسية وفي تصدع البنيان الاجتماعي، وعند أي انقسام اجتماعي، تفقد الدولة سلطانها السياسي وتستفحل أزمتها وتفقد تماسكها ووظائفها[115]، وفي هذا السياق تقوم النخب السياسية بوظيفة تمثيل الدولة والوساطة مع المجتمع المحلي، من خلال التأسيس لشبكة من العلاقات بين النسقين المحلي والمركزي، عبر إيصال طلبات واحتياجات الجماعة إلى الدولة.

ثالثا: وظيفة التوافقية

إن النخب السياسية تصالح المجتمع مع نفسه، وتُقرّب القوى المتناقضة والمتنافرة، وتسمح ببروز إطار توافقي لخلق اتفاق كبير بين مختلف الفعاليات، فهذه الوظيفة تسمح بتسيير أفضل للمجال وتضمن الانسجام والفعالية، وتطوير التبادلات على المستوى الداخلي، الأمر الذي يكون له

---

114 المرجع نفسه، ص 105.

115 عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2008، ص 57.

تأثير إيجابي على نسق السلطة[116]، ويظهر أن وظيفة خلق التو افقات بين أطياف المجتمع مكوناته، وإحداث التوازن داخل النسق المجتمعي والسياسي، هي الوجه الثاني لوظيفة الوساطة، أو الجزء المكمل لدور الوساطة السياسية والمجتمعية، حيث أن الهدف الأساس من الوساطة هو خلق التو افقات والتوازنات داخل المجتمع.

وتتجلى الوظيفة التو افقية للنخب السياسية بالخصوص، في مسألة اللامركزية، حيث مثلت هذه الأخيرة موضوعا للتو افق والافتخاروالإجماع حولها من قبل النخب السياسية المحلية، بل تعدى ذلك إلى مطالبتهم بالمزيد من توضيح الأدواروتقليص الوصاية وتحسين أساليب الإدارة. كما إنها تسمح بتسيير أفضل للمجال وتضمن الانسجام والفعالية، وتطوير التبادلات الداخلية بين القمة والقاعدة، مما يكون له تأثير إيجابي في السلطة. فمن جهة يزيد ذلك من رضا أعضاء النخبة ويشجعهم على الاندماج، كما يسمح بإبقاء وتثبيت التناقضات ومنعها من إرباك عمل وسيرالنسق[117].

رابعا: وظيفة تفعيل المشاركة السياسية

كما أن النخب السياسية تتباين من حيث انفتاحها أمام أفراد المجتمع وصيغة ووثيرة تجددها حسب طبيعة النظام السياسي الذي تشتغل فيه، فكلما كان الفضاء ديمقراطيا ومنفتحا إلا وكانت حركية التجدد باستمرار والعكس إذا كان النظام منغلقا وشموليا وبغض النظرعن شكل النظام ومهما بلغت درجة استقلالية النخبة السياسية فهي بحاجة إلى التواصل مع الفئات التي تمثلها وتحظى بدعمها[118].

---

[116] سعيدة الكداري، مرجع سابق، ص 102.

[117] سلمان بونعمان، مرجع سابق، ص 107.

[118] خيرة قول، "دور النخب المحلية في تفعيل المشاركة السياسية داخل المجتمع المحلي"، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 14، سنة 2015، ص 167.

إذ يقع على عاتق النخبة السياسية بناء هذه العلاقة التواصلية، والتي تحتاج إلى نخب فاعلة وواعية بدورها القانوني والدستوري المنوط بها، انطلاقا من تمثيلية سياسية ممنوحة لها، من خلال عقد سياسي و انتخابي، وثانيا، من خلال الفضاء العمومي الذي يتيح إمكانية مناقشة مطالب المجتمع وحاجيات المواطنين و انتظاراتهم، وذلك عبر فتح نقاش حر وفعال يثير الإشكاليات الكبرى المتعلقة بالتنمية المستدامة للمواطن بشكل ديمقراطي[119].

لذلك بات وجود النخب في النظام الديمقراطية أمرا واجبا كما يذهب إلى ذلك البعض، إذ أن مفاهيم الديمقراطية لا تتجذر عند جميع الناس، بل عند قلة منهم، وهؤلاء يجب عليهم حماية هذه المفاهيم، والدفاع عنها، و إقناع الآخرين بها[120]، وتعتبر المنافسة السياسية إحدى أبرز صور التمأسس السياسي في المجتمع، حيث ترتكز على الحقل السياسي المحلي باعتباره حامل العلاقات في النسق السياسي مع الأنساق السياسية المحلية[121].

إن هذه العوامل تدفع بالنخبة السياسية نحو واجب القيام بفعل التواصل والتأطير والتمثيل السياسي المحلي والوطني، وفعل التعبئة السياسية والجماهيرية، والتفاعل الدائم والمستمر مع القاعدة الجماهرية للنخبة، والعمل ما أمكن على تمكين الموالين لهم، والدفاع عن متطلباتهم وحقوقهم، بما ينسجم مع توقعاتهم، الأمر الذي يدفع بهم نحو التفاعل الايجابي مع الفعل السياسي والانتخابي، ونحو المشاركة السياسية الفعالة.

إذ غالبا ما ترتبط النخب السياسية بالتمثيل بسبب حقيقة أن هذه النخب تبحث باستمرار للوصول إل السلطة والسيطرة على مراكز القرار في الحكومة، لذلك عليها أن تمثل مصالح المواطنين

[119] عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 29.

[120] هبة علي حسين، "دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي"، مجلة حمورابي، العدد 28/27، سنة 2018، ص 13.

[121] خيرة قول، مرجع سابق، ص 172.



من أجل الفوز في الانتخابات، وفي هذه الحالة عليهم أن ينجحوا في إقناع الناخبين ودفعهم إلى التصويت والمشاركة في الانتخابات، ويعتمد التمثيل في معظم النظم الديمقراطية على الأحزاب السياسية، ويتم تحديد عمل هذه الأنظمة ليس فقط من خلال سلوك المواطنين وأداء النظام السياسي، بل أيضا، من خلال سلوك الفاعلين السياسيين، وصناع القرار في المؤسسات العامة، وهم نخب سياسية ويعملون من خلال الأحزاب السياسية[122]، ولتحقيق المشاركة الفاعلة للمواطن في الحياة السياسية داخل الدولة، على سلوك هذه النخبة أن يكون منسجما مع توقعاته، وأن تكون قراراتها تستجيب لحاجياته.

المطلب الثاني: التفاعلات السوسيوسياسية للنخبة السياسية: محددات نظرية

إن الباحث في علم السياسة يجب عليه دائما أن يحاول البحث في عمق الظواهر وأن يمارس سوسيولوجية معمقة، بحيث أن كل ظاهرة سياسية لا تحمل معناها معها ولا يمكن معرفتها والحكم عليها إلا من خلال موقعها وعملها داخل النظام السياسي[123]. وبالتالي، فأي انطلاقة سليمة لإدراك أبعاد النظام السياسي المغربي المعاصر، يجب أن تستبعد القراءة القانونية الدستورانية -كمقاربة أحادية- وأن تعتمد قراءات و اتجاهات متعددة تحاول الربط بين أنماط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المغربي وبين مستويات وحقول النسق السياسي القائم[124].

وتأخذ بالاعتبار تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية، ومختلف التغييرات التي تحدث باستمرار داخل المجتمع، ومن ضمنها "العلاقة بالطبيعة والمجتمعات الأخرى، وتفاعل المجموعات داخل

---

[122] Luis Garrido Vergara,"political elites and social change in modern societies", revista de sociologia, N 28, 2013, P 36.

[123] محمد شقير، القرار السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1992، ص 51-52.

[124] محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية، افريقيا الشرق، 1991، ص 9-10.



المجتمع، والتحول المستمر في الملاكات من خلال اختفاء الأجيال القديمة وصعود أجيال جديدة، وتبعا لنمط المجتمع قد تنجم تغيرات سياسية هامة بوجه عام عن إدخال تكنولوجيا جديدة، عن صعود وهبوط فئات اجتماعية معينة، بما فيها طبقات وفئات دينية وثقافية، ونخب تمثل مصالح اجتماعية متميزة"[125]، وفي هذا الإطار تحصل عمليات فعل وتفاعل بين القوى والمؤسسات المشكلة للفضاء السوسيوسياسي.

وبطبيعة الحال فكلما اكتسب فاعل ما مزيدا من مقومات القوة، كلما كان تأثيره في البيئة السوسيوسياسية قويا، وبالتالي يقل تأثره بالمكونات الأخرى، وإذا أمعنا النظر قليلا في هذه المكونات، نلاحظ أن النخبة السياسية تعتبر أقوى عنصر أو أهم حائز لمكونات القوة في هذه المعادلة، ولهذا حدد البعض النخبة في كونها تتكون من أولئك الذين يملكون أكبر قدر من السلطة مقارنة مع الآخرين، والسلطة تفيد هنا قدرة التأثير الحقيقي في سياسة الدولة ونشاطها...وفي هذا السياق يمكن القول بوجود ما يشبه العلاقة التبادلية بين النخبة السياسية والبيئة الاجتماعية والسياسية التي تتواجد فيها، فالعديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدث في مجتمع ما، يمكن تفسيرها بظروف تكوين النخبة وخلفياتها التعليمية والمهنية والاجتماعية، ودرجة التجانس الفكري والأيديولوجي بين أفرادها[126].

تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين التفاعلات ذات البعد الاجتماعي ونظيرتها ذات البعد السياسي في نظر "زين العابدين حمزاوي"، هو فصل يستجيب لضرورة منهجية أكثر من كونه ترجمة لواقع ملموس. ذلك أنه لا يمكن أن نجد أو نضع حدودا واضحة تفصل بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، نظرا لتداخل هاذين الفضائين وخضوعهما لارتباط وتأثير متبادل. كما أن تحليل موضوع النخبة يعني

---

[125] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض نضمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1976، ص 104.

[126] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، 76-77.

بالضرورة "تحليل جانب مهم من النظام السياسي والاجتماعي" لأن النسق السياسي لأي مجتمع مرتبط بالأساس بالأبنية الاجتماعية[127].

إن دراسة تفاعلات النخبة السياسية داخل النسق السياسي تعني بالضرورة الإجابة على سؤال العلاقة بالبيئة السوسيوسياسية، من خلال مستويان الأول ذو بعد اجتماعي (الفقرة الأولى) والثاني ذو بعد سياسي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التفاعلات ذات البعد الاجتماعي

إن دراسة تفاعلات النخبة السياسية في علاقتها بالبيئة الاجتماعية لا تعني بالضرورة، البحث في بنية النسق الاجتماعي، لأننا لسنا بصدد دراسة نظرية سوسيولوجية بالدرجة الأولى، وإن كانت علاقات التفاعل الاجتماعي تؤثر بشكل أو بآخر في بروز النخب السياسية وفي سلوكها الاجتماعي باعتبارها جزءا من البنية الاجتماعية[128]، لكن الأولوية هنا بالأساس لمحاولة تتبع علاقات التأثير والتأثر بين النخبة السياسية كفاعل سياسي وبين مكونات النسق الاجتماعي كفواعل اجتماعية[129]، وهو ما سيساعدنا فيما بعد أثناء دراستنا لعلاقات الثقة واللاثقة.

---

[127] مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزأوية-ليبيا، الطبعة الأولى 2007، ص 188.

[128] محمد عبد المعبود مرسي، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي، مكتبة العليقي-القصيم، السعودية، الطبعة الأولى 2001، ص 101 وما بعدها.

[129] إذا كانت المنظورات الوظيفية والصراعية تؤكد أهمية البنى التي توجه المجتمع وتؤثر في السلوك البشري، فإن نظريات الفعل الاجتماعي تولي قدرا أكبر من الأهمية لدور الفعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع في تكوين هذه البنى، وهنا تبرز أهمية استيعاب المعاني التي ينطوي عليها الفعل الاجتماعي والتفاعل، أنظر في هذا الصدد :

- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2005، ص 76.

أولا: النخبة السياسية والمجتمع المدني: محددات العلاقة

إن ظهور المجتمع المدني في المغرب كان إحدى التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي في السنين الأخيرة، حيث برزت العديد من التنظيمات التي لعبت دورا أساسيا في الحياة اليومية للمواطنين، كما هو الشأن بالنسبة للجمعيات المهتمة بمجال حقوق الإنسان، ومع ذلك فإذا كان المجتمع المدني كمفهوم، أو تنظيمات يعكس مقولة تاريخية لظاهرة لها وجود حقيقي متغير في الزمان، فإنه يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش، وقد عرف المجتمع المدني بالمغرب تطورا مهما بفعل تشعب مهام الدولة التي تخلت بشكل نسبي عن بعض أدوارها لصالح فاعلين آخرين من بينهم المجتمع المدني[130]، وهو ما يطرح مجموعة من التساؤلات، أبرزها طبيعة العلاقة التي أضحت بين الدولة والمجتمع المدني، ومن خلالها العلاقة بين النخبة السياسية والنخبة المدنية.

1 – محاولة لتحديد مفهوم المجتمع المدني

شهد مصطلح المجتمع المدني تحولات كبرى في توظيفه، منذ مرحلة التأسيس مع "هيغل" (Friedrich Hegel) و"لوك" (John Locke) و"دوطوكفيل" (Alexis de Tocquville) و"غرامشي"، (Antonio Gramsci) حتى توظيفه المعاصر، وكانت تحولات المدلول تابعة لظروف البيئة وحاجاتها، والتوجهات السياسية والاقتصادية السائدة لدى نخبها الفكرية والسياسية[131]، لذلك يتغير هذا المفهوم مع تغير الموقف الايديولوجي للمتكلم، فالمفهوم الليبيرالي لهذا المصطلح يختلف عن الفهم

---

[130] إبراهيم السهول، و اقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى 2021، ص 3.

[131] حسام شحادة، المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى 2015، ص 9.



الاشتراكي الديمقراطي الراديكالي، وكذلك عن الفهم الإسلامي له، كما أنه يتخذ في العالم الثالث أشكالا في متخيل النخب تختلف عنه في أوروبا الغربية والولايات المتحدة[132].

اتخذ مفهوم المجتمع المدني ثلاث استخدامات متشابكة رغم تباينها، الاستخدام الأول هو الاستخدام السياسي المباشر الذي يعود إلى "جون لوك" الذي لم يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي واستخدمهما كمقابل للمجتمع الطبيعي، أما الاستخدام الثاني فيشير إلى المدلول الاجتماعي لمفهوم المجتمع المدني كمفهوم تحليلي استخدم من قبل علماء الاجتماع ليصف وربما ليشرح ويفسر الظواهر الاجتماعية، في حين ينتج الاستخدام الثالث عن المدلولين السابقين، وهو من الناحية الفلسفية مفهوم معياري، أي يستعمل كغاية أخلاقية[133].

ورغم الاختلافات في الصياغات المُقدمة لمفهوم المجتمع المدني، إلا أن أغلبها تتفق في كونه "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف...ويشمل كل المنظمات والمؤسسات التطوعية التي يؤسسها المواطنون والتي يمكن أن تأخذ أشكالا وأحجام متعددة وكل قوى الشعب الموجودة في المجتمع ما عدا الحكومة"[134].

يمكن القول بأن المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحا اقتصادية، بل تساهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، لها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية والارتقاء بمستوى المهنة، كما يمكن أن تكون لها أغراض ثقافية كالجمعيات والنوادي الثقافية، ويمكن أن تكون للجمعيات أغراضا أخرى غير ذلك، كالأغراض

---

[132] عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، الطبعة السادسة 2012، ص 44-45.

[133] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 82.

[134] إبراهيم قاسمي، "النخب السياسية الحزبية والتنظيمات الجمعوية أية علاقة"، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 28، سنة 2021، ص 117.

البيئية، أو الصحية، أو الرياضية، أو الفنية[135]، فهو يتألف من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الذين ينخرطون طواعية في المشاركة في أعمال ذات مصلحة عامة، أو يلتزمون بالدفاع عن القيم والمقاصد الدستورية للديمقراطية التشاركية[136].

تفيد إحدى الدراسات أن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـ "دولنة" المجتمع ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعي تحد من سلطاتها[137]. فما مدى انطباق هذا الطرح على العلاقة بين المجتمع المدني والدولة باعتبارها "مؤسسة المؤسسات" وحاضنة السلطة والنخبة، وبالتالي ما هي طبيعة العلاقة بين "المدني" والسياسي" بالمغرب؟

2 – المجتمع المدني والدولة: قراءة في علاقات التأثير والتأثّر

تتكون المجتمعات المعاصرة من ثلاث مستويات، المستوى الأول يضم السلطة السياسية الحاكمة الممارسة لكل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية المخولة لها من طرف الدستور أو القانون، والمستوى الثاني يتكون مما يمكن تسميته بالمجتمع السياسي الذي يضم النخبة السياسية المؤطرة داخل الأحزاب السياسية، والمستوى الثالث هو الذي يضم المجتمع المدني، وكل مستوى من هذه المستويات يقيم علاقات تقارب وتنافر مع المستويين الآخرين[138]. وباعتبار أن المجتمع المدني هو "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل السلطة، وهو فهم ينبني

---

[135] رشيد بنمبارك، "المجتمع المدني بالمغرب: تحليل نظري"، المجلة المغربية للبحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 01، سنة 2022، ص 81.

[136] إبراهيم السهول، مرجع سابق، ص 154.

[137] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 92.

[138] حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 57.

في استعمالاته الحالية على أساس التعارض مع أجهزة الدولة، إذ يشكل تكتلا في مواجهة الدولة، وبذلك يصبح الرهان هو المزيد من المجتمع ضد القليل من الدولة، أو المزيد من المجتمع ضد القليل من السياسة"[139].

وقد اعتبر محمد شقير أن الدولة أو "السلطة السياسية رغم تمتعها بنوع من الاستقلالية لا تنفصل تماما عن النخبة السياسية بدليل أن "أكتاف ماري" في دراسته عن النخبة السياسية المغربية اعتبر أن الملك هو من ضمن النخبة السياسية ويتميز بكل الخصائص التي تميز هذه الأخيرة"[140].

إذا كان استقلال المجتمع المدني عن السياسي شرطا يمكنه من القيام بدوره على النحو المطلوب، فإن هذه الاستقلالية لا تعني قط غياب أي علاقة بينهما. وبهذا الصدد، يمكن القول أن المشهد الوحيد الذي يرتسم أمام كل دارس للواقع السياسي والاجتماعي في المغرب اليوم هو تلاحم الدولة والمجتمع. فكل قراءة في صلب المجتمع لا بد وأن تؤول في النهاية إلى قراءة في صميم الدولة.

لأن اكتساح الدولة لكل مجالات الحياة اليومية أصبح ظاهرة معتادة، فغاية الدولة هي إبقاء المجتمع المدني في سياج التواصل العمودي الشخصاني. وبالتالي فإن اكتساحها لمجالات الحياة ومرافقها ليس إلا تأكيدا على ضرورة استمرارية هذا التواصل الذي تسعى من خلاله إلى توطيد شرعيتها بتجنب أساليب القوة والإكراه، فبسبب رغبته في الحفاظ على وظيفته الأصلية، لا يقبل المخزن أن تتشكل على ترابه السياسي بوادر استقلال نسبي ممكن، ولو أنه يؤسس من جهة أخرى، عبر القانون أفرادا أحرارا ومتساوين. وفي الواقع، الدولة متواجدة في كل مكان وتتدخل في كل شيء، إنها

---

[139] عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مرجع سابق، ص 131.

[140] محمد شقير، السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص 222.

تكتسح عمليا المجال السياسي بكامله، والغاية تكمن في إبقاء المجتمع المدني في استقلال ذاتي نسبي والسلط المضادة في ضعف مزمن، للحفاظ على مر اقبة عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية[141].

وفي هذا السياق فإن العديد من الأدبيات السياسية[142] التي اهتمت بهذا النوع من الدراسات تكشف أن و اقع المجتمع المدني العربي –ومنه المغربي- يؤكد أنه لا يعدو إلا أن يكون مجرد واجهة لإصلاحات شكلية اعتمدتها النظم السياسية العربية من أجل التعبير عن ديمقراطية الواجهة حتى تضمن لنخبها الحاكمة الاستمرار والاستقرار فالمجتمع المدني وإن كان وسيطا بين المجتمع والدولة في الغرب، إلا أنه في الحالة العربية يعاني تبعية مطلقة للدولة جعلت منه مجرد مؤسسات شكلية ذات أدوار مناسباتية لا تتعدى خدمة السلطة وفق ما تريده السلطة[143].

لهذا اعتبر حسن قرنفل أن ظهور المجتمع المدني بالمغرب، وإن كان قد قطع خطوات هامة، ما زال يصطدم بين الفينة والأخرى بمقاومة أجهزة الدولة المخزنية التي تجد كثيرا من الصعوبات في التنازل عن هيبتها في مجالات ما زالت تعتبرها حكرا عليها...لذلك تبنت الدولة تجاه مكونات المجتمع المدني نفس السلوك الذي تبنته تجاه المجتمع السياسي الرامي إلى اكتساحه وملئ فراغاته حتى لا تبقى بعيدة عن النقاشات التي تدور وتتفاعل داخله[144].

إن هذه الأطروحة ربما كانت مقبولة وتجانب الصواب خلال فترة ما بعد الاستقلال، أو مرحلة التوتر السياسي التي عرفها المغرب خلال فترة الاستثناء، والصراع الذي كان دائرا بين السلطة

---

[141] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 93.

[142] من ذلك ما عبر عنه محمد عابد الجابري بقوله "فالدولة، أعني السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالا لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم، الدولة"، راجع في هذا الصدد :

- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة 2004، ص 110.

[143] عنترة بن مرزوق، "إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 01، سنة 2017، ص 45.

[144] حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 56و87.

والأحزاب السياسية، والنقابات والحركات الجمعوية والحقوقية، والذي انتهى مع فترة التسعينيات، وكان من تداعياته التضييق من مجال المبادرات السياسية والمدنية، من أجل الحفاظ على مركزية السلطة وتجنب التقلبات التي يمكن أن تؤثر على استقرار النظام السياسي، ما يفسر اعتماد الدولة على منطق "تدجين" وتطويع المجتمع المدني. لكن إلى أي حد بقيت صالحة بعد التعديل الدستوري لسنة 2011؟

يجدر التذكير بأنه إلى حدود مرحلة حديثة كانت علاقات الحركة الجمعوية بالدولة مطبوعة بحذر متبادل، لم يتم تجاوزه إلا بانفتاح الدولة على مفاهيم الديمقراطية، ومع توالي الحقب، مطلع التسعينيات تغيرت استراتيجية الدولة تجاه المجتمع بعد أن عجزت عن القضاء عليه بالمرة أو منافسته بشكل كبير، ولذلك لجأت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعها في المجتمع، وهكذا بدأ الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية وتدبير بعض المرافق وتوسيع حضور رموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام، فمثلا تم إشراك بعض الوجوه المحسوبة على المجتمع المدني في اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين والتي كلفت بإصلاح نظام التعليم في المغرب، وتم إشراك المنظمات غير الحكومية في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أنشأه الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1991، كما أصبحت عندئذ تركيبة الحركة الجمعوية بالمغرب تشمل خليطا من المنظمات والجمعيات التي تعمل في ميادين مختلفة وتزايد نشاطها بشكل لافت[145]، وقد ساهمت الحركية التي عرفتها الجمعيات بعد التعديل الدستوري لسنة 2011 وما منحه من أدوار للمجتمع المدني في ازدياد عددها وأثرها، حيث سجل المجلس الوطني لحقوق أن العدد الإجمالي للجمعيات المؤسسة بصفة قانونية على المستوى الوطني إلى حدود سنة 2022 بلغ 259 ألف جمعية، فيما بلغ عدد الجمعيات التي تم

[145] المصطفى منار، "الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني التحديات وفرص النجاح"، ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019، ص 100-101.

تأسيسها على الصعيد الوطني خلال سنة 2022 حوالي 10422 جمعية، وعدد الجمعيات التي تم تجديد مكاتبها على المستوى الوطني حوالي 22813 جمعية[146].

وبظهور قوى وأطر المجتمع المدني ونجاحها في تأطير قاعدة شعبية عريضة، تكون ملامح مشهد المجال السياسي الحديث قد اكتملت نضوجا، كما أن هذه الفترة وبحكم التزايد الكبير السابق الذكر لعدد الجمعيات بشتى أصنافها في البوادي والمدن وتضاعف عدد المهتمين بالشأن الجمعوي، وكذا بفضل الضغوطات الخارجية التي فرضتها المواثيق الدولية كلها عوامل جعلت المغرب يخطو نحو إغناء ترسانته القانونية بالشكل الذي يتماشى ومبادئ الحريات العامة. وعلى ضوء التحولات الكبيرة التي عرفتها الحياة السياسية المغربية خاصة بعد تولي الملك محمد السادس للحكم، وما ترتب عنه من محاولات لبناء "دولة الحق والقانون". يمكن القول بأن هذا البناء رغم استناده على إرادة سياسية عليا، فلن يتم -للأسف- ما دام هاذان العنصران غائبان، مجتمع سياسي يمارس السلطة ويهدف الوصول إليها نتيجة اختيارات حرة ونزيهة ومجتمع مدني يضمن التوازن ويُقوم اختراقات السلطة ولا يهدف إلى الوصول إليها[147].

3 – المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية: محاولة لتجاوز "أزمة" تمثيلية النخب

إذا كانت الديمقراطية التمثيلية لا تعني سوى الديمقراطية القائمة على المؤسسات التي تسيرها الفئة المنتخبة من الفاعلين السياسيين والفئة المعينة من الفاعلين الإداريين، وهي القائمة على مبدأ التداول الدوري السلمي على صناديق الاعتراض، فإن ممارستها قد أنبأت عن أزمة عُرفت بها كان من أكثر تجلياتها فقدان الثقة في هذه المؤسسات التمثيلية وفي من يسيرها من منتخبين وأحزاب سياسية وفاعلين بيروقراطيين، لأسباب تتعلق أساسا بالفساد وضعف الفعالية التنموية والنجاعة التدبيرية

[146] المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2022، "إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق"، أكتوبر 2022، منشور على الرابط: https://shorturl.at/zENUV ، ص 70.
[147] المصطفى منار، مرجع سابق، ص 101.

والخدماتية، فلم تعد فئات المجتمع من المواطنين والمجتمع المدني تتفاعل معها، مما تولد عنه أزمة أكبر، وهي ما سيعرف بأزمة شرعية الدولة الحديثة والحال هذا، كان لا بد من تحفيز المشاركة الشعبية والرفع من منسوبها لتقوية هذه الشرعية كشرط لاستمرارية الدولة. وفي هذا السياق، أصبح يتطلع إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية كي يقود هذه المشاركة نحو تحقيق هذا الهدف، وأضحى يتصدر، سياسيا وإعلاميا، مفاهيم أخرى متقاطعة معه في نفس الهدف، مثل الحكامة الجيدة والتنمية البشرية وغيرها[148].

إن إسهام المجتمع المدني في الديمقراطية تحدده طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، فمع الديمقراطية التمثيلية نجد أن التمثيل يجسد الأساس العملي للديمقراطية، وذلك من خلال التمثيل السياسي من أجل تمثيل المصالح، في حين أن نموذج الديمقراطية التشاركية فيتم التعهد من قبل الفاعلين السياسيين انطلاقا من تحفيز الآليات البديلة لمشاركة المواطنين والدفع بها من أجل تدعيم أسس الديمقراطية الانتخابية[149].

فالخطاطة الأصلية للأنظمة التمثيلية لا تفترض أي دور لما يمكن تسميته الآن بالمجتمع المدني، حيث ظلت تعاني قصورا مؤسسيا وهشاشة ثقافية نتيجة عدم خلق مساحات جديدة للمشاركة واتساع الهوة بين العالم السياسي وفضاءات المواطنة، وهذا ما جعل من التفكير في الديمقراطية التشاركية كجواب على ما عُرف بأزمة النظام التمثيلي، يتدرج ضمن خانة التكامل الوظيفي الذي تعزز فيه المشاركة منطق التمثيل وليس في خانة تنازع مشروعية التمثيل المدني والسياسي[150].

---

[148] عبد الرحمان الماضي، "تماس الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية: العرائض نموذجا"، منشورات مجلة العلوم القانونية-سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد 08، سنة 2017، ص 210-211.

[149] علي السهول، مرجع سابق، ص 55.

[150] حسن طارق، السياسيات العمومية في الدستور المغربي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 92، سنة 2012، ص 47.

يعتبر بروز المجتمع المدني نهاية نظام وبداية نظام آخر يعتمد على الديمقراطية التشاركية التي شكلت حرجا كبيرا للنخبة السياسية وتهديدا لطموحاتها في الاستمرار في تأطير المواطنين، ومما لا شك فيه أن ظهور هذا البراديغم الجديد في تسيير الحكم يترجم ضعف وتفقير الديمقراطية التمثيلية[151]، إذ لا يمكن أن نخفي موقف الناخب الذي يرفض تجديد ثقته في الممثلين الدستوريين الذين سبق أن صوت لصالحهم، فهذا الناخب يسلك سلوكا آخر لحل مشاكله اليومية، وهذه مؤشرات مقلقة لعدم كفاءة النخب السياسية المعاصرة لفهم نبض الشارع وتقدير المصلحة العامة[152]، وفي هذا السياق كانت الديمقراطية التشاركية الخيار الأمثل الأفضل لحل الأزمة التي عانت منها الديمقراطية التمثيلية.

وتعمل الديمقراطية التشاركية على تعميق مفهوم المواطنة، من حيث أنها الرابط الاجتماعي والسياسي الذي يجمع الفرد بالدولة ويجعله قادرا على ممارسة جميع حرياته والتزاماته المدنية والسياسية، ومع ذلك لا تقتصر المواطنة على كونها مجموعة من القواعد القانونية ولكنها أيضا إجراءات وعمليات فعلية يمارسها المواطنون. ففي الديمقراطية التمثيلية تُمارس المواطنة بشكل سلبي وذلك بقبول القواعد والوفاء بالالتزامات والمشاركة السياسية من خلال التصويت، وهذا خلافا لذلك، تستند المواطنة في الديمقراطية التشاركية على سلوك نشيط للمواطن، يعبر من خلاله على آراءه بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية، ويعتبر التزام كل المواطنين أمرا جوهريا للديمقراطية التشاركية ويرتبط بالواقع السياسي، وكذلك بالدوافع والمصالح الشخصية، إذ يمكن أن يصبح السكان مواطنين فاعلين عبر الانضواء تحت مجموعات منظمة داخل المجتمع المدني للدفاع عن

[151] عبد المالك إحزرير، "المجتمع المدني في الزمن السياسي من التمثيلية إلى المشروع التشاركي"، ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019، ص 47.

[152] المرجع نفسه، ص 49.

مصالحهم[153]، ويشاركوا بالطرق القانونية المتاحة في تدبير الشأن العام، وفي صنع القرار المحلي والوطني.

لقد انطلقت الديمقراطية التشاركية في تغيير مفهوم المشروعية التي لا تتوقف على أنماط السلطة بمفهومها "الفيبيري" بل كذلك تعتمد على الأفراد وعلى قدرتهم على المناقشة والتداول في القرارات الكبرى التي تهم الجميع. ويظهر دور التشارك في التعبئة وفي التربية عبر الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على فلسفة التشارك، ولقد أدرجت الدساتير عدة وظائف تهم المجتمع المدني كتجميع المصالح وحل الصراعات و إفراز قيادات جديدة وإشاعة ثقافة مدنية كمنظومة فعالة لإدارة الاختلاف، وتمت دسترة هذه المنظومة الجديدة كتقديم الملتمسات في مجال التشريع وتقديم العرائض[154].

وقد جعل الدستور المغربي لسنة 2011 من المشاركة المرتكز الأول للدولة الحديثة، حيث نص الفصل الأول على أن الديمقراطية المواطنة والتشاركية هي إحدى مقومات النظام الدستوري المغربي، وعندما يتم الحديث عن الديمقراطية التشاركية فإنها في العمق تجعل المواطن يمارس السلطة من خلال المشاركة في صنع القرار، ثم متابعة تنفيذ القرار وتقييمه، وهذا يتم عبر طرق مختلفة أبرزها الانضمام لجمعيات المجتمع المدني التي أضحت شريكا أساسيا في مسلسل التنمية و اتخاذ القرار.

إن أهم تمظهرات العلاقة بين النخبة السياسية والمجتمع المدني، تجد تجلياتها في الدور الذي لعبه هذا الأخير كفاعل أساسي إلى جانب النخب السياسية باعتباره قناة لحل أزمة التمثيلية السياسية، بسبب اتساع الهوة بين المواطنين والنخب السياسية، حيث ظهرت الديمقراطية

---

[153] شوقي نذير، جمال قتال، "الديمقراطية التشاركية: قراءة في المفاهيم والأهمية"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 01، سنة 2019، ص 63.

[154] عبد المالك إحزرير، مرجع سابق، ص 52-53.



التشاركية كمُكمّل للديمقراطية التمثيلية، ومن خلالها تمكين المجتمع المدني والمواطنين بمجموعة من الأدوار الدستورية والوسائل القانونية، التي يمكنه من خلالها أن يساهموا في صنع القرار، وهو ما يشكل تداخلا ومنافسة بين النخبة المدنية والنخبة السياسية، حيث يشكل المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية وجهين لعملة واحدة، إذ يصعب الحديث عن أي تأثير للمجتمع المدني في القرار العمومي أو الترابي، دون تمكينه من آليات الديمقراطية التشاركية، والتي هي الأخرى لا يمكن ممارستها والنهوض بها إلا من خلال المجتمع المدني لما يمتلكه من القدرة على التأثير والتفاوض حول القضايا المجتمعية.

ثانيا: النخبة واللانخبة: تفاوت في العلاقة ونزوح نحو القطيعة

من وجهة نظر سوسيولوجية اعتبر عبد الرحيم العطري أن التراتب الاجتماعي لم يكن غائبا عن بنية المجتمعات، حتى الأكثر عتاقة منها ففي كل حين يجب أن ننتبه إلى وجود بنية تراتبية تتأسس على وجود فوارق بين من يملك ومن لا يملك، وأساسا بين من يحكم ويدير وينتج القرار، أو على الأقل يساهم في صناعته، وبين من لا يحوز إلا القليل من الرساميل الرمزية والمادية، وما يتفرع عنها من سلط إقناع وتوجيه[155].

وفي هذا الصدد اقتصر المنهج النخبوي في تحليله على النخبة السياسية فقط، ولم يتعرض بالشكل المطلوب للجانب المتعلق بالعلاقة بين النخبة السياسية وعامة الشعب، حيث اعتبر هذا الأخير عبارة عن أعداد كبيرة من الناس غير منظمين وجاهلين لمصالحهم الجماعية ولا تأثير سياسي لهم، والحديث عن النخبة يفيد منطقيا بوجود فرق أو قطيعة بين مكونات النخبة وأولئك الذين يوجدون خارج حقل السلطة[156]، وبالتالي تبقى علاقة النخبة باللانخبة أو بعامة الشعب، علاقة

---

[155] عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مرجع سابق، ص 19.

[156] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 97.

يطبعها الاختلال وعدم التوازن، لصالح طرف على الآخر. وهو ما قد يؤثر على علاقات الترابط والثقة بينهما.

فالنخب السياسية تقوم باحتكار القيادة السياسية عن طريق تضييق دائرة الانتقاء السياسي، بحيث يصير الميدان السياسي حكرا على فئات معينة. تتوفر فيها المواصفات اللازمة للانتماء للنخبة السياسية، إذ يتم منع شرائح واسعة من الصعود إلى قمة الهرم وتتعلق هذه الشروط والمواصفات خصوصا بمدى التوفر على الإمكانيات المادية. إذ يتحتم حيازة القوة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى شروط أخرى تهم الجنس والسن، لكن يجب ملاحظة أن هذه الحواجز والعوائق تشكل في نفس الوقت علامات مميزة للنخبة السياسية وتعتبر قوانين صارمة تجعل الميدان السياسي كبناء فوقي مقتصرا على أقل عدد ممكن من الأشخاص[157].

لذلك يظهر فضاء النخب على شكل عالم صغير ومنعزل عن باقي مكونات الشعب، ومن دون أن تشكل طبقة، فهي تتضامن لتشكل كيانا سلطويا يهيمن على المجتمع. وبهذا الصدد، فإن بعض مكونات النخبة تؤمن بأن ممارسة السلطة تعتبر مسألة على درجة كبيرة من الأهمية وبناء عليه، لا يمكن إسنادها لأي أحد. والمقصود من ذلك هم أبناء الشعب. لهذا فإنها تنظر للتعددية الاجتماعية التي تسمح بظهور زعماء منافسين باعتبارها آلية لبث عدم الاستقرار الاجتماعي[158].

وقد لاحظ "عبد الله ساعف" في إحدى دراساته أن السياسة تبدو لأغلب المغاربة كأداة لخدمة الذين يمارسونها وليس كعمل جماعي مشترك يهدف إلى تحقيق أهداف وطنية متفق عليها[159]، إذ لا نجد إلا نخبا متنافسة تحاول أن تبرز من خلال الأحزاب، أو الجمعيات ذات النفع العام على أنها تولي اهتماما لتوجهات الرأي السائدة في المجتمع، في حين أن هذا الأخير يوجد تحت هيمنتها المطلقة،

[157] محمد علالي، مرجع سابق، ص 34.

[158] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 98.

[159] عبد الله ساعف، "النخب المغربية الحالية وإشكاليات الإصلاح"، دفاتر الشمال، العدد 01، سنة 1996، ص 53.



والمفارقة هنا هي أن من ينتمون لقمة الهرم الاجتماعي هم الذين ينصبون أنفسهم بمثابة الممثلين الإيديولوجيين للفقراء وعامة الشعب. وهذا أمر طبيعي بحيث لكي تضمن النخب استقرار طريقة اشتغالها وإعادة إنتاج ذاتها، تكون في حاجة إلى تشكيلات منسجمة وعقلانية تمكنها من تدبير رأسمالها الثقافي والفكري والاقتصادي والمحافظة عليه[160].

إن طبيعة العلاقة التي تربط النخبة باللانخبة هي علاقة يطبعها غالبا التفاوت، ويحكمها منطق الاستعلاء لدى النخبة السياسية التي تحتكر كل وسائل القوة والنفوذ، يزكيها أحيانا الطابع الانغلاقي للنخبة على محيطها الخارجي وعدم انفتاحها، وتغييبها القسري لثقافة التواصل والوعي بها كأحد المكونات الجوهرية التي تؤول إلى تعزيز رصيدها الرمزي والمادي في المجتمع، فما هو أكيد أن هذه النخبة تعمل خارج الزمن المغربي. فسرعان ما ينشأ نوع من التباعد والانفصام بين النخبة وقاعدتها الجماهيرية، فالممثلون يحملون ضمنا صفة لا ديمقراطية لأنهم أقرب إلى طبقة أوليغارشية، وهم أقلية بالضرورة ذلك أن ضربا من الاستقلال والانعزال أيضا عن الناخبين سرعان ما يحدث لحظة وصول الناخب إلى سدة الموقع (النيابي) وهم لا يعاودون الاتصال مرة أخرى بناخبيهم إلا عندما يقترب موعد التجديد[161]، أي خلال فترة الانتخابات، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى سخط المواطنين وفقدانهم للثقة وعزوفهم عن العمل السياسي والانتخابي، الذي يشكل إحدى تجليات الصراع و اتساع الهوة والشرخ بين النخبة السياسية وعامة الشعب (الناخبين)، والتي تؤدي غالبا إلى الاغتراب السياسي أو عدم الثقة في النخب والقيادات السياسية، بسبب عدم وفاء النسق السياسي بالحاجيات الضرورية للمواطنين.

---

[160] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 98.

[161] عثمان الزياني، "سلوكيات النخبة البرلمانية في المغرب مقاربة في الميزات الباثولوجية"، مجلة وجهة نظر، العدد 43، سنة 2010، ص 48-49.

بحكم أن العملية الديمقراطية قائمة على التنافس بين النخب السياسية، من أجل كسب تأييد المواطنين وتحقيق الدعم لمشاريعها وقراراتها، فإن النخب السياسية في الأنظمة الديمقراطية يفترض أن توجد دائما في موقع منفتح على المواطنين، وتنسج علاقات منفتحة معها، سواء من خلال مختلف وسائل المشاركة السياسية، التي تتيح إمكانيات كبرى للتأثير على النخب السياسية. ومراقبتها ومحاسبتها، أو من خلال عملية التأطير السياسي التي تقوم بها النخب، وسعيها إلى تجميع مطالب المواطنين والتعبير عنها و إيجاد الحلول لها، والتي تفرضها الانتخابات الدورية ومسؤولية التنظيمات السياسية أمام الشعب[162].

إن وجود جماعة طبقية تحتكر مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وتسيطر على مؤسسات الحكم والإدارة وميكانزمات وقنوات العمل السياسي بوجه عام هو أمر يؤثر بالضرورة على نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين في العملية السياسية، وبالتالي تنهار قيم الحرية والعدالة والمساواة وتنبثق أزمة المشاركة السياسية، مما يفقد النظام السياسي كثيرا من أركان شرعيته وأسباب استمراره، وما يستتبع ذلك من تفكك وانهيار اجتماعي وسياسي.

وقد اعتبرت هدى رزق أن المشاركة السياسية هي ميكانزم عمل النظام السياسي الديمقراطي لإضفاء طابع المشروعية عليه. وللتعرف على آراء ومطالب الجمهور لأخذها بعين الاعتبار عند صياغته لقراراته، وهي أداة بيد الجمهور لضمان تحقيق مطالبها، وذلك لأنها تعمل على التأثير على القرارات السياسية. فالمشاركة السياسية لها دلالة المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي أو التأثير على متخذي هذا القرار، وتقتصر تجسيداتها في عملية التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات. فالمشاركة السياسية ليست تصرفا فرديا عفويا، بل علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة، المواطن السياسي من

---

[162] محمد الرضواني، "علاقة النخب السياسية والجماهير والتحول الديمقراطي"، مقال منشور على منصة "المنهل" على الرابط: https://bit.ly/3POVCT4 ، تاريخ التصفح : 22/12/2022 23:11 ، ص 2-3.

ناحية، والنسق السياسي من ناحية أخرى، وإذا لم يحدث التفاعل والتأثير المتبادل بين الطرفين يصعب الحديث عن مشاركة سياسية، اذ أنها تأتي كتعبير عن قناعة و إيمان من المواطنين بأنهم جزء من النسق السياسي لهم مصلحة مباشرة في دعمه أو معارضته[163].

بناء عليه فإن التفاعل الاجتماعي للنخبة السياسية على مستوى النسق الاجتماعي والسياسي، تحدده مجموعة من التداخلات والفواعل المؤسسة لهذه الأنساق، والتي تتقاطع مع النخبة السياسية ومع مصالحها، وتتحكم أحيانا في مصيرها واستمراريتها، ولعل التفاعلات الاجتماعية للنخبة في علاقتها مع مكونات الفضاء الاجتماعي تتحكم فيها مؤثرات أخرى كالفضاء العام باعتباره قوة ضاغطة يمكن أن تهدد مشروعية النخب.

لكن اقتصرنا في علاقات التفاعل الاجتماعي للنخبة، في تجلياتها على مستوى المجتمع المدني والمواطنين، وهو اختيار مقصود، لأنه يحدد مسار البحث في اتجاه دراسة انعكاس هذه العلاقة على سلوك وتصورات المواطنين للمؤسسات السياسية وعلى حجم المشاركة السياسية، والتي تحدد بشكل عام مدى ثقتهم فيها، حيث أن التوتر الذي قد يطبع علاقة النخب السياسية باعتبارها ممثلا للمؤسسات بالمواطن، قد تكون من انعكاساته السخط والعزوف والتي تعتبر مؤشرات لغياب الثقة.

الفقرة الثانية: التفاعلات ذات البعد السياسي

تشير كلمة "تفاعل" إلى وجود ارتباط وتفاعل متبادلين بين الفاعل والبيئة التي يوجد فيها، وإذا كانت البيئة تمارس نوعا من الإخضاع على الفاعل الاجتماعي أو السياسي، فإن مقومات القوة التي

[163] هدى رزق، صناعة النخب السياسية في لبنان 1992-2009 ظروف، قوانين ونتائج، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2011، ص 27.

يعتمد عليها أو يتوفر عليها الفاعل المذكور، تعتبر محددة في رسم وتحديد هذا الخضوع[164]، والذي يؤثر بدوره على سلوك الفاعلين داخل هذه البيئة.

أولا: محددات السلوك السياسي لدى النخبة

يمكن تعريف السلوك السياسي بالموقف أو مجموع المواقف المتبناة من طرف الأفراد والمجموعات تجاه الظواهر السياسية المتخذة في كل المظاهر التي تقدم هذه الظاهرة ومواقفها بحيث يشكل السلوك السياسي نموذجا خاصا للسلوك الجماعي فمتى يمكن اعتبار سلوك جماعي ما سلوكا سياسيا؟ إن طرح السؤال يحمل في ذاته الإجابة عنه، فالسلوك السياسي يتعلق بمختلف أشكال السلوك الاجتماعي، وهذا يعني أن ما هو سياسي يكون حاضرا في كل ما هو اجتماعي، وهكذا فسيكون سياسيا كل سلوك جماعي أو اجتماعي ذا صبغة سياسية[165].

ومن ثم، فالسلوك السياسي هو نمط من أنماط السلوك الاجتماعي، إلا أنه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم وقيادة وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه وإشباع طموحات وتطلعات أفراده شريطة أن تنسجم هذه الطموحات والتطلعات مع طبيعة النظام الاجتماعي التي تحاول الدولة أو القيادة تعزيزه والحفاظ على نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره خدمة لأهداف النظام الاجتماعي، فهو ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا اجتماعية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات بين القيادة

---

[164] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 114.

[165] نبيل الأندلوسي، المشاركة السياسية بالمغرب مقاربة للثابت والمتحول في التنشئة السياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2015/2014، ص 201.

والمجتمع[166]. وأهم محددين يمكن معالجتهما في هذا السياق هما التنشئة السياسية والثقافة السياسية نظرا للدور الذي تلعبانه في تشكيل السلوك السياسي، سواء بالنسبة للنخبة السياسية أو لدى عامة الشعب، إلى جانب دوران النخب كتعبير عن حركية النخبة السياسية وتجددها.

1 – التنشئة السياسية والثقافة السياسية: آليات تكوين العقل السياسي للنخبة

تحتل التنشئة السياسية مكانة متميزة في حقل اهتمام علم الاجتماع السياسي، نظرا لأنها إحدى موضوعات التقاء الاجتماعي بالسياسي، فالسياسة ليست مجرد أشخاص حاكمين ومحكومين ولكنها أيضا ثقافة سياسية تصهر الحاكمين والمحكومين في بوتقتها، وتنظم علاقة الصراع والتعاون بينهم، فالشأن السياسي هو الركيزة الأساسية للتحليل الوظيفي والنسفي كما بلوره "بارسونز" (Talcott Parsons) و"ميرتون" (Robert Merton) و"إستون" (David Easton) عندما تحدثوا عن نسق الثقافة جنبا إلى جنب مع نسق الشخصية والنسق الاجتماعي، ولكن الثقافة السياسية لها آليات لاكتسابها ومصادر تنهل منها تكمن في المجتمع وتنظيماته وقيمه وعقائده[167].

وعليه فإن التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الايدولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي

---

[166] جاسم محمد دايش، "ماهية السلوك السياسي" موقع الحوار المتمدن، على الرابط : https://bit.ly/3YK9cev ، تاريخ التصفح : 20/12/2022 21:04

[167] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 105.

يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية[168].

يمكن تحديد عناصر التنشئة السياسية في أنها:

- ✓ عملية تلقين القيم والاتجاهات السياسية والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية؛
- ✓ عملية مستمرة من المهد إلى اللحد، أي أن التنشئة السياسية من الطفولة حتى الشيخوخة والانسان يتعلم القيم والاتجاهات السياسية سواء كانوا ذكورا أو إناثا؛
- ✓ تساهم التنشئة السياسية في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر، وخلق وتغيير الثقافة السياسية؛
- ✓ تؤدي التنشئة السياسية مجموعة من الوظائف، فهي تشجع المشاركة السياسية والتجنيد السياسي كما تسهم في الاستقرار وشرعية النظام السياسي[169]؛
- ✓ تتم التنشئة السياسية عبر مجموعة من القنوات أهمها الأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، وسائل الإعلام.

تُمكّن التنشئة السياسية الفرد من التكيف مع النسق السياسي حيث أنها تجعل الفرد يشعر بانتماء حقيقي للنسق السياسي كمشارك أو مؤيد وحتى كمعارض ولكن ضمن ثوابت النسق، و أنه لا يشعر بالاغتراب السياسي تجاه الثقافة السياسية السائدة في مجتمعه. إن التنشئة السياسية الناجحة تكسب الفرد حمولة ثقافية وفكرية وممارسات تكون هي المحدد الشرطي أو الضروري

---

[168] مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2001، ص 11.

[169] أحمد سليم البرصان، علم السياسة المفاهيم والأسس، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص 147.

لتصرفاته و أفعاله وردود هذه الأفعال في مجال العمل السياسي فيما يتعلق بالمشاركة السياسية أو اللامبالاة السياسية، بالتأييد أو الرفض للنظام السياسي القائم[170].

ويمكن القول إن التنشئة السياسية تتم بتأثير مجموعة من الوسائل المختلفة المتباينة والمتداخلة في مدى ونوع تأثيرها على المواطن، فهي عملية مرتبط بالتكوين المعرفي والتوعوي والقيمي والسلوكي من الناحية السياسية، حيث تعتبر لها دور أساسي في تكوين الثقافة السياسية للفرد والمجتمع، ويتحدد نوع وشكل الثقافة السياسية بناء على نوع ومضمون التنشئة السياسية التي يتفاعل معها المواطن[171]. إذ تقوم التنشئة السياسية بنقل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من جيل إلى جيل، أو تهيئ المناخ الملائم لصياغة أو تطوير ثقافة سياسية جديدة، أو تساعده، بشكل أو بآخر على تعديل أو تغيير نسق الثقافة السياسية السائد بما يتلاءم مع ثقافة العصر، أو يتسق مع ضرورات ومتطلبات عمليات التغيير والتنمية والتحديث التي تجتاح المجتمع ويعايشها أو تحاول النخبة الحاكمة إحداثها.

والثقافة السياسية هي مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما، وتميزه عن غيره من المجتمعات، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل، وترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقا يطلق عليها التنشئة السياسية، التي يقصد بها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، وهكذا تصير الثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك السياسي للمواطن. ويذهب البعض إلى أن مفهوم الثقافة السياسية يعد من بين المفهومات السياسية الرئيسة

---

[170] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 111.

[171] مفتاح الحسوني الجمل، محسن رمضان جابر، "التنشئة السياسية كمدخل لبناء الثقافة الديمقراطية-دراسة نظرية" المجلة العلمية، المجلد الأول، العدد 01، سنة 2020، ص 41.

التي تستعين بالرموز والتفاعلات والمعاني في تفسير الو اقع السياسي الاجتماعي[172]، وبالتالي فهي تحدد الموقف السياسي الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره، وترتبط الثقافة بالتنشئة ارتباطا عضويا، فالثقافة السياسية هي المحيط العام أو النسق الذي تتفاعل فيه التنشئة وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي.

بصفة عامة، يمكن التمييز داخل الثقافة للسياسة لمجتمع ما بين الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير. وتشير الثقافة السياسية للنخبة إلى القيم والاتجاهات ومعايير و أنماط السلوك لأولئك الذين يمارسون تأثيرا مباشرا على مخرجات النظام السياسي، ويقومون بدور فاعل في عملية التخصيص السلطوي للقيم فيه، أي أن الثقافة السياسية للنخبة ترتبط بالعناصر القيادية للأدوار والأبنية والعمليات والتفاعلات السياسية.

تجدر الإشارة إلى أن مدى التجانس والانسجام بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير يتفاوت من المجتمعات المتقدمة التي تعرف درجة عالية من التجانس، إلى المجتمعات النامية التي تتميز بوجود فجوة واسعة بين الثقافتين. ويرتبط هذا التباين بوجود نمطين متميزين للتعليم والتنشئة، فالنخبة تلقن أبنائها القيم الحديثة وتلحقهم بمدارس أجنبية، وتغرس فيهم الاهتمام بالسياسة والمشاركة في الحياة السياسية، أما أبناء الجماهير، فيكتسبون القيم التقليدية داخل الأسرة أو العشيرة، ويتلقون نمطا تقليديا من التعليم[173].

فالثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج لعملية التنشئة السياسية ومجموع القيم والتوجهات و أنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع. ويجدر التنويه هنا إلى أن كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية

---

[172] مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 183.

[173] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 138.

لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات و أفكار السلطات الحاكمة ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التي تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، ولكن إلى جانب أسلوب التنشئة الرسمي والمباشر، فإن الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات أخرى قد تتناقض مع قنوات التنشئة الرسمية، مثل الأسرة وغيرها من القنوات التي لا تخضع لسيطرة السلطات بصورة مباشرة[174].

إن الترابط بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية يشكل محددا أساسا لبناء سلوك الفرد السياسي داخل الدولة والمجتمع، وباعتبار النخب السياسية جزءا لا يتجزأ من المجتمع، فهي تتأثر بعوامل الثقافة السياسية السائدة داخله، كما أن التنشئة السياسية للفرد تساهم بشكل كبير في تحديد سلوكه تجاه النخب السياسية وتجاه الدولة والمؤسسات، سواء كان سلوكا إيجابيا أو سلبيا، فمن خلال الثقافة السياسة يشعر الفرد بنوع من التلاؤم مع النسق السياسي، الأمر الذي قد تنتفي معه مشاعر الاغتراب السياسي، كما أن التطابق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استقرار النظام السياسي، لأنه يمكنه من الاندماج الجيد في النظام الاجتماعي، ويؤسس للعلاقات المكونة للنسق السياسي، ويحدد بشكل عام سلوك النخب السياسية وعامة الشعب، ويؤطر علاقات التفاعل بينهما.

2 – دوران النخبة السياسية والحاجة إلى التجديد

من أهم محددات السلوك السياسي لدى النخبة، وأولى مداخل تحقيق الفعالية في عمل النخب السياسية هو تجديد نفسها، ذلك أن مسألة تجديد النخب مسألة محورية في مسار أي مجتمع، على اعتبار أنها تمثل إرهاصا معنويا وماديا يترجم بشكل أو بآخر حركية المجتمع من جهة، ومعيارا تأطيريا

[174] عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع : https://bit.ly/3hIyYis ، تاريخ التصفح : 21/12/2022 00:09

للحظة تواجدها من جهة أخرى[175]، ومن أجل ذلك يجب أن تكون هناك "دورة" للنخبة تسمح لها بالتجدد وتفتح المجال أمام بروز نخب جديدة، ومفهوم دوران النخبة كما وظفته نظرية النخب يحيل إلى حراك في بنية هذه الأقلية الاستراتيجية يرتقي بموجبه الأفراد في حلقاتها من القاعدة إلى القمة بناء على أولويات مرتبطة بتحول في أنماط إنتاج النخب وجذورها الاجتماعية[176]، حيث يتم فيها استبدال النخب القديمة بنخب جديدة تأتي من عامة الشعب، في محاولة لخلق نوع من الاستمرار والتوازن.

فالدوران الفردي للنخب هو عامل أساسي في التوازن الاجتماعي، وإذا لم يحصل ذلك بصورة منتظمة وكافية، يعمل المجتمع بشكل سيء وتنمو فيه حالة ثورية، ستستبدل الدوران الفردي بالدوران الجماعي للنخب. وأي تأخر بسيط في هذه الدورة يمكن أن يؤدي إلى زيادة مهمة في عدد العناصر المنحطة التي تحتويها الطبقات التي ما تزال تملك السلطة، ومن جهة أخرى إلى زيادة عدد العناصر ذات الصفة العالية التي تحتويها الطبقات الخاضعة. وفي هذه الحال، يصبح التوازن الاجتماعي غير مستقر و أقل صدمة تدمره، ويأتي اجتياح أو تأتي ثورة لتقلب كل شيء، فتحمل إلى السلطة نخبة جديدة وتقيم توازنا جديدا[177].

ويمكن إرجاع أصول فكرة "دورة النخبة"، إلى الفترة الاغريقية حيث عرض أفلاطون في كتاباته وخاصة "الجمهورية" إلى ما أسماه "الدورات السياسية". وقصد بذلك أن الحكومات تنطوي على عوامل انهيارها، ولذلك فهي عرضة للتغيير المستمر، وذهب افلاطون إلى أن أفضل نظم الحكم هو حكم الفرد المستنير والذي أسماء "الحاكم الفيلسوف" وينهار هذا الحكم نتيجة لطمع العناصر

---

[175] عبد العزيز أشرقي، الجهوية الموسعة نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2011، ص 189.

[176] سارة كريم، مرجع سابق، ص 121.

[177] موريس دوفيرجيه، علم اجتماع السياسة، مرجع سابق، ص 163.

العسكرية في الحكم، وتنشأ حكومة أخرى جديدة ذات نخبة عسكرية وهي "التيمقراطية" وتتغير هذه الحكومة بدورها ويحل محلها الحكومة الأرستقراطية، والتي تسيطر عليها النخبة ذات الثروة، ونتيجة لطمع العامة في السلطة تنهار الحكومة الأرستقراطية، وتنشأ الحكومة الديمقراطية أي حكومة الأكثرية الغير مستنيرة والتي يعقبها الحكم الاستبدادي، وتظهر الحاجة مرة أخرى للعودة إلى حكومة الفلاسفة وبذلك تكتمل الدورة النخبوية في رأي أفلاطون[178].

تنطلق دورة النخبة حسب "باريتو" من كون الإنسان هو تاريخ التغيير المستمر للنخب ودورتها تكتمل بصعود وهبوط الأفراد وارتفاع و انخفاض الفئات الاجتماعية والنخبة الاجتماعية إن كانت منفتحة نسبيا على الأفراد المتفوقين في الطبقات الدنيا، يصبح لها حظ في الديمومة و الاستمرار، ويضيف باريتو في نفس الإطار أن "التاريخ هو مقبرة الأرستقراطية" بمعنى أن النخبة محتاجة دائما إلى "تطعيم" نفسها بعناصر جديدة آتية من الطبقات السفلى و ذاك لأسباب ديمقراطية و سيكولوجية[179].

أما "موسكا" فقد ميز بين نوعين من المجتمعات، المجتمعات الجامدة، حيث لا تحصل دورة النخب أو تحصل بشكل سيء أو بطيء، وبين المجتمعات المتحركة حيث تتم الدورة بصورة طبيعية[180]، وهو ما يحدث –أو من المفترض أن يحدث- في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، ففي كل لحظة زمنية، قد تنشأ فئات اجتماعية جديدة في المجتمع نتيجة لتحولات اقتصادية أو ثقافية وفئات كهذه قد تزيد في تأثيرها الاجتماعي بمقدار ما تصبح النشاطات التي تقوم بها ذات أهمية حيوية للمجتمع عامة، وأن

[178] عزيزة حاجي، مرجع سابق، ص 20.

[179] المرجع نفسه، ص 20-21.

[180] موريس دوفيرجيه، علم اجتماع السياسة، مرجع سابق، ص 163.

هذه النشاطات قد تنتج في الوقت المناسب تغيرات في النظام السياسي وفي البنية الاجتماعية ككل[181]، ويؤدي إلى تغييرات في بنية النخبة السياسية داخل الدولة.

إن تجدد النخب السياسية يظل أمرا مطلوبا -ولو تم ببطء- لأجل تعزيزها بعناصر جديدة كل حين غير أن أهمية هذا التجدد ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي تشتغل فيه هذه النخبة، فكلما كان الفضاء ديمقراطيا ومنفتحا برزت حركية وحيوية هذا التجدد باستمرار، وكلما كان النظام السياسي منغلقا وشموليا حدث العكس، فالنخب التي تبرز داخل بنيات تسلطية غالبا ما تضع شروطا تعجيزية للالتحاق بصفوفها، كما أنها لا تقر بأهمية الممارسة الديمقراطية، إلا عندما تكون هذه الأخيرة في صالحها، حيث تجيد استعمال سبل منحرفة لتغذية نفسها، فتلجأ -مثلا- إلى آلية الانتخابات المزورة، بما يسمح بعودة نفس الوجوه أو صعود النخب الموالية لها[182]، أو طغيان المصلحة الشخصية وشغل المناصب على التفكير في المهام والوظائف المرتبطة به، والملقاة على عاتق النخبة نظرا لما تحتله من مكانة قيادية داخل المجتمع.

وهو ما يفرض التفكير في سبل التجديد والتغيير لمسايرة دينامية المجتمع من خلال الانفتاح على كل مكوناته القادرة على تعزيز فرص تطور ونضج النخب الجديدة والصاعدة ولعل من صوره صعود النخب القادرة على تمثيل مختلف مكونات المجتمع وتأهيلها لمجابهة التحديات والاختلالات التي قد تعرفها الأوساط المجتمعية بمختلف مميزاتها ونطاقاتها سواء منها المناطق الريفية أو الحضرية.

بذلك يظل هاجس التشبيب أو التجديد تحديا كبيرا لمختلف الأحزاب، لكونها تفضل النخب المتواجدة على أرض الواقع والمحترفة للسياسة على حساب المغامرة باعتماد وجوه وشخصيات جديدة فغالبا ما يتم تهميش النخب الجديدة نتيجة الاعتماد المفرط على مكونات معينة من الطبقة

---

[181] عزيزة حاجي، مرجع سابق، ص 21.

[182] إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 99.

السياسية والمدعومة برأيهم بنوع من الشرعية التاريخية. هذا، فضلا عن الاعتماد على الأعيان والوجهاء عند اقتراب كل استحقاق انتخابي لاسيما التشريعي[183].

ثانيا: النخب السياسية البرلمانية وعلاقات الترابط المؤسساتي

تشكل النخبة السياسية النواة الصلبة للحياة السياسية في أي مجتمع سياسي، فبالنظر للمكانة التي تحتلها داخل النسق السياسي، تضطلع بمهام التقرير الاستراتيجي، خصوصا فيما يتعلق بالتحديث السوسيوسياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اعتبار أن هذه الأمور ليست حالات ثابتة، وإنما تعتبر مسارات متحركة، تتطلب التجديد المنتظم وفقا للمتطلبات والإكراهات والرهانات المرتبطة بخصوصية كل مرحلة تاريخية[184]، وتحتل النخبة البرلمانية مكانة محورية في هذا الإطار، باعتبارها ممثلة للمواطنين سياسيا من أجل الدفاع عن قضاياهم المصيرية وإيصال أصواتهم وانتظاراتهم للسلطات الحكومية المعنية، فالنواب البرلمانيون يعتبرون الممثلين الشرعيين للأمة، وهي المهمة التي تفترض عليهم قانونيا ودستوريا الدفاع عن ممثليهم محليا ووطنيا، انطلاقا من أدوارهم التشريعية (المتمثلة في سن القوانين التي تخدم مشاريع التنمية للمواطن)، والرقابية (المتمثلة في مراقبة عمل ومشاريع الحكومة التي تهم عموم المواطنين) والديبلوماسية (التي تهم الوحدة الوطنية والبناء الوطني والمواطنية عند الشعب).

وللرقي بهذه الأدوار لتُمارس بكل جدارة وتُفعّل بكل جدية، يتوجب على البرلمان والنائب البرلماني خاصة الذي يمثل إرادة المواطنين أن يتواصل مع ممثليه الشرعيين الذي منحوه ثقتهم للإنابة عنهم والدفاع عن كرامتهم الإنسانية وقضاياهم المصيرية، وفي هذه النقطة يلتقي "التواصل" بـ "النائب

---

[183] خليد المرابط، "حكامة المهام الانتخابية وتجديد النخب السياسية بالمغرب دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 27، سنة 2021، ص 540.

[184] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 145-146.

البرلماني" في عنصر التواصل السياسي البرلماني الذي يجمع بين المؤسساتي والمجتمعي، أو بتعبير أدق بين النخبة النيابية البرلمانية والمواطنين[185].

1 – النخب السياسية البرلمانية وعلاقتها بالأداء البرلماني

في حديثه عن العمل البرلماني أورد "ماكس فيبر" (Max Weber) عددا من الأسباب التي تجعل من البرلمان حيويا، أولا، أن يضمن قدرا من الانفتاح في الحكم بوصفه منبرا للمناقشة وتأمين فرص التعبير عن الآراء والمصالح المتنافسة. ثانيا، أن تؤدي بنية المناقشات البرلمانية، وطبيعة الحوار إلى جعل البرلمان ميدان اختبار بالنسبة إلى القادة الطموحين بأن يكونوا قادرين على تعبئة الرأي العام وعلى تقديم برامج مقنعة. ثالثا، أن يوفر المكان المناسب للتفاوض حول المو اقف المتشددة، حيث يستطيع الممثلون السياسيون أن يتخذوا القرارات وأن يجعلوا الخطط البديلة واضحة أمام أفراد وجماعات ذوي مصالح متضاربة، وصولا إلى خلق فرص الحلول الوسط المحتملة. عن طريق العمل بوعي لصياغة أهداف تستجيب للضغوط المتحولة وتكون متو افقة مع استر اتيجيات النجاح على الصعيدين الانتخابي والوطني[186].

إذ تشكل المؤسسة البرلمانية عصب كل دولة ومستودع الفكروالخبرة، بسبب ما تتقلده من مكانة سامية بين المؤسسات، وكذلك لما تفتحه من أبواب المشاورة والأخذ وتمثيل مختلف المصالح واحتواء لتقلبات الرأي العام، غير أن هذه المؤسسة تختلف في بنيتها ودورها الذي يتفاوت من حيث التأثير بين القوة والمحدودية من دولة إلى أخرى، ويبرز هذا الاختلاف باختلاف طبيعة النظام السياسي الذي تأخذ به كل دولة على حدة، واختلاف المعطيات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي أثرت في تطور هذه المؤسسة، وبالتالي مكانته داخل النظام السياسي والدستوري. لذلك يعمل كل نظام سياسي على

185 عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 28-29.

186 ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستر اتيجية، العراق، الطبعة الأولى 2006، ص 294-295.



مراعاة هذه المحددات، والأخذ بمؤسسة برلمانية تعبر حقيقة عن الواقع السياسي والاجتماعي لهذه الدول، والتنصيص على الآليات الكفيلة لكي تكون هذه المؤسسة فاعلة ومتفاعلة مع محيطها العام[187].

في النظام الدستوري المغربي، وإن كان يصعب مقارنة مكانة البرلمان بما هو قائم في الديمقراطيات الغربية، فإن ذلك لا يعني أنه بدون فائدة. فهو كما قال عنه أحد الباحثين الأجانب، "يشغل مكانة مهمة ولكن وظيفته الحقيقية لم تكن توجد حيث نظن وجودها. فهي ليست وظيفة اتخاذ القرار أو المراقبة بقدر ما يتعلق الأمر بالتمثيل بالمعنى المسرحي للكلمة، حيث يلعب البرلمان تمثيلية رمزية لا محيد عنها لبناء الخيال الاجتماعي". بمعنى آخر، فإن هذه المؤسسة ظلت متأرجحة بين إظهار الحاجة إليها باعتبارها تحيل إلى الديمقراطية والكونية وفي نفس الوقت السعي نحو تلجيمها لكي لا تصبح مكانا فعليا للسلطة[188].

ويعتبر العنصر البشري للمؤسسة البرلمانية (النواب البرلمانيون) أحد الموارد المهمة في الحكم على مدى قوة المؤسسة البرلمانية، ذلك أن نوعية النخبة البرلمانية وقدراتها ودرجات كفاءة عملها وكيفيات تعاطيها مع واجبات العمل البرلماني تؤثر بشكل كبير على أداء المؤسسة البرلمانية ومدى فاعليتها وانغراسها في التفكير الجمعي/المجتمعي بتمثلها كمؤسسة فاعلة وفي مستوى تطلعات المواطنين، فلا يكفي فقط التركيز على ما هو مؤسساتي وقانوني للحكم على قوة المؤسسة البرلمانية وتوصيفها وتصنيفها، وإنما تبقى طبيعة وسلوكيات النخبة البرلمانية بمختلف تجلياتها وتمظهراتها وتداعياتها أيضا محكا حقيقيا للحكم لها أو عليها[189].

---

[187] مريم بوطاهر، "مؤشرات تقييم الأداء البرلماني محاولة للتحليل"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، سنة 2019، ص 305.

[188] أحمد بوز، البرلمان المغربي البنية والوظائف دراسة في القانون البرلماني المغربي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، عدد خاص، سنة 2016، ص 10.

[189] عثمان الزياني، "سلوكيات النخبة البرلمانية في المغرب مقاربة في الميزات الباثولوجية"، مرجع سابق، ص 45.

إلى جانب استقلالية البرلمان في أداء مهامه، والنظام المعمول به في إدارة نفسه، ميزانيته وموظفيه، تأتي فعاليته على مستوى الأداء التشريعي والرقابي والتي ترتبط بشكل مباشر بمدى فعالية نخبه، والتي لا يمكن مناقشتها بمعزل عن و اقع الذات الحزبية التي تعد مجالا لإنتاج النخب البرلمانية، جودة أو رداءة، وكذا باقي المتدخلين في العمل البرلماني، لذلك لا تستمد نخب البرلمان سلطتها فقط من الدستور أو القوانين السارية فحسب، وإنما كذلك من القواعد التي تحكم الإجراءات البرلمانية والممارسات المتبعة داخله وكذا من الثقافة السياسية السائدة في بيئة البرلمان، وقدرة هذا الأخير على احتواء أطراف أخرى مساعدة تعمل على تفعيل الدور الرقابي والتشريعي لهذه المؤسسة، كالمجتمع المدني والأحزاب، وهو ما ينعكس على البعد القيمي داخل الرأي العام ووسط النخبة السياسية الحاكمة والبرلمانيين بشكل خاص[190].

إذا كانت هذه الفعالية تساءل قواعد اللعبة ومدى قدرتها على إفراز نخب برلمانية في مستوى المهام التي تحظى بها هذه المؤسسة، في زمن تعقدت فيه الاجتماعية والسياسية، من حيث ضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية وترسيخ مبدأ المساواة وقيم المنافسة الشريفة، فإنه يسائل في نفس الوقت الأحزاب السياسية باعتبارها أساسا لكل عملية ديمقراطية مفترضة ومدى قدرتها أو رغبتها في تزكية و اقتراح النخب المطلوبة في الانتخابات التشريعية بناء على معايير موضوعية مبنية على الكفاءة والرصيد النضالي للعضو، بما يمكن أن يدعم أداء مؤسسة البرلمان[191].

وإذا كانت المسؤوليات والواجبات التي تترتب عن العمل البرلماني على قدر جسامتها ونبل غاياتها، فإن الدور الهام الذي منحه المشرع الدستوري للأحزاب السياسية في تأطير وتمثيل المواطنين والتكوين السياسي للنخب يأتي في إطار تحقيق أهداف العمل البرلماني. وقيام الأحزاب بالتزاماتها على أحسن

---

[190] يوسف بن هيبة، "النخب البرلمانية بالمغرب حالة مجلس النواب خلال الولاية التشريعية التاسعة"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 60/59، سنة 2021، ص 117.

[191] إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 98.

وجه، وبالتالي، فإن المسؤولية المناطة بالأحزاب ذات أهمية كبرى في كونها تساهم بشكل مباشر في تدبير الشأن العام على كافة المستويات سواء من خلال ممارستها للعمل الحكومي عند وصولها للحكم أو خلال ممارستها للعمل الرقابي أثناء تواجدها في موقع المعارضة[192].

إن الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية تقوم بوظيفة تنظيمية وتأطيرية وتثقيفية وتوعوية عن طريق تكثيف الاتصالات التعبوية المباشرة والمستمرة مع الجماهير الشعبية ولذلك تعمل على نشر قيم المواطنة والمسؤولية القائمة على مبدأ المشاركة والمبادرة والمسؤولية وهي قيم أصبحت ضرورية اليوم في أي نظام سياسي ديمقراطي يرتكز على المشاركة الشعبية الواسعة في صناعة القرار وممارسة الرقابة الشعبية على السلطات المختصة وبالتالي الإسهام في إعداد نخب تتميز بالكفاءة وقادرة على التدبير الجيد القائم على الشفافة والفعالية، والنزاهة والمسؤولية السياسية والأخلاقية والتي تثري الساحة السياسية والإدارية[193].

بالتالي فوجود نخب سياسية برلمانية ذات تكوين جيد وكفاءة عالية وروح وطنية ونزاهة، سواء كانت أغلبية أو معارضة، يساهم بشكل أساسي ومباشر في تحسين وتطوير الأداء البرلماني، ويبقى على عاتق الأحزاب السياسية اختيار مترشحين أكفاء، وتكوين نخب ذات كفاءة بإمكانها تحمل مسؤولية القيام بمهامها الدستورية على مستوى المؤسسة البرلمانية، وتمثيل المواطنين وهو ما ينعكس ليس فقط على مشروعية النظام السياسي، بل حتى على المشروعية السياسية العقلانية للنخبة، لاستنادها على رضا الشعب عن المؤسسات وسياستها، وطريقة وصول هذه النخب إلى السلطة وكيفية إدارتها لها.

---

[192] مريم بوطاهر، مرجع سابق، ص 319.

[193] عبد العزيز أشرقي، تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين إخماد صراعاتها والسباق نحو المناصب الوزارية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018، ص 122.

واستمرار هذه المشروعية يتوقف أساسا على مخرجات العملية السياسية، ومدى التزام النخب السياسية بقواعد الأداء الديمقراطي في ذلك، المتمثلة أساسا في عدم اتخاذها لقرارات وقوانين مناهضة للديمقراطية ومنافية لحقوق الإنسان، وضمان تداول السلطة بطريقة سلمية، واحترام الاختلاف والتعددية وحقوق المعارضة وتطبيق برامجها، كما يتوقف على قدرتها على وضع خطط واستراتيجيات ملائمة لمواجهة التحديات المجتمعية، ومطالب الجماهير وتنفيذها بفعالية وكفاءة. ذلك أن المشروعية السياسية الحديثة لا تختزل في المشروعية الانتخابية، بل لابد من مشروعية الإنجاز لاستمرار دعم الجماهير الناخبة[194].

2 – التواصل السياسي البرلماني كرابطة بين المؤسساتي والمجتمعي

في الوقت الذي ترتبط فيه النخبة النيابية البرلمانية، وبشكل كبير بالمشروعية السياسية الانتخابية التي تكتسبها من خلال الثقة التي يمنحها المنتخبون لها، والتي تعد جزءا لا يتجزأ من التمثيلية السياسية التي ترتكز عليها الديمقراطية التمثيلية في فلسفتها العامة، تفترض هذه الأخيرة اعترافا متبادلا بالحاجة الماسة إلى نوع من التكامل في طبيعة العلاقات الاجتماعية السياسية التمثيلية التي تربط بين النخبة السياسية والمواطنين، وهي علاقات تتمحور أساسا حول فعل مركزي متبادل أو تبادلي، أو ما وصفه عبد الرحيم خالص بـ"العلاقة التواصلية" ومنها الفعل المرتبط ارتباطا وطيدا بوجود تمثيلية سياسية وهو التواصل السياسي[195].

وقد اعتبر "دومينيك وولتون" (Dominique Wolton) بأن التواصل يشبه كثيرا الحياة التي نعيشها، فهو جزء من الحياة اليومية والمعيشية للناس، ويعني البحث الدائم عن علاقات التشارك مع

[194] محمد الرضواني، مرجع سابق، ص 2.

[195] عبد الرحيم خالص، عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 35.

الآخر[196]، ويحيل التواصل السياسي حسب "وولتون" إلى ذلك الفضاء الذي تلتقي فيه مختلف خطب الفاعلين السياسيين وأدوات الوسائط وانتظارات الرأي العام[197]، فهو يشكل جزءا أساسيا من العملية السياسية، والضامن لاستمرار العلاقة الرابطة بين النخب السياسية (البرلمانية) والمواطنين، والتي يجب أن تكون مبنية على الحوار والتواصل الدائم، على أساس التمثيلية السياسية.

إن المتتبع للتواصل السياسي يلحظ أنه شهد مجموعة من التحولات في مفهومه وفي مجالات اشتغاله منذ ظهوره إلى الآن، حيث كان يقصد به في بداياته تواصل الحكومة مع المنتخبين، ثم اهتم فيما بعد بتبادل الخطابات السياسية بين رجال السياسية في السلطة أو الحكومة ونظرائهم في المعارضة خاصة خلال الحملات الانتخابية، ليتسع بعد ذلك ميدانه ليشمل دور وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، حيث يهتم بلغة السياسيين والبلاغة السياسية والإشهار السياسي والمناظرات السياسية وأساليب التواصل خلال الحملات الانتخابية، لذلك فالتواصل السياسي يهتم بدراسة دور التواصل في الحياة السياسية بشكل عام[198]، وما يهمنا من جانب التواصل السياسي، هو ذلك الجانب المتعلق بالنخبة السياسية البرلمانية أو التواصل النيابي البرلماني.

التواصل النيابي البرلماني هو كل ما يجمع بين المؤسساتي والمجتمعي أو بتعبير أدق، بين النخبة النيابية البرلمانية والمواطنين من وجهة نظر اجتماعية وسياسية تواصلية، تتيح من الدرجة الأولى فتح مجال عمومي للنقاش الحر والديمقراطي، لبلوغ أجوبة شافية عن الانتظارات المجتمعية المشروعة. إنه الوسيط السياسي الذي يتم بناؤه أولا، عبر نخبة فاعلة وواعية بدورها القانوني والدستوري المنوط بها انطلاقا من تمثيلية سياسية ممنوحة لها من خلال عقد سياسي انتخابي. وثانيا، من خلال

[196] Dominique Wolton, il faut sauver la communication, ed Flammarion, paris, 2005, P 13.

[197] Ibid, P 109.

[198] هشام موسأوي، "التواصل السياسي مقاربات ونماذج بنية الرسالة السياسية"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 04، سنة 2018، ص 39.

الفضاء العمومي الذي يتيح إمكانية مناقشة مطالب المجتمع وحاجيات المواطنين و انتظاراتهم. وذلك عبر فتح نقاش حر وفعال يثير الإشكاليات الكبرى المتعلقة بالتنمية المستدامة للمواطن بشكل ديمقراطي، وذلك الوسيط السياسي هو النائب البرلماني، أما الفضاء العمومي فهو مؤسسة البرلمان، في حين أن التواصل النيابي البرلماني ليس أكثر من استثمار عمومي للمؤسسة البرلمانية لما لها من أدوار عبر نخبتها النيابية، قصد الاستجابة لانتظارات المواطنين من خلال الوسيط السياسي الذي يوصلها عبر قنوات واستراتيجيات تواصلية إلى الجهات المسؤولة والمؤسسات المعنية[199].

إن الوعي بمدى الأهمية الاستراتيجية لفعل التواصل السياسي البرلماني، سيُزكي حتما تمثيلية النخبة السياسية البرلمانية أو المرشح النيابي، كقوة قارة على أن تكون استثمار نموذجي للثقة في الحاضر والمستقبل، مع العلم أن هذا الاستثمار السياسي، يفترض -وبالضرورة- تواصل الإرادتين وبوعي خال من ثقافة التنصل من المسؤوليات وتوزيع "الوعود الفارغة"، إن المساهمة في تطوير الأداء البرلماني لهذه النخبة، وتنوير طريقها بوسائل التواصل الفعالة والإيجابية، وتنمية قدراتها على مستوى صياغة وتوجيه السياسات العمومية العامة التواصلية، لهو الهدف العام من سؤال هذه العلاقة الجديدة/القديمة، علاقة البرلمان بكافة المواطنين[200]، والتي تتأسس على فعل التواصل كرابطة بين المؤسساتي (البرلمان) والمجتمعي (المواطنين).

[199] عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 29.

[200] عبد الرحيم خالص، "البرلمان والمواطن مدخل لدراسة الروابط التواصلية بين النائب البرلماني والمواطن الناخب"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 13، سنة 2014، ص 185.

المبحث الثاني: أهمية الثقة السياسية داخل النسق السياسي

لماذا يجب أن نرس الثقة؟ ببساطة لأن الثقة هي لحمة المجتمع[201]، وهي مفهوم مُثقل بالمعاني والقيم، فلها معنى بديهي لدى الشخص العادي ومعنى دقيق لدى الخبراء والأكاديميين في التخصصات المختلفة، مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة، فقد سعى العلماء في العقدين الماضيين إلى فحص الثقة في المنظمات الاجتماعية لبناء تفاهم مشترك وبناء الثقة بين الآباء والأبناء، والتي تطورت إلى دراسة العلاقة بين الأفراد في المجتمعات، فالمديرون يهتمون ببناء الثقة بين أعضاء الفريق بهدف إتمام المهام على أكمل وجه، والباحثون في علم الاقتصاد يحرصون على بناء الثقة في المعاملات التجارية، ويدرس علم النفس الكفاءة والخصائص الشخصية لدفع الأفراد للجدارة بالثقة، كما اهتم علم السياسة بصنع السياسات وعملية اتخاذ القرار ودراسة الثقة في العديد من المجالات لمعرفة الاتجاهات العامة نحو النظام السياسي ومؤسساته المختلفة.

يأخذ مفهوم الثقة في ارتباطه بالنسق السياسي أشكالا مختلفة، أولها الثقة بالحاكم أو بالنظام السياسي ككل، بدءا بالدستور والقوانين، مرورا بالمؤسسات والمسؤولين، وانتهاء بكل ما يتعلق بالمواطن في دولته، وثانيها ثقة مؤسسات الدولة في بعضها البعض، وثالثها الثقة المتبادلة بين مختلف مكونات المجتمع، وهي أقرب إلى مفهوم الرأسمال الاجتماعي[202]، فهي تخترق النسق السياسي وتؤطر علاقاته وتفاعلات مكوناته، وتساهم في ثباته واستمراريته.

إذا انطلقنا من المقاربة النسقية لـ "تالكوت بارسونز" (Talcott Parsons) ومقاربة "دافيد إيستون" (David Easton) عن السياسات العامة، حيث أن كل نسق له مدخلات عبارة عن مطالب وانتظارات المواطنين أو مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، التي يتم توجيهها نحو النظام السياسي

[201] رشيد أوزار، فرانشيسكو كولين، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020-البرلمان وما وراءه في المغرب تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، المعهد المغربي لتحليل السياسات، نسخة 2020، ص 17.

[202] رانيا علاء الدين فتحي السباعي، مرجع سابق، ص 81.



ودراستها وتحليلها عبر علبة سوداء للحصول على مخرجات جاهزة تكون بمثابة قرارات سياسية وحلول مناسبة وفعالة[203]، تعبر عن مدى التفاعل والاستجابة لتوقعات المواطنين الموجهة نحو النسق السياسي، وتحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات درجة استقرار النظام، فكلما كانت المخرجات متناسبة مع المدخلات كان تفاعل المواطن إيجابيا مع النظام بمختلف مؤسساته وفاعليه، وهذا التفاعل هو الذي يحدد مدى ثقة المواطن في المؤسسات السياسية وفي النظام السياسي ككل، فهي عملية مستمرة تتوقف على أداء النسق السياسي أو أحد مكوناته وعلى تقييم الظروف المحيطة ببيئة النظام السياسي وبنائه المؤسساتي.

وهناك العديد من النظريات التي تربط مفهوم الثقة السياسية بالتصور الذي قدمه "إيستون" حول أنواع الدعم السياسي (الدعم المنتشر والدعم المحدد)، فمن جهة يرى أن الدعم المنتشر، أو الشعبي الذي يشير إلى الاتجاهات والمواقف الراسخة تجاه النخبة السياسية والعملية السياسية للنظام السياسي ككل، وإنه مؤشر لقياس مدى شرعية النظام السياسي أو مؤسساته، ويشير أيضا إلى تقييم ما هو كائن، حيث يعبر هذا النوع من الدعم السياسي عن الانطباع العام تجاه النخب والمؤسسات السياسية. فيما يركز الدعم المحدد على مستوى الارتياح والرضا تجاه النظام السياسي وأعضائه، وشعور المواطن بأنه حصل على تفضيلاته المتوقعة من السلطات السياسية[204].

في هذا السياق، من الأساسي فهم العلاقة بين المواطنين ومؤسساتهم السياسية، وهي علاقة تحدد من خلال الثقة السياسية، حيث يشير مستوى ثقة الناس تجاه مؤسساتهم إلى جوة المشاركة السياسية ويؤثر على نتائج السياسيات، لذلك سنركز خلال هذا المبحث على دراسة هذه الأهمية التي تلعبها الثقة السياسية داخل النسق السياسي، من خلال التركيز على محورين، الأول يتعلق بأهمية

[203] David Easton, an approach to the analysis of political systems, world politics, Vol 9, No 3, 1957, P384.

[204] وفاء علي علي داود، "الثقة السياسية عوامل الهدم والبناء"، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد 32، سنة 2014، ص 141.

الثقة السياسية ومؤشرات قياسها (المطلب الأول)، والثاني، بأسباب تراجع الثقة السياسية وشروط وعوامل بنائها (المطلب الثاني).



المطلب الأول: الثقة السياسية أهميتها ومؤشرات قياسها

تتميز العلاقة بين المواطنين ومؤسساتهم في عالم مثالي بمستوى عال من الثقة بناء على معرفة قوية بدور ووظيفة المؤسسات، وفي المقابل تعزز هذه المعرفة الثقة في المؤسسات وتقود المواطنين نحو مشاركة سياسية أكبر من خلال القنوات السياسية الرسمية التي تخلق في المقابل تماسكا اجتماعيا أقوى[205].

وعليه، فإن المحافظة على هذا الرأسمال ومراكمته يظل مسؤولية كل القوى السياسية والمدنية داخل المجتمع، غير أن واقع تعامل النخب السياسية والفاعلين السياسيين من خلال الحكومات والبرلمانات مع جسر الثقة الذي يربطهم بالمواطنين، يسير في اتجاهات أخرى غير تلك المفترضة، إذ أنه يعمق الفجوة القائمة بين الناخبين والمنتخبين التي كلما ازداد اتساعها إلا وتبدد معها منسوب الثقة المؤسسية أكثر، ما يعني أن الممارسة السياسية أضحت عاملا مباشرا في فقدان الثقة، عوض أن تكون عنصرا دافعا باتجاه تكريسها عبر بناء الرأسمال الاجتماعي والحفاظ عليه[206]. ومع تزايد الاهتمام برصد ودراسة موضوع الثقة السياسية وتعدد التعريفات والمداخل لدراستها، تعددت كذلك المقاييس والمؤشرات والأبعاد التي تطرحها الدراسات المختلفة لكيفية قياس الثقة السياسية.

وسنحاول من خلال هذا المطلب البحث في الأهمية الاجتماعية والسياسية للثقة (الفقرة الأولى) ثم التطرق لمختلف مؤشرات قياس هذه الثقة (الفقرة الثانية).

[205] رشيد أوزار، فرانشيسكو كولين، مرجع سابق، ص 9.

[206] جمال الدنسيوي، مرجع سابق، ص 16.

الفقرة الأولى: الأهمية الاجتماعية والسياسية للثقة

تُعد الثقة شعورا شخصيا يعمل على مستوى الحياة العامة كما أن الثقة تتطلب وجود علاقة بين طرفيها، وهذه العلاقة تعني أن يكون لأفعالك تأثير على الطرف الآخر، فالنسبة للحياة العامة إذا لم يدرك أفراد الجمهور أعمال الحكومة باعتبارها مؤثرة على حياتهم اليومية، فإنه لا تكون هناك علاقة ومن ثم لا تصبح هناك قضية ثقة، ولكن وجود انتخابات يتوحد فيها الناخبون مع المرشحين من خلال بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، تصبح الثقة قضية مهمة، كما أن الثقة السياسية تستوجب معرفة نسبية بالمجال السياسي، وتقييم إيجابي لهذا الأخير، في حين عدم الثقة السياسية ترتكز على تقييم سلبي يعتمد على مستوى مواز مع المعرفة، تؤدي إلى حكم نقدي بليغ ومستنير[207]. فالثقة من "المنظور الاجتماعي وسيلة لبناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها وهي جوهر رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم كمورد لبناء المجتمعات"[208]، التي تسعى لتعزيز النمو في مختلف المجالات.

فقط ارتبط مفهوم الثقة في العديد من الدراسات بمصطلح آخر من مجال علم الاجتماع "رأس المال الاجتماعي"، الذي ظهر لأول مرة في الأدبيات المهنية في الستينيات، وأصبح استخدامه واسعه الانتشار بعد دراسات أجراها علماء الاجتماع "جيمس كولمان" (James Samuel Coleman) و"روبيرت بوتنام" (Robert Putnam)، ويتكون رأس المال الاجتماعي من ظواهر اجتماعية، والتي يضمن وجودها التعاون في المجتمع، ومن بينها أمور أخرى من قبيل تمكين الديمقراطية والازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ويبقى من بين مكونات رأس المال الاجتماعي كذلك، الثقة بالأفراد والثقة في المؤسسات الاجتماعية والحكومية[209].

---

[207] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 37.

[208] عثمان سحبان، مرجع سابق، ص 34.

[209] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 37.

أولا: الثقة السياسية كرأس مال اجتماعي: الأهمية ودور النخب

يُقصد برأس المال الاجتماعي على وجه الدقة، البناء المجتمعي القائم بمجتمع ما والمتمثل في جملة العلاقات الإنسانية ومستويات الثقة والتعاون بين الناس وبعضهم البعض، كما يعبر عن جملة الشبكات الاجتماعية القائمة بالمجتمع. وينظر للرأس المال الاجتماعي أيضا على أنه مرادف موضوعي لجملة التفاعلات التي تربط بين الناس بالأمور الحياتية العادية، كما يعكس أيضا العلاقات البشرية، والدفء العاطفي الذي يربط بين أعضاء الجماعة أو الأسرة الواحدة ويعكس أيضا الرابطة التي تجمع بين مجموعة من الناس في وحدة إنسانية واحدة[210].

الفكرة المركزية في رأس المال الاجتماعي هي أن الشبكات الاجتماعية تمنح قاعدة منطقية للتماسك، لأنها تطرح إمكانية التعاون بين الأفراد من أجل مصالح مشتركة، مبدئيا وصف العلاقات الاجتماعية أنها رأسمال هي استعارة، وهذه الاستعارة تعني بأن هذه الروابط قد تكون مفيدة، كأي شكل من أشكال رأس المال يمكننا الاستثمار فيه. وبالتالي يمكن توقع عائد من هذا الاستثمار. وهو يشكل جزءا أساسيا من البنية الاجتماعية حسب "جيمس كولمان" ويتكون من مجموعة من العناصر التي تشمل العادات الاجتماعية والتوقعات والثقة في البيئة الاجتماعية المحيطة وقدرة تنقل المعلومات عبر البنية الاجتماعية[211].

واعتبره "روبرت بوتنام" بأنه مختلف مقومات التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة والمعايير والشبكات التي يمكن من خلالها تحسين فعالية المجتمع عن طريق تسهيل الأعمال المنسقة، إذ أنه يجعل من الممكن تحقيق أهداف كان يصعب تحقيقها في غيابه[212]، فهو يعكس شبكة العلاقات الاجتماعية،

---

[210] طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2009، ص 12.

[211] James Coleman, "social capital in the creation of human capital," american journal of sociology, Vol 94, 1988, P 119.

[212] Robert Putnam, making democracy work civil traditions in modern italy, Princeton University Press, 1993, P 167.

ونظم العلاقات المجتمعية والمعايير ومستويات الثقة الفردية والجماعية وزيادة مستويات هذه الثقة تدعم السلطة السياسية والحكم[213]، وتساهم في ثبات واستمرار مؤسسات النظام السياسي.

في نظر "فرانسيس فوكوياما" (Yoshihiro Francis Fukuyama) فرأس المال الاجتماعي هو "معيار غير رسمي يتم إنشاؤه بهدف تعزيز التعاون بين شخصين أو أكثرن ويمكن أن تتراوح المعايير التي تشكل رأس المال الاجتماعي من قاعدة المعاملة بالمثل بين صديقين، وصولا إلى العقائد والروابط الدينية المعقدة، إذ يجب تجسيد هذه المعايير في علاقة إنسانية فعلية، حيث أن قاعدة المعاملة بالمثل قد تكون موجودة بقوة في تعامل جميع الناس، ولكنها تتحقق فقط في تعامل الشخص مع أصدقائه. ووفقا لهذا التعريف، فإن الثقة والشبكات والمجتمع المدني وما شابه، والتي ارتبطت برأس المال الاجتماعي، كلها ذات طابع ثانوي، نشأت بسبب رأس المال الاجتماعي، ولكنها لا تشكل رأس المال الاجتماعي نفسه"[214].

وعلى عكس بعض منظري رأس المال الاجتماعي أو الثقافي، الذين يرون بأن التنظيمات المدنية والجمعيات هي مصدر الثقة الاجتماعية، فقد أبرز العديد من الباحثين أن مصادر الثقة الاجتماعية للمواطنين يمكن إرجاعها إلى الأداء السليم للمؤسسات السياسية، كما يجادل هؤلاء الباحثون، بأنه ليست الجمعيات والشبكات الطوعية داخل المجتمع، بل المؤسسات التي تضمن وتلتزم بمبادئ مثل الحياد والإنصاف والعدالة والشفافية وتقاسم السلطة وعدم الفساد هي التي تعزز الثقة الاجتماعية للمواطنين[215].

[213] طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص 30-31.

[214] Francis Fukuyama, op.cit, P 3.

[215] Christian Schnaudt, Political Confidence and Democracy in Europe, Springer International Publishing AG, part of Springer Nature, 2019, P 91.

رغم الاختلافات التي قد تنشأ حول العلاقة بين الثقة ورأس المال الاجتماعي، إلا أنها تبقى مفهوما محوريا ومكونا أساسيا لبناء رأس المال الاجتماعي، لذلك رأى بعض الباحثين أن "جوهر تعريف رأس المال الاجتماعي لدى "بوتنام" هو الثقة، ذلك أن زيادة الثقة والتعاون بالنسبة إليه تعني زيادة رأس المال الاجتماعي"[216]، إذ يرى أن المواطنين الواثقين يكون لديهم تفاؤل بشأن المستقبل، ويكونون أكثر احتمالا للانضمام إلى الجمعيات الخيرية، وأن يتطوعوا بوقتهم لإسعاد الآخرين، والاهتمام بمشكلات المجتمع، والاهتمام بالتصويت وهم أكثر تسامحا مع الأقليات الاجتماعية والسياسية، وأكثر قبولا لاختلاف أنماط الحياة[217].

وتؤدي الثقة دورا أساسيا في الوسط الاجتماعي القائم، بوضع مبادئ وآليات يقوم عليها المجتمع، وتكشف عن الممارسات التي تبرز رصيد ذلك المجتمع من رأس المال الاجتماعي فالثقة لها دور في مواجهة بعض القضايا المجتمعية كتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي، والمشاركة المدنية[218]، وبهذا المعنى فالثقة السياسية لا تنشأ ولا تعمل في فراغ، حيث تشير الثقة الاجتماعية إلى ثقة المواطنين في بعضهم بعضا كأعضاء في الوحدة الاجتماعية، والتي لا تنفصل عن مفهوم الثقة السياسية كما يقصد بالثقة السياسية ذلك الجانب من بنية الثقة الذي يوجد بين الأفراد والمؤسسات السياسية. وهي تمثل سجلا لتسجيل إخفاقات ونجاحات الدولة على مدار الوقت، وبالتالي تعتبر القرارات السياسية والسياسات العامة جزءا من عملية التقييم السياسي للأداء الحكومي، الأمر الذي يؤثر في درجة الثقة بين أطراف السياسية.

---

[216] نادية أبو زاهر، دور النخبة الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2013، ص 41.

[217] حمدان رمضان محمد الخالدي، سعد طلب عبد الحماد الجنابي، "الثقة السياسية بين المواطن والحكومة دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف شرائح المجتمع العراقي"، مجلة العلوم الاجتماعية-المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين، العدد 17، سنة 2021، ص 91.

[218] إيهاب أحمد محمد إسماعيل، "إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها"، حوليات عين شمس، المجلد 45، عدد يناير-مارس، سنة 2017، ص 82.

لما كانت النخب السياسية أحد مكونات النظام السياسي التي لا يمكن تجاهلها، ففي النظرية السياسية الديمقراطية غالبا ما ينظر إليها على أنها المحدد الرئيس لإنشاء الديمقراطية أو المحافظة عليها كما رأى "شميتر" (Philippe Charles Schmitter) وآخرون. ووفقا لـ "رولاند بينوك"، فإن نوعية سمات النخبة السياسية تحدد نجاح النظام الديمقراطي أو فشله، وعلاقة النخب برأس المال الاجتماعي قد يُستدل عليها بما اعتبره بعض الباحثين من أن علاقات النخبة ينظر إليها بوصفها رأس المال الاجتماعي. ويعتقد آخرون أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يُستخدم باعتباره منظورا علاجيا لفحص ميول القادة والنخب، فيما وجد بعضهم ضرورة التشديد على شبكات النخبة السياسية، لأن الثقة وسيلة للحفاظ على السلطة[219].

في هذا السياق، يؤكد "فرانسيس فوكوياما" على ضرورة أن تهتم النخب السياسية وصانعوا السياسات الذين يريدون بزيادة رصيد رأس المال الاجتماعي، فوفقا لـ "فوكوياما" يجب أن تكون مناقشة من أين يأتي رأس المال الاجتماعي مهمة لواضعي السياسات الذين يرغبون في زيادة مخزون راس المال الاجتماعي في بلد معين[220]، وبالتالي فهو يربط بين تكوين رأس المال الاجتماعي بما يشمل من حمولات سوسيوسياسية، وبين الأدوار المنوطة بالنخب السياسية لما تحتله من مكانة في اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة.

وفي نفس الإطار تقوم الأحزاب السياسية ونخبها بدور كبير في التأثير في رأس المال الاجتماعي، وتحديدا من ناحية الثقة السياسية، إذ يرى "فارهيم" أن الحزب السياسي الذي يتولى السلطة الحكومية، أو يحظى بالأغلبية في البرلمان يحاول تنفيذ أيديولوجيته بطريقة حزبية، وهكذا، يُحتمل أن

---

[219] للمزيد من التفاصيل حول اختلاف وجهات نظر الباحثين حول العلاقة بين النخب السياسية ورأس المال الاجتماعي أنظر: نادية أبو زاهر، مرجع سابق، ص 59-60.

[220] Francis Fukuyama, op, cit, P 15.



يثق به الناس الذين يدعمون أيديولوجيته، ويرجح ألا يثق به الناس الذين يعارضونها[221]، فالثقة تشكل رأسمالا رمزيا مهما بالنسبة للأحزاب والنخب السياسية في علاقتها مع الجماهيرومع الناخبين.

لهذا ربط بعض الباحثين بين رأس المال الاجتماعي والديمقراطية، ويعتمد هذا الربط على فرضية مؤداها أن المؤسسات الديمقراطية تستمد حيويتها ودورها كلما كانت هناك روابط قوية واضحة بينهما وبين رأس المال الاجتماعي، أي كلما تو افر رصيد كاف من رأس المال الاجتماعي، تحسنت جودة الحياة المدنية، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل المجتمع الديمقراطي[222].

وبالتالي فرأس المال الاجتماعي يؤثر على الثقة السياسية، حيث يتألف من المشاركة المدنية، والتي تؤثر في درجة الثقة السياسية والتي تعتبر انعكاسا لنشاط المجتمع المدني والمو اقف المصاحبة للثقة السياسية في الحياة المدنية، وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعي هو أحد العوامل المؤثرة في مستوى الثقة في الحكومة، وأن الثقة السياسية نتاج لأداء الحكم، ويمكن قياسها من خلال رصد درجة رضاء المواطن تجاه سياسات المؤسسات السياسية خاصة الحكومة والمحاكم والشرطة وموظفي الخدمة المدنية إلى جانب الأحزاب السياسية[223].

من ثم تعد النخب السياسية الفاعلة داخل الأحزاب السياسية في هذه الحالة هي الأجدرللقيام بهذا الدور باعتبارها أداة للعمل السياسي المنظم، فضلا عن سعيها الدائم والدؤوب للوصول إلى السلطة ونشر أيديولوجيتها الخاصة وللقيام بهذا الدور يساعدها رأس المال الاجتماعي في عملية التعاون داخل وخارج الأحزاب السياسية، والذي يتأسس على روابط الثقة الاجتماعي والسياسية بين الأفراد أولا ثم بين الأفراد ومؤسسات الدولة.

---

221 نادية أبوزاهر، مرجع سابق، ص 65-66.

222 إصلاح عبد الناصر، "الأحزاب السياسية ورأس المال الاجتماعي بين التكامل والاختلاف-رؤى نظرية"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 55، العدد 02، سنة 2017، ص 88.

223 عمرو محمد عبد الحميد، العداء لوسائل الإعلام: التحديات المهنية واستعادة ثقة الجمهور، العربي للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى 2019، ص 32.



ثانيا: أهمية بناء الثقة في البرلمان والمؤسسات السياسية

تعتبر المؤسسات السياسية في أي دولة انعكاسا لشكل وطبيعة المجتمع الذي توجد فيه ولثقافته وتاريخيه، كما تشكل تجسيدا لمصالح القوى الاجتماعية الموجودة فيه، والعلاقة بين هذه المؤسسات والقوى الاجتماعية بمختلف مكوناتها هي التي تحدد مدى قوتها واستمراريتها المبنية على أدائها ومدى انسجام عملها مع توقعات الجماهير، لذلك اعتبر "صمويل هنتنجتون" (Samuel Phillips Huntington) أن "مستوى الاجتماع السياسي التوافقي الذي يحققه أي مجتمع يعكس العلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى الاجتماعية التي يتألف منها"[224]، فـ"وجود مؤسسات سياسية قادرة على بلورة مصالح عامة هو ما يميز المجتمعات المتطورة سياسيا عن المجتمعات المتخلفة سياسيا، كما أنه يميز أيضا أنماط المجتمعات السياسية التوافقية الأخلاقية عن المجتمعات اللاأخلاقية[225]، فالحكم الذي ينخفض مستوى إضفاء الطابع المؤسّسي فيه لا يكون نظام حكم ضعيف فحسب، بل نظام حكم رديء أيضا"[226].

ويربط "هنتنجتون" أيضا بين الثقة المتجذرة في ثقافة المجتمع والمؤسسات السياسية باعتبارها علاقة جدلية، فـ"الاجتماع السياسي التوافقي معناه إضفاء طابع مؤسسي على الثقة، والوظيفة الجوهرية لسلطات الحكم العامة هي العمل على زيادة انتشار الثقة المتبادلة في قلب الكل الاجتماعي، أما حين تغيب الثقة عن ثقافة المجتمع فستوجد عقبات هائلة أمام إنشاء مؤسسات عامة، فالمجتمعات التي تعاني من نقص في كفاءة نظام الحكم واستقراره، تعاني بالقدر نفسه من نقص في

---

[224] صمويل هنتنجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسام نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2017، ص 33.

[225] المقصود بالأخلاقية هنا التوافق على القانون والخير العام بين أطراف ومجموعات اجتماعية وأحزاب سياسية متعددة بواسطة تنظيمات وإجراءات سياسية ذات طابع مؤسسي، وحين يغيب هذا التوافق أو ينعدم الاجتماع على منفعة عامة يوصف المجتمع بأنه غير أخلاقي، فاللاأخلاقية الانحراف من القصد السليم في الشيء.

[226] صمويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 55.

الثقة المتبادلة بين مواطنيها، ومن نقص في الولاء الوطني والولاء العام"[227]. وهذا الارتباط المباشر بين ثقافة الثقة، ليس فقط على المستوى الفردي، بل حتى السياسي في علاقات الفرد مع النظام السياسي ومؤسسات الدولة، هو الذي يميز مجتمعا عن آخر من حيث التنظيم، ومن حيث القدرة على التعامل مع الأزمات والتحولات والحفاظ على الاستقرار وعلى أسس الحُكم.

لقد أكدت دراسات علم الاجتماع والسياسة على أهمية الثقة، سواء في بعدها الاجتماعي أو السياسي، بالنسبة للحكم الديمقراطي الفعال، فالثقة الاجتماعية تكون هامة، لأنها تقوي وتدعم العلاقات التعاونية، وتسهل الفعل الجمعي في المجتمع، بينما تكون الثقة السياسية العامة ضرورية لإثبات صلاحية المؤسسات الديمقراطية، كما أن الثقة تعمل على تخفيف حدة الصراعات وصورها، وتحسر الفجوة بين الانقسامات السياسية والاجتماعية. وتعتبر الثقة العامة في المؤسسات الحكومية والسياسية واحدة من أهم آليات الوصول إلى الشرعية السياسية بالنسبة لأي نظام حاكم، لأنها تُؤشّر على درجات رضا الشعب، وقبوله ودعمه للدولة ومؤسساتها القائمة[228].

ولايزال الجدال قائما بين الباحثين حول مستويات الثقة السياسية التي يتطلبها النظام السياسي لتحقيق الرضاء العام. فمن ناحية أشار "إيستون" إلى ثلاثة مستويات من التأييد السياسي، وهي: تأييد المجتمع السياسي، وتأييد النظام السياسي، وتأييد السلطات السياسية، إلا أن "نوريس" (Pippa Norris) اختلفت معه وأعادت هذا التصنيف إلى خمسة مستويات تتشكل من: تأييد المجتمع السياسي، ومبادئ النظام، وأداء النظام، ومؤسسات النظام والفاعلين السياسيين. ويعد هذا التمييز مهما لأنه يساعد في تفسير وتحديد أية من هذه المؤسسات تتسبب في تراجع مستويات الثقة السياسية، و أثر هذه التقلبات على المستويات المختلفة من التأييد، وهل هو عقلاني ومتسق. فعلى

[227] المرجع نفسه، ص 55.

[228] خالد كاظم أبو دوح، "مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها-دراسة ميدانية على عينة من المتعلمين بمحافظة سوهاج"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 04، سنة 2019، ص 17.

سبيل المثال، يؤمن المواطن بالقيم الديمقراطية لكنه ينتقد طريقة عمل الحكومات في الوقت ذاته، كما أن المواطن قد ينتقد معظم السياسيين مع الاستمرار في التعبير عن الثقة تجاه الحزب الذي ينتمي له هؤلاء السياسيين، ولذلك تتعدد مستويات الثقة السياسية ومجالاتها، وبالتالي ليس بالضرورة أن تكون كل مستويات التأييد السياسي متصلة[229].

في هذا السياق ذهب "تالكوت بارسونز" (Talcott Parsons) إلى اعتبار الثقة السياسية ما يمكن أن نطلق عليه "الثقة الأدائية" كمصدر رئيسي للتكامل الاجتماعي وتحقيق الاستقرار والتوازن من خلال أداء الفاعلين داخل النسق السياسي، فالنسق المتكامل يمتلك فيه الفاعلون قدر من الثقة عند أداء أدوارهم ويساهم ذلك بدوره في استقرار النسق والمحافظة على توازنه[230]. كما أن دعم الفرد للنظام وقبوله وتأييده لمبادئ هذا النظام، وكذا لمؤسساته وفعاليته الوظيفية يشير إلى علاقة التفاعل الإيجابي بين أداء النسق واحتياجات وتوقعات المواطنين، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى الثقة وبالتالي المحافظة على بقاء واستقرار النظام[231].

لذلك يتطلب تحقيق الحُكم الجيّد وجود برلمان قوي وفعال، ويرجع ذلك إلى أن البرلمان يلعب دورا حاسما في قياس ومقارنة وجهات نظر واحتياجات الشعب، مع توضيح توقعاته وتطلعاته في تحديد أجندة التنمية الوطنية وبصفته هيئة رقابية يساعد البرلمان على تحديد المشاكل وتحديات السياسة التي تتطلب الاهتمام ويساعد في التغلب على القصور الذاتي البيروقراطي، وعلى قدر أهمية هذه الوظائف التي يقوم بها فهو بحاجة إلى الثقة والدعم والمساندة من اجل الاستمرارية في القيام

[229] وفاء علي علي داود، عوامل بناء الثقة في الأحزاب، مرجع سابق، ص 41.

[230] جمال صالح متولي الزناتي، "محددات الثقة السياسية واستحقاقها-تقييم ذاتي لعينة من الشباب الجامعي حول أداء المؤسسات السياسية وشبه السياسية"، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد الثاني، العدد 02/01، سنة 2020، ص 47.

[231] عثمان سحبان، مرجع سابق، ص 46-47.

بدوره كما يجب، إذ يمكن أن تشكل الثقة السياسية عنصرا تحفيزيا بالنسبة للبرلمان والبرلمانيين على حد سواء، وكسب الثقة رهين بطريقة أداء البرلمان ومدى تفاعله مع مختلف القضايا المجتمعية[232].

وهناك نوعان من الثقة في المؤسسات: الثقة المحددة (Particularized Trust) وتعني أن الأفراد يثقون في مؤسسة ما فقط عندما تعمل لصالحهم، وبمعنى آخر فالثقة هنا مشروطة بنتائج التعامل المباشر سلبا أو إيجابا. والثقة غير المحددة (Un-particularized Trust) وتعني إيمان الفرد مسبقا بأن تلك المؤسسة ستؤدى بحياد وعدالة ولن تعمل لصالح أحد من الأفراد دونا غيره، أي أن ما تنتهجه تلك المؤسسة في الأداء والتعامل مع الجمهور يدعم فقط الثقة فيها، فالثقة هنا غير مشروطة[233].

ويمكن فهم الثقة في البرلمان، على أنها دعم المواطنين للمؤسسة البرلمانية في مواجهة عدم اليقين بشأن أعمال هذه المؤسسة أو ضعفها، وعلى الرغم من أن الثقة في البرلمان ينظر لها تقليديا باعتبارها قيمة مؤيدة للديمقراطية، فإن غيابها ليس من الواضح أنه يضر بالديمقراطية، فقد يكون عدم الرضا من حين لآخر من مواطنين معينين عن البرلمان ليس بالأمر غير العادي ولا هو إشكالية بالضرورة خصوصا في الديمقراطيات العريقة، لكن رغم ذلك تبقى الإشكالية الأكثر إثارة هو احتمال أن يؤدي عدم الرضا العميق والمستدام إلى تآكل دعم النظام بصفة عامة، والقلق الأكبر هو أن عدم الرضا عن البرلمان قد يتحول إلى استياء من عمل الديمقراطية بشكل أعم[234].

إن انعدام الثقة في المؤسسات السياسية التمثيلية ينظر إليها في كثير من الأحيان على أنها مصدر رئيسي لسلوك الاحتجاج ومن غير المستغرب أن العلاقة بين الثقة السياسية وسلوك الاحتجاج كانت موضوعا مركزيا للبحث في المشاركة السياسية منذ أواخر الستينات ومع ذلك لا يزال العلماء يختلفون

---

[232] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 39.

[233] سارة نصر محمد، مؤسسة الرئاسة والبرامج الحوارية-المعالجة الإعلامية وعلاقتها باتجاهات الجمهور، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2020، ص 68.

[234] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 40.

حول كيفية ربط المفهومين من الناحية النظرية والتجريبية. فقد وصف "كروزيي" (Michel Crozier) سلوك الاحتجاج كتعبير متمرد عن الاستياء من القنوات التقليدية للديمقراطية التمثيلية والبحث عن طرق بديلة للطعن في النظام وقد يعكس تراجع الثقة في البرلمان انخفاضا أوسع في التفاؤل أو التوافق الاجتماعي، أو العلاقات الشخصية بدلا من الانكماش السياسي على وجه التحديد و يقال دائما أن الثقة في المؤسسات التمثيلية مرتبطة سلبيا بسلوك الاحتجاج لأن المواطنين الساخطين من خلال القنوات القائمة للديمقراطية التمثيلية (البرلمان) هم الأكثر احتمالا للانخراط في أشكال المشاركة غير التمثيلية من خلال المشاركة في أنشطة الاحتجاج، يحاول المواطنون التدخل بشكل مباشر في العملية السياسية، مع مطالب محددة بدلا من اختيار حزم أيديولوجية واسعة في الانتخابات[235].

وعلى العموم تظهر أهمية الثقة في علاقتها بالمؤسسات السياسية، من حيث أنها تؤثر على رغبة المواطنين في قبول قرارات وسياسات ومؤسسات الحكومة والامتثال لها. كما تؤثر الثقة السياسية على سلوك الناخبين والمشاركة السياسية واستقرار الأنظمة الديمقراطية[236]، وبالتالي فهي تؤثر على المستويات التالية[237]:

- الثقة السياسية تعزز وظيفة المؤسسات داخل الدولة وتشجعها؛
- تقلل الثقة السياسية من تكاليف التحول السياسي داخل الدولة؛
- الثقة السياسية توفر شرعية للنظام السياسي للدولة؛

[235] المرجع نفسه، ص 41.

[236] Marc Hetherington and J. Husser, "How Trust Matters: The Changing Political Relevance of Political Trust", American Journal of Political Science, V 56, N 2, P 312.

[237] أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 253-254.



- تعزز علاقة المواطن بالمؤسسات السياسية وعلاقاتها من بعضها، فالثقة في الأحزاب السياسية التي تعتبر حلقة وصل بين الشعب والدولة مما يدفع لعرض المطلب وان تكون المخرجات تتوافق مع المطالب؛
- تسهل على الدولة اتخاد القرارات وتنفيذها ولا تحتاج لتبرير كل قرار يتخذ وذلك بناء على الثقة السياسية؛
- الثقة السياسية تجعل المواطن أكثر امتثالا للقوانين ومتابعة للمبادرات الحكومية.

الفقرة الثانية: مداخل ومؤشرات قياس الثقة السياسية

إن إحدى أهم الصعوبات المرتبطة بقياس الثقة السياسية، هي أنها ترتبط بمفهوم نفسي أو معنوي في المقام الأول تحاول ترجمته إلى مقاييس أو مؤشرات كمية، ولكن يظل مفهوما ذا معنوية، بما يفتح باب الجدل امام دقة قياسه أو مدى قدرة المؤشرات المستخدمة في التعبير عن درجة ثقة المواطنين سواء على المستوى الاجتماعي أو المؤسّسي كما أن تداخل مفهوم الثقة مع العديد من المفاهيم الأخرى الأكثر استقرارا بحسبانها تعبر عن الثقة أو مداخل لقياسها ورصدها يضع قيودا إضافية في تحديد إلى أي مدى يمثل هذا المفهوم مفهوما مستقرا يتمايز عن غيره من المفاهيم الرئيسية ويمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات التي تميزه عن غيره من المفاهيم. وينعكس ذلك على الاتساع الشديد الذي تبنته الأدبيات المختلفة في رصد وقياس الثقة[238].

أولا: المؤشرات العامة لقياس الثقة السياسية

لقد تعددت مداخل قياس الثقة السياسية لتشمل نطاقا واسعا جدا من المؤشرات، فهناك مداخل تركز على قياس الثقة السياسية من خلال دراسة الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة،

[238] رانيا علاء الدين فتحي السباعي، مرجع سابق، ص 85.



بينما ركزت مداخل أخرى على رصد تفضيلات المواطنين ودراسة مدى الالتزام الحكومي بما وعدت به من جانب تنفيذها ودرجة تطبيقها على أرض الواقع، في حين تناولت مداخل أخرى الثقة السياسية من خلال رصد درجة الاستقرار السياسي.

إضافة إلى هذا فإن بعض المداخل تعتبر المشاركة السياسية مؤشرا هاما وبالتالي مدى إقبال الناخبين ومن ثم الشرعية المصورة للساسة المنتخبين، فهذا المدخل يعتبر أساسيا في رصد وقياس درجة الثقة السياسية، وقد تناولت مداخل أخرى رصد الثقة من خلال تحليل السياق التاريخي للسلوك الانتخابي، بينما اعتمدت أخرى على الثقافة السياسية ودورها في التنشئة السياسية بكل وسائلها في صياغة المواقف والتوجهات التي تشكل الوعي والإدراك والمواقف، وبالتالي تتكون ثقافة سياسية تُؤثر في الميول السياسي للفرد[239].

وقد حاول العديد من الباحثين وضع مؤشرات يمكن من خلالها رصد وقياس الثقة السياسية لدى الأفراد، ومن هؤلاء "وفاء علي علي داود"، حيث تناولت في بحثها الموسوم بـ"حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية" مجموعة من المداخل التي يمكن من خلالها تقييم ثقة المواطن في المؤسسات وفي العملية السياسية بشكل عام، وتشمل هذه المؤشرات: تقييم الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة، رصد تفضيلات المواطنين، رصد درجة الاستقرار السياسي، رصد درجة الاستقرار السياسي، رصد درجة المشاركة السياسية، رصد درجة المساءلة الحكومية والشفافية، دراسة السلوك الانتخابي، ثم رصد مستوى أداء معدلات النظام السياسي، ويمكن التفصيل في هذه المؤشرات على النحو التالي:

[239] وفاء علي علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2014، ص 90.

1 - مدخل قياس الثقة من خلال تقييم الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة

يركز هذا المدخل على رصد وقياس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة والظروف الاقتصادية المحيطة، ومن أشهر مفكري هذا المدخل "ويليام ميشيلر" William (Mishler) و"ريتشارد روز" (Richard Rose)، ونجد من بين رواد هذا المنهج "ماري آن" Mary Ann (Feldheim) والتي اتفقت مع مفكري هذا المدخل، حيث اقترحت بدورها عدة مناهج لقياس الثقة السياسية وأهمها المنهج الاقتصادي الذي يقيس درجة الثقة من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة، والمنهج الأخلاقي أو المعياري الذي يقوم برصد وقياس الاخلاقيات والمبادئ التي تلتزم بها في أداء وظائفها وواجباتها تجاه المواطنين[240].

2 - مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد تفضيلات المواطنين

هناك بعض الدراسات التي نظرت لمسألة قياس الثقة السياسية من خلال التأكيد أهمية الرجوع إلى تفضيلات المواطنين (Preferences Citizens) باعتبارها أحد محددات الثقة السياسية، حيث أن التطابق بين مدركات وتفضيلات المواطنين يؤدي إلى دعم وتأييد الثقة السياسية، في حين أن التناقض بين تلك التفضيلات يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة. وتفسير الثقة السياسية يكمن في مزيج من تفضيلات المواطنين بشأن ما ينبغي أن تكون عليه العملية السياسية، كما أكدت العديد من الدراسات على تأثير المخرجات السياسية مثل النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم على درجة الثقة السياسية، وفي هذا الإطار أوضحت بعض الدراسات أن التنشئة والقيم والمعرفة السياسية في المجتمع تعد من المحددات الجوهرية لقياس درجة الثقة السياسية، وأن القيم السياسية تلعب الدور الهام في التأثير على درجة هذه الثقة، حيث يقوم المواطنون بدعم النظام السياسي لاعتقادهم بأن

---

[240] وفاء علي علي داود، "حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية"، مجلة الديمقراطية، المجلد 11، العدد 44، سنة 2011، ص 82.

ذلك النظام متوافق مع قيمهم السياسية[241]، وتشكل هذه القيم والثقافة السياسية تفضيلات المواطنين حول النظم السياسية مؤشرا أساسيا لقياس مدى ثقة المواطن في النظام السياسي.

إلى جانب ضرورة أن يتم إنتاج المخرجات والسياسات وفقا للقواعد التي ينبغي أن تتصرف بها الجهات السياسية الفاعلة ومن هذا المنطلق يمكن القول إن التفضيلات هي تلك القيم السياسية التي تحدد نوعا من النموذج الأولي لمؤسسة سياسية أو طرف فاعل سياسي أفضل. وفي هذا السياق، أكد بعض العلماء على أهمية المعرفة السياسية، واعتبارها من محددات قياس درجة الثقة السياسية، حيث إنها تعبر عن الموقف المعرفي المتصل بتصور موضوعي للواقع السياسي، وبالتالي فإن المعرفة السياسية حول السياسات والقضايا والجهات الفاعلة والمؤسسات تؤثر على درجة الثقة السياسية. كما أكد "دانيال مكاليستر" (Daniel Mcallister) على أن الثقة السياسية تنشأ لدى المواطنين عندما تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق نتائج السياسات بشكل يتفق مع توقعات وتفضيلات المواطنين[242].

3 - مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة الاستقرار السياسي

تشير بعض البحوث والدراسات الحديثة إلى ارتباط مفهوم الثقة السياسية بمسألة الاستقرار السياسي، حيث ينتشر الاستقرار مع رضا المواطن عن النظام السياسي في الدولة، وبدون الاستقرار يكون هناك تهديد لمستقبل المجتمع، وتعد الثقة السياسية البعد الأساسي لعملية انتشار الدعم السياسي، وتتمثل مؤشرات الاستقرار السياسي في نمط انتقال السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة ومحدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية والاستقرار البرلماني، والديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية وغياب

---

[241] المرجع نفسه، ص 82.

[242] وفاء علي علي داود، حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية، مرجع سابق، ص 83.

العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات، والوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام[243].

4 - قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المشاركة السياسية

إن مشاركة المواطن في الحياة السياسية تعكس ثقته السياسية، فالمشاركة ثقة إيجابية وقلة المشاركة تعني الموقف السلبي من النظام السياسي واعتقاد المواطن بأن مشاركته تُؤتي ثمارها، وهناك علاقة مباشرة بين المشاركة السياسية والثقة السياسية، فلا يمكن تصور مشاركة ايجابية بدون ثقة سياسية، ذلك أن نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات والتصويت تعتبر علاقة ايجابية على ثقته[244].

وتشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة المشاركة السياسية ودرجة الثقة السياسية والعكس صحيح، وتتفق آراء كل من "شوهو وانج" (Xiao Hu Wang) و"منتجوميروارت" (Montgomer Wart) مع مدخل المشاركة السياسية حيث قدما نموذجا شاملا من المشاركة العامة وعلاقته بالثقة العامة، ويفترض هذا النموذج أن الحكومة مجموعة معقدة من الانشطة، والتي تقوم بصنع السياسات العامة لإنتاج خدمات ملموسة مثل بناء الطرق والضمان الاجتماعي وأخرى غير ملموسة مثل الرقابة التنظيمية، ويمكن تقسيم هذه الأنشطة على نطاق واسع من الناحية السياسية الى مستوى السياسة العامة، ومن الناحية الإدارية إلى المستويات التنفيذية، وتطرق هذا النموذج إلى أن هناك نوعين من المشاركة، الأول هو المشاركة الشعبية أو العامة والتي تظهر في مواسم الانتخابات أو المشاركة في قرارات إدارية، والنوع الثاني من المشاركة هو المشاركة السياسية والتي تظهر في تحديد درجة مشاركة المواطن في تشكيل المؤسسة التشريعية، وقد أوضح هذا النموذج أن المعرفة والثقافة السياسية، والعوامل الشخصية، بالإضافة إلى طبيعة تكوين رأس المال الاجتماعي، وتاريخ العلاقة بين

---

243 المرجع نفسه، ص 83.

244 أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 261.

المواطن والحكومة تؤثر في درجة المشاركة السياسية للمواطن، وبالتالي في درجة ثقته السياسية في المؤسسات العامة والحكومة[245].

5 - مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المساءلة الحكومية والشفافية

إن شفافية الحكومة تدفع للثقة، مدى قبولها بمشاركة المواطن في الحوار ومساءلة المواطن للحكومة وحرية الاعلام والسياسة الواضحة وتقبل النقد والسماح بحرية الرأي والرأي الآخر، إن توفر هذه المزايا لها علاقة بثقة المواطن في حكومته، مصداقية قرارات الحكومة وسياستها ومدى اقناعها للمواطن، أي أنها تحترم رأيه ولا تزيف الحقائق وتقوم بتضليله وتنادي بسياسة معينة وتعمل عكسها، لذا شفافية الحكومة في قراراتها وسياتها يعطى مؤشرا على الثقة السياسية بها[246].

وقد أكد "كارولين توليرت" (Caroline Tolbert) على أن مشاركة المواطنين والحوار العام، وتفعيل مبدأ المساءلة الحكومية والشفافية، والاستجابة هي أحد أهم مؤشرات قياس درجة الثقة في الحكومة، والتي تتم من خلال تحسين الاتصال والتفاعل مع المواطنين، وإتاحة المعلومات وتلبية احتياجات المواطنين، إلى جانب الشفافية والمساءلة من خلال نشر المعلومات، بالإضافة إلى الإتاحة المعلوماتية، أي توفير المعلومات والخدمات للمواطنين وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات، فضلا عن الكفاءة والفعالية. وفي هذا الإطار أشار "جونج هو كيم" (Jong-Ho Kim) إلى خمس معايير ومؤشرات رئيسية لقياس الثقة السياسية والتي تتمثل في قياس درجة الشفافية والمشاركة الشعبية، إلى جانب كفاءة الخدمات التي تقدمها الحكومة، ومدى جديتها في محاربة الفساد، واعتبارها دورة متكاملة لبناء الثقة السياسية[247].

---

[245] جمال صالح متولي الزناتي، مرجع سابق، ص 66.

[246] أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 261.

[247] وفاء علي علي داود، حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية، مرجع سابق، ص 84.

6 - مدخل قياس الثقة السياسية من خلال دراسة السلوك الانتخابي

يعتمد هذا المدخل على مقارنة السلوك الانتخابي في الفترة الماضية والحالية والمستقبلية حيث يؤكد على وجود علاقة إيجابية بين الثقة السياسية ومستقبل السلوك الانتخابي معتبرا إياها عملية تبادل تعكس درجة التجاوب والسيطرة بين الحكومة والمواطنين وتأثير تصويت الثقة السياسية في الماضي، ومو اقفهم تجاه الإطار المؤسسي، كما تؤثر نية التصويت على الثقة السياسية، وتعكس هذه العملية تقييم المواطنين لدرجة رضائهم عن الحكومة السابقة بأثر رجعي، ويتضح ذلك في نموذج "بيدرو كامويس" (Pedro Cames) حيث أشار إلى تأثير التصويت القديم على درجة الثقة السياسية ونية التصويت في المستقبل[248].

7 - مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد مستوى أداء معدلات النظام السياسي

في هذا الإطار، أشار "مارك هيثرنجتون" (Marc Hetherington) إلى المحددات والمؤشرات الخاصة باللغة السياسية والتي أوضحها من خلال النموذج الذي وضعه لتوضيح معدلات النظام التي تؤدي إلى الثقة السياسية، حيث أوضح أن هناك عددا من المؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها قياس درجة الثقة السياسية، وتتمثل هذه المؤشرات في رصد ما تشير إليه وسائل الإعلام المختلفة، والذي يشكل انعكاسا لسياسات الحكومة، ورصد وتقييم مو اقف السلطة التشريعية (البرلمان) تجاه السياسات الحكومية والنمو الاقتصادي وتصورات المواطنين تجاه قدرة وفعالية الحكومة على حل المشكلات ومواجهة الأزمات، وحرية تداول و إتاحة المعلومات الإيجابية والسلبية، ومستوى المشاركة السياسية من جانب المواطنين[249].

[248] المرجع نفسه، ص 84.

[249] وفاء علي علي داود، حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية، مرجع سابق، ص 85.

إلى جانب المداخل السابقة، فإن أحد أهم مؤشرات قياس الثقة السياسية هو رصد ومتابعة درجة الثقة بين الأشخاص، وازدهار الثقة الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر في الثقة السياسية، والتركيز أيضا على رصد وقياس الثقة المؤسسية أو التنظيمية، والتي تقاس من خلال رصد درجة العلاقة الجدلية والتفاعلية بين المواطن والمؤسسات التنظيمية السياسية، ومن خلال المشاركة المدنية للمواطنين في المؤسسات الدينية والحكومية، إلى جانب التطرق إلى رصد تقييم المواطن لحالة الديمقراطية داخل الدولة، ورصد السلوك الانتخابي ودرجة الرضا العام للمواطنين تجاه المؤسسات السياسية، لاسيما السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية بالإضافة إلى المؤسسات السياسية والتي تتمثل في الجيش إلى جانب الشرطة، بالإضافة إلى قياس درجة انخراط وحراك الأحزاب السياسية من ناحية، ورصد توجهات الموطنين تجاه الأحزاب والنخب السياسية من ناحية أخرى[250].

ثانيا: مؤشرات قياس الثقة في البرلمان

في ظل ندرة الأبحاث والدراسات الجادة التي اهتمت بموضوع قياس الثقة في البرلمان بالمغرب أو العالم العربي بشكل عام، ولعدم وجود تقاليد وتجارب استطلاعية يمكن الاطمئنان إلى نتائجها ومصداقية أرقامها والمؤشرات التي تعتمدها في رصد درجة الثقة في المؤسسات، وجدنا في هذا الصدد أن بعض هذه الأبحاث التي اهتمت بهذا الموضوع اعتمدت على مجموعة من المؤشرات للوقوف على العلاقة التي تربط المواطن بالمؤسسة التشريعية، وقياس منسوب الثقة في البرلمان، ومع أنها تبقى مؤشرات نسبية، إلا أننا نراها تصلح -إلى حد ما- ويمكن الاعتماد عليها لقياس علاقات الثقة والترابط بين المواطنين والبرلمان، ومن بين هذه المؤشرات:

---

[250] المرجع نفسه، ص 86.

1 - مؤشر قياس مدى تمثيل البرلمان لمختلف أطياف المجتمع

إن أول معيار للبرلمان الديمقراطي أن يكون ممثلا عن الشعب، يعني هذا في المقام الأول أن يعكس البرلمان الإرادة الشعبية التي عبر عنها الناخبون في اختياراتهم للنواب والأحزاب السياسية التي ينتمون إليها، وفي هذا الصدد يؤدي برلمان غير منتخب بطريقة ديمقراطية سليمة إما بسبب عيوب الإجراءات الانتخابية أو النظام الانتخابي، إلى فقدان شرعيته والانتقاص من قدرته على التعبير عن الرأي العام إزاء الموضوعات والقضايا المهمة. وينبغي أن يعكس البرلمان الديمقراطي أيضا التنوع الاجتماعي للسكان من حيث النوع، أو اللغة، أو الدين، أو العرق، أو غيرها من السمات المهمة سياسيا. ويؤدي وجود برلمان غير ممثل للشعب من هذه الناحية إلى تكون شعور بالحرمان، بل بالاستبعاد التام من العملية السياسية لدى بعض فئات المجتمع، وسيترتب على ذلك تبعات تؤثر في جودة حياة الناس أو استقرار النظام السياسي والمجتمع عموما، وبالتالي فتمثيل البرلمان لمختلف أطياف المجتمع يؤدي إلى زيادة عنصر الثقة فيه من طرف المواطنين[251].

2 – مؤشر قياس الأداء الرقابي للبرلمان

تعد الرقابة البرلمانية الركيزة الأساسية للديمقراطية التمثيلية لأن من شأنها أن تضمن التوازن بين الجهازين التشريعي والتنفيذي الشيء الذي يجعل هذا الأخير مسؤولا عن أعماله، وحريصا على خدمة الصالح العام. ويشير مفهوم الرقابة البرلمانية إلى الإجراءات التي يستخدمها البرلمان في وجه الحكومة ليحاسبها على الأعمال التي تعهدت بتنفيذها[252]، فالبرلمان هو المسؤول عن متابعة أعمال الحكومة وتقييمها، حماية لمصلحة الشعب، ومنع الانحراف والحفاظ على الأموال العامة. فله سلطة رقابية سياسية على السلطة التنفيذية يحاسبها ويراقب تصرفاتها وأعمالها وقراراتها ويستطيع

---

[251] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 43.

[252] رشيد المدراسي، "الوظيفة الرقابية للبرلمان المغربي على أعمال الحكومة في ظل دستور 2011"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد 02، سنة 2019، ص 198.

البرلمان من خلالها التحقق من مدى مشروعية تصرفاتها[253]، وهي الوظيفة الثانية التي يطلع بها البرلمان، وتمارس عبر عدة آليات، بعضها لا يؤدي إلى ترتيب مسؤولية سياسية للحكومة، وبعضها الآخر يؤدي إثارة مسؤوليتها السياسية[254]، وتعتبر أحد المؤشرات الأساسية التي ينظر من خلالها المواطن لمدى قيام البرلمان بمهامه، من خلال حرصه على تقييد أعمال الحكومة حتى لا تخرج عن الإطار الذي يتوافق مع توقعات المواطنين، وهي المهمة التي يطلع بها نواب الأمة أو النخب البرلمانية باعتبارها ممثلة عن الشعب، ومعبرة عن مصالحه وطموحاته.

إن المواطنين يرتكزون في إجراءاتهم السياسية على تقييم ما إذا كانت السلطات والمؤسسات السياسية تعمل أم لا وفقا للتوقعات المعيارية التي يضعها الجمهور، فعندما يثق الناس في السياسة يتوقعون أن يستفيدوا من نتائج سياسية محددة مثل العيش في حرية، أو سلام، أو ثروة اقتصادية، أو رفاهية اجتماعية، أو بيئة طبيعية صحية، وحتى عندما يشاركون في الانتخابات التشريعية يتوقعون حزمة من الانجازات خصوصا المرتبطة بالعمل البرلماني. ويعد الأداء الفعلي للبرلمان بمثابة المفتاح لفهم ثقة المواطنين في البرلمان، إذ لا يُنظر إلى الصدق والثقة على أنها سمات شخصية ولا منتجات مباشرة للظروف الاجتماعية المرتبطة بالثقافة الديمقراطية أو رأس المال الاجتماعي المتطور، وبدلا من ذلك، ولأن جميع المواطنين يتعرضون لأعمال البرلمان، من المرجح أن تثير المؤسسات البرلمانية التي تؤدي بشكل جيد ثقة المواطنين.

وعلى عكس ذلك نجد أن تلك المؤسسة البرلمانية التي تؤدي بشكل سيء أو غير فعال تولد مشاعر عدم الثقة أو الثقة المنخفضة عن عامة الناس[255]، وبالتالي فإن الأداء الضعيف يمكن أن يساهم في

---

[253] خدوجة خلوفي، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في المغرب العربي-دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر-كلية الحقوق بن عكنون، السنة الجامعية 2011/2012، (منشورة على الموقع: https://bit.ly/3vkkF79)، ص 33-34.

[254] أحمد بوز، مرجع سابق، ص 133.

[255] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 45.

تقويض الثقة في البرلمان، وإذا أصبح الناس يشعرون بخيبة الأمل من الأداء المتصور للبرلمان، في وقت يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض إيمانهم بالديمقراطية نفسها.

3 – مؤشر نمط سلوك النخب البرلمانية

فعادة ما يحاكم المواطنون المؤسسات من خلال الممارسات الأخلاقية للبرلمانيين والوزراء والزعماء السياسيين، وهو ما أشار إليه تقرير المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية حول الروابط الاجتماعية بالمغرب كما تشير الثقة العاطفية إلى الاعتقاد بأن الزعماء السياسيين هم جزء من المجتمع الأخلاقي للمواطن ويتألف هذا المجتمع الأخلاقي من مصلحة مشتركة. وبينما يثق المواطنون في النخب البرلمانية، فإن هذا يسمح للنخب بالسعي لإقناع المواطنين بسياسات بدلا من فرض الإذعان حيث يعتقد المواطنون أن السياسي يجب أن تكون لديه دوافع أخلاقية بدرجة أولى ويعمل على الوفاء بوعوده وعهوده وبالتالي تبقى في الكثير من الأحيان سلوكيات وتصرفات أعضاء البرلمان تحت مخبر أنظار الرأي العام خصوصا في ظل انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

4 – مؤشر التواصل بين البرلماني ودائرته الانتخابية

إن غياب التواصل بين البرلمان والمواطنين، يمكن أن يخلق لديهم توترا نتيجة اكتشافهم عدم فعالية ومعقولية تعامل الإطار المؤسساتي الذي يسهر على النظر في أوضاعهم ومناقشة مجمل متطلباتهم بنوع من الازدراء واللامبالاة، مما ينتج عنه بشكل مباشر رفض مُعلن للسلطة الوصية أو ممثلها المنتخب في شخص النائب البرلماني، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في خطابات ووعود النواب، نتيجة تجارب سابقة بائت بالفشل، وعليه تظل كل بوادر النواب محل شك وارتياب إلى أن يثبت العكس، بحيث تنقص فعالية المصداقية والصدق[256].

---

[256] عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 118.

ولا شك أن من بين الأمور التي يتخبط فيها النائب البرلماني هو ضعف التواصل مع دائرته الانتخابية، مما يجر عليه الكثير من الانتقاد ويضعه في خانة المغضوب عليهم، فالمواطن دائما ما يقيم أداء البرلماني على مستوى دائرته الانتخابية، وليس من منطلق ما يقوم به في البرلمان من أدوار تشريعية ورقابية ودبلوماسية، وآليا يمكن القول أن غياب البرلماني عن الدائرة الانتخابية يفقده ثقة ناخبيه حتى وان كان أداءه جيدا على مستوى البرلمان.

إن تعزيز التواصل وبناء علاقة جيدة بين النائب البرلماني والدائرة الانتخابية يضيق من مساحات عدم الفهم والالتباس الجاثمة على هذه العلاقة، ويساعد على خلق روابط تواصلية بين المكونين ويستأصل أيضا حالة الاغتراب بين الاثنين، مما سيساهم بقدر كبير في ممارسة النائب لمهامه التمثيلية على أحسن وجه ويؤدي أيضا إلى ترشيد القرار التشريعي وعقلنة الفعل الرقابي حيث يمكن أن تشكل الدائرة الانتخابية قاعدة مرجعية لعمل البرلماني بفعل ثقة الناخبين حيث ستعزز من ثقته في نفسه، وتحفز قدراته في العمل أكثر[257].

---

[257] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 48.



المطلب الثاني: بناء الثقة السياسية وعلاقتها بالعمل الحزبي والمؤسساتي

إن الديمقراطية ليست مجرد إجراءات أو مؤسسات، وإنما هي أيضا قيم ومشاعر واتجاهات مواتية ومشاركة وإحساس بالاقتدار السياسي، وبروح المبادرة، وجميعها من المهام الأساسية للأحزاب السياسية التي تشكل العمود الفقري للديمقراطية وأداتها التنفيذية[258]، فأي حديث عن النخب السياسية أو المؤسسات التمثيلية داخل الدولة، سيقودنا لا محالة للحديث عن الأحزاب السياسية باعتبارها محور العملية الديمقراطية والتداول الديمقراطي على السلطة وأساس تمثيل مصالح المواطنين داخل المؤسسات السياسية المنتخبة، فهي الأداة الرئيسية لعملية التمثيل السياسي بداية من تعبئة الناخب وتشكيل الحكومة إلى صياغة السياسات العامة، فبدون الأحزاب السياسية لا يمكن أن تظهر حكومة نيابية في النظم الديمقراطية، كما تشكل الأحزاب المؤسسة الوسيطة المناط بها ربط المواطن بالعملية السياسية وبمختلف المؤسسات السياسية التمثيلية داخل الدولة، فإذا لم يكن هناك تواصل بين المواطنين والأحزاب فسيؤدي ذلك إلى القطيعة بين المجتمع والنظام بمختلف مؤسساته.

وهي آلية من آليات المشاركة السياسية للمواطنين، سواء عن طريق التصويت أو الانخراط في صفوف هذه الأحزاب فالتصويت في الانتخابات يعد أحد أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، ويرتبط مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال ممثليه، فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه وهذا ما يتم عن طريق الانتخابات التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع إلى آخر ولكنها تتفق جميعا على أن الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، وأن مجموع الأصوات المجمعة والتي تشكل الغالبية هي تعبير عن إرادة الأمة وبالرغم من أن التصويت يعتبر من أحد القنوات التي

[258] محمد أديب السلاوي، الأحزاب السياسية المغربية: 1934-2014، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى 2015، ص 21.

تربط الفرد بالنظام السياسي، إلا أن الحكم على مدى فعالية وصدق الانتخابات كمعبر عن إرادة الأمة يرتبط بطبيعة النظام السياسي ومدى صدق توجهات الديمقراطية وأيضا مدى نزاهة الانتخابات[259].

كما وتشكل الأحزاب السياسية مدرسة للتنشئة السياسية وإنتاج النخب وجهازا للعمل السياسي وخزانا يمد الدولة بالأطر البشرية والمرتكزات النظرية والفكرية الكفيلة بتحديد وتفعيل المشاريع التي تسعى إلى الارتقاء بالشأن العام إلى مراتب متقدمة، ومن ثم فكلما اعترى الأحزاب سلبيات، مثل القصور في الرؤية وعدم الوضوح في الخيارات، انعكس ذلك سلبا على أداء ومردودية المؤسسات السياسية وأجهزة صناعة القرار، فالحزب أصبح الفاعل السياسي المحوري في الأنظمة السياسية الحديثة الأمر الذي يحتم على هذا الجهاز أن يكون في مستوى تطلعات مجتمعه، تنظيما وتأطيرا وممارسة[260]، فهناك علاقة جدلية بين الأحزاب والنخب السياسية وبناء الثقة في المؤسسات، سنحاول التطرق لها من خلال رصد دور الأحزاب السياسية في بناء الثقة في المؤسسات (الفقرة الأولى)، ثم التطرق للمفاهيم والنظريات المتعلقة بأسباب تراجع الثقة السياسية وشروط بنائها (الفقرة الثانية).

[259] نور الدين التلمودي، "النظام الحزبي وتأثيره على الفعل السياسي بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 60/59، سنة 2021، ص 21.

[260] زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، سنة 2007، ص 112.

الفقرة الأولى: علاقة الأحزاب السياسية بارتفاع وتراجع الثقة السياسية

لا شك أن الدور الأساسي للأحزاب في الديمقراطيات التمثيلية هو تمثيل مصالح الناخبين والتعبير عنها في عملية صنع السياسات العمومية على مستوى المؤسسات المنتخبة وطنيا ومحليا. ما يفيد أن الأحزاب تعمل في خدمة مصالح الناخبين، الأمر الذي يفترض أنها ستدفع في اتجاه الحفاظ على قاعدتها الانتخابية، إن لم يكن السعي وراء توسيعها لأنه بدون ارتباط وثيق بمصالح الناخبين فإن الأحزاب تخاطر بفقدان دورها في تدبير الشأن العام. وبالتالي فإن تلبية مطالب الناخبين والالتزام بمصالحهم من المتوقع أن تكون ذات أهمية قصوى هذا ثابت تقريبا، وبذلك يصبح إرضاء الناخبين أساس الارتباط بينهم وبين الحزب[261].

حيث تشكل العلاقة بين الناخبين والأحزاب السياسية محور الثقة في المؤسسات السياسية، وذلك لأنها تحتل المكانة الأهم ضمن منظومة التكوين السياسي وإعداد النخب، كما تعتبر المحرك الأساسي والأبرز للمجال السياسي باعتبارها الفاعل الرئيسي في الانتخابات، وحتى تضطلع بهذه المهام وتصل إلى مؤسسات التمثيل النيابي، تحتاج إلى أن تحظى بثقة المواطنين.

أولا: مقاربة لمفهوم ووظائف الأحزاب السياسية

إن دراسة الأحزاب السياسية تشكل أحد القطاعات الأكثر تقدما في علم السياسة، فمنذ أن خَلَّص هذا العلم نفسه من التحليل القانوني للمؤسسات، كان الشيء الأول الذي اتجهت له الأنظار هو الأحزاب[262]، ومازالت دراسة الأحزاب تشكل إلى حد الآن تحديا أمام الباحثين والمتخصصين، نظرا لأنها تعد من القضايا الشائكة والمعقدة والتي تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي الشامل

[261] عثمان الزياني، "الأحزاب السياسية والاشتغال بمنطق الكارتل طبوغرافيا مأزق التمثيل الحزبي وامتهان سلوك التواطؤ"، مجلة تكامل للدراسات والابحاث متقاطعة المعارف، العدد 01، سنة 2021، ص 52.

[262] جون ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1997، ص 207.

والمعمق[263]، من أجل فهم مكانتها ضمن النسق السياسي وعلاقتها بالفعل المؤسساتي وتأثيرها على علاقات الترابط والثقة، لذلك فدراسة تأثير الأحزاب السياسية ووظائفها في الحياة العامة و اقع يفرض نفسه كأولوية قبل دراسة التنظيمات السياسية والقانونية الأخرى كالبرلمان والمؤسسات الدستورية.

إن سؤال ما هو الحزب السياسي؟ بالنسبة لـ "جون ماري دانكان" يمكن أن يبدو عديم الفائدة، وذلك لأننا اعتدنا كثيرا على الحديث عن الأحزاب السياسية إلى حد يبدو معه أن معنى التعبير مفهوم بصورة مباشرة. إننا لم نعد نتساءل عن كلمات تستعمل باستمرار، حتى ولو كنا غير قادرين على توضيح مضمونها[264]، وبالتالي نتساءل عن مفهوم الحزب السياسي وأهم وظائفه التي تتقاطع مع العمل المؤسساتي؟

"الحزب" في اللغة العربية، هو ما يعنيه المفهوم نفسه في اللغات الأخرى، هو كل جماعة من الناس تشاكلت قلوبهم وأعمالهم، من أجل هدف ما أو فكر ما وإن لم يلتق بعضهم بعضا في الزمان والمكان[265]، فالحزب لغة كما جاء على لسان العرب (لابن منظور) ومعجم متن اللغات (للشيخ أحمد رضا)، معناه وِرد الرجل من القرآن (أي حفظه وحزبه) وجاء أيضا بمعنى الطائفة، والجماعة من الناس، وأحزاب الرجل جُنْده وأصحابه والذين على رأيه. أما كلمة "سياسة" فمأخوذة من (ساس يسوس سياسة والسياسة اصطلاحا تفيد القيام بشؤون الرعية) وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها، بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات

[263] عبد العزيز أشرقي، تموقع الأحزاب في المشهد السياسي، مرجع سابق، ص 13.
[264] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 209.
[265] محمد أديب السلاوي، مرجع سابق، ص 17.

الحياة العامة وتوصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدفها الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها وبالتالي فإن إضافة وصف (سياسي) ضروري للتحديد وعدم الخلط، فنقول حزب سياسي[266].

جاء في قاموس العلوم السياسية أن كلمة حزب تعني تجمعا لأفراد منظمين في هيئة أو حركة لها أهداف سياسية، كما ورد في الموسوعة السياسية بأن الحزب السياسي هو مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، ويرتبط بعضهم ببعض وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل[267].

وقد اختلفت تعاريف الباحثين والمفكرين حول مفهوم الحزب السياسي باختلاف الأيديولوجيات والأفكار وزوايا النظر، ومن هذه التعريفات –على سبيل المثال- تعريف "أنتوني غدنز" (Anthony Giddens) للحزب السياسي بأنه "منظمة تسعى الى تحقيق السيطرة والوصول الى الحكم بطريقة قانونية شرعية عن طريق العملية الانتخابية[268]، أما "فيليب برو" (Philippe Braud) فقد عرف الأحزاب السياسية بأنها "منظمات ثابتة نسبيا، تعبئ دعامات بهدف المشاركة المباشرة في السلطة السياسية على المستوى المركزي أو المحلي"[269]، أما "جورج بيردو" (Georges Burdeau) فاعتبر الحزب السياسي أنه تنظيم يضم مجموعة من الأفراد لهم نفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة[270]، في حين أن الحزب السياسي بالنسبة

---

[266] نور الدين التلمودي، مرجع سابق، ص 13-14.

[267] عبد العزيز أشرقي، تموقع الأحزاب في المشهد السياسي، مرجع سابق، ص 19.

[268] أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 482.

[269] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1998، ص 955.

[270] إبراهيم أبراش، المؤسسات والوقائع الاجتماعية: من شريعة الغاب إلى دولة المؤسسات، بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 291.

لـ عصام سليمان هو "تجمع أفراد منظم إلى حد ما، هدفه التعبير عن آراء ومو اقف وتطلعات أعضائه ومؤيديه، وعن خياراتهم السياسية، و إفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة، فالحزب يطمح أساسا الى تحمل مسؤولية ممارسة الحكم"[271]، أما "جون ماري دانكان" فيعرف الحزب السياسي على أنه "مجموعة منظمة تبحث عن الدعم الشعبي وتختلف بشكل واضح عن جماعات المصالح"[272].

ويتمتع الحزب السياسي بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن باقي أشكال القوى والتكتلات الاجتماعية والسياسية الأخرى، فالحزب هو تنظيم دائم ومستمر، وقد يكون عمره أطول من عمر قاداته. والاستمرارية معيار أساسي يميز الحزب عن التنظيمات الأخرى الوقتية، التي تختفي باختفاء مؤسسها. وهو كذلك تنظيم على المستوى المحلي وهذا المعيار يميز الحزب عن الجماعات البرلمانية، فهي لا وجود لها إلا على المستوى القومي، ولا تملك تنظيما متكاملا على المستوى المحلي منتشرا في كل إقليم الدولة. كما أنه يسعى دائما إلى بلوغ السلطة وممارستها والمساهمة فيها، لذا فالأحزاب السياسية تحاول دائما الحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان وتشكيل الحكومة، وهو ما يميز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط التي تسعى فقط إلى التأثير على السلطة وعلى القرار السياسي، وعلى من يمسكون السلطة لتحقيق مصالحهم الخاصة. كما أنها تبحث دائما عن المساندة الشعبية، عبر الاشتراك في الانتخابات والسعي إلى الحصول على مقاعد في البرلمان[273].

وإجمالا، يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه تجمع من الأفراد وتنظيم وطني له مشروع سياسي ويعبر عن قوى اجتماعية يستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة أخرى، أو هو مجموعة من الناس يشتركون في المصالح والآراء والأفكار نفسها، وهم يجتمعون سويا في مؤسسة لديها تنظيم دائم يستند إلى تشريعات توضح الأهداف والإيديولوجيات

---

[271] عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية 1989، ص 94.

[272] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 90.

[273] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، الطبعة الثالثة 2007، ص 200-201.

والمبادئ العملية من أجل الاستيلاء على السلطة وممارستها ومن تم تنفيذ مشروع سياسي أو برنامج مشترك في إطار احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية.

لتثبيت معالم الممارسة الديمقراطية، وتدعيم أسس الثقة السياسية بين المواطن ومؤسسات الدولة وباقي الفاعلين السياسيين، يرتكز بالأساس على المؤسسات الحزبية، باعتبارها مؤسسة للتمثيل والتأطير، وهذا ما يدفع الحزب إلى القيام بمجموعة من الأدوار والوظائف وتساهم عدة عوامل في تنويع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية والتي يرجع بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي تتواجد فيها هذه الأحزاب، طبيعة النظام السياسي أحادي أو تعددي، أيضا من حيث التقدم والتطور الاقتصادي. لكن رغم هذه الاختلافات فإن كل الوظائف تسعى إلى زيادة الدور التمثيلي، ومضاعفة أدائها خاصة في الديمقراطيات الحديثة.

فهي تساهم أولا، في بناء الحياة السياسية وتكوين الرأي العام، وتوضح من خلال وجودها الاختيارات الانتخابية، وتسمح من خلال برامجها بنوع من الرقابة الوقائية للحكام، إذ تسمح للناخبين باختيار اتجاهات وليس مجرد أشخاص فقط، فالمواطن لا يختار مجرد رجل أو حزب معين إنما يختار مشروعا مستقبليا، فالأحزاب "بتقديمها لبرامج واضحة ومفصلة تعامل الناخب كما يقال كشخص بالغ ومسؤول، وليس كقاصر ينبغي مساعدته وتطلب فقط منه ثقة عمياء"[274]. فالأحزاب السياسية تساعد على تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وهي عندما تقوم بهذا الدور تفتح أمام المواطن فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع، وبغير الأحزاب تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المترشحين، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى اختيار الشخصيات البارزة في المجتمع[275].

---

[274] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 266.

[275] سعاد الشرقأوي، مرجع سابق، ص 208.

ثم تساهم ثانيا، في انتقاء واختيار المرشحين، وهي حسب رأي البعض ترسيخ لدور الأحزاب كآلات انتخابية. فالوظيفة الأولى للأحزاب من وجهة النظر هاته، هي انتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية[276]، ذلك أنها تشكل المكان الطبيعي الذي سيتعلم فيه الأفراد الذين سيصبحون رجال سياسة في المستقبل. وذلك قبل أن يتولوا مسؤوليات جماعية، فقادة الأحزاب يضعونهم على محك التجربة، ويتحققون من قابليتهم ويجعلونهم يجتازون مراتب التسلسل الحزبي، وفي الختام يتم انتقاء من سيعطى منهم نتائج مرضية ليحمل أمام الناخبين أعلام الحزب[277]، وبذلك يكون الحزب بمثابة مدرسة للتكوين السياسي فمن خلالها يهدف المواطن إلى اعتلاء قمة الهرم السياسي داخل الدولة كلما تمكن من إقناع أجهزة الحزب القيادية وقواعده بأحقيته وأولويته في الترشح للمناصب السياسية ودعمه للفوز بها[278].

وتقوم ثالثا، بوظيفة الدمج والتكيف الاجتماعي، فالأحزاب السياسية تقوم بوظيفة الدمج الاجتماعي، على المستوى الفردي فهي توفر لأعضائها، وسيلة للتكيف وفرصة للالتقاء بأشخاص آخرين، والاندماج في مجموعة ما، ومن جهة أخرى فإنها عندما تقبل المنتسبين إليها من مختلف الفئات الاجتماعية، تكون قابلة لأن تقودهم لمجابهة مصالحهم بطريقة يعي فيها كل واحد منهم وجهة نظر الآخرين، ويقبل أن يحد من مطالبه الخاصة بغية تجنب حدوث انشقاق في النسيج الاجتماعي[279].

كما وتلعب الأحزاب دورا مزدوجا في التمثيل السياسي، فهي تؤطر وتؤهل أولا الناخبين، أي الممثلين، ثم تؤطر المنتخبين، أي الممثلين، كما هي أيضا نوع من الوسيط بين المنتخبين والناخبين، هذه الوساطة هي غالبا عرضة للنقد الذي يوجه غالبا للأحزاب في الديمقراطيات الغربية. غير أنه لا

[276] فيليب برو، مرجع سابق، ص 376.

[277] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 269.

[278] محمد يحيا، المغرب الدستوري-النظرية العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية على ضوء دستور المملكة لفاتح يوليوز 2011، مطبعة اسبارطيل، طنجة، طبعة 2013، ص 301.

[279] جون ماري دانكان، مرجع سابق، ص 272.

يستغنى عنها دون أحزاب سياسية، يستحيل سير عمل التمثيل السياسي، أي القاعدة نفسها للمؤسسات الليبرالية، فهي تطور الوعي السياسي للمواطنين وتسمح بتعبير أكثر وضوحا عن الخيارات السياسية ومن ناحية ثانية، تختار المرشحين الذين تجري بينهم المنافسة الانتخابية[280].

أما في المغرب فإن الأحزاب السياسية تقوم بمجموعة من الأدوار التي لا تختلف عن وظائف الأحزاب السياسية في مختلف الديمقراطيات العريقة، إذ تمارس نشاطا سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا متنوعا ومتعدد الأوجه والأشكال، وعلى الرغم من أن مجمل نشاطها يتمحور حول السعي إلى الوصول إلى السلطة السياسية من أجل تحقيق برامجها وغاياتها، إلا أنه لا يمكن عزل هذا الهدف عن الأهمية والفوائد التي تتحقق من خلال الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، حتى ولو لم تستطع الوصول إلى السلطة السياسية، وهي المهام التي حددها الفصل 7 من الدستور[281] والمادة 2 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية[282] فيما يلي: "تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية".

وبالتالي، فالأحزاب السياسية تقوم بوظيفة تأطير المواطنات والمواطنين عن طريق إشراكهم في تهييئ القرار السياسي من خلال عدة وسائل منها الندوات والتجمعات ووسائل الاعلام والحملات الانتخابية، ثم تساهم في تكوينهم السياسي عبر عملية التنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي

---

[280] موريس دوفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 75.

[281] دستور 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011) ، ص 3600.

[282] القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر (2011)، الجريدة الرسمية، عدد 1989 - 26 ذو القعدة 1432 (اكتوبر 2011)، ص 5172، كما وقع تغييره بالقانون القانون التنظيمي رقم 07.21، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.37 صادر في 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6987 - 15 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3417.

السياسي لدى عموم المواطنين، لأن قيام الأحزاب بالتعبئة والتثقيف السياسي لأعضائها تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

وتعزز كذلك انخراط المواطنات والمواطنين في الحياة السياسية وفي تدبير الشأن العام، عن طريق إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة، وفي العملية التي تمكنها من إعداد النخب والقيادات من بين أطرها وتدريبهم على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولي الوظائف العامة أو الدفع بهم الى الانتخابات. كما تقوم الأحزاب بوظيفة التعبير عن إرادة الناخبين، عن طريق تمثيل الآراء المختلفة والتعبير عنها، والقيام من خلالها ببلورة وجهة نظر سياسية واحدة على مستوى الحزب، والتعبير عنها أمام الهيئات السياسية، وهوما يتطلب منها القيام بتجميع القضايا والمصالح المشتركة لأعضائها ومؤيديها من أجل صياغتها في برنامجها السياسي.

كما تشارك الأحزاب السياسية في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية، وهو الأمر الذي يمكنها من لعب دور هام في إعطاء الشرعية للنظام السياسي القائم، عن مشاركتها في العملية السياسية، سواء كانت الأحزاب داخل إطار الحكومة والسلطة التنفيذية أو خارجها من جهة، وتقوم بدور المراقبة والمحاسبة للحكومة على أعمالها، وهذا من دون شك يلعب دورا هاما في التأثير على السلطة السياسية من جهة ثانية.

ثانيا: التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام المؤسساتي وتأثيره على الثقة السياسية

شاع استخدام مصطلح "النظام" (System) في النصف الثاني من القرن العشرين كمفهوم مجرد وكأداة تحليلية فذّة لتفسير الحياة السياسية، حيث يشير إلى تلك العناصر المترابطة والمتفاعلة مع بعضها البعض وظيفيا وبنسق منتظم، والتي تشكل في مجملها نظاما له خصائص وحدود تُميّزه عن



بقية الأنظمة الأخرى. من هذا المنظور يُمكن القول بأن التفاعلات الحاصلة بين الحكومة والبرلمان والإدارة والمحاكم تشكل نظاما يسمى "النظام المؤسساتي"، كما يمكن القول بأن التفاعل الحاصل بين الأحزاب فيما بينها، وبين الأحزاب والنخب السياسية يشكل نظاما آخر يسمى "النظام الحزبي"[283].

ونجد من بين أهم مقتربات دراسة الأحزاب السياسية، المقترب الوظيفي الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للحزب السياسي تتمثل في السعي لممارسة السلطة أو الاحتفاظ بها، وهذا ما يشير إليه "ماكس فيبر" (Max Weber) بالقول إن كل ممارسة سياسية هي بحث دائم عن السلطة أو طموح إليها، وبذلك يظل السعي لممارسة السلطة محور كل نشاط حزبي في ظل نظام ديمقراطي قائم على التنافس السياسي الذي لا يستقيم إلا في إطار سلطة مفتوحة يكون فيها الصراع السياسي المؤسسي مؤديا، مبدئيا، إلى شغل مناصب صناعة القرار في الدولة. فلا معنى لتعددية حزبية من دون تنافس سياسي يجد قناعاته الطبيعية في المسلسل الانتخابي الذي يجسد المعيار الحاسم لترجمة البعد الديمقراطي في أي نظام، كما يترجم مسألة المواطنة والمشاركة السياسية إلى و اقع ملموس[284].

إن أي حزب سياسي إنما يسعى بالدرجة الأولى للدفاع عن المصالح العليا للوطن من خلال تحديد أولويات الشأن العام وطنيا ومحليا في فترة زمنية معينة وغالبا ما يظهر ذلك في البرامج الانتخابية التي تتبناها الأحزاب كلما تعلق الأمر باستحقاق معين مع طرحها على أنظار المواطنين لقياس مدى تشبثهم بها من عدمه، بل والعمل متى كانت لها تمثيلية داخل البرلمان على تمريرها كمقترحات قو انين أو كمشاريع قو انين إذا كانت ممثلة داخل الحكومة. فالأحزاب السياسية من هذا المنطلق تساهم في وضع النسيج العام لسياسة الدولة كل حسب الموقع الذي يوجد فيه الأغلبية الحاكمة أو الأقلية المعارضة. فالحزب حينما يتبنى برنامجا سياسيا معينا ذلك معناه العمل على

[283] علاء الدين بالنور، "التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، سنة 2021، ص 482-483.

[284] زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 119-120.

تطبيقه إذا كان من أحزاب الأغلبية الحاكمة أو كإطار النقد السياسات المتبعة إذا أدى به الأمر للتواجد في صفوف المعارضة في الأنظمة السياسية القائمة على التعددية الحزبية الفعلية[285].

وما تؤديه الأحزاب السياسية من أدوار وما تقوم به من وظائفه، يجعلها تقع في عمق العملية السياسية، ابتداء من تكوين النخب السياسية، وتأطير الناخبين ونشر أيديولوجيتها الحزبية، والتعبير عن طموحتها وبرامجها السياسية، مرورا إلى المشاركة في الانتخابات، إلى الوصول إلى السلطة وبالتالي تمثيل المواطنين والتعبير عن مصالحهم من خلال تطبيق ما قدمته من وعود وبرامج على مستوى السياسات العامة والقوانين والبرامج الحكومية، ما يجعلها الوجه السياسي للمؤسسات المنتخبة، وكثيرا ما ينظر المواطن إلى أداء المؤسسات السياسية بمنظار من يُسيّرها، في صورة الأحزاب والنخب السياسية، ولذلك فالمواطن عندما يقيّم أداء البرلمان –على سبيل المثال- لا ينظر إلى أُطره أو مكوناته أو علاقاته مع باقي السلط الأخرى داخل الدولة، إنما يقّيمه انطلاقا من سلوك وأداء الأحزاب السياسية والنخب البرلمانية.

فالأحزاب السياسية كمجال للتكوين السياسي والتأطير النخبوي، تقوم أولا بتكوين نخب سياسية تصبح فيما بعد ممثلة عن هذه الأحزاب في المعارك الانتخابية، فبعض الأحزاب لا تُعرف إلا بنخبها السياسية التي تكون نشيطة وفاعلة في المجال السياسي، وبالتالي تصبح معبرة عن صورة الحزب، والعكس صحيح، ومن ناحية أخرى فهذه الأحزاب تصبحُ في مرحلة أخرى مُعبرة عن صورة المؤسسات التي تمثلها، سواء في الحكومة أو البرلمان، فالحكومة لا تُعرف إلا بالحزب الأغلبي، وبالتالي فسياسة الحزب الذي يقود الحكومة هي التي تحدد مكانتها و انطباعها لدى المواطنين، بشكل إجابي أو سلبي، وهذا التداخل في العلاقة ما بين الفعل الحزبي والعمل المؤسساتي، يعتبر محددا أساسيا لعلاقة الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، والتي تبقى رهينة بالسلوك والأداء الحزبي، وبقوة

[285] محمد يحيا، مرجع سابق، ص 303.

الأحزاب السياسية التي تُقاس "بمدى قدرته على إضفاء طابع مؤسسي على التأييد الجماهيري"[286]، الذي يعتبر مؤشرا على انتشار الثقة وقوة العلاقة التي تربط النظام السياسي بالمواطنين.

إذ يعتمد استقرار أي نظام ديمقراطي على مدى القبول الشعبي لشرعية المسؤولين الحكوميين، وكذلك القواعد التي تنظم النظام السياسي نفسه كما أن الحكومة الديمقراطية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة الشعبية للقيام بأداء مهامها، حيث أن القادة السياسيين يمكن أن يعملوا بصورة أفضل إذا كانت هناك قناعة شعبية بأنهم يعملون من أجل تحقيق المصلحة العامة أو من أجل الصالح العام، وليس لخدمة فئة معينة في المجتمع. ومن ثم فالثقة ترتبط بدرجة كبيرة بشرعية النظام السياسي وبتأييده من قبل المواطنين، فكلما كانت هناك ثقة من جانب المواطنين في النظام السياسي كلما كان أكثر تمتعا بالشرعية من جانبهم.

وإذا كانت الثقة بشكل عام تمثل جزءا من رأس المال الاجتماعي الذي يضمن التماسك والترابط داخل النظام السياسي، ويحافظ على علاقات الصلة بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة ثانية، ولما كان رأس المال الاجتماعي نفسه، ينشأ من خلال "انتشار الثقة في المجتمع أو في أجزاء معينة منه"[287]، ويرتبط بشكل أساسي بالممارسة الديمقراطية، فلا يجب أن نغفل عن أن سائر المؤسسات السياسية القوية وعلى رأسها الأحزاب السياسية هو الضمان الحقيقي لتعزيز الديمقراطية حيث لا تزال الديمقراطية هي حرية تداول السلطة بين الأحزاب في ظل انتخابات عامة، وترتبط الأحزاب السياسية في مرحلة تعزيز الديمقراطية بقوة المؤسسات الحزبية وطبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه وطبيعة قيادتها ونخبها[288].

[286] صمويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 489.

[287] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 42.

[288] إصلاح عبد الناصر، مرجع سابق، ص 89.

كما هو معلوم فالديمقراطية التمثيلية تتأسس على مبدأ السيادة الوطنية وتؤمن بقدرة الممثلين على التعبير عن مصالح الأمة من خلال شرعية الانتخاب ولعب دور الوساطة ونقل المطالب، لكن هذا النموذج للديمقراطية قد أكيلت له العديد من الانتقادات خصوصا أمام تدني نسبة المشاركة السياسية في العملية الانتخابية والعزوف عن الانتماء السياسي وبروز فجوة بين الممثلين والقاعدة الانتخابية[289]، فلم تعد المشاركة السياسية والحياة السياسية عموما، تقتصر على النشاط الذي تقوم يقوم به الأفراد والجماعات في إطار التنظيمات الحزبية، والتصويت أو التمثيل أو التعيين في الهيئات التشريعية أو الحكومية، فكثيرا ما تكتشف الجماعات أن هذا الإطار لا يستطيع الإسهام في تحقيق أهدافها ومقاصدها، وقد يُعيق سلوكها السياسي أو يلجأ إلى حضره بأكثر من أسلوب[290].

ويمكن أن تسعى الدولة عن طريق توسيع قاعدة المشاركة الانتخابية إلى خلق نوع من التطابق بينها وبين الشعب، في محاولة لتجاوز هذه الفجوة في الممارسة الديمقراطية، يتجلى هذا التطابق حسب "كارل شميت" (Carl Schmidt)، بين الحاكم والمحكوم، وبين فاعل سلطة الدولة ومفعولها، وتطابق الشعب مع ممثليه في البرلمان، وتطابق الدولة والكتلة السكانية الناخبة، ثم تطابق الدولة والقانون، لكن جميع هذه التطابقات حسب "شميت" لا تعبر عن و اقع ملموس، فكل ما يعتبره المرء مؤسسة من مؤسسات الديمقراطية، لن تتمكن من الوصول إلى التطابق المطلق[291]، لذلك فرغم انتشار الديمقراطية في كثير من البلدان يجعل من المتعذر حدوث أي تغير اجتماعي أو سياسي، أو إحداثه من خلال الهياكل والمؤسسات السياسية القائمة، ما يدفع بالشعب في كثير من الأحيان

---

[289] محمد أتركين، الدستور والدستورانية من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2007، ص 121.

[290] أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 486.

[291] كارل شميت، أزمة البرلمانات، ترجمة فاضل جتكر، دراسات عر اقية، (دون ذكر باقي المعلومات)، ص 18-19.

الشعب إلى اتباع قنوات وأساليب غير تقليدية في العمل السياسي لإحداث التغيير، وتقع الثورات والحركات الاجتماعية في طليعة هذه الأساليب[292].

ويضمن النظام الحزبي إيجاد حلقة اتصال بين النظام السياسي/المؤسساتي وبين المواطنين في المجتمع السياسي، ففي سيادة النظام النيابي الذي يعهد فيه الشعب إلى مجموعة من الممثلين بتولي الحكم باسمه، ولا يكون له عليهم سلطان إلا عن إعادة انتخابهم، تبدو أهمية وجود تعددية حزبية تضمن التقاء الشعب بنوابه ومناقشة قضاياهم والاستماع لمطالبهم ودراستها وبلورتها ونقلها إلى الحُكام، سواء في صورة اعتراضات على أداء معين أو حثهم على مضاعفة الجهود إذا كان ما يبذل منها لا يكفي لتحقيق مصالح الناخبين محل المطالبة أو الاعتراض، فالأحزاب تملأ الفراغ القائم بين النظام السياسي وبين المواطنين[293].

إن ارتباط الأحزاب السياسية والفعل الحزبي بالممارسة الديمقراطية من جهة، وبالنخب السياسية والمؤسسات التمثيلية/المنتخبة من جهة ثانية، يجعل منها عاملا رئيسيا في ارتفاع وتراجع الثقة في المؤسسات، ولذلك فإن الثقة السياسية تنعكس بدرجة كبيرة في تغير الأحزاب أو استمرارها في السلطة، إذ تتحقق الثقة عندما يشعر المواطن بأن الأحزاب والقادة الحزبيين يوفون بوعودهم، ويتسمون بالفاعلية والنزاهة والأمانة، فثقة المواطنين في السلطة التنفيذية تتطلب وفاء الحزب/الأحزاب التي تقود الحكومة ببرنامجها المُعلن، والعمل على تنفيذ بنود هذا البرنامج، وتمثيل المجتمع بكافة طوائفه، دون تمييز، كما أن الثقة تحتاج إلى أن تعمل الحكومة جاهدة على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتوفير كافة سبل الأمان لهم، وضمان تمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية، كما أن الثقة في المؤسسة التشريعية تتحدد بدرجة كبيرة بناء على سلوك وأداء النخب

---

[292] أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 486.

[293] عبد الرزاق حسن، "الأحزاب السياسية وإشكاليات الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07، العدد 02، سنة 2022، ص 305.

البرلمانية التي تنتمي في الاصل للأحزاب السياسية التي أفرزتها الانتخابات التشريعية، وهكذا فالأحزاب السياسية توجد في محور العمل السياسي والمؤسساتي، وتؤثر بشكل كبير في درجة الثقة السياسية.

ويمكن القول، بأن الثقة السياسية في الأحزاب هي تلك العملية التي تعبر عن التوجهات الإيجابية للعلاقة بين المواطن والأحزاب السياسية، حيث تشير إلى اعتقاد المواطن بأن الأحزاب تعمل بأساليب تتناسب مع توقعاته وطموحاته. وعلى العكس فإن انعدامها يشير إلى التقييم السلبي لأداء الأحزاب من قبل المواطنين، وذلك عندما يلمسون تناقضا بين الو اقع والمأمول، وخاصة عندما يرى المواطنون بأن قضاياهم لا تعالج بكفاءة، أو أنها لا تحمل أولوية واهتماما في برامج الأحزاب وخططها، وبالتالي يركز المفهوم على الوظيفة الحزبية أو الأداء الحزبي من ناحية وسلوكيات القيادات الحزبية من ناحية أخرى.

بناء عليه، تشير الثقة السياسية في الأحزاب إلى التوجه العام نحو الأحزاب سواء كانت في الأغلبية الحاكمة أو المعارضة، حسب توقعات المواطنين، حيث توضح تقييمات المواطنين حول كيفية عمل الأحزاب السياسية مقارنة بما يعتقده المواطنون بأنه ينبغي القيام به، كما أنها تشكل مخزونا من المو اقف الايجابية التي يمكن أن تساعد المواطنين على التسامح على مستوى معين من الخلل الوظيفي في إطار النظام الحزبي، وفي المقابل يشير اضمحلال الثقة في الأحزاب إلى اتساع الفجوة بين التوقعات والتصورات نحو النظام الحزبي وبين ما هو قائم بالفعل، ويلعب التحزب دورا مهما في التأثير على مستوى الثقة، لذا عادة ما يثق الناخب في حزبه بغض النظر عن مدى كفاءة هذا الحزب وفعالية مو اقفه وسياساته[294].

وتعد العوامل الثقافية والمؤسسية من العوامل المهمة في تفسير جذور الثقة في الأحزاب، فمن الصعب فصل تأثير الجو انب الثقافية للفرد على تقييمه لأداء النظام السياسي ولمؤسساته، وبالتالي

[294] وفاء علي علي داود، عوامل بناء الثقة في الأحزاب، مرجع سابق، ص 67.



تتأثر الثقة بالخلفية المنتشرة في المجتمع، بالإضافة إلى أداء الأحزاب والنخب السياسية، ولعل الوظيفية الأساسية هي بناء الجسور بين النظم المؤسسات السياسية المختلفة والمواطنين، وبالتالي تحقيق الانسجام في المجتمع، والتوجه نحو مزيد من الإنتاج والاستقرار، فبدون الثقة يصعب تحقيق تعاون بين الأفراد أو ضبط الصراعات الاجتماعية. وبناء عليه، يوجد مستويان للثقة السياسية في الأحزاب، مستوى شخصي وآخر مؤسسي، حيث يقرر المواطنون أن الثقة في الأحزاب كمؤسسات وكأفراد أو أعضاء في النخب الحزبية، وفي هذا الإطار قد يثق المواطنون في الأحزاب نتيجة السياسات والتقييمات الإيجابية للأداء الحزبي والمؤسساتي، أو نتيجة التوجهات الشخصية للنخب السياسية وكارزمتها، وتواصلها ومدى قربها من المواطن.

الفقرة الثانية: الثقة السياسية: عوامل الهدم والبناء

ترتبط الثقة في المؤسسات بالثقة السياسية، ولقد أكد التراث البحثي في العلوم الاجتماعية على أهميتها بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، فالثقة السياسية تكون ضرورية لإثبات شرعية المؤسسات وفاعليتها وصلاحيتها، ويعد تدهور مستويات الثقة السياسية، وعدم رضا المواطنين عن أداء النظام السياسي ومؤسساته مؤشرا أساسيا على تدهور علاقات الثقة داخل النظام السياسي، وتعبر الثقة عن اعتقاد الأفراد و إيمانهم في قدرة المؤسسات الحكومية، وممثلها من الفاعلين السياسيين، على تحقيق طموحاتهم، وحماية مصالحهم بقدرة عالية، وكفاءة ناجزة، وهي بمثابة تقييمات الأفراد لأداء المؤسسات الحكومية وفاعليتها، ومدي صلاحية رجال الدولة والسياسة لأداء المهام المطلوبة منهم.

وهي بذلك تشكل عاملا أساسيا وجوهريا في بناء شبكة العلاقات التفاعلية بين أفراد المجتمع السياسي، فتتشكل دورة الثقة من خلال مجموعة متغيرات تساهم في صياغة مو اقف إيجابية تتدرج عبر مراحل مختلفة لتتبلور في النهاية على صيغة شعور بالثقة، فتكون الأسرة المنشأ الأول لهذه الثقة

التي يتم غرسها وترسيخها أثناء مرحلة الطفولة المبكرة، حيث لاحظ "إيريكسون" (Erikson) أن الأطفال يطوّرون الشعور بالثقة من خلال علاقات متسقة مع الوالدين وبالتالي فالأسرة باعتبارها آلية من آليات التنشئة السياسية تعد مصدر للتعلم السياسي. كما يلعب الإعلام في هذا الإطار وبمختلف أنواعه دورا محوريا في عملية بناء الثقة من خلال ما ينقله من معلومات وحقائق، وعلى هذا الأساس تتشكل ثقافة سياسية من قيم و اتجاهات وقناعات تبنى عن طريق عملية التنشئة السياسية ومن خلال قنوات عديدة كمحدد لبناء الثقة السياسية[295].

يرسخ النظام السياسي شرعيته من خلال بناء الثقة بين المواطن والحكومة من خلال عدة عوامل أهمها، الشفافية والمصداقية ومشاركة الأفراد في تنفيذ وتقييم السياسات العامة، وكذلك المساواة واللامركزية والحكم المحلي، بالإضافة للمشاركة الشعبية، وتفعيل الحراك السياسي، والاستقرار السياسي، ومعالجة الانفصالات المجتمعية، وكفاءة الخدمات وجودتها، وكفاءة والإدارة في مواجهة الأزمات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، والالتزام بتنفيذ التعهدات والتصدي للفساد واجتثاث جذوره، بالإضافة للمحاسبة العلنية، والدور الحر للإعلام في عرضه المشكلات المجتمع الحقيقية وعرضها المسؤولين، بالإضافة لذلك فإن القيم السياسية تلعب دورا هاما في التأثير على درجة الثقة السياسية حيث يقوم المواطنون بدعم النظام السياسي لاعتقادهم بأن ذلك النظام متو افق مع قيمهم السياسية[296].

ونظرا لتعدد المقاربات والمتغيرات المرتبطة بتفسير آليات بناء وتراجع الثقة السياسية، ظهرت العديد من النماذج الفكرية التي تفسر أسباب تآكل الثقة السياسية في المؤسسات العامة، حيث يركز

---

[295] عفرون مريم، حامق خديجة، الثقة السياسية في الجز ائر دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي 2009-2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2016، (منشورة على الموقع : https://bit.ly/3I5TZyC)، ص 28.

[296] حمدان رمضان محمد الخالدي، سعد طلب عبد الحماد الجنابي، مرجع سابق، ص 94-95.

بعضها على السمات النفسية الاجتماعية للأفراد المكونين للمجتمع، وبعضها يركز على البيئة الثقافية للأفراد والجماعات في المجتمع، في حين يركز البعض الآخر على الأداء المؤسساتي والحكومي في المجتمع[297].

أولا: الأداء المؤسساتي كعامل لبناء الثقة السياسية

يركز هذا النموذج على الأداء الفعلي والواقعي للمؤسسات السياسية والذي يستخدم للاستدلال على موقف المواطن في هذه المؤسسات، ويوظف نموذج الأداء المؤسساتي كأحد المؤشرات الأساسية لقياس الثقة السياسية، ويؤكد على أن الثقة في المؤسسات العامة والحكومة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض باستمرار طبقا لدرجة الرضا عن أداء المؤسسات السياسية وبالأخص مؤسسة الحكومة[298].

وتوصل هذا النموذج إلى أنه يمكن استخدام الأداء الحكومي كأحد مؤشرات تحديد درجة الثقة الاجتماعية والثقة السياسية في المؤسسات، وأن المؤسسات الحكومية التي تتميز بالأداء الجيد الفعال ستحوز على ثقة المواطنين، بينما تولد المؤسسات العامة الحكومية ذات الأداء الضعيف الذي يفتقر إلى الفاعلية والتأثير في المجتمع نوعا من انعدام الثقة الجماهيرية في هذه المؤسسات على المستويين الاجتماعي والمؤسسي.

وفيما يتعلق بجمهور المواطنين، يفترض أن يتمكن هذا النموذج من تحديد ما إذا كان الأداء الحكومي في إطار المؤسسات العامة جيدا أم ضعيفا، ومن ثم تحديد ما إذا كان الشعور السائد بين المواطنين يتسم بوجود الثقة أو انعدامها. ويتميز هذا النموذج باعتماده على أساليب إمبريقية في رصد مستوى الثقة السياسية، حيث يعتمد على استبيان لتقييم المواطنين للأداء الحكومي والنظام

[297] وفاء علي علي داود، حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية، مرجع سابق، ص 80.
[298] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 34.

السياسي الفعلي. ويتم ذلك من خلال رصد وتحليل استجابات المشاركين على أسئلة المسح الذي يتناول الثقة المؤسسية على وجه التحديد.

قد تكون هناك علاقة غير مباشرة بين الثقة الاجتماعية والثقة في المؤسسات السياسية. إذا كانت اللغة الاجتماعية تساعد في بناء المجتمع ويساهم رأس المال الاجتماعي في دعم وتقوية المؤسسات السياسية، فإنه من المهم للأداء الحكومي تحسين نفسه كنتيجة طبيعية لتعزيز الثقة في الحكومة. يتم ذلك عن طريق تراكم رأس المال الاجتماعي. وعلى النقيض من ذلك، إذا تراجعت الثقة الاجتماعية وتلاشى رأس المال الاجتماعي، فإن النتيجة الحتمية ستكون انخفاض مستوى أداء الحكومة[299].

بالتالي، فالثقة السياسية بين المواطن والمؤسسات السياسية تنشأ من خلال ما تحققه الحكومة من تلبية لاحتياجاته، وإذا عجزت من ذلك تفقد مصداقيتها لديه. ولذلك فأزمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة غالبا ما تكون نتيجة تكمن في عدم الإيفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها في برامجها وشعاراتها من توفير الاحتياجات الاقتصادية والخدمية الأساسية التي يحتاجها المواطن، ذلك أن انتماء المواطن وولائه لدولته مرهون بتحقيق هذه الاحتياجات بالإضافة إلى أن المواطن يتطلع إلى تلك الوعود التي إن لم يتحقق الكثير منها تخلق أزمة ثقة سياسية لأنه لا ينظر برؤية إيجابية مستقبلية طويلة الأمد، بل يتطلع برؤية تحقق إشباع حاجاته ورغباته الضرورية في أقرب وقت ممكن.

وتؤكد هذه المقاربة على أهمية أداء المؤسسات، بما في ذلك الأداء الاقتصادي، ووجود الثقة أو انعدامها في المؤسسات الحكومية رهين بمدى إنتاجيتها ومحصلاتها الاقتصادية المرغوبة من قبل الأفراد. وبمعنى أخره يذهب أصحاب الاتجاه المؤسسي، إلي أن هناك ارتباط إيجابي بين ثقة المواطنين

[299] وفاء علي علي داود، حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية، مرجع سابق، ص 81.



في المؤسسات، وبين عمل المؤسسات بكفاءة و إنجاز من أجل تحقيق مطالبهم وإشباع احتياجاتهم، كما أن للأداء الاقتصادي للمؤسسات، والذي يقاس من خلال الظروف الاقتصادية المقبولة، أهمية كبيرة في تقييم المؤسسات، ومستويات الثقة فيها[300]، مع ذلك فالظروف الاقتصادية ليست المؤشر الوحيد لبناء الثقة وتقييم المواطنين لأداء الحكومة ومؤسساتها، حيث هناك عدد من الدراسات التي أكدت على وجود ارتباط بين رضا المواطنين عن الحكومة، وإدراكهم لقدرة النظام على حكم الدولة بديمقراطية وشفافية وفاعلية، بمعني أن هناك أهمية للمخرجات السياسية وما يرتبط بها من حفاظ المؤسسات الحكومية على الحريات العامة وحقوق الإنسان[301].

ونجد أن معظم الأبحاث في هذا السياق على اتفاق بأن الثقة السياسية ضرورية لبقاء وفعالية الوظيفة الديمقراطية، فالنظريات المؤسساتية تتصوّر من العلاقة القائمة بين الثقة المؤسساتية ودعم النظام على أنها تبادلية، فالثقة تسهم في أداء فعال والذي يؤدي تبعا للدعم العام للنظام، فالدعم حينئذ تغذية عكسية لتحفيز وتشجيع النظام أكثر للتحسين من الأداء السياسي وهو ما يؤدي لرفع درجة الثقة بشكل إيجابي وما سيؤسس لبقاء النظام السياسي واستقراره كما يعتبر تقديم الخدمات العامة وسيلة هامة وعمودا فقريا لبناء الثقة السياسية والذي يعتبر مطلبا أساسيا للمواطنين ومؤشرا على الحكم الصالح[302].

لذلك فالمقاربة المؤسسية تنبني بشكل أساسي على الأداء التراكمي للمؤسسات السياسية في مجموعة من المسائل منها، فعالية الحُكم، غياب الفساد ومحاربته، ويفترض ضمن هذه المقاربة أن

[300] Aylin Aydin and Cerem I. Cenker, " Public Confidence in Government: Empirical Implications from a Developing Democracy", International Political Science Review, Vol 33, N2, 2012, p 233.

[301] Ibid, p 233.

[302] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 36.



مخرجات المؤسسات تحدد إلى قدر كبير ردود أفعال الأفراد واستجاباتهم ومستويات ثقتهم[303]، وبناء عليه يشكل الأداء المؤسساتي أحد العوامل الأساسية التي يمكن للمؤسسات السياسية الاعتماد عليها لبناء الثقة السياسية، عبر تحسين أدائها وتجويد خدماتها الموجهة للمواطنين، لأن جودة الأداء المؤسساتي من شأنها تحسين صورة المؤسسات لدى المواطن، وتقوية الروابط التي تجمعه بالنظام السياسي، والثقة المؤسسية هي الفائدة المتوقعة من أداء المؤسسات بشكل مُرضٍ، إنها نتيجة وليست سببا للأداء المؤسسي، والثقة في المؤسسات قائمة على أساس عقلاني، فهي تعتمد على تقييمات المواطنين للأداء المؤسسي، فالمؤسسات التي تعمل بشكل جيد تولد الثقة، والمؤسسات غير الجديرة بالثقة تولد الشكوك وعدم الثقة[304].

مما تصبح معه كفاءة الأداء الحكومي والمؤسساتي أحد الأسس التي تساعد على بناء الثقة السياسية، مما يعني ضرورة أن تكون الحكومة أكثر كفاءة في تقديم الخدمات الأساسية، حيث يعتبر تقديم الخدمات العامة وسيلة هامة وعمودا فقريا لبناء الثقة السياسية، والذي يعتبر مطلبا أساسيا للمواطنين وهو سلاح ذو حدين حيث أنه إذا تميز أداء الحكومة بالكفاءة سيعمق ثقة المواطن في هذه الحكومة بينما إذا اتسم أداء الحكومة بالضعف سيزيد ذلك من فجوة الثقة السياسية بين المواطن وحكومته.

ثانيا: دور العوامل الثقافية في بناء الثقة السياسية

تُبنى الثقة السياسية حسب النظريات الثقافية، عبر ثلاث مستويات تتم بالتدرج وبشكل تصاعدي: فالمستوى الأول للثقة والتي تمثل قاعدة التدرج تتألف وتشتمل على روابط شخصية قوية ومتينة بين أفراد الأسرة، والتي تنشأ من خلال التفاعلات بين أعضاء مجتمعات أخرى في المجتمع. أما

[303] William Mishler and Richard Rose, "What Are The Origins of Political Trust?" Comparative Colitical Studies, Vol 34, N1, 2001, P 32.

[304] Ibid, p 31.

المستوى الثاني للثقة فهي تمتد للأفراد غير المعروفين شخصيا، وتنتج من خلال التعميم للثقة الشخصية عن طريق الاحتكاك بالآخرين، ويمتد المستوى الثالث للمؤسسات السياسية التي تؤثر بدورها على الثقة الشخصية[305].

حيث تبدأ النظرية الثقافية بافتراض أن الثقة هي خاصية ناشئة مرتبطة بالأشكال الأساسية للعلاقات الاجتماعية، فعليا منذ الولادة، يتعلم الأفراد الثقة أو عدم الثقة في الآخرين من خلال اختبار الطريقة التي يعاملهم بها الآخرون وكيف يتفاعل الآخرون مع سلوكهم في المقابل، وهؤلاء هم الوالدين والعائلة، ولكن بمرور الوقت، تتسع مجموعة التفاعلات لتشمل أصدقاء المدرسة، وزملاء العمل والجيران. ينتج عن هذا شعور عام بالثقة أو عدم الثقة في الآخرين بشكل جماعي، يمكن التمييز بين الثقافات وفقا لمستويات الثقة أو عدم الثقة[306].

وعلى الرغم من أن مصادر الثقة بين الأشخاص تكمن خارج النظام السياسي، إلا أن النظريات الثقافية تفترض أيضا أن الأشخاص الذين يثقون ببعضهم البعض من المرجح أن يتعاونوا مع بعضهم البعض في تكوين مؤسسات رسمية وغير رسمية مثل الاتحادات والجمعيات على الرغم من كونها خارجيا غير سياسية، فإن الثقة الشخصية تساعد في جعل المؤسسات السياسية تعمل لأنها تمتد، كما يصفها "بوتنام"، إلى التعاون مع الأشخاص في الجمعيات المدنية المحلية ثم "تتسرب" لإنشاء شبكة وطنية من المؤسسات اللازمة للحكومة التمثيلية، وبهذا المعنى، تنعكس الثقة الشخصية على المؤسسات السياسية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الثقة في التفاعلات داخل الثقافة يخلق عملية تعتمد على مسار تنتقل فيه عبر آليات التنشئة الاجتماعية المنتشرة، من جيل إلى جيل، نزعات إيجابية (أو سلبية) نحو المؤسسات التمثيلية والحكم الديمقراطي[307].

---

[305] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 29.

[306] William Mishler, Richard Rose, op.cit, p 34.

[307] Ibid, p 34.

بناء عليه، فإن الثقة تتأثر بدرجة المعرفة والثقافة المتوفرة تجاه الشيء محل الثقة، وهو ما سمي بجدارة بالثقة، وهي تلك المبنية على التفاعل والتوقعات المعرفية جزئيا والتي تستند إلى الخبرة السابقة، حيث تحتوي مو اقف الفرد تجاه الآخرين على المعتقدات حول مصداقية الآخرين. فتتأرجح الثقة بين الارتفاع والانخفاض باستمرار طبقا لأنماط الشخصية المتواجدة في المجتمع، بالإضافة إلى تحكم الظروف والأحوال الاجتماعية والثقافية[308].

وفي هذا السياق تلعب الثقافة السياسية دورا أساسيا في بناء الثقة السياسية، حيث تنطوي على موقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي، أو بتعبير آخر إنها تتعلق بنظرة أو كيفية تقييم هؤلاء الأفراد للمؤسسات السياسية القائمة، ومن هنا ينجم التأثير الذي تتركه الثقافة السياسية على علاقة الأفراد والجماعات بالعملية السياسية، ففي الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية، ومن ثم فإن المشاركة السياسية للأفراد والجماعات، كتعبير عن علاقة الفاعل بينهم وبين النظام السياسي والمكرسة في إطار بنية سياسية معينة، تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية.

أما التو افق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، فيتأتى عن كون المعتقدات المرتبطة بسلوك الحكومة في صنع القرار تمثل وجها رئيسيا من أوجه الثقافة السياسية، ولهذا فإن اختلاف أنماط السلوك الحكومي في صنع القرار السياسي، يعني وجود أنماط مختلفة من الثقافات السياسية للمجتمعات، فثقافة بعض المجتمعات تؤكد ضرورة مشاركة الأفراد في صنع السياسات والقرارات وليس مجرد الامتثال لها، بينما تدفع الثقافة السياسية للمجتمعات الأخرى، الأفراد نحو الاهتمام بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار، وإنما جعل اهتمامهم ينصب على معرفة ما يمكن أن يرتبه

[308] وفاء علي علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، مرجع سابق، ص 83.

القرار من نفع أو ضرر لهم، كونها تنظر إليهم مجرد رعايا وليس مشاركين إيجابيين في العملية السياسية[309].

كما تؤثر الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة والمسؤولية وبالتالي صياغة روابط ثقة بالنظام وبأدائه، ويتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، وتؤدي الثقافة السياسية لدى أي مجتمع إلى الاستقرار السياسي وإرساء قواعد الديمقراطية. فالتجانس الثقافي بين النخبة والجماهير، يساعدان على الاستقرار، أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فإنّه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي وبقاءه[310]، وبالتالي يمكن أن تكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع عاملا مهما في بناء وتراجع الثقة السياسية.

ثالثا: دور المؤسسات الوسيطة في بناء الثقة السياسية

وفقا لما تطرحه بعض الدراسات حول المؤسسات الوسيطة ودورها في تعزيز الثقة، تمثل هذه المؤسسات الفاعل الأساسي في تعزيز الثقة السياسية والمجتمعية، حيث ينظر إليها البعض على أنها أحد المؤشرات الأساسية على مدى ديمقراطية المجتمع، والمقصود بالمؤسسات الوسيطة كافة أشكال التنظيمات التي تشغل المجال بين الفرد والدولة، والتي تتأسس لأغراض مختلفة، وتشمل صور شتى منها على سبيل المثال، الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بشتى صورها وصور الروابط غير الرسمية التي تتشكل لإنجاز أهداف محددة، وهناك بعض الدراسات التي تدخل دور العبادة -خاصة في المجتمعات التقليدية- ضمن المؤسسات الوسيطة لما تلعبه من دور أساسي في تشكيل علاقة الفرد بمجتمعه، وذهبت أغلب هذه الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين وجود هذه المؤسسات وتعزيز

[309] حسين علوان حسين، "إشكالية بناء ثقافة مشاركة في الوطن العربي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، سنة 2008، ص 75.

[310] عفرون مريم، حامق خديجة، مرجع سابق، ص 34.

قيم الديمقراطية كالثقة والمشاركة، وغيرها من القيم التي تسهم في توجيه المواطنين نحو المشاركة الإيجابية والفعالة في الشأن العام[311].

لقد اعتبر بعض الباحثين أن الجمعيات التطوعية تساهم في إنشاء روابط وشبكات اجتماعية شاملة تربط المجتمع ببعضه البعض من خلال صراعاته الداخلية، إنهم ينشئون روابط اجتماعية بين الأشخاص ذوي التفكير المماثل ويمكنهم بناء الجسور بين المجموعات الاجتماعية المختلفة، إنها الأساس لعالم واسع من مجموعات الضغط التي تجمع الآراء وتعبّر عنها، وتعمل كوسطاء بين المواطنين والنخب، وتحمي الأولى من سلوك الأخير، وتمنح المواطنين إحساسا بالأمن ينبع من المجتمع والانتماء، إنهم يشكلون القاعدة التنظيمية للثقافة الديمقراطية وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بها. باختصار، تخلق الجمعيات التطوعية روابط التضامن الاجتماعي التي تشكل أساس المجتمع المدني والديمقراطية[312].

وتساهم كذلك في تسهيل الحوار بين الجماهير، ولأن الديمقراطية تفتقر دائما إلى الإجماع العريض حول المبادئ الوطنية الأساسية والاستقطاب والتهميش. في هذه القضية، يحصل الناس على مساحة للنقاش المتبادل وتبادل الأفكار من خلال المجتمع المدني، حيث يساعد المجتمع المدني المعتدل في سد الفجوات بين المجموعات المختلفة والحصول على إجماع اجتماعي وسياسي بين الجماهير، وفي هذه الحالة يعمل المجتمع المدني كمنتدى عام لمراجعة مختلف قرارات الحكومة فيعملون على إقناع الجماهير بإجراء حوارات في حال كانت بعض السياسات تعسفية، ومن خلال هذه الاستراتيجية، يصبح المجتمع المدني ناجحا في تعزيز الديمقراطية وربط الأفراد بصناع القرار[313].

---

[311] محمد عبد الحميد إنجي، مرجع سابق، ص 96.

[312] Kenneth Newton, op.cit, P 206.

[313] Neelmani Jaysawal, " Civil Society Democratic Space and Social Work", SAGE Open - SAGE Journals, Article link: https://doi.org/10.1177/2158244013504934 , seen in: 02/01/2023 10:39

كما تعزز الروابط بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني رسوخ الأحزاب في المجتمع وتكون بمثابة رصيد انتخابي مهم، وتلعب هذه المنظمات دورا إعلاميا مهما خاصة خلال فترات الانتخابات، حيث تسعى إلى إعلام أعضائها بأداء الأحزاب ومو اقفهم بشأن القضايا المهمة بالنسبة لهم، كما يكون للروابط بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني أيضا فوائد كبيرة لأعضاء هذه المنظمات، مما يمنع الأعضاء من تغيير ولائهم الانتخابي، حيث أن العلاقات الإيجابية بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني تعمل على استقرار ارتباط الناخبين بالأحزاب من خلال نشر قيم التضامن والتعاون، ويعمل المجتمع المدني على عدة مستويات، على مستوى "قاعدة" الحزب (أي الأعضاء والمؤيدين)، وعلى مستوى النخب الحزبية، ومن المحتمل أن تعني روابط العضوية القوية بين الحزب ومنظمات المجتمع المدني أن العديد من أعضاء تلك المنظمات يصوتون لهذا الحزب، كما من المرجح أيضا أن يعزز التواصل الدائم بين النخب داخل الحزب والجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني هذه الروابط[314].

مما يمكن معه القول أن "مؤسسات الوساطة" السياسية أو الاجتماعية، سواء كانت جمعيات أو أحزاب سياسية أو نقابات أو اتحادات أو حتى مؤسسات دينية، يمكنها أن تكون عاملا مؤثرا في بناء الثقة السياسية، سواء من ناحية علاقاتها مع بعضها البعض وما ينتج عنها من تفاعلات، أو في علاقتها مع الجماهير، وهي عوامل تساهم في دفع المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية، وإلى تكوين صورة إيجابية عن المؤسسات، وإن كانت مؤسسات المجتمع المدني بشكل وبآخر تعتبر مدرسة للتكوين المجتمعي وتلقين أسس المواطنة، فإن الأحزاب السياسية من ناحية أخرى تشكل مدرسة للتكوين السياسي، مما يضع على عاتق هذه المؤسسات أن تنفتح على المواطن وتتيح له السبل والآليات التي

[314] Nick Martin and Sarah L de Lange, and Wouter van der Brug, "Holding on to voters in volatile times: Bonding voters through party links with civil society", Party Politics, Vol 28, No 2, March 2022, P 356.

يمكنه من خلالها أن يساهم بالطرق المتاحة في التعبير عن آراءه واحتياجاته وفي الوصول إلى مصالحه وتحقيق طموحاته.

حيث أن مجرد وجود هذه المؤسسات، وحجم العضوية بها هو أحد المؤشرات الأساسية على مدى ديمقراطية المجتمع. ويعود ذلك إلى دورها في تعزيز ثقة المواطن في المجتمع فخروج الفرد من حيز ولاءاته التقليدية للأسرة، وجماعة الجيرة، والأقارب والأصدقاء إلى حيز أرحب من خلال العلاقات التي تتشكل في إطار هذه المؤسسات تجعله أكثر ثقة في قدرته على التأثير في المجال العام وبالتالي في المجتمع المحيط، ويعد هذا أحد الركائز الأساسية لتعزيز المشاركة بشقيها السياسي والمجتمعي، فالدافع الأساسي وراء مشاركة المواطن في الشأن العام هو ثقته في أن آراءه ورغباته لهما تأثير في عملية صنع القرار.

رابعا: دور الإعلام ووسائل التواصل في تعزيز الثقة السياسية

استطاع الإعلام في عصرنا الحاضر أن يجبر الدول والحكومات على الاهتمام بقضايا ومشكلات ظلت إلى وقت قريب بعيدة عن دائرة اهتمامها، وعمل الإعلام على تحويل المجتمعات والبيئات الداخلية للدول إلى مجتمعات وبيئات عالمية وهو أمر أثّر بشكل كبير على السياسات الداخلية وعلى صانعي السياسة في العالم، وكفل أيضا محيطا ثقافيا واسعا ونظرة أشمل إلى العالم وعمقا أكبر في الاتصال السكاني[315]، وقد جاء الإعلام الجديد ليشكل عالما افتراضيا يفتح الباب على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة واستطاعت هذه المواقع أن تعد المواطنين بقنوات جديدة للمشاركة في الأنشطة السياسية، الأمر الذي جعل من السياسة شأنا عاما يمارسه معظم أفراد الشعب دون أن

---

[315] منذر صالح جاسم الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2013، ص 173.

يكون مقتصرا على فئات دون أخرى، لأن الإعلام الاجتماعي يشجع الأفراد غير الناشطين أو الفاعلين سياسيا على المشاركة في الفعاليات السياسية[316].

إذ من المعلوم أن وسائل الإعلام تقوم بدور فعال في صياغة الرأي العام وتشكيله إزاء كل القضايا السياسية المطروحة، وذلك لاعتبار أنها المصادر الرئيسية التي يستقي الفرد منها معلوماته السياسية، كما تساعد في عملية التنشئة السياسية فهي تعمل على تغيير الاتجاه والمعتقد، وتشارك في تكوين القيم السياسية من خلال العمل كقنوات توصيل بين النخبة والجماهير وبالعكس مما يؤدي إلى تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة ودفع الجماهير للاهتمام بالسياسة وإشراكها في عملية اتخاذ القرارات[317].

وهكذا تعمل قنوات الإعلام من خلال مزاياها في ارتباط وثيق مع التنمية السياسية على دفع الأفراد نحو المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها وتعميقها، ومساعدة الجمهور على فهم المؤسسات الجديدة وخلق اتفاق عام حول القيم الأساسية في المجتمع تساعد وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات والحقائق، ومن خلال استعمالها كقنوات للتعبير السياسي ونشر أفكار وآراء النخبة الحاكمة والتأثير على الجمهور، وكقنوات لطرح الحلول التوفيقية، كما تلعب دورا سياسيا وتأسيسيا في المجتمع علاوة على تزويد الأفراد والجماعات بالمعلومات والحقائق فهي تأثر في خيارات النخبة والفاعلين السياسيين لتعزيز المساندة الضرورية لقراراتهم والتعرض لمعالجة الموضوعات الهامة[318].

[316] ثريا الحلوي، "دور الإعلام الجديد في المشاركة السياسية نموذج المملكة المغربية"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، العدد 06، فبراير 2019، ص 321.

[317] أمال قاسيمي، "دور وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الجديدة في التنمية السياسية تغيير الأنساق القيمية وتشكيل الثقافة السياسية"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 02، العدد 06، مارس 2018، ص 32.

[318] المرجع نفسه، ص 32.

يرى العديد من الباحثين في وسائل الإعلام أن التعرض الزائد للأخبار السياسية يؤدي إلى زيادة عدم الثقة في الحكومة، وربما كانت أهم أعمال مبكرة حول هذا الموضوع قد أُجريت من قبل "روبنسون"، الذي أطلق مصطلح "videoomalaise" للإشارة إلى قدرة التلفزيون على إثارة السخرية السياسية والصراع الموجود في الأخبار التليفزيونية، وخاصة التغطية التلفزيونية للانتخابات التي قد تقوض ثقة الجمهور في الحكومة. وقد حدد البحث العديد من خصائص تغطية وسائل الإعلام الإخبارية للانتخابات التي قد تؤدي إلى زيادة عدم الثقة في الحكومة، على سبيل المثال، في الحملات التلفزيونية يصبح طول المقاطع الصوتية أقصر، وينخفض متوسط طول اقتباسات المرشحين في المقالات الإخبارية بشكل كبير. كما تتحول التغطية من وصف أنشطة الحملات السياسية إلى تفسيرها، ووجدت دراسات أخرى أن الأخبار تعتمد بشكل كبير على محتوى إعلانات الحملة السلبية التي تركز على عيوب الشخصية. قد تم الاستشهاد بهذه الاتجاهات نحو أخبار أقل، وتفسير صحفي أكبر، وتركيز أكبر على عيوب الشخصية السلبية كتفسيرات محتملة لانخفاض ثقة الجمهور في الحكومة[319].

تتعلق زيادة أو تقليل الثقة السياسية بشكل مباشر بالتأثيرات التي تتركها وسائل الإعلام المختلفة، سواء التقليدية أو وسائل التواصل الحديثة. لذا، غالبا ما تؤثر الأخبار والمعلومات المتداولة عبر وسائل الإعلام في تشكيل تصورات الجمهور حول المؤسسات السياسية، خاصة خلال فترات الشدة والأزمات. ولذلك، يمكن استخدام وسائل الإعلام في هذا السياق بطريقتين. الأولى، لتعزيز الثقة السياسية، حيث يُمكن استغلال وسائل الإعلام لنشر الوعي السياسي وبناء الثقافة السياسية،

[319] James M. Avery, "Videomalaise or Virtuous Circle?: The Influence of the News Media on Political Trust", International Journal of Press/Politics, Vol 14, No 41, October 2009, P 411.

وتشجيع المواطن على المشاركة في الحياة السياسية، وتقديم صورة إيجابية حول إدارة الشؤون السياسية، أي جعل وسائل الإعلام في خدمة النظام السياسي ومؤسسات الدولة.

أما الطريقة الثانية، فتكون وسائل الإعلام وسيلة للتأثير على الجمهور ودفعه نحو الاستياء والانسحاب من المشاركة السياسية من خلال تقديم صورة سلبية عن المؤسسات وعن النخب السياسية. يمكن أن يحدث ذلك من خلال نشر الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة التي تؤثر على الثقة الاجتماعية والسياسية، وتسهم في تراجعها وفقدان المواطن للثقة في المؤسسات.

وعلى الرغم من التمايز بين مفهومي الثقة الاجتماعية والثقة السياسية، بحسبان الأولى تركز على شبكة العلاقات بين الأفراد والمجموعات في ضوء مفهوم رأس المال الاجتماعي، فيما تشير الثانية للثقة بالمؤسسات السياسية، وتتمحور حول العلاقة بين السلطة والمواطنين، اتجهت أطروحات لبحث العلاقة بين النوعين باعتبار أن كلا منهما يساند الآخر ويؤدى إلى تعزيز تهيئة الظروف الاجتماعية اللازمة له في عمليات ممتدة من الأعلى إلى الأسفل كما أن كثيرا من الدراسات أظهرت وجود علاقة طردية بين الثقة الاجتماعية والمشاركة السياسية خاصة في الفعاليات التصويتية، وتعد عناصر التضليل والخداع في الأخبار الزائفة مناقضة لقيم التآزر والتعاون والثقة التي تقوم عليها مفاهيم الثقة السياسية والاجتماعية، مما يعنى بشكل واضح التأثير السلبي لانتشارها في تقويض عناصر تلك الثقة ومقوماتها[320].

يبدو إذا أن مسألة بناء وتراجع الثقة السياسية/الثقة في المؤسسات لا ترتبط بمؤشر واحد أو عامل موحد، ولا تتعلق بنظرية بحثية أو تيار فكري واحد، إنما تختلف باختلاف المؤشرات وزوايا النظر. أحيانا ترتكز على عامل الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة والمؤسسات، وأحيانا تتحكم

---

[320] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، "أثر الأخبار الزائفة على أبعاد الثقة المجتمعية والسياسية"، مجلة الديمقراطية، المجلد 18، العدد 71، سنة 2018، ص 77.

فيها العوامل الثقافية. وتبقى في مناحي أخرى خاضعة لتأثير وسائل الإعلام وأدوار المؤسسات الوسيطة وسلوكيات النخبة، وشخصية القيادات السياسية. هذا يشير إلى أن الناخب يقرر التصويت بناء على الخصائص الشخصية للمرشحين ومدى تمتعهم بالقيادة الكارزمية، وطريقة حديثهم، وليس بناء على تقييم البرنامج الانتخابي للمرشح، أو أيديولوجيته السياسية، أو أهداف الحزب الذي يمثله، أو بناء على مدى تمثيله لمصالح المواطنين. ويُعتبر فساد النخبة من أهم العوامل التي تؤدي إلى فقدان الثقة السياسية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالفساد المالي والأخلاقي.[321]

ويعتبر من أهم عوامل تآكل الثقة السياسية استمرار انعدام المساءلة داخل الحكومة وضعف قدرتها، وبطء استجابتها وكفاءتها، فانخفاض الثقة مؤشر على انخفاض مستويات الشرعية في المؤسسات السياسية وبطبيعة الحال، تختلف أسباب تآكل الثقة السياسية باختلاف النظام السياسي والظروف السياسية من دولة إلى أخرى، إلا أنه من الممكن أن تكون هناك أسباب مشتركة، ومنها الفوضى الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل والأحزاب التي تشارك في العملية السياسية.

هذا إلى جانب ضعف السلطة التشريعية أمام السلطة التنفيذية، الأمر الذي يجعل البرلمان لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب، ويساعد على اتساع الفجوة بين المواطن والمؤسسة السياسية وتكريس أزمة الثقة السياسية بين الشعب والحكومة. إضافة إلى ذلك، تُعتبر عوامل أخرى كعدم قيام الحكومة بتحقيق وتنفيذ احتياجات المواطنين وغياب استقلالية القضاء، وزيادة نفوذ الأجهزة الأمنية والشرطية، وتفشي الفساد السياسي من أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انخفاض وتآكل الثقة السياسية[322].

---

[321] وفاء علي علي داود، الثقة السياسية عوامل الهدم والبناء، مرجع سابق، ص 165.

[322] المرجع نفسه، ص 155-156.



خلاصة الفصل الأول:

ترتبط الثقة السياسية ومنها الثقة في المؤسسات –نظريا- بعدة محددات، تتأسس ابتداء من تفاعلات مكونات النسق السياسي الذي تلعب فيه الثقة دور الرابطة التي تحافظ على تماسكه وترابطه، وتضمن استمرار تحولاته، وإذا كانت النخب السياسية عموما، والنخبة السياسية البرلمانية على سبيل التخصيص، جزءا لا يتجزأ من مكونات هذا النسق، بل وأساسا لضمان توازناته، وضبط مدخلاته ومخرجاته، فإنها في حاجة دائمة إلى بناء وتعزيز هذه الثقة، لأن استمراريتها رهينة بوجودها وبمدى قوة وتماسك علاقات الثقة داخل النسق السياسي.

ولا يمكننا أن نتحدث على فعل نخبوي في غياب ترابطات سوسيوسياسية لهذه النخب، وأساسا تأثر هذه النخب بخصوصية البيئة السياسية والمؤسساتية التي تشتغل فيها، ولأنها تقوم بوظائف مهمة لا يمكن للنظام أن يستغني عنها، فإن مشروعية هذا النظام، يصعب ضمانها والحفاظ عليها في غياب فعل نخبوي إيجابي وملتزم، يستجيب لتوقعات ومتطلبات الجماهير. وبالتالي، فعندما نتحدث عن بناء الثقة في المؤسسة البرلمانية، كأهم المؤسسات التمثيلية، فإننا نقصد تحديدا عملية تتأثر بالسلوك والأداء السياسي والمؤسساتي، و أيضا بعوامل الثقافة والتنشئة السياسية، للمواطنين للنخبة السياسية.

إن بناء وتراجع الثقة في البرلمان، كعملية قابلة للقياس من خلال مجموعة من المؤشرات، تفترض وجود مؤسسات قوية وفعل سياسي نزيه، وأداء مؤسسي يستجيب لحاجيات المواطن، ونخبة سياسية ملتزمة، وفعل ديمقراطي حقيقي، وإلى جانب ذلك بيئة سياسية ومواطناتية يمكن من خلالها للمواطن ولمختلف الفاعلين، أن يشاركوا ويؤثروا في مختلف القرارات الصادرة عن المؤسسات التي تمثلهم، ولذلك فمسألة الثقة، إلى جانب تأثرها بسلوك وأداء النخبة السياسية فهي أيضا تتأثر بأداء

مختلف مؤسسات الدولة، وبالعوامل الاقتصادية والسياسية، وبمدى تمثيل البرلمان لمختلف مكونات الشعب، ولمصالحه ومتطلباته.

إلى جانب ذلك، الثقة في البرلمان، يصعب فصلها عن الفاعل الحزبي، على اعتبار أن الأحزاب السياسية هي المؤسسات الحاضنة للنخبة، والمجال الذي يتشكل فيه فعلها وسلوكها السياسي. وبذلك تكون الثقة في البرلمان عبارة عن تفاعل روابط ومكونات النسق السياسي، ذات البعد الاجتماعي والسياسي، وتلعب هذه الثقة دورا أساسيا في استقرار النظام وحفاظه على مشروعيته وتماسكه واستمراره.

الفصل الثاني: مدى مساهمة النخب السياسية في بناء الثقة في المؤسسات: النخبة البرلمانية والبرلمان نموذجا

تلعب النخب السياسية دورا حاسما في تشكيل المؤسسات السياسية واستدامتها وتطورها، فالنخب كأفراد في مواقع السلطة والنفوذ، مكلفون باتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة المواطنين وعمل المجتمع ككل، وتزداد أهمية هذه النخب حينما يتعلق الأمر بالمؤسسات التمثيلية والحيوية داخل الدولة -خاصة البرلمان- إذ لا يخفى على أحد الدور الهام الذي تضطلع به البرلمانات في الحياة السياسية والاقتصادية للدول، فحينما تمتثِلُ المؤسسة البرلمانية والنخب البرلمانية لمختلف التزاماتهم ومهامهم وأدوارهم التمثيلية والسياسية، المرتبطة ارتباطا وطيدا بالمؤسسة التشريعية على مستوى التشريع والرقابة والدبلوماسية، وعلى جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تكون بذلك قد قطعت أشواطا طويلة في بناء علاقات الثقة التي تشكل عاملا أساسيا لتقييم مختلف أنشطتها وأعمالها في علاقتها بمختلف المواطنين الذين منحوا المؤسسة ونوابها صوتهم لأداء أدوارهم ومهامهم على الوجه الأكمل.

إن ثقة المواطن في البرلمان تنبني على الحكم التقييمي الإيجابي لأداء البرلمان والبرلمانيين، حيث ينظر المواطن للبرلمان كفضاء يعبر عن مطالبه ويستجيب لانشغالاته وينسجم مع تطلعاته، وإلى البرلمانيين على أنهم يعملون بشكل صحيح حتى في غياب المحاسبة والمساءلة، وعليه يصبح المواطن واثق من البرلمان والبرلمانيين. فالثقة في المؤسسة البرلمانية لها جانبين، شخصي ومؤسسي، حيث يقرر المواطنون الثقة في البرلمان كمؤسسة أو كأفراد ونخب برلمانية، وفي هذا الإطار قد يثق المواطنون في البرلمان نتيجة السياسات والتقييمات الإيجابية للأداء البرلماني أو نتيجة التوجهات الشخصية للنخب البرلمانية وكارزمتها وتواصلها أو لكفاءتها السياسية والعلمية، كما تلعب الخبرات السابقة ومنسوب

الوعي دورا هاما في التأثير على الثقة، وبالتالي التنشئة الاجتماعية التي تعكس العديد من العوامل الثقافية وتأثيرها على الثقة.

إن ارتباط النخب البرلمانية بالمؤسسة التشريعية، يجعل من النائب البرلماني يصبح المنتخب مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، نائبا عن جميع سكان الدائرة الانتخابية التي انتخب فيها، سواء أولئك الذين صوتوا لصالحه أو صده، أو حتى الذين امتنعوا عن التصويت لذلك، لا يمكن للمحلل أن يفرق داخل الدائرة الانتخابية بين الناخب والمواطن بصفة عامة. لأن النائب البرلماني يتعامل مع كل المواطنين، سواء حضروا عملية الاقتراع أم لا، وسواء صوتوا لصالحه ام لم يصوتوا، وهاته العلاقة تجعل من النائب البرلماني، المدافع أمام الإدارة عن المصالح العامة لدائرته وعن المصالح الخاصة للعائلات التي تسكنها[323].

لعل العلاقة بين المواطن والبرلمان باعتباره مؤسسة للتمثيل من جهة وبين المواطن والنائب البرلماني باعتباره ممثلا عن المواطنين داخل هذه المؤسسة من جهة ثانية، وعلاقة ذلك بتراجع الثقة في المؤسسة البرلمانية، و انطلاقا من التساؤل حول مدى تأثير النخب البرلمانية على ثقة المواطن بالبرلمان، وحول مدى مساهمتها في بناء هذه الثقة، ضمن نطاق جغرافي معين، ومن خلال ما أفرزته نتائج البحث الميداني، يقتضي الانطلاق بالأساس من دراسة و اقع الثقة في البرلمان لدى الرأي العام المحلي، (المبحث الأول)، ثم البحث في النتائج السلوكية لتراجع الثقة السياسية في المؤسسة البرلمانية، و آفاق بنائها (المبحث الثاني).

[323] الحبيب الدقاق، وضعية النائب البرلماني بالمغرب بين المفهوم القانوني والتصور المجتمعي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 75، الطبعة الأولى 2007، ص 41.

المبحث الأول: و اقع الثقة في البرلمان لدى الرأي العام المحلي بإقليم الجديدة

إن دراسة الو اقع الاجتماعي دراسة سياسية، انطلاقا من الملاحظة وتقديم الفروض والتجربة، أمريتطلب دراسة اتجاهات الرأي العام والعوامل المختلفة المؤثرة عليه، وقياسها استنادا إلى الحالات السابقة وعواملها وإجراء المقارنة بين الحالات المختلفة عبر معايير اجتماعية معتمدة، ومن هنا فإن نتائج البحث السياسي لا تكون قطعية، إنما احتمالية ولا تتحدد في احتمال واحد و إنما في مجموعة احتمالات متوقعة مع تسويغ أكثرها قربا للو اقع[324].

ويقصد بالرأي العام مختلف المعتقدات والقناعات، أو آراء الأفراد عن أمور ومسائل واسعة الانتشار أو عن مصلحة عامة أو شأن عام[325]، وتفرض ديناميكية الرأي العام وتغييرها المستمر على صانعي السياسات ومتخذي القرارات، قياس الرأي العام تجاه قضايا مختلفة قياسا علميا دقيقا، وبشكل دائم ومستمروذلك بهدف معرفة الو اقع الفعلي بحجمه ودراسة مشكلاته الملحة وتقييم ما تم التوصل إليه بصورة صحيحة عما لدى الجمهور من معلومات وآراء و اتجاهات، فالقياس الدقيق لاتجاهات الرأي العام لدى الجمهور أو لدى فئات أو قطاعات مختارة منها سوف يتيح الفرصة للمنظمات المختلفة لاتخاذ قراراتها في ضوء الحقائق الموضوعية[326]، التي يفرزها استطلاع الرأي العام.

إن استطلاع الرأي العام، أو كما يطلق عليه البعض قياس الرأي العام، هو أحد التخصصات العلمية التي تنفرد دون غيرها باهتمام يتجاوز حدود المؤسسات الأكاديمية إلى المؤسسات السياسية

[324] قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2004، ص 103.

[325] عبد الرحيم نافع، صورة الأحزاب السياسية لدى الرأي العام المغربي حالة سكان مدينة الفقيه بن صالح كرأي عام محلي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2002/2001، ص 44-45.

[326] ابن عوف حسن أحمد، الرأي العام مفهومه وأساليب قياسه، دار أمواج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص 69.

والتشريعية والإعلامية، فضلا عن الاهتمام الذي تحظى به على المستوى الشعبي أو الجماهيري، وهو تقنية تمكن من معرفة رأي الناس من الناحية الكمية انطلاقا من معرفة دقيقة ومحددة لفئة منهم[327].

وعندما نتطرق إلى الرأي العام المحلي في هذا البحث، فإننا نقصد به شيئين، الأول هو عدم التعميم، والثاني نقصد به ذلك الرأي العام الذي يمكن أن تتحكم فيه خصوصيات وظروف محلية، تاريخية، اجتماعية، جغرافية، ثقافية، و اقتصادية للمنطقة المدروسة، بما تشمله من المكونات البشرية والسياسية المعنية بموضوع الدراسة، أي الخصائص والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للنخب السياسية وللسكان المحليين، انسجاما مع ما أفرزته نتائج البحث الميداني الذي تم إجراؤه.

لذلك سينطلق تحليلنا في هذا السياق من عرض الخصائص العامة للعينة المدروسة، والتي تضم النخب البرلمانية بالدائرة الانتخابية –الجديدة- كممثل لجانب الفاعل السياسي والمؤسساتي داخل الإقليم، إلى جانب ساكنة الإقليم من مواطنات ومواطنين (المطلب الأول)، ثم محاولة تفسير نتائج هذه المؤشرات (المطلب الثاني).

---

[327] عبد الرحيم نافع، مرجع سابق، ص 52.

المطلب الأول: محددات العينة المدروسة: النخبة البرلمانية والساكنة المحلية

تشكل الخصائص الثقافية والسوسيوسياسية للأفراد عاملا مهما في تحديد اختياراتهم، والتأثير على سلوكهم السياسي والاجتماعي، فأي دراسة سوسيولوجية، لا بدّ وأن تنطلق أساسا من تحديد الفئات المعنية، تحديدا يأخذ بعين الاعتبار انتماء هؤلاء الفئات الاجتماعي والثقافي والسياسي، وهي عوامل تتحكم في تنوع التنشئة الاجتماعية والسياسية، وكذا في اختلاف الثقافة السياسية للفرد، أو كما يشير "ستيفن دي تانسي" فأقصر الطرق للإجابة على سؤال: (لماذا تختلف الطرائق التي يعرف الناس أنفسهم بها؟) هو الإشارة إلى الخبرات السياسية التي شكلت فكر هؤلاء الناس بالنسبة إلى عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية[328]، كجزء من عملية كبرى يتعرض لها الإنسان في حياته منذ الطفولة حتى الشيخوخة، والملاحظ هنا أن علماء الاجتماع وعلماء النفس كانوا سباقين إلى لفت الانتباه لعملية التنشئة التي يتعرض لها الإنسان، الأولون اهتموا بالوسط الاجتماعي كمحدد أساسي في اكتساب الثقافة الاجتماعية وتعليم أنماط السلوك والقيم الاجتماعية، والأخرون ركزوا على نسق الشخصية باعتبارها محددا رئيسيا في اكتساب أو رفض ثقافة المجتمع وقيمه[329].

والغاية من إدراج هذه الخصائص، هو معرفة مدى تأثيرها في السلوك السياسي لأفراد العينة، بالنسبة للنخبة السياسية، محاولة البحث في مدى انعكاس المعطيات السوسيومهنية على سلوكها وعلى حصيلة أدائها، على اعتبار أن عوامل مثل السن والمستوى التكويني والمؤهلات العلمية تدل على الوعي الثقافي والسياسي للنخبة البرلمانية، كما يعكس مستوى السن مدى تجدد وتشبيب هذه النخب، والأمر عينه بالنسبة للمواطنات والمواطنين من الساكنة المحلية، حيث أن محددات من قبيل

---

[328] ستيفن دي تانسي، علم السياسة: الأسس، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية 2013، ص 184.

[329] للمزيد من التفاصيل أنظر: إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 107.

السن والجنس والوضعية المهنية وكذا المستوى الدراسي للأفراد من شأنه أن يؤثر في توجهاتهم واختياراتهم ومعتقداتهم تجاه النخب والمؤسسات.

وبالتالي سينصب البحث في هذه المحددات من خلال فقرتين، نناقش في (الفقرة الأولى) الخصائص السوسيوسياسية للنخب البرلمانية عن دائرة الجديدة خلال الولاية التشريعية 2021-2026، ثم نعالج في (الفقرة الثانية) المحددات العامة للعينة المستجوبة من المواطنات والمواطنين.

الفقرة الأولى: الخصائص السوسيوسياسية لنخب دائرة الجديدة خلال الولاية التشريعية 2026/2021

إن أهمية الدراسة السوسيولوجية لمختلف النخب يمكن أن تبرز من خلال محاولة التعرف على أهم المعايير التي كانت وراء وصول أشخاص معينين لمراتب رفيعة في مجتمع من المجتمعات، فهناك صلة وثيقة بين الأصل الاجتماعي للشخص والمكانة التي يحتلها داخل المجتمع. ويمكن تحديد أصول النخبة البرلمانية بالدائرة الانتخابية –الجديدة- في أنماط الخصائص التي تشكل بنية هذه النخبة انطلاقا من معرفة أصولها وانتماءاتها السياسية ومساراتها السوسيومهنية ومعرفة مستواها الثقافي ومنافذها، وهل نحن أمام نخبة تتميز بالتجدد أم هي نمطية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على صناعة القرار البرلماني والارتقاء بمكانة مجلس النواب خصوصا، والبرلمان بشكل عام، وهذا ما سوف نحاول مقاربته من خلال تحليلنا لأعضاء مجلس النواب/النواب البرلمانيون عن دائرة الجديدة خلال الولاية التشريعية 2021-2026.

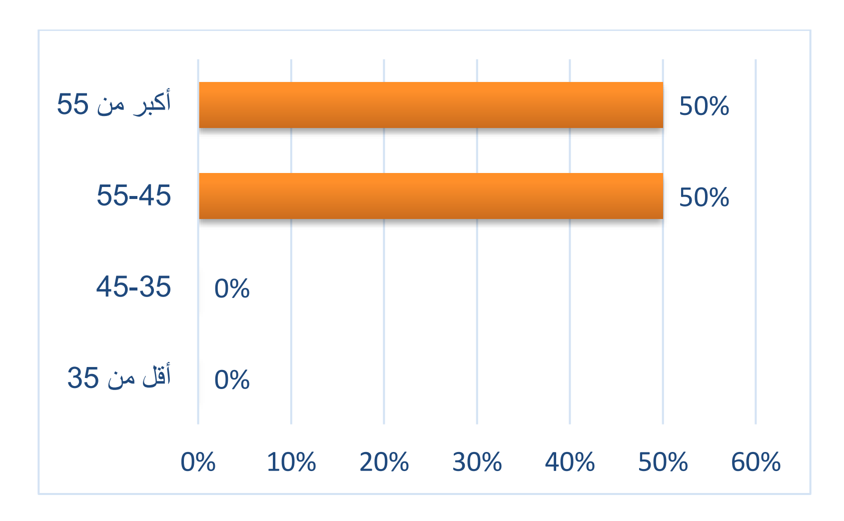
أولا: الأصول الاجتماعية للنخبة البرلمانية

يشير الأصل الاجتماعي بمفهومه الواسع إلى وسط الانتماء حضريا أو قرويا، أو إلى الفئة الاجتماعية المنتمى إليها التي تحدد مركز الفرد كعضو في جماعة من خلال الوظيفة أو المهنة التي يشغلها[330].

[330] محمد الغالي، مرجع سابق، ص 81.

1 – عامل السن


الرسم المبياني رقم 1: توزيع النواب البرلمانيين حسب الفئات العمرية



المصدر: تركيب شخصي بالاعتماد على المعطيات المتاحة[331]

يعتبر السن أحد المؤشرات الأساسية التي اعتمدت في دراسة مختلف النخب بكل أنواعها، فهو من العناصر الطبيعية لدى الإنسان، لكونه يحدد الانتماء إلى جيل معين، وللسن دور في معايشة تجارب محددة، كما يكون له دور في الخضوع لنمط ثقافي معين، ويكون بالتالي للنمط الثقافي تأثير كبير في التنشئة وبناء شخصية الفرد، كما يساعد مؤشر السن على التعرف على بنية النخبة البرلمانية ومدى تشبيبها وتجددها.

من خلال الرسم المبياني أعلاه، يتبين أن الفئات المهيمنة من النواب البرلمانيين، هي ذات السن الأكبر من 45 سنة، بنسبة 50% للفئة ما بين 45 و55 سنة، و50% للفئة الأكبر 55 سنة، مع الغياب التام للفئات الشابة الأقل من 45 سنة، وهو مؤشر على عدم تشبيب هذه النخب أو فتح الباب أمام المترشحين الأصغر سنا، وهذا مرده إلى معطى استراتيجي في سلوكيات النخبة السياسية، وهي عملية

[331] جميع الرسوم البيانية والجداول الموجودة في هذه الفقرة تم إنشاؤها بالاعتماد على السير الذاتية لأعضاء مجلس النواب، الموجودة على الموقع الالكتروني للمجلس على الرابط: (https://www.chambredesrepresentants.ma) والموقع الالكتروني الخاص بالانتخابات على الرابط: (https://bit.ly/3U5RMak).



احتكار القيادة السياسية، عن طريق تضييق دائرة الانتقاء السياسي، بحيث يصير الميدان السياسي حكرا على فئات معينة، تتوفر فيها المواصفات اللازمة للانتماء إلى النخبة السياسية، إذ يتم منع شرائح واسعة من الصعود إلى قمة الهرم، وتتعلق هذه الشروط والمواصفات خصوصا بعدم التوفر على الإمكانيات المادية إذ يتحتم حيازة القوة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى شروط أخرى تهم الجنس والسن، لكن يجب ملاحظة أن هذه الحواجز والعوائق تشكل في نفس الوقت علامات مميزة للنخبة السياسية وفي نفس الوقت تعتبر قوانين صارمة تجعل الميدان السياسي كبناء فوقي مقتصرا على أقل عدد ممكن من الأشخاص[332]، وبالتالي فالترشح أو الصعود نحو قبة البرلمان يظل حكرا على أشخاص محددين.

وإذا كانت النصوص التنظيمية لأي حزب سياسي، لا تضع كثيرا من العوائق أمام الراغبين في الصعود إلى القمة، فاللجان الإدارية والمكاتب التنفيذية مفتوحة في وجه الجميع، هذا على المستوى النظري طبعا، أما على مستوى الفعل والممارسة، فإن المرور اعتمادا على القناة التنظيمية، ومن غير تداخل عوامل مساعدة أخرى، يقود من يختاره إلى اللاشيء، ولهذا لابد من الانتباه إلى أهمية عوامل أخرى يدخل فيها ما هو تقليدي مع ما هو حديث[333].

والواضح أنه على الرغم من محاولات تشبيب البرلمان ووجود نسبة من التجديد على مستوى النخبة البرلمانية -خاصة على مستوى الدوائر المحلية- إلا أن هناك نخبة الشيوخ التي تشكل النواة الصلبة للبرلمان، المهيمنة والماسكة بدواليب العمل البرلماني، والمتحكمة فيه. إذ كرست ثقافة برلمانية خاصة بها تحفظ تسيدها وتصون مصالحها، ويتعلق الأمر بقيادات حزبية طال بها المقام في البرلمان[334].

---

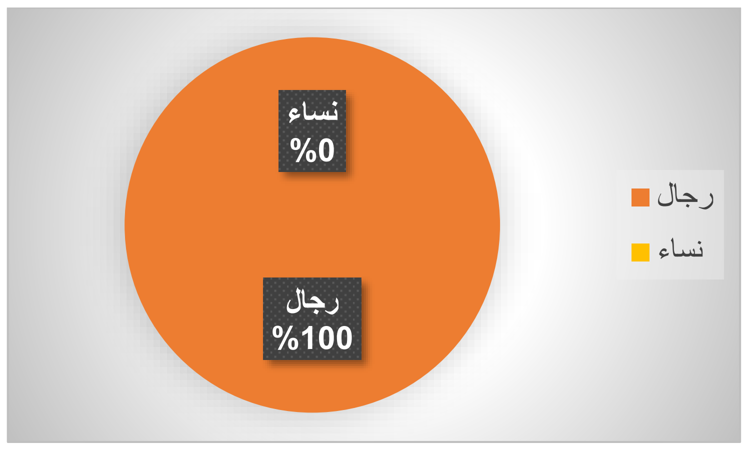
[332] عزيزة حاجي، مرجع سابق، ص 22.

[333] عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مرجع سابق، ص 120.

[334] الحبيب الدقاق، مرجع سابق، ص 58.

2 - عامل الجنس


الرسم المبياني رقم 2: توزيع النواب البرلمانيين حسب الجنس



ما زال البرلمان المغربي يعرف استمرار ارتفاع تمثيلية الذكور مقابل الإناث على مستوى الدوائر المحلية، إذ تكشف المعطيات أعلاه، أن تمثيلية الذكور بلغت 6 نواب، بنسبة تقدر 100%، في مقابل تمثيلية النساء بـ 0% وهي نسبة منعدمة، تساءل المؤسسة الحزبية التي لا زالت تتحفظ على تقديم نسب محترمة على مستوى ترشيح نساء على مستوى وكلاء اللوائح المحلية وهو ما يضعنا أمام حقيقة مدى إنجاز استحقاق دستوري، تم التنصيص عليه، والمتمثل في السعي نحو تحقيق المناصفة بين الرجل والمرأة على مستوى التمثيلية داخل مجلس النواب[335].

بالعودة إلى النتائج العامة على مستوى الدائرة الوطنية، فقد حقق اقتراع 8 شتنبر 2021 خطوة إيجابية نحو تعزيز التمثيلية النسائية، حيث بلغت نسبة الترشيحات النسوية المسجلة برسم انتخاب مجلس النواب 34.2% مقابل 65.8% ترشيحا بالنسبة للرجال مما ساهم في زيادة تمثيلية النساء في مجلس النواب، حيث انتقل عددهن من 20.5% في مجلس النواب السابق (2016-2021). إلى 24.3% في المجلس الجديد، فيما تشير الإحصائيات إلى أن 75.7% من أعضاء مجلس النواب هم ذكور.

[335] يوسف بن هيبة، النخب البرلمانية بالمغرب، مرجع سابق، ص 125.

إن الحضور الباهت إن لم نقل المنعدم للعنصر النسوي في المجال السياسي المحلي، يعزى إلى التقاليد والموروث الثقافي والمتمثل في عدم تقبل المرأة في مركز المسؤولية وتدبير الشأن المحلي، فالمجال السياسي بإقليم الجديدة، وفي المغرب بصفة عامة مجال ذكوري[336].

3 – الأصل الجغرافي والمهني

ينتمي أغلب النواب البرلمانيين بالدائرة الانتخابية بالجديدة إلى رجال أعمال وأعيان القبائل والفلاحين، خاصة وأن نصفهم ينتمون إلى المجال القروي، وإن كانون يقطنون بالمجال الحضري، إلا أن لهم مساكن بالقرى والدواوير[337]، التي تشكل بالنسبة لهم رصيدا انتخابيا مهما، ويحتلون فيها مكانة مهمة في السُلّم الاجتماعي، إلى درجة تدبير وتنظيم العلاقات، والتوسط في حل المشاكل والاكراهات التي تعاني منها الساكنة، ويشكل الحضور الدائم في المحافل والمواسم المحلية، وتقديم التبرعات في هذه المناسبات، وسيلة تحافظ من خلالها هذه النخب على رصيدها الرمزي وعلى علاقاتها بالمجال المحلي.

في هذا السياق سيكون من المفيد الاستفادة من طروحات كل من "ريمي لوفو" و"جون واتربوري" و"بول باسكون"، على وجه الخصوص، والتي تتلخص في أن نظام التمثيلية في المجال القروي -خصوصا- يهيمن عليه الأعيان، ذلك أن الفلاحين يعتقدون بأن لا أحد غير الأعيان يستطيع أن يمثلهم بشكل مقبول، فالأعيان يعرفون الخبايا، يقدمون القروض، ويحلون المشاكل. هذه النخب المكونة من الأعيان تتفاوض حينما يتعلق الأمر بالانتخابات، مثلا، لتجد لها سندا على المستوى الأعلى، يمكنها من رفع مواردها وثرواتها وتوسيع مجال تأثيرها على منافسيها، الأمر الذي يؤشر على أن التوجهات الحداثية للدولة لا تعني تحقيق قطيعة تامة مع المرجعيات والممارسات التقليدية، مما

---

[336] سعيدة الكداري، مرجع سابق، ص 176.

[337] مقابلة مع (م.ل) نائب برلماني عن الدائرة الانتخابية بالجديدة، أجريت هذه المقابلة بمقر جماعة أولاد عيسى بتاريخ: 03 ماي 2023 ابتداء من الساعة: 12:30.

يؤكد المكانة التي ما فتئ يحظى بها الأعيان والنخب المحلية بما يتمتعون به من امتيازات ونفوذ يضمنون في مقابلها مساندة العالم القروي[338].

أو كما وصفهم حماني أقفلي بـ "العين الجديد" تمييزا لهم عن الأعيان التقليديين، حيث أن السمات الرئيسية لهؤلاء الأعيان، تختلف اختلافا بيّنا حسب أصله الجغرافي وحسب مسيرته السياسية والمهنية، فإذا كان من نوع الأعيان التقليديين الذين تكيّفوا مع الظروف والمعطيات والتحولات التي عرفها المجتمع المحلي، وجدنا أنه يتميز عن نظيره ذي الأصول الحضرية بمجموعة من المواصفات. نجد مثلا، أن الطابع القروي ما يزال يؤثر على عقليته وسلوكه ونمط عيشه، و أنه يحترك العادات والتقاليد المحلية، ويتمسك بانتمائه القبلي والاثني، ويحافظ على علاقات وطيدة بوسطه الأصلي، وبأفراد عشيرته وقبيلته الذين يستقبلهم في بيته، ويزورهم في بيوتهم. وكثيرا ما نجد لهذا النوع من الأعيان منطقة نفوذ خاصة في البادية، تشكل قاعدته الخلفية التي يعتمد علها عند الاقتضاء لتعزيز نفوذه وتوطيد سلطانه في المدينة، فتلك القاعدة هي التي يلجأ إلها، عادة، كلما دعت الضرورة إلى تعبئة الأتباع، أو حشد الجمهور[339]. في فترات الانتخابات، ويكون هذا العين الجديد إما رجلا غنيا، يقطن المدينة أو القرية، وتربطه بها مصالح اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وقد يكون من المساهمين في بناء اقتصادها، والمستفيدين من توسعها، وهو في الغالب تاجر، أو فلاح كبير أو مقاول أو موظف متقاعد، أو رجل أعمال.

ثانيا: الانتماء السياسي والثقافي

يمكن من خلال عامل الانتماء السياسي استكشاف تركيبة النخبة البرلمانية من حيث اصطفافهم وكيفية توزيعهم على الهيئات السياسية، ومرجعية هذه الأخيرة بين هيئات قديمة وأخرى

---

[338] عبد اللطيف المودني، الديناميات المحلية وحكامة الدولة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013، ص 141.

[339] حماني أقفلي، مرجع سابق، ص 34.

جديدة[340]، كما أكدت مختلف الدراسات والأبحاث السوسيولوجية أن هناك علاقة وطيدة بين المكانة الاجتماعية للفرد ومستواه الثقافي من جهة وتقلده لمناصب مهمة في الدولة من جهة أخرى، حيث تبقى الشهادات هي نقطة الانطلاق نحو المسؤولية داخل الإدارة، والمعرفة العلمية باعتبارها خبرة نظرية تشكل معرفة ميدانية ومجالا لتغذية الزعامة، فالعلم يعتبر آلية من الآليات التي تحرك مجال الزعامة وترقى بالإنسان ليصل أسمى الدرجات[341]، ومعيارا للكفاءة العلمية والسياسية للنخبة البرلمانية.

1 – الانتماء الحزبي

<u>الجدول رقم 1:</u> توزيع النواب البرلمانيين حسب الانتماء السياسي

الهيئة السياسية	عدد المقاعد	عدد الأصوات
حزب الأصالة والمعاصرة	1	27290
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1	22367
حزب الاستقلال	1	23868
حزب التجمع الوطني للأحرار	1	52953
حزب التقدم والاشتراكية	1	20719
حزب الحركة الشعبية	1	17748

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن هناك تنوع من حيث الهيئات السياسية التي ينتمي لها النواب البرلمانيون، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك تساوي من حيث

---

[340] لحسن أمزيان، السلطان المحلي بين القبيلة والحزب: دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخبة المحلية المغربية، منشورات دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى 2013، ص 264.

[341] سعيدة الكداري، مرجع سابق، ص 187-189.



عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب. كما يلاحظ تفوق حزب التجمع الوطني للأحرار في عدد الأصوات المحصل عليها، وجدير بالذكر أن هذا الحزب لم يكن ضمن الأحزاب الممثلة عن دائرة الجديدة خلال الولاية التشريعية السابقة (2016-2021)، كما يلاحظ استمرار حزب الأصالة والمعاصرة، على عكس حزب العدالة والتنمية، وحزب الاتحاد الدستوري، اللذان خسرا مقعدهما لصالح حزب التقدم والاشتراكية، فيما حافظت باقي الأحزاب الأخرى (حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الحركة الشعبية) على مقاعدها، بعدد أصوات متفاوتة.

وإذا كان هذا التنوع الحزبي من شأنه أن يفرز تنوعا على مستوى البرامج والأيديولوجيات الحزبية، ومنطق التعامل مع الانشغالات اليومية للمواطن، فهذا المُعطى الأيديولوجي غائب في العمل السياسي والحزبي بالمغرب، فإذا كانت الأحزاب السياسية في التجارب المقارنة تتبنى مرجعيات واضحة، يمين أو يسار، و أنه انطلاقا من هذه المرجعيات تضع برامج وتصورات للحياة السياسية وهو الشيء الذي يسمح لها ببناء قوتها ونفوذها، غير أن جل التنظيمات السياسية بالمغرب تفتقر للوضوح الايديولوجي والفكري مما أدى إلى إضعافها[342]. وبالتالي فالنخب الحزبية، وفي جانب مهم منها لا تعبر عن الالتزام الإيديولوجي، وتكشف تحركاتها نوعا من الفقر السياسي في مستوى المبادرة والإبداع الحزبي لأن واقع الممارسة يكشف على أن الحدود الإيديولوجية تظل غير ذات معنى في الساحة السياسية[343].

2 – *المستوى الدراسي*

إن أغلب الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع النخب كثيرا ما ركزت على موضوع التكوين العلمي باعتباره أحد المحددات الحاسمة في اختيار النخب، فالتكوين العلمي يشكل دورا

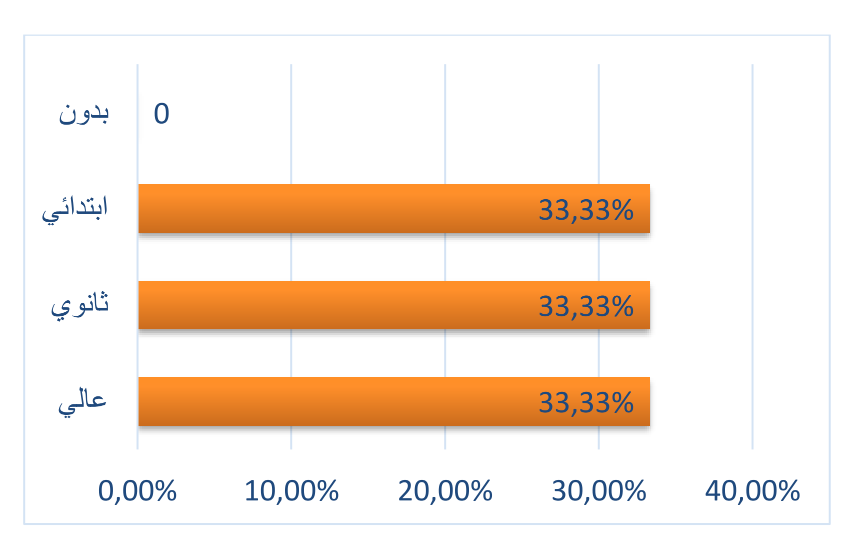
---

[342] عبد الغني السرار، الأحزاب والممارسة الديمقراطية بالمغرب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى 2021، ص 119.

[343] عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مرجع سابق، ص 123.

حاسما في اختيار عدد كبير من الجماعات النخبوية، كما تعد المؤهلات الدراسية من بين أهم العوامل التي ينظر إليها بعين الاعتبار عند دراسة النخب في دول العالم الثالث، بينما يلاحظ من جهة أخرى، أنه بالنسبة لاختيار النخبة يكتسي عامل التكوين العلمي دورا ثانويا بالمقارنة مع عامل الانتماء لبعض العائلات التقليدية الميسورة[344]، وأحيانا يكون المعطى الرمزي، والمكانة الاجتماعية ضمن القبيلة، أو حضور العينية عاملا مؤثرا أكثر من المستوى التعليمي[345].

الرسم المبياني رقم 3: توزيع النواب البرلمانيين حسب المستوى الدراسي



يُمكن قراءة البيانات أعلاه من خلال ملاحظتين، الأولى، تحيل إلى التساوي في المستويات الدراسية للنواب البرلمانيين الستة، بنسبة 33.33% لكل من المستوى الابتدائي والثانوي والعالي، أي انتماء نائبين لكل مستوى دراسي. والملاحظة الثانية تحيل إلى الاختلاف في هذه المستويات، وعدم وجود مستوى واحد لدى كل النواب، وهذا مرده بالأساس إلى اختلاف الاستراتيجية الانتخابية للأحزاب السياسية، وإلى حجم المترشحين الذين تتقدم بهم إلى الاستحقاقات الانتخابية على اختلاف مستوياتهم الدراسية، الفرص والإمكانات المتاحة للفوز في الانتخابات البرلمانية بالإضافة إلى حجم

[344] أمينة المسعودي، مرجع سابق، ص134.

[345] عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الأعيان: آليات إنتاج الوجاهة السياسية، دفاتر العلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الثالثة 2013، ص 20 وما بعدها.

وقوة تمثيلية الأحزاب السياسية في مجلس النواب، إلا أن الملاحظة الجوهرية هي أن هناك توجها عاما لدى الدولة والأحزاب السياسية والناخبين إلى السير في اتجاه دعم أصحاب المؤهلات العلمية العالية[346].

لكن وجود نائبين، لم يتجاوزا المستوى الابتدائي، يجعل من معطيات أخرى إلى جانب معيار الكفاءة العلمية أو السياسية، حاضرة في عملية انتقاء المرشحين لهذه الدائرة، وهذا يدفعه هاجس الظفر بأكبر عدد من المقاعد ومجموعة من الاعتبارات السوسيولوجية المرتبطة -أساسا- بوزن المرشح داخل الدائرة ونفوذه المعنوي والقوة الناعمة التي يتمتع بها وسط المحيطين، به هي التي تجعل غالبية الأحزاب السياسية تجنح إلى التعامل بالمنطق البراغماتي ووضع هدف الحصول على المقعد في مقدمة جدول الأعمال، أضف إلى ذلك المعطى المادي الذي يحسم في كثير من الأحيان كل جدل حول الترشح بإشكالية تمويل الحملة الانتخابية وثقلها المالي الذي لا يقدر على حمله إلا أصحاب الوجاهة والأعيان[347].

الفقرة الثانية: السمات العامة للعينة المستجوبة من المواطنات والمواطنين

سوف يتم عرض النتائج الخاصة بالعينة المدروسة وفق ثلاث صيغ، الجداول البسيطة، الرسوم البيانية، ثم الرسوم الدائرية للنسب المئوية، وذلك بهدف تحليل وتفسير خصائص العينة المستجوبة، والتي تتأطر وفق خمس متغيرات يمكن تصنيفها حسب طبيعة القياس إلى متغيرات القياس الإسمي (الجنس، الوضعية المهنية، مجال الانتماء)، ومتغيرات القياس الرتبي (المستوى الدراسي)، ثم متغيرات القياس النسبي (السن).

---

[346] زكرياء أقنوش، "تدني النضج السياسي لدى النخبة البرلمانية بالمغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 50-49، مارس 2016، ص 53.

[347] أحمد أعراب، "أزمة النخبة السياسية بالمغرب من العور القانوني والأخلاقي لترشيد الفعل السياسي إلى عدم تكريس ثقافة العقاب الانتخابي"، مجلة دراسات اقتصادية وقانونية، العدد 6-7، سنة 2022، ص 178.

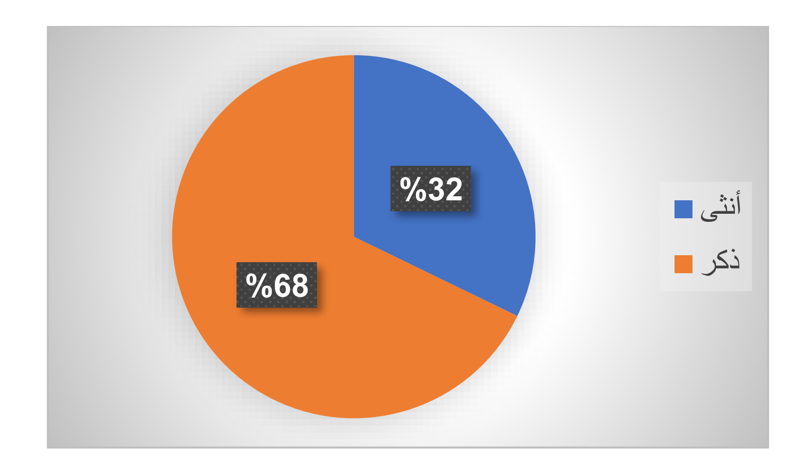
أولا: من حيث الجنس

الجدول رقم 2: إجمالي النسب المئوية لعدد المستجوبين حسب طبيعة الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	278	%67
الإناث	132	%32
المجموع	410	%100

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على نتائج استمارة بحث ميداني[348]

الرسم المبياني رقم 4: إجمالي النسب المئوية لعدد المستجوبين حسب طبيعة الجنس



نستنتج من خلال الجدول والرسم المبياني أعلاه، بأن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث بفارق يصل إلى ستة وثلاثون بالمائة (36%) ويرجع هذا الفارق الكبير في اعتقادنا، إلى صعوبة التواصل مع الإناث خاصة في المجال القروي، وعدم السماح لنا بفتح أي نقاش يشمل بعض المواضيع المتعلقة بالسياسة، لعدة اعتبارات مرتبطة إما بالأسرة أو التقاليد أو بالطبيعة الاجتماعية للمرأة كربة بيت لا يمكنها مغادرة منزلها دون إذن زوجها أو الحديث إلى شخص غريب، حتى إن تعلق الأمر بإجراء بحث

[348] تجدر الإشارة إلى أن المصدر المعتمد في الجداول والرسوم البيانية خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة، ترجع كلها إلى نتائج تفريغ استمارة ناتجة عن بحث ميداني، وبالتالي، لن نعود عند كل جدول ورسم بياني إلى التذكير بالمصدر، ما دامت كلها ناتجة عن نفس الاستمارة في البحث الميداني، وعند الاعتماد على مصدر مختلف سوف يتم ذكره أسفل الجدول أو الرسم البياني.



علمي، فالأمر لا يتعلق بغلبة عدد الذكور، بحيث أن نسبة الإناث بإقليم الجديدة متقاربة مع نسبة الذكور(50.92% للذكور، و49.08% للإناث)[349]، أي أن عدد الذكور لا يتجاوز عدد الإناث سوى بنسبة 1.84%، ولهذه الاعتبارات فإن أغلب الإناث اللاتي أجبن على الاستبيان هن طالبات جامعيات أو موظفات كما سيتم التطرق له في ما بعد.

ثانيا: من حيث السن

يحدد القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات[350]، في المادة الثالثة منه بأن "الناخبون هم المغاربة ذكورا و إناثا البالغون من العمر ثمان عشرة سنة شمسية كاملة على الأقل"، وبالتالي، فالسن القانونية للمشاركة السياسية في الانتخابات المغربية تشريعية كانت أو جماعية محددة في السن الثامنة عشر (18)، وقد اعتمدنا على هذا الأساس لتحديد الفئات العمرية للعينة المعنية بالدراسة، وذلك ابتداء من سن الثامنة عشرة (18) من عمر أصغر فرد في الفئات المشاركة في التعبير عن آرائهم بخصوص الاستبيان.

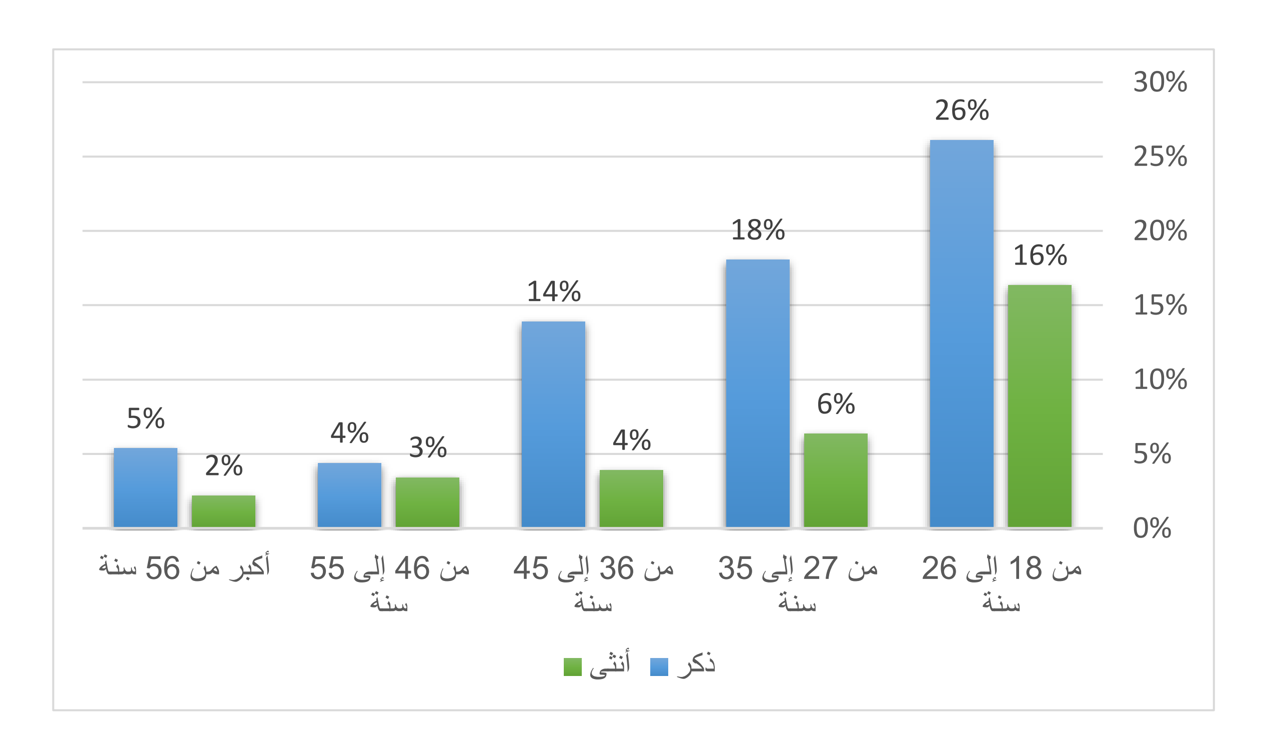
[349] Haut-Commissariat au Plan du Maroc, Monographie de la province d'El Jadida 2021, Le site de la Direction Régionale de Casablanca-Settat : https://bit.ly/42BDuCb

[350] القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 1.97.83 صادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) ، الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 24 ذي القعدة 1417 (3 أبريل 1997)، ص 570، كما تم تغييره بالقانون رقم 11.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.29 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 218.

<u>الجدول رقم 3</u>: توزيع مختلف الفئات العمرية من 18 إلى 56 سنة فما فوق

	أنثى	ذكر	المجموع
من 18 إلى 26 سنة	67	107	174
من 27 إلى 35 سنة	26	74	100
من 36 إلى 45 سنة	16	57	73
من 46 إلى 55 سنة	14	18	32
أكبر من 56 سنة	9	22	31
المجموع	132	278	410

<u>الرسم المبياني رقم 5</u>: النسب المئوية لمختلف الفئات العمرية من 18 إلى 56 سنة فما فوق



يلاحظ من نتائج الجدول والرسم المبياني أعلاه، أن النسبة الأكبر من عينة المستجوبين من حيث السن والفئات العمرية، هي الفئة (من 18 إلى 26 سنة) بنسبة 26% للذكور و16% للإناث، أي بنسبة

42% من مجموع الفئات المستجوبة، وتأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية (من 27 إلى 35 سنة) بنسبة 18% للذكور و6% للإناث، بنسبة 24% من مجموع الفئات المستجوبة، يليها الفئة (من 36 إلى 45 سنة)، بنسبة 14% للذكور و4% للإناث، بمجموع 18% من مجموع العينة، ثم الفئة (من 46 إلى 55 سنة) وتتشكل من 4% بالنسبة للذكور و3% للإناث، بنسبة 8% من مجموع العينة، ثم في المرتبة الأخيرة الفئة (أكبر من 56 سنة) بنسبة 5% للذكور و2% للإناث وبنسبة 8% من مجموع العينة المستجوبة.

في مجموع عدد المستجوبين يبدو هناك تفوق لنسبة الذكور على الإناث في معظم الفئات العمرية لأسباب سبقت الإشارة إليها، وتتعلق أساسا بإكراهات الوسط الاجتماعي خاصة في المجال القروي، كما يرجع إلى طبيعة العينة المستعملة في البحث (العينة المتاحة) واعتماد صيغة الاستبيان الالكتروني، الذي عرف تجاوبا من فئة الذكور أكثر من الإناث، كما أن غياب ثقافة البحث العلمي والإجابة على استطلاعات الرأي، و انتشار ثقافة الخوف واعتبار أن الحديث في مواضيع السياسة أمر يثير الشبهات وقد يقودك إلى السجن، عوامل كلها ساهمت في هذا التفاوت النسبي بين الذكور والإناث. ومن حيث مجموع عدد الفئات المستجوبة نجد تفوقا واضحا للفئات العمرية ما بين 18 و35 سنة وهي الفترة المميزة للفئات النشيطة داخل أغلب المجتمعات.

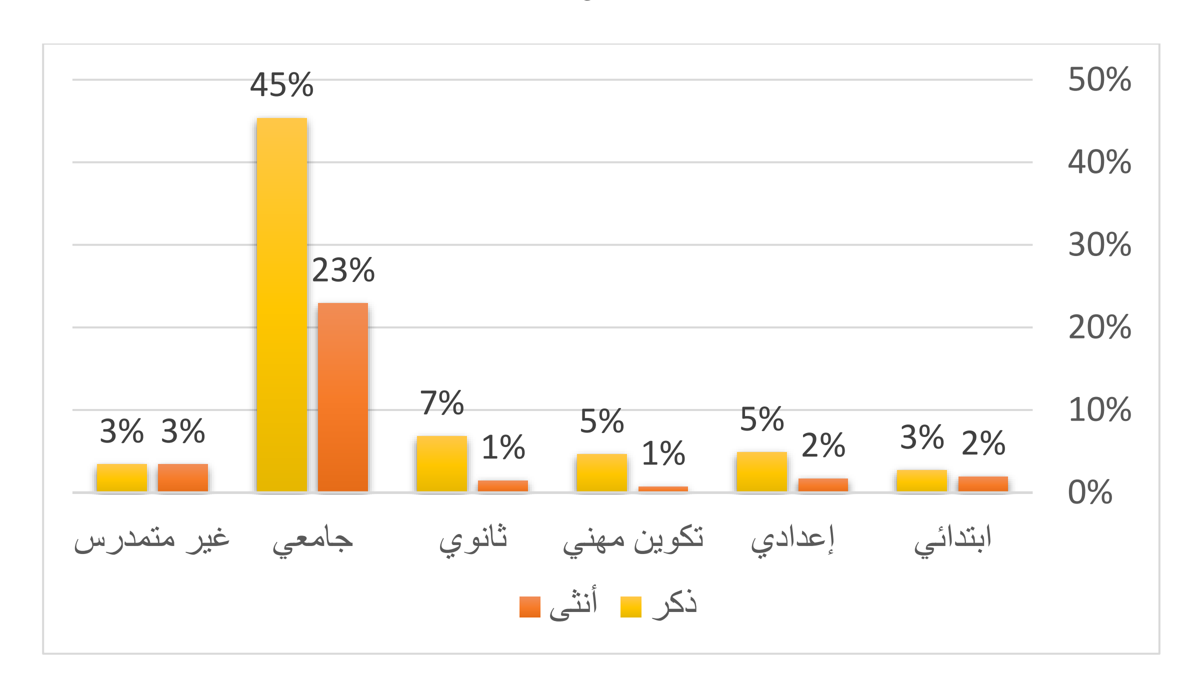
ثالثا: من حيث المستوى الدراسي

الجدول رقم 4: المستويات الدراسية للفئات المستجوبة

	أنثى	ذكر	المجموع	النسبة المئوية
ابتدائي	8	11	19	5%
إعدادي	7	20	27	7%
تكوين مهني	3	19	22	5%
ثانوي	6	28	34	8%
جامعي	94	186	280	68%
غير متمدرس	14	14	28	7%
المجموع	132	278	410	100%

جدير بالذكر أن المستويات التعليمية التي يوضحها الجدول أعلاه والرسم المبياني أسفله، قد لا تعكس -إلى حد ما- مستويات التعليم الحقيقية داخل المجال المدروس، وهذا يعود إلى طبيعة العينة المستخدمة في البحث، وهي العينة المتاحة أو عينة الصدفة، كنوع من العينات الغير احتمالية التي تتيح للباحث نوعا من الحرية في اختيار مفرداتها، خاصة مع وجود بعض الإكراهات المادية والزمنية أو غياب المعرفة الشاملة بمجتمع البحث، وهي حدود تحول دون اعتماد الأنواع الأخرى من العينات الاحتمالية على وجه الخصوص.

<u>الرسم المبياني رقم 6</u>: النسب المئوية لمختلف المستويات الدراسية للفئات المستجوبة حسب الجنس



يبدو جليا من النتائج أعلاه، أن الفئة التي أجابت على الاستبيان موضوع الدراسة، هي ذات مستوى جامعي، بنسبة 68% من مجموع الفئات المستجوبة، يشكل فيها الذكور نسبة 45% أما الإناث 23%، أن النسبة المتبقية من العينة المستجوبة (32%) تتوزع على باقي المستويات الأخرى، بنسب متقاربة، 8% بالنسبة للفئات ذات المستوى التعليمي الثانوي، و7% للمستوى الإعدادي، 5% ذوي تكوين مهني، 5% المستوى الابتدائي، في حين أن الفئات المستجوبة الغير متمدرسة تشكل 7% من مجموع العينة، وفي مختلف المستويات هناك تفوق للذكور على الإناث من حيث المستوى الدراسي، يجد تفسيره في العدد المرتفع للذكور على الإناث اللاتي أجبن على الاستبيان.

رابعا: من حيث الوضعية المهنية

إن هذا العامل يعتبر من بين أهم العوامل في التفسير الإحصائي لتحليل الموقف السياسي للفرد، على اعتبار أنه يعكس درجة الاستقلال الفردي في الاختيار خارج ضغط الحاجة المادية الآنية والملحة، الشيء الذي سيجعل الفرد إزاء اختيار تمليه عليه الوضعية المادية الآنية أكثر مما يمليه عليه تقييمه للمؤسسات للأشخاص المرشحين ومدى مصداقيتهم في ممارسة وظائفهم[351].

الجدول رقم 5: الوضعية المهنية للمستجوبين[352].

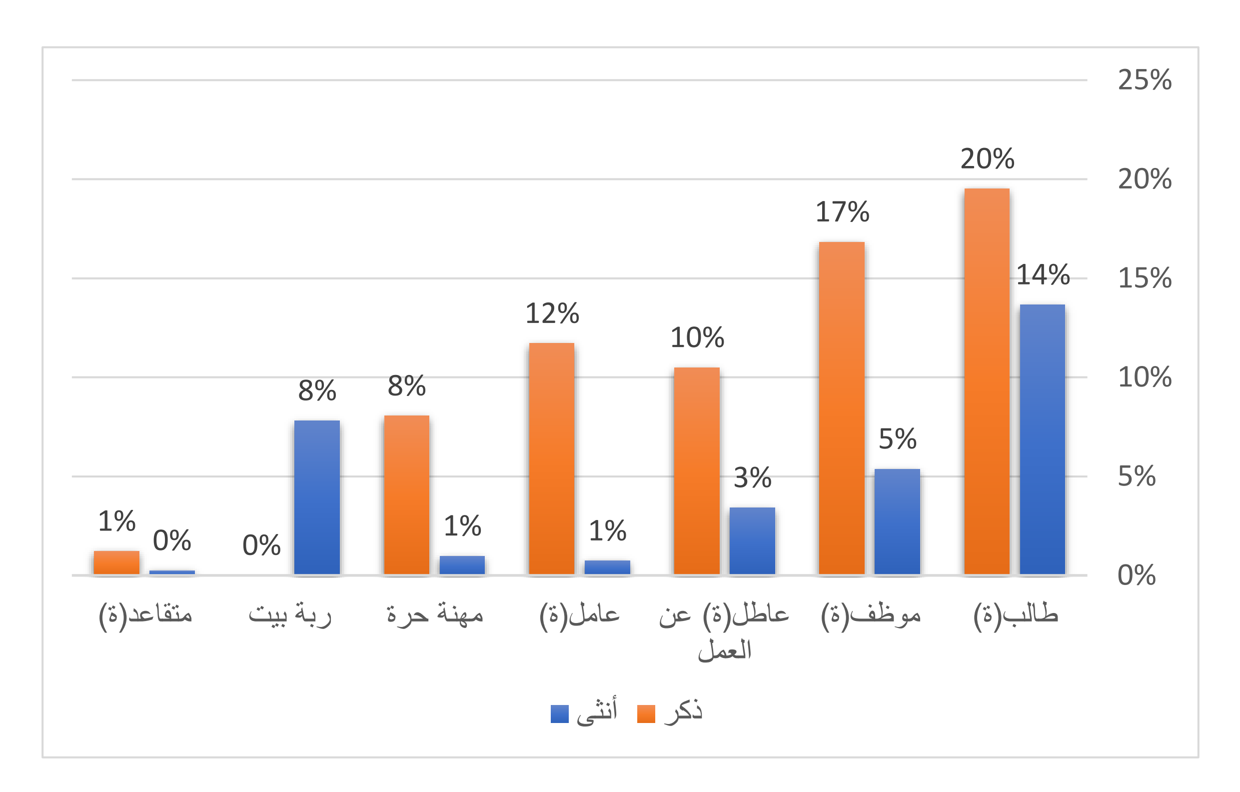
	أنثى	ذكر	المجموع	النسبة المئوية
متقاعد(ة)	1	5	6	1%
ربة بيت	32	0	32	8%
مهنة حرة	4	33	37	9%
عامل(ة)	3	48	51	12%
عاطل(ة) عن العمل	14	43	57	14%
موظف(ة)	22	69	91	22%
طالب(ة)	56	80	136	33%
المجموع	132	278	410	100%

[351] لحسن أمزيان، مرجع سابق، ص 231.

[352] تم تقسيم الوضعية المهنية أو طبيعة العمل الخاصة بالعينة المستجوبة إلى سبعة أصناف محددة، تضم أولا الموظفين، ونقصد بهم الأشخاص ذكورا وإناثا العاملين في الوظيفة العمومية، ثانيا، العمال ونقصد بهم العاملين في القطاع الخاص، ثالثا، أصحاب المهن الحرة وهم الأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجاريا أو حرفيا بشكل مستقل، رابعا، الطلبة الجامعيون، خامسا، ربات البيوت، سادسا، المتقاعدون، ثم الفئة السابعة هم العاطلون عن العمل.

من حيث العدد الإجمالي للفئات الذين أجابوا على الاستبيان يلاحظ أن فئة الطلبة هي التي تحتل المركز الأول (136 طالب وطالبة، بنسبة 33%)، وذلك مرده إلى الإقبال الكبير للطالبات والطلبة على التفاعل الإيجابي مع الاستبيان[353].


الرسم المبياني رقم 7: النسب المئوية للوضعية المهنية للمستجوبين من حيث الجنس



من حيث النسب المئوية لكلا الجنسين، يلاحظ من النتائج المبينة في الجدول والرسم المبياني أعلاه، أن النسبة الأكبر للمستجوبين هي فئة الطلبة الجامعيين، بنسبة 20% للذكور و14% للإناث، ويعود ذلك إلى الأسباب التي سبق ذكرها، ثم تليها فئة العاملين والعاملات في الوظيفة العمومية، بنسبة 17% للذكور و5% للإناث، وإذا كانت نسبة الذكور المشتغلين بالوظيفة العمومية تبدو مرتفعة

[353] من أسباب تفوق النسبة الطلبة هي أن الوصول إلهم كان سهلا من خلال زيارة الكليات والتواصل مع الطلبة لإرسال الاستبيان إلهم، إما مباشرة أو عن طريق الوسائل التكنولوجية المتاحة، الكليات التي قمنا بزيارتها، لكي يسهل علينا الوصول إلى فئات تنتمي لمختلف تراب إقليم الجديدة، هي ثلاث كليات تابعة لجامعة شعيب الدكالي بالجديدة، وهي كلية العلوم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وتمت مشاركة الاستبيان عبر (تطبيق واتساب) الذي يضم مجموعات خاصة بالكليات التي يدرس بها طلبة من مختلف الجماعات الترابية التابعة لإقليم الجديدة.



مقارنة مع باقي الوظائف الأخرى، إلا أن هذا لا ينطبق على الإناث، حيث أن ربات البيوت يأتين في المرتبة الثانية بعد فئة الطالبات بنسبة 8%، وهذا منطقي إلى حد ما، حيث أن الطبيعة القروية للجماعات التابعة لإقليم الجديدة، وبالرغم من أن فئات عريضة من الفتيات يذهبن إلى المدرسة، إلا أن عددا كبيرا منهم لا يتجاوز المستوى الابتدائي وأحيانا الإعدادي أو الثانوي، بسبب إما عدم وجود المدارس، وإما لصعوبة الوصول إليها، وإما لانتشار ثقافة أن الفتاة بمجرد أن تبلغ سن السابعة عشرة عليها أن تتزوج، فيكون مسار العديد من الفتيات هو مغادرة المدرسة في اتجاه مؤسسة الزواج.

بالنسبة للذكور تأتي فئة العاملين في القطاع الخاص في المرتبة الثالثة بعد الموظفين، ويشتغل أغلب هؤلاء إما في شركات خاصة أو المعامل، وشركات البناء، وعلى عكس فالنساء العاملات لا يشكلن سوى نسبة 1%، والأمر عينه بالنسبة للممارسات لمهن حرة. لكن هذا لا ينفي وجود نسبة كبيرة من المستجوبين تعاني من البطالة، حيث أن نسبة 14% من المستجوبين عاطلون عن العمل، منهم 10% ذكورا، و3% إناثا. أما نسبة المستجوبين من المتقاعدين فهي 1%.

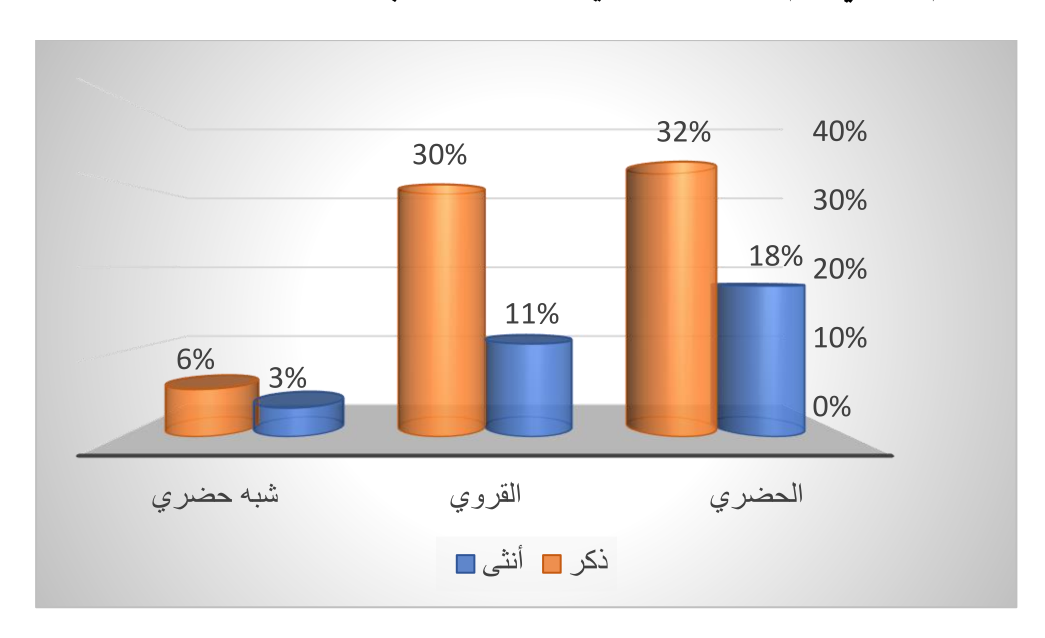
خامسا: من حيث مجال السكن

تم تقسيم الفئات المستجوبة من حيث مجال السكن إلى ثلاث فئات محددة، تشمل الأولى المواطنين ذكورا و إناثا القاطنين بالمجال الحضري، والفئة الثانية القاطنين بالمجال شبه الحضري، أما الفئة الثالثة فتضم القاطنين بالمجال القروي، والمقصود بمجال السكن، هو مكان الاستقرار وممارسة الحياة العادية والأنشطة اليومية للفرد.

<u>الجدول رقم 6:</u> عدد المستجوبين من حيث مجال السكن

	أنثى	ذكر	المجموع	النسبة المئوية
الحضري	73	133	206	50%
القروي	45	122	167	41%
شبه حضري	14	23	37	9%
المجموع	132	278	410	100%

<u>الرسم المبياني رقم 8:</u> النسب المئوية لعدد المستجوبين من حيث مجال السكن



يتضح من خلال الجدول والرسم المبياني أعلاه، أن هناك تقاربا من حيث نسبة المستجوبين، بين المجالين الحضري والقروي، بنسبة 50% للمجال الحضري (32% ذكور و18% إناث) و40% للمجال القروي (30% ذكور و11% إناث)، أي بفارق 10% فقط، في حين أن المستجوبين من المجال شبه

حضري لا يتجاوز 9%. وإذا كان العدد الأكبر نسبيا من المستجوبين ينتمي إلى المجال الحضري، وهذا مرده إلى أن (60.3%)[354] من مجموع ساكنة إقليم الجديدة تعيش في المناطق الحضرية.

[354] الموقع الالكتروني لجهة الدار البيضاء سطات: https://casasettat.ma/ar/province/el-jadida ، تاريخ التصفح: 26/03/2023 14:45

المطلب الثاني: عرض وتفسير نتائج مؤشرات الثقة في البرلمان لدى العينة المدروسة

إن الدافع وراء التحقيق العلمي حول الثقة في البرلمان هو بدرجة أولى نابع من مخاوف تراجع مستويات ثقة الجمهور في السياسة، لأن الثقة السياسية بصورة عامة تعتبر شرطا ضروريا للحكم الديمقراطي، ويُعتقد أن انخفاض الثقة في البرلمان يتحدى جوهريا نوعية الديمقراطية التمثيلية، كما أن الثقة في المؤسسات البرلمانية أمر حاسم لاستقرار المجتمعات وعمل الديمقراطية لكونه يشكل استعداد الناس للتعاون والتضامن من أجل تحقيق الأهداف الجماعية، ومن المقبول على نطاق واسع أن ثقة المواطنين مهمة لحالة الديمقراطية وللعمل الصحيح للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا.

وبشكل جوهري أيضا يمكن فهم الثقة على أنها دعم المواطنين للمؤسسة البرلمانية في مواجهة عدم اليقين بشأن أعمال هذه المؤسسة أو ضعفها، وعلى الرغم من أن الثقة في البرلمان تعامل تقليديا باعتبارها قيمة مؤيدة للديمقراطية، فإن غيابها ليس من الواضح أنه يضر بالديمقراطية، فقد يكون عدم الرضا من حين لآخر من مواطنين معينين عن البرلمان ليس بالأمر غير العادي ولا هو إشكالية بالضرورة خصوصا في الديمقراطيات العريقة، لكن رغم ذلك تبقى الإشكالية الأكثر إثارة هو احتمال أن يؤدي عدم الرضا العميق والمستدام إلى تآكل دعم النظام بصفة عامة والقلق الأكبر هو أن عدم الرضا عن البرلمان قد يتحول إلى استياء من عمل الديمقراطية بشكل أعم[355].

وتتشكل دورة الثقة من خلال مجموعة من المؤشرات التي تساهم في صياغة مو اقف إيجابية تتدرج عبر مراحل مختلفة لتتبلور في النهاية على صيغة الشعور بالثقة[356]، وقد اعتمدنا في دراستنا لمستويات الثقة في البرلمان لدى عينة البحث على مجموعة المؤشرات، وهي مؤشر الثقافة السياسية،

[355] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 39-40.

[356] جليلة حديدي، مرجع سابق، ص 158.

مؤشر تقييم الأداء، مؤشر سلوك البرلمانيين، ثم مؤشر الثقة العامة، وسنحاول تحليل هذه المؤشرات انطلاقا من عرض وتحليل نتائج البحث الميداني (الفقرة الأولى)، ثم محاولة تفسير هذه النتائج (الفقرة الثانية).



الفقرة الأولى: عرض وتحليل مؤشرات الثقة في البرلمان لدى العينة المدروسة

إن الإشكالية الأساسية المتحكمة في محاور هذه الراسة، تهدف بالأساس إلى استكشاف الارتباط بين المؤسسة التمثيلية وبين المنتخب الممثل عن المؤسسة، وتأثير ذلك على ثقة المواطنات والمواطنين بهذه المؤسسة، بمعنى هل تراجع ثقة المواطن في المؤسسات مرتبط بسلوك النخبة السياسية وبأدائها، أم بعوامل ومؤثرات أخرى؟

وفي هذا السياق، نسائل أولا، النخبة البرلمانية عن مسألة الثقة في البرلمان، وكان هذا موضوع مقابلة تم إجراؤها مع النواب البرلمانيين[357]، عن الدائرة الانتخابية –الجديدة- همّت مجموعة من الاشكالات المرتبطة أساسا بموضوع الدراسة.

ثم نسائل ثانيا، المواطنات والمواطنين، حول مدى ثقتهم في البرلمان وفي النخب البرلمانية، مدى رضائهم عن أداء البرلمان، وحول مواقفهم، تصوراتهم ووجهات نظرهم حول الثقة في المؤسسة البرلمانية، وحول أسباب تراجعها وكيفيات و آفاق بنائها. وفي هذا الإطار العملي، قمنا باستطلاع الرأي محاولين من خلاله استقراء مختلف آراء المواطنين على مستوى إقليم الجديدة عبر ملئ استمارات موجهة بهذا الشأن.

أولا: النخبة البرلمانية ومسألة الثقة في البرلمان من وجهة نظر نائب برلماني

- مقابلة ميدانية مع نائب برلماني عن الدائرة الانتخابية -الجديدة-[358].

1 - ما هو تقييمك لثقة المواطنين في البرلمان والنخب البرلمانية وكيف تنظرون إلى دوركم كنواب برلمانيين في بناء هذه الثقة؟

[357] تم تحديد عينة ممثلة للنخبة البرلمانية النيابية في ثلاث نواب برلمانيين من أصل ستة، ولم نستطع مقابلة سوى نائب برلماني واحد لأسباب تم التطرق لها في مقدمة هذه الدراسة.

[358] مقابلة مع (م.ل)، سبق ذكرها.

إن أول نقطة يجب أن نشير إليها عندما نود تقييم وضعية ثقة المواطنات والمواطنين في المؤسسة البرلمانية، هي أن هذه الثقة ليست أمرا ثابتا، ولا ترتبط بفاعل واحد، وليست شيئا مستقرا يمكن بسهولة وضعه ضمن دائرة الرصد والتقييم، خاصة وأننا نتحدث عن السياسة، وهي مجال يبقى دائما خاضعا لتأثيرات كثيرة، اجتماعية، اقتصادية، فكرية، وسياسية بالدرجة الأولى، والتي يصعب معها أحيانا الجزم أو القول بأن هناك ثقة تامة، أو عدم ثقة تامة.

لكن يمكنني مبدئيا القول، وانطلاقا من الدائرة الانتخابية التي أمثلها، أن المواطنات والمواطنين يثقون في البرلمان، ويرون فيه المجال الذي يمكن فيه لممثلهم الدفاع عن مصالحهم ومطالبهم، لكن مع ذلك لا يمكن أن ننفي مسألة أن فئة كبيرة من هؤلاء، لا تثق في هذه المؤسسة، أو أن ثقتها نسبية، لكنها غير مؤثرة، وهذا يظهر بشكل جلي خلال فترة الانتخابات التشريعية، وإقبال الناس على التصويت لصالح مرشحيهم، لكن مع ذلك تبقى الثقة أمرا مهما يجب على كل نائب برلماني انطلاقا من دائرته الحرص على بنائها، ليس فقط بين المواطن والمؤسسة، بل بينه وبين المواطنين أيضا.

2 - من واقع تجربتك كنائب برلماني، ما هي العوامل التي تساهم في تراجع ثقة المواطنين في البرلمان؟

يصعب تحديد هذه العوامل دون القيام ببحث شامل ومعمق، خاصة وأنه حاليا هناك انتشار واسع لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وانتشرت معه الأخبار الزائفة وبعض الجهات التي تحاول التأثير على صورة المؤسسات، وبالتالي قد ينساق المرء وراءها وهو يحاول وضع أصبعه على مشكل الثقة في المؤسسات، وقد تكون هذه الأسباب غير واقعية، أو سياسوية، لكن لكي أجيب على هذا السؤال بشكل مباشر، وإلى جانب بعض الإشكالات المرتبطة بما يتم الترويج له صحفيا من قبيل غياب المحاسبة وانتشار الفساد والمحسوبية، وإن كانت هذه الأمور موجودة لدى بعض النخب الفاسدة التي تؤثر على صورة المؤسسة لدى الشعب، إلا أن الأسباب التي تبدو لي أنها تؤثر بشكل واضح

على الثقة في البرلمان لدى المواطنات والمواطنين، هي أساسا، عدم وفاء النخب السياسية بوعودها الانتخابية، وضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية، من قبيل البطالة والفقر عند الشباب خصوصا، والتي تجعلهم في حالة من السخط والاغتراب والعزوف.

يزكي هذا الوضع، ضعف التواصل بين النواب البرلمانيين وبين المواطن، وهنا لا أنفي مسؤولية المواطن نفسه، لأنه لا يسأل ولا يتواصل، أظف إلى ذلك أن كثيرا من المواطنين يخلطون بين مهمة النائب البرلماني وبين مهام الحكومة، وهذه الأخيرة ما دامت مسؤولة عن السياسات العمومية، فإن مخرجاتها في حالة لم تتو افق مع تصورات المواطن، يظن في نفسه أن النائب البرلماني والبرلمان نفسه مسؤول عن هذه الوضعية، أي هناك غياب للوعي بمهام ووظائف هذه المؤسسة لدى شريحة كبيرة من المواطنين، وأخيرا يمكن أن أضيف، مسألة شساعة الدائرة الانتخابية التي تشكل بالنسبة للنائب البرلماني إشكالية كبرى يصعب معها ضمان تواصل دائم وفعال و إيجابي مع مختلف مكوناتها.

3 - كيف تتعاملون كنخب برلمانية مع إشكالية تراجع الثقة السياسية لدى المواطنين، خاصة في المؤسسة البرلمانية؟

قبل ذلك، يجب أن نتساءل، هل تراجع الثقة في البرلمان حقيقة؟ لأنه بالنسبة لي المواطن يثق في المؤسسة البرلمانية، وإلا لماذا يستمر البرلمان في عمله، ويتطور عمله ومنجز اته، ولماذا يُقبل المواطنون على كل استحقاق انتخابي؟ هذه أسئلة مشروعة وتحتاج إلى إجابات منطقية، قبل التسليم بمسألة ضعف ثقة المواطن في البرلمان. لكن، الأمر الذي يبدو من وجهة نظري واضحا بالنسبة لهذا السؤال، ويمكنني الإجابة عليه، هو أن التعامل مع إشكالية الثقة، سواء في النواب البرلمانيين أو في البرلمان، هو أمر متروك لكل نائب برلماني على حدة، أي أن لكل برلماني، باعتباره عضوا في حزب سياسي، و أيضا كفاعل سياسي بالدرجة الأولى، له استر اتيجية سياسية، وتواصلية، وبرنامج يشتغل وفقه، ومن خلاله يعمل على بناء رصيد جماهيري محلي، وقاعدة انتخابية، وبناء علاقات قوية ومتينة أساها

الثقة والمصلحة الإيجابية المتبادلة، أما بالنسبة لي فالقرب من المواطن والتواصل الدائم والفعال والإيجابي هو السبيل لتعزيز روابط الثقة والعلاقة بين المواطن والبرلمان.

4 - في اعتقادك، هل يؤثر سلوك وأداء النخب البرلمانية على تراجع ثقة المواطنات والمواطنين في البرلمان؟

كما قلتُ سابقا، الثقة مسألة نسبية، وبالتالي يصعب ربطها بشكل مباشر بعامل واحد، وفي حالتنا، القول بأن تراجع الثقة في البرلمان، السبب المباشر لها هو سلوك النخبة السياسية البرلمانية هو أمر غير صحيح مائة في المائة، لأن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا من سلوك النواب البرلمانيين، إلا أنه بالنسبة لي إشكالية الثقة هي إشكالية تواصل بامتياز، وبالتالي فالحل هو المبادرة الدائمة من خلال التواصل والتقرب من المواطن، لكن مع ذلك، هناك فئة من المواطنات والمواطنين، الذين يصعب إرجاع ثقتهم، وأصبحت عدم الثقة في العمل السياسي والمؤسسات السياسية والفاعلين السياسيين، بالنسبة لهم حالة معيشية ترافق كل تفكير أو تصور نحو الدولة بمختلف فاعليها.

5 – هل تحرص على التواصل مع المواطنات والمواطنين بدائرتك الانتخابية؟

التواصل الدائم والإيجابي هو الكفيل باستعادة ثقة المواطن في مؤسساته، ففي بعض الأحيان المواطن يكون في حاجة فقط إلى من يستمع له، ويتواصل معه، ويشعر بمعاناته اليومية واحتياجاته، وهذا سيجعلنا نؤكد مرة أخرى على نسبية الثقة، فهي أحيانا تكون مجرد حالة نفسية تحتاج فقط إلى تعزيز بعض السلوكيات الإيجابية، ومن موقعنا كنواب برلمانيين فنحن نحرص دائما على التواصل والقرب من المواطن، والاستماع إليه، ونجعل بابنا مفتوح دائما إلى كل من يسأل أو يحتاج لنا.

6 - هل يساهم المواطن في تراجع الثقة في البرلمان؟

نعم بالطبع، لأن مسالة ضعف وبناء الثقة هي مسؤولية مشتركة ما بين المواطن، والنخبة السياسية والمؤسسات، وبالتالي فإن تراجع الثقة في المؤسسة التشريعية رهين بهؤلاء الثلاثة، فشريحة

كبيرة من المواطنين تستغل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الأخبار الزائفة وتشويه صورة المؤسسات، وصورة السياسيين، وهذا يجعل المواطن شريكا في هذه الإشكالية، أيضا المواطن نفسه عازف عن أي فعل سياسي، ولا يفتح المجال لأي حوار بنّاء يمكن من خلاله التعرف على مشاكله وتبني همومه ومطالبه، ويكتفي فقط بالتعبير عن سخطه وعدم رضاه، وكما ذكرت سابقا، المواطن لا يبحث ولا يسأل ولا يتواصل، فهناك قنوات عديدة للتواصل ولمشاركة المواطن في صنع القرار، ومع ذلك يكتفي بتلك الحمولة السلبية حول المؤسسة البرلمانية التي قد تكون خاطئة أحيانا، أو تصور مغلوط حول اختصاصات ووظائف البرلمان أو النائب البرلماني، الذي تنحصر أدواره في التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم سياساتها.

7 - ما هي في رأيك تداعيات أو تأثيرات تراجع الثقة في البرلمان على سلوك المواطنات والمواطنين؟

الثقة السياسية هي رابطة مهمة بين المواطنين وبين الدولة بمؤسساتها وفاعليها المختلفين، وفي دولة تعتمد أساسا على الديمقراطية التمثيلية التي تحتاج وجود شعب واعي ومواطن سياسي نشيط وفاعلين سياسيين من أحزاب ونقابات وجمعيات تؤدي أدوارها في التأطير وفي التنشئة والتوعية السياسية السليمة، وهذا في اعتقادي أمر غائب عن الأحزاب السياسية المغربية، فهي لا تقوم بأدوارها في تأطير المواطنين، مما يزيد من حدة وتوتر هذه العلاقة بين المواطن وبين الفاعل السياسي والمؤسساتي، وهو ما يمكن أن ينجم عنه تراجع في الثقة السياسية، والذي بدوره يؤدي إلى بروز مظاهر سلوكية سلبية.

من مظاهر ذلك، العزوف السياسي والتراجع الكبير للمشاركة السياسية والإقبال الضعيف للشباب خصوصا على الانخراط في العمل السياسي، وأحيانا يؤدي الأمر إلى بعض الاحتجاجات، لكن هذه الأخيرة لا ترتبط دائما بتراجع الثقة في المؤسسات، بل بتحولات مختلفة تعرفها الدولة والمجتمع بشكل عام.

8 - ما هي الخطوات التي تعتقد أنه يجب اتخاذها لتحسين نظرة المواطنين للنخب السياسية والبرلمان، وبالتالي تعزيز الثقة في المؤسسة البرلمانية؟

بناء الثقة السياسية بين المواطن والبرلمان يحتاج إلى تحول وتغيير في الممارسة السياسية، ويجب أن ينطلق من داخل الأحزاب السياسية بمختلف نخبها الحزبية، ومن داخل جميع المؤسسات التمثيلية، وهذا لن يأتي إلا من خلال وفاء الأحزاب السياسية بوعودها الانتخابية، وإعداد برامج انتخابية منطقية وممكنة التطبيق، ونقل مشاكل وهموم المواطنين والدفاع عنهم وعن احتياجاتهم داخل المؤسسات التي يمثلونها، والقرب من المواطن، والحرص على التواصل الدائم والفعال.

من خلال المقابلة السالفة، يُلاحَظ أن ثقة المواطنين في البرلمان ليست قضية بسيطة وأنها تتأثر بعوامل متعددة. أحد العوامل المؤثرة هو أداء النخب السياسية وسلوكهم في البرلمان. عندما يكون هناك تقصير أو فساد أو عدم الالتزام بوعود الحملة الانتخابية، فقد ينتج عن ذلك تراجع في الثقة في المؤسسة البرلمانية. ومن جانب آخر، ينبغي أن نلاحظ أن المواطنين أيضا لهم دور في تراجع الثقة في البرلمان. على سبيل المثال، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الأخبار الزائفة أو تشويه صورة المؤسسات السياسية قد يؤدي إلى زيادة الشكوك وتراجع الثقة. ولتعزيز الثقة في المؤسسة البرلمانية، ينبغي اتخاذ خطوات عديدة. يجب على النخب السياسية الوفاء بوعودها وتحقيق التواصل الفعال مع المواطنين. يجب أيضا أن يلعب المواطنون دورا فعّالا من خلال المشاركة السياسية والتعبير عن مشاكلهم واحتياجاتهم بطرق بناءة وبناء جسور التواصل مع النخب السياسية.

بشكل عام، يمكن القول إن تحسين ثقة المواطنين في البرلمان يتطلب جهودا مشتركة من النخب السياسية والمواطنين. يجب أن تكون هناك شفافية ومساءلة في عمل البرلمان، حيث يتعين على النواب تحمل المسؤولية والتواصل مع الناخبين وتقديم التقارير المنتظمة حول أدائهم وتقدمهم في تحقيق أهدافهم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الأحزاب السياسية تعزيز الشفافية والديمقراطية

الداخلية، وضمان تواجد ميكانيزمات للاستماع إلى آراء ومطالب الأعضاء والمواطنين، وتعزيز مشاركة الشباب والنساء في العمل السياسي. وهناك أيضا حاجة لتوسيع الدور الرقابي للبرلمان وتعزيز قدرته على الرقابة ومراقبة أعمال الحكومة. يجب تعزيز استقلالية البرلمان وتوفير الإمكانات والموارد اللازمة لأداء وظائفه بكفاءة. كما يتعين تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية من خلال تعزيز الوعي السياسي وتثقيف المواطنين حول دور البرلمان وأهميته في صنع القرارات.

باختصار، لتحسين ثقة المواطنين في البرلمان وتعزيز العلاقة بين المواطنين والنخب السياسية، يجب أن تكون هناك ممارسة سياسية شفافة ومسؤولة، ترتكز على الحوار والتواصل المستمر مع المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والديمقراطية في أعمال البرلمان وتعزيز دوره الرقابي.

عموما، شكلت هذه المقابلة مناسبة مهمة للتعرف على تصورات النخبة السياسية البرلمانية، وتوجهاتها نحو موضوع الدراسة، وتحديدا إشكالية بناء وتعزيز الثقة في المؤسسة البرلمانية باعتبارهم جزءا منها، ويعبرون عن وجه هذه المؤسسة لدى عموم المواطنات والمواطنين، ويمكن بناء عليها، استخلاص بعض الاستنتاجات الأساسية:

- ❖ تأثير سلوك النخب السياسية: يؤثر أداء النخب السياسية وسلوكهم في البرلمان على ثقة المواطنين في المؤسسة البرلمانية. تقديم وعود انتخابية والوفاء بها، والتواصل الفعّال والإيجابي مع المواطنين يسهم في استعادة الثقة وتحسين نظرة المواطنين للنخب السياسية.
- ❖ دور المواطنين: يشترك المواطنون والنخب السياسية في مسؤولية تراجع الثقة في البرلمان. حيث يجب على المواطنين المشاركة في الحياة السياسية والتعبير عن احتياجاتهم ومشاكلهم بشكل بنّاء، وتوسيع المشاركة المواطنة والحوار العام لتعزيز التواصل بين النخب السياسية والمواطنين.

❖ تعزيز الشفافية والديمقراطية: يجب على الأحزاب السياسية تعزيز الشفافية والديمقراطية الداخلية، وتوفير مساحات للاستماع إلى آراء الأعضاء والمواطنين، وتعزيز قدرات البرلمان في ممارسة دوره الرقابي.

❖ تعزيز المشاركة السياسية: ينبغي تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية من خلال زيادة الوعي السياسي وتثقيفهم حول دور البرلمان، وتوفير بيئة تشجع على المشاركة المجتمعية وتنظيم الحوارات العامة.

❖ التواصل المستمر: يعد التواصل المستمر والفعّال بين النخب السياسية والمواطنين جوهريا لتحسين ثقة المواطنين في البرلمان وتعزيز العلاقة بين النخب السياسية والمواطنين. يجب على النخب السياسية أن تكون قريبة من المواطنين، تستمع إلى احتياجاتهم، وتتفاعل معهم باهتمام ومسؤولية.

ثانيا: مستويات الثقة في البرلمان لدى العينة المستجوبة من المواطنات والمواطنين

تم تحصيل هذه المؤشرات من خلال المحورين الثاني والثالث من الاستبيان، حيث يهم الأول تصورات المواطنات والمواطنين تجاه البرلمان والنخب البرلمانية (2 أسئلة) ويتعلق الثاني بمؤشرات الثقة في البرلمان، وهي موزعة على (4 أسئلة)، تعمدنا عدم إدراجها على شكل عناوين داخل الاستبيان، لكي نعطي للمستجوبين هامشا مع الحرية في التفاعل والإجابة على الاستبيان بشكل صادق، ودون توجيه مقصود لإعطاء إجابات محددة. وكانت الأسئلة وفق صيغتين، إما أسئلة ذات اختيارات متعددة وخيار مفتوح، لإعطاء الفرصة للمستجوبين لإضافة إجابات "أخرى" غير متضمنة في الاختيارات، وذلك بهدف الحصول على إجابات قد لا ننتبه لها عند إعدادنا لأسئلة الاستبيان، ولكي لا يشعر المستجوبون أن الإجابات لا تتفق مع مو اقفهم أو لا يملكون الفرصة للتعبير عن معتقداتهم،

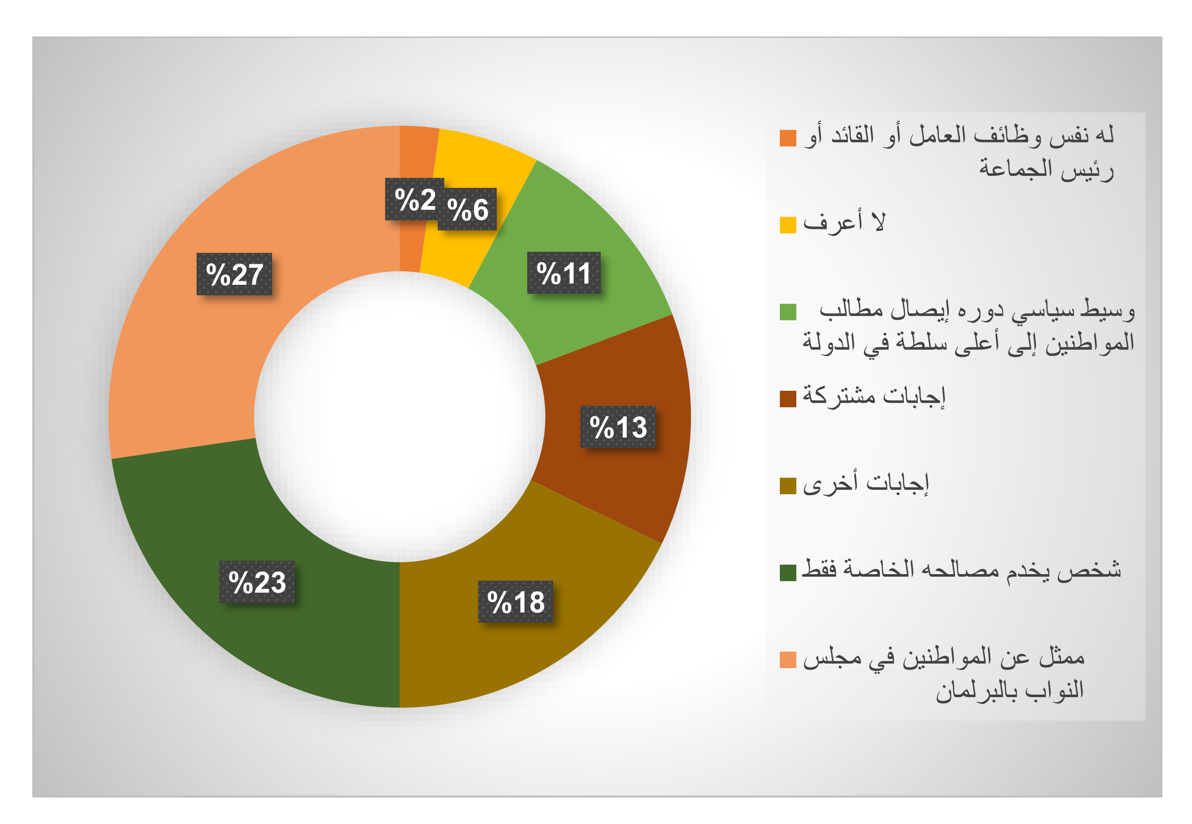
وإما أسئلة بصيغة الأسئلة ذات الإجابات الرباعية أو الإجابة على أربع درجات على طريقة "ليكرت" الرباعية، حيث تم اعتماد الصيغ التالية في قياس إما درجة الرضا وتقييم الأداء، وإما لقياس درجة الثقة:

راض تماما	أثق تماما
راض إلى حد ما	أثق إلى حد ما
مستاء	لا أثق
مستاء جدا	لا اثق بتاتا

سينطلق تحليلنا لمؤشرات الثقة في البرلمان لدى الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين، من إلقاء الضوء على تصوراتهم ووجهات نظرهم حول البرلمان وحول النائب البرلماني، ثم استقراء تقييمهم لسلوك النخب السياسية البرلمانية بالدائرة الانتخابية –الجديدة- كمجال للدراسة، يمكن أن يحمل معه خصوصيات ومحددات من شأنها أن تؤثر على توجهات الساكنة المحلية، بالإضافة إلى البحث في تقييم الفئات المستجوبة لأداء البرلمان، وأخيرا رصد درجة الثقة العامة في البرلمان والنخب البرلمانية.

1- تصورات المواطنات والمواطنين تجاه البرلمان والنخب البرلمانية

الرسم المبياني رقم 9: النائب البرلماني في نظر الفئات المستجوبة



يلاحظ من خلال هذه النتائج أن نسبة مهمة من الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين، تعتبر النائب البرلماني بأنه ممثل عن المواطنين في مجلس النواب بالبرلمان (27%) وهو ما ينسجم تماما مع الصفة التمثيلية للنواب البرلمانيين، مما يمكن معه بأن هناك نوع من الوعي لدى الفئات المستجوبة بطبيعة مهام وصلاحيات النواب البرلمانيين، ويعود ذلك بالأساس إلى المستوى الدراسي لأغلبية المستجوبين (68% جامعي) مع وجود نسبة كبيرة منهم إما طلبة جامعيون أو موظفون في القطاع العام. لكن النسبة التي تبدوا مفاجئة هي أن 23% منهم تعتبر النائب البرلماني مجرد "شخص يخدم مصالحه الخاصة فقط" وهي نسبة تفسر طبيعة العلاقة بين النخبة البرلمانية والمواطنين. حيث أن "حضور فروض المصالح الشخصية للبرلماني ينشأ عنه نوع من التصادم بين مصالح البرلماني

ومصالح المواطنين، مما يجعل العديد من البرلمانيين يلجؤون إلى تغليب كفة خدمة مصالحهم وتحقيق مطالبهم دون تمثل خدمة الصالح العام"[359].

وهو ما تزكيه نسبة 18% من المستجوبين (إجابات مختلفة) والتي عبرت عن بعض التصورات التي قد تبدو صادمة وبعيدة عن المفاهيم الوظيفية للنخبة البرلمانية، منها من يعتبر النائب البرلماني "شخص يسرق أموال الشعب بطريقة قانونية" أو "شخص منافق"، وهي مفاهيم قد يصعب إلى حد ما اعتمادها كمنطق للتحليل العلمي، أو قد تبدو بعيدة عن اللغة العلمية، وتحمل أحكاما قيمية، ولا تجانب الصواب أو الموضوعية المفترضة في البحث العلمي، إلا أن لها حمولة سوسيولوجية، تجعلها صالحة في سياقها، على اعتبار أن اللغة والمفاهيم جزء لا يتجزأ من التحليل السوسيوسياسي[360].

أما النسب المتبقية (13%) من الإجابات، فكانت إجابات مشتركة، أي تعطي للنائب البرلماني أكثر من مفهوم أو وظيفة، و11% من المستجوبين وهي نسبة ليست بالقليلة، فتعتبر النائب البرلماني وسيطا سياسيا دوره إيصال مطالب المواطنين إلى أعلى سلطة في الدولة، في حين أن نسبة 6% لا تعرف ما هو النائب البرلماني وماهية الأدوار التي يقوم بها، ونسبة 2% فقط من جمعت بين النائب البرلماني وبعض الوظائف الأخرى منها المعينة ومنها المنتخبة، حيث اعتبرت أن النائب البرلماني، لا يختلف عن العامل أو القائد أو رئيس المجلس الجماعي.

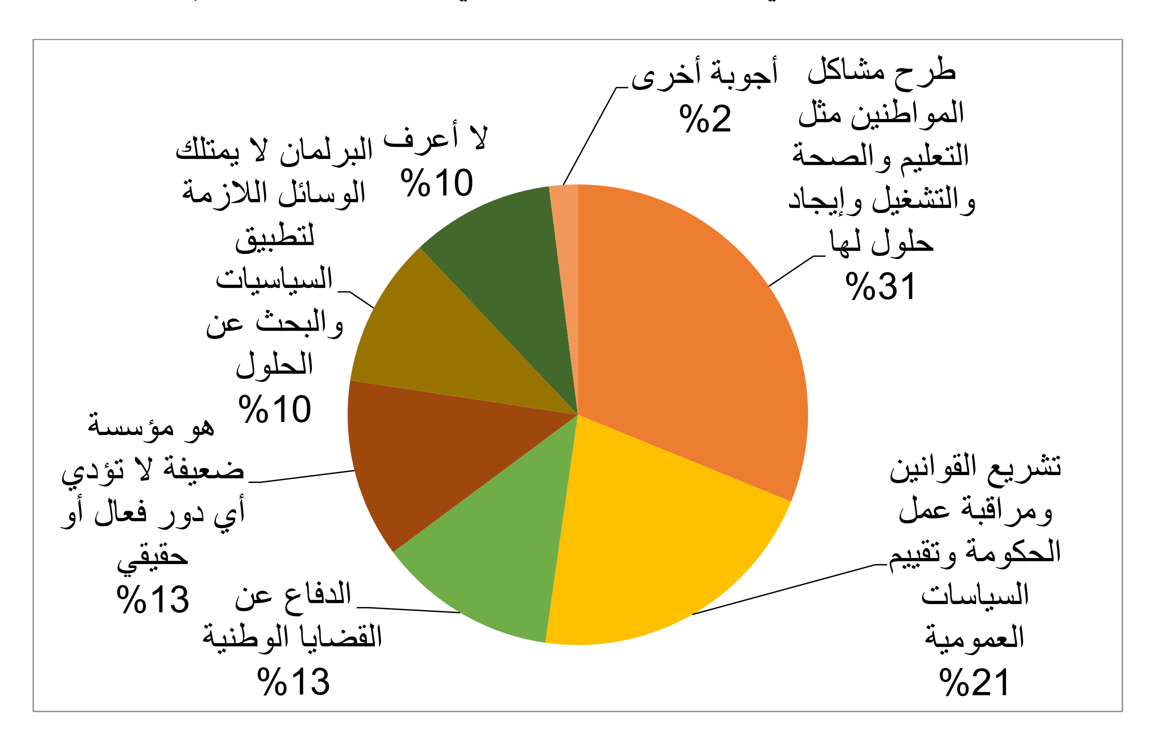
في المحصلة، فإن هناك وعي مقبول لدى الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين حول ماهية النائب البرلماني وحقيقة وظيفته التمثيلية، لكن هذا الوعي تطغى عليه النظرة السلبية تجاه النخبة البرلمانية، إلى جانب وجود بعض التمثلات الخاطئة حول وظائف النواب البرلمانيين، بعيدة عن صفتهم التمثيلية.

---

[359] عثمان الزياني، سلوكيات النخبة البرلمانية في المغرب، مرجع سابق، ص 48.

[360] أنظر في هذا الصدد: عمار علي حسن، المجاز السياسي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، شتنبر 2021، ص 21 ما بعدها.

الرسم المبياني رقم 10: وظيفة البرلمان في نظر الفئات المستجوبة



إذا كان هناك وعي نسبي بمهام ووظائف النائب البرلماني، فإن الأمر عكسه بالنسبة للبرلمان، إذ أن نسبة 31% من الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين ترى بأن وظيفة البرلمان هي "طرح مشاكل المواطنين مثل التعليم والصحة والتشغيل وإيجاد حلول لها"، ما يمكن معه القول بوجود نقص كبير في المعرفة بالدور الفعلي للبرلمان ونطاق عمله المحدد دستوريا، وهو ما يمكن أن يؤثر على ثقتهم بهذه المؤسسة، في حالة عدم انسجام أدوار ومخرجات البرلمان مع هذه التوقعات، حيث ينتظر المواطنون من البرلمان أن يحل مشاكلهم المرتبطة أساسا بصناعة وتنفيذ سياسات عمومية من اختصاص المؤسسة الحكومية، في حين يبقى للبرلمان دور الرقابة على أعمالها، وتقييم هذه السياسات[361]، ويمكن

[361] مع ذلك لا يمكن أن ننفي أن السلطة التشريعية تقوم بدور مركزي على مستوى صنع السياسات العمومية، من خلال ما يصدر عنها من تشريعات وقرارات تمثل الإطار القانوني لإعمال السياسات العمومية، وإضفاء طابع العمومية عليها ويزودها بعنصر الإلزامية، ويمكن وصف القرار بأنه مخرج لمرحلة التشريع، ومدخل وبداية لمرحلة التنفيذ، أي أن قرار السياسات العمومية عمل سياسي بالدرجة الأولى يتم في نطاق السلطة التشريعية حتى لو ساهمت في صنعه وصياغته السلطة التنفيذية. أنظر: حكيمة ماهير، "البرلمان المغربي والسياسات العمومية: في اتجاه المأسسة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 157، سنة 2021، ص 387.

أن تخلق هذه المفاهيم المتداخلة لوظيفة البرلمان داخل الدولة الارتباك، وتعيق بذلك الفهم الصحيح لما إذا كان البرلمان يقوم فعلا بوظائفه.

في حين أن نسبة 21% مُدركة فعلا لوظيفة البرلمان الحقيقة، والمتمثلة أساسا في "تشريع القوانين ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية"، وهي نسبة قليلة مقارنة مع الإجابات الأخرى، وهناك فئات أخرى تحصر وظيفة البرلمان في "الدفاع عن القضايا الوطنية" (13%)، وهي إجابة يمكن قبولها إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض الوظائف الدبلوماسية الممنوحة للبرلمان، في حين أن باقي الإجابات كانت سلبية، فـ 13% من المستجوبين ترى بأن البرلمان "مؤسسة ضعيفة لا تقوم بأي دور فعال أو حقيقي"، ونسبة 10% ترى بأن البرلمان لا يمتلك الوسائل اللازمة لتطبيق السياسات والبحث عن الحلول، كما نجد نسبة 10% لا تعرف أصلا وظيفة البرلمان، وما تبقى (2%) كانت إجابات مختلفة، منها من اعتبر البرلمان "مؤسسة غربية تم إدخالها في مجتمع مغربي خصوصياته لا تتوافق وهذه المؤسسة"، ومن يرى بأن "البرلمان ما دام يتكون من الأغلبية فإن مخرجاته تكون دائما في صالح الحكومة على حساب الشعب الذي صوت على النواب البرلمانيين".

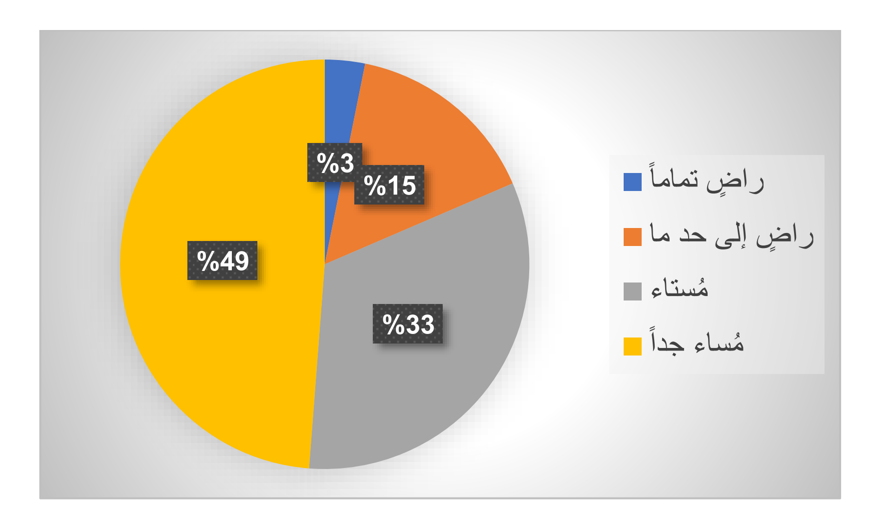
عموما فتصورات الفئات المستجوبة نحو البرلمان والنخب البرلمانية، أبانت عن تباين من حيث درجة الوعي والإدراك لماهية ووظائف كل منهما، فإلى جانب الفهم النسبي للصفة التمثيلية للنواب البرلمانيين، هناك فهم خاطئ لوظيفة البرلمان، تصاحبها نظرة سلبية تجاه هذه المؤسسة، تجعل منها مؤسسة لا تؤدي أي دورن أو تفتقر إلى الوسائل والآليات التي يمكنها من خلالها أن تؤدي أدوارها ووظائفها.

2 – تقييم المواطنات والمواطنين لسلوك النخب البرلمانية

الجدول رقم 7: درجة الرضا على أداء النخب البرلمانية حسب الجنس

	أنثى	ذكر	النسبة المئوية
راضٍ تماما	1%	2%	3%
راضٍ إلى حد ما	5%	10%	15%
مُستاء	12%	21%	33%
مُساء جدا	15%	34%	49%
المجموع	32%	68%	100%

الرسم المبياني رقم 11: مجموع النسب المئوية لدرجة الرضا على سلوك النخب البرلمانية



تعكس هذه النتائج وجود مستويات متدنية جدا من الرضا على سلوك النخبة البرلمانية وتواصلها وقيامها بالمهام المنوطة بها، إذ أن ما يقارب نصف الفئات المستجوبة 49% "مستاءة جدا" من سلوك النخب السياسية البرلمانية أو النواب البرلمانيون، يمثل فيها الذكور نسبة 34% والإناث

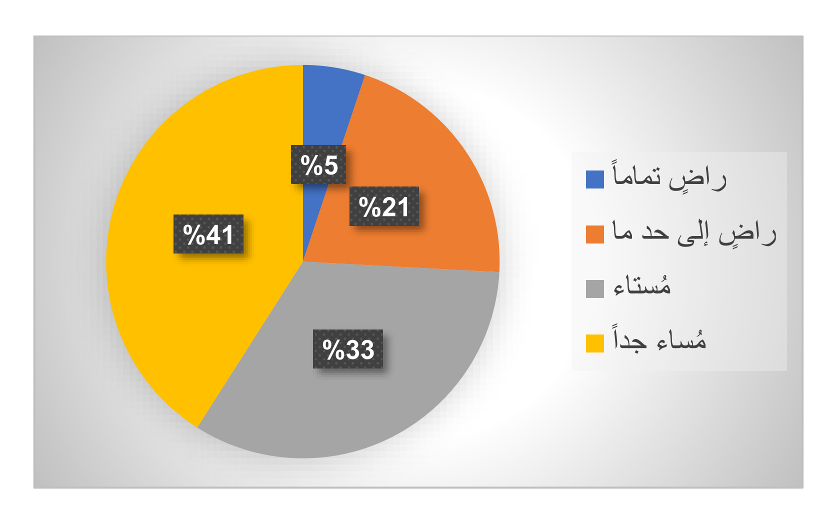
15%، في حين أن نسبة 33% "مستاءة". أما الفئات المستجوبة التي عكست ردود فعلها نوعا من الرضا النسبي على سلوك النخبة فهي 15%، في حين أن نسبة المستجوبين من المواطنات والمواطنين "الراضين" عن سلوك النخبة السياسية البرلمانية لا تتجاوز 3%. وباعتبار مؤشر سلوك النخبة البرلمانية وأدائهم ومدى تواصلهم مع المواطنين مؤشرا مهم على درجة الثقة في البرلمان، فإن هذه النتائج تكشف عن ضعف كبير في مستويات الثقة و انتشار للاستياء وعدم الرضا على سلوك النخبة.

3 – تقييم المواطنات والمواطنين لأداء البرلمان

الجدول رقم 8: درجة الرضا عن أداء البرلمان حسب الجنس

	أنثى	ذكر	النسبة المئوية
راضٍ تماما	2%	3%	5%
راضٍ إلى حد ما	7%	14%	21%
مُستاء	10%	23%	33%
مُساء جدا	14%	27%	41%
المجموع	32%	68%	100%

الرسم المبياني رقم 12: مجموع النسب المئوية لدرجة الرضا على أداء البرلمان



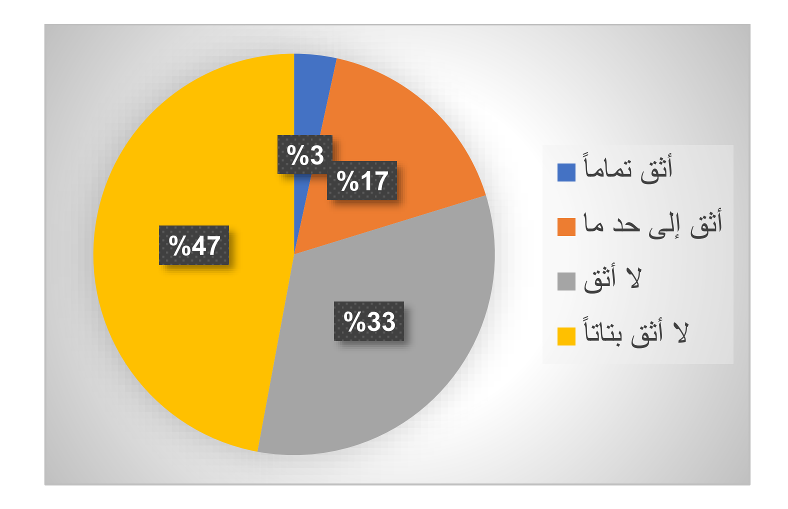
كان هذا المحور موضوع سؤال فحواه: ما رأيك في أداء البرلمان وقيامه بمهامه المطلوبة؟ وكما هو مبين من خلال الجدول والرسم المبياني أعلاه، فدرجة الرضا على أداء البرلمان لا تختلف عن مثيلتها عند النخبة البرلمانية، مع وجود بعض الفروقات البسيطة، بحيث أن 41% من المستجوبين "مستائين جدا" من أداء البرلمان، وهي نسبة أقل مقارنة بالنخبة البرلمانية بفارق 8%، في حين أن نسبة المستائين هي 33%، وهي نفس النسبة لدى النخبة البرلمانية، أما النسبة المتبقية فهي إما "راضية إلى حد ما" 21%، وإما "راضية تماما" 5%، ومن الواضح أن درجة الرضا على أداء البرلمان مرتفعة بفارق 2% على درجة الرضا عن سلوك النخبة البرلمانية، ما يمكن معه القول أنهما مؤشرين غير متناسبين بالضرورة.

4 – درجة الثقة العامة في البرلمان والنخب البرلمانية

الجدول رقم 9: درجة الثقة في النخب البرلمانية حسب الجنس

	أنثى	ذكر	النسبة المئوية
أثق تماما	1%	2%	3%
أثق إلى حد ما	5%	12%	17%
لا أثق	11%	21%	33%
لا أثق بتاتا	15%	32%	47%
المجموع	32%	68%	100%

<u>الرسم المبياني رقم 13</u>: درجة الثقة العامة في النخبة السياسية البرلمانية



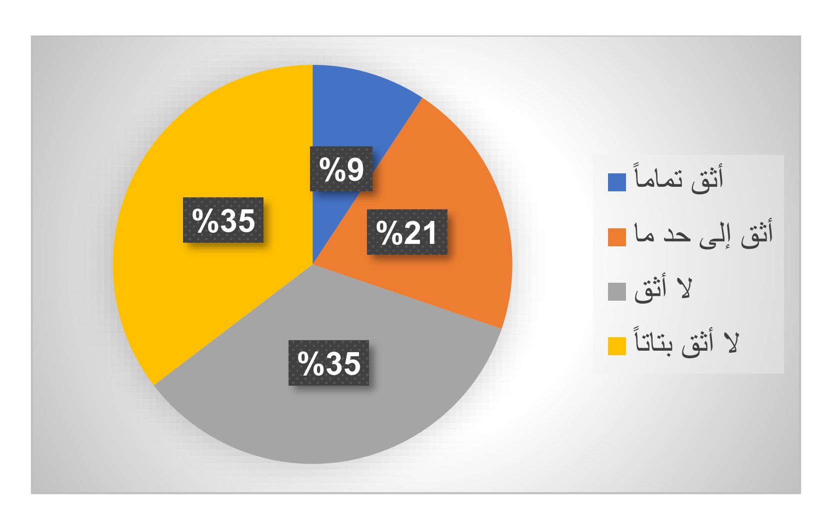
بخصوص ثقة الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين في النخب البرلمانية، فقد كشفت النتائج المبينة أعلاه، أن النسبة الغالبة من المستجوبين، إما "لا يثقون بتاتا" في النخب البرلمانية، ما نسبته 47%، وإما "لا يثقون" ما نسبته 33%، أما الفئات التي "تثق إلى حد ما" في النخب، فإنها لا تتجاوز الـ 17%، في حين أن النسبة التي "تثق تماما" في النخب السياسية البرلمانية هي 3% فقط، وإذا ما اعتبرنا النسبتين الأولى والثانية كنسب سلبية، فإن ذلك معناه أن نسبة 80% لا يثقون في النخب البرلمانية، وهو ما يعني وجود تراجع كبير في مستويات الثقة في النخب، وما دامت الثقة في النخبة البرلمانية والرضا على سلوكها مؤشرات لقياس مدى ثقة المواطنين في المؤسسة البرلمانية، فإن هذه المستويات الأولية تكشف عن حالة من انعدام الثقة العامة في البرلمان لدى عموم الفئات المستجوبة.



الجدول رقم 10: درجة الثقة العامة في البرلمان حسب الجنس

	أنثى	ذكر	النسبة المئوية
أثق تماما	2%	7%	9%
أثق إلى حد ما	6%	15%	21%
لا أثق	12%	22%	34%
لا أثق بتاتا	12%	23%	35%
المجموع	32%	68%	100%

الرسم المبياني رقم 14: النسب المئوية لدرجة الثقة في البرلمان



بالنسبة للثقة في البرلمان، فإنها لا تختلف عن المؤشرات الأخرى، حيث تعرف هي الأخرى تراجعا كبيرا، بحيث أن %70 من الفئات المستجوبة عبرت عن رأي سلبي بخصوص ثقتها في المؤسسة البرلمانية، ما نسبته %35 "لا تثق بتاتا"، و%35 "لا تثق"، أما الذين "يثقون إلى حد ما" فيشكلون ما نسبته %21، أما الذين "يثقون تماما" فلا يتجاوزون الـ %9 من مجموع الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين، وهي مؤشرات دالة على تدني مستويات الثقة في البرلمان.

من خلال المؤشرات التي سلف ذكرها، يمكن القول أن الثقة في المؤسسة البرلمانية قد تعتمد على تصورات المواطنين حول البرلمانيين الفاعلين داخل المؤسسة، كما أن هذه الثقة قد تعتمد بشكل

كبير على الأداء المؤسسي، أو على سلوك النخب البرلمانية، وهذا ينطبق على حالة البرلمان المغربي، وبالتالي فإن الأداء الضعيف يمكن أن يساهم في تقويض الثقة في البرلمان، وإذا أصبح الناس يشعرون بخيبة الأمل من الأداء المتصورللبرلمان، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض إيمانهم بالديمقراطية نفسها.

إلى جانب الأداء المؤسساتي، فإن سلوك النخبة السياسية البرلمانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المؤسسة البرلمانية، وكممثل عن هذه المؤسسة، ويفترض فيهم أن يكونوا العامل الأساسي لبناء وتعزيز الثقة في البرلمان، قد يكون لسلوكياتهم تأثير كبير على صورة المؤسسة لدى عموم المواطنات والمواطنين، وقد كشفت النتائج عن وجود سخط كبير، وحالة من عدم الرضا على سلوك النخبة البرلمانية لدى الفئات المستجوبة، يصاحبه تدني كبير في مستويات الثقة في البرلمان، وفي النخب البرلمانية نفسها، مما يمكن اعتباره مؤشرا عن "عجز" هذه النخب عن بناء الثقة في البرلمان، لكن مع ذلك يمكن أن يحمل هذا التراجع في منسوب الثقة العديد من التأويلات والتفسيرات الأخرى.

الفقرة الثانية: العوامل المفسرة لعجز النخب البرلمانية عن بناء الثقة في البرلمان

يتم تعريف عدم الثقة على أنها التقييم السلبي للسياسات العامة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضا بين المأمول والو اقع، حيث يثق المواطنون في المؤسسة عندما يشعرون بأنها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بأنها مسؤولة عن الاتجاهات الغير مرغوب فيها، وأن حالة نقص الثقة السياسية النفسية أو العقلانية تؤدي إلى انعدام الثقة السياسية في المؤسسات السياسة المختلفة، وفي نهاية المطاف تتحول إلى انعدام الثقة في النظام السياسي ككل[362]، إذ من المفترض أن تتطلب الديمقراطيات مستويات أعلى من الثقة في المؤسسات التمثيلية من أشكال الحكم

[362] S. Feldman, "The Measurement and Meaning of Political Trust", Political Methodology, Vol 9, 1983, P 54.

الأخرى، لأن تفويض السلطة الطوعي إلى ممثلين وموظفين مسؤولين، يمكن أن يحصل فقط على أساس الثقة المطلقة[363].

وقد كشفت لنا نتائج هذه الدراسة عن وجود تدني كبير في مستويات الثقة في البرلمان لدى الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين، سوف نحاول تفسيرها، والبحث في أسبابها، انسجاما مع إشكالية البحث وفرضياته، ولاكتشاف هذه العوامل، تم الاعتماد على الاستبيان الموجه لعينة الدراسة، عبر تضمين مجموعة من الأسئلة متعددة الاختيارات، تتضمن خيار "آخر" لإعطاء الفرصة للفئات المستجوبة، للتعبير عن الأسباب التي تبدو لها عوامل منطقية، ومؤثرات رئيسية في فقدانها الثقة في البرلمان، حيث شكلت هذه الأسئلة جزءا من المحور الخاص بـ "مؤشرات الثقة في البرلمان"، وقد أبانت نتائج الاستبيان عن وجود عوامل مختلفة ومتداخلة، يمكن تقسيمها إلى عوامل مرتبطة بالنخبة البرلمانية، وأخرى مرتبطة بالبرلمان نفسه.

أولا: عوامل مرتبطة بتراجع الثقة في النخبة البرلمانية

يُعد العنصر البشري للمؤسسة البرلمانية موردا هامّا في الحكم على مدى قوتها، حيث إن قوة البرلمان مستمدة من قوة أعضائه، وتشكل النخبة البرلمانية نقطة الارتكاز في أي عملية تطويرية للعمل البرلماني، من خلال تعبيراتها السلوكية والأدائية، لما للسلوك الفردي والجماعي لأعضاء البرلمان وأدائهم من تأثير في فعالية المؤسسة البرلمانية. وينبع جانب المقاربة السلوكية من كون أن المؤسسات لا يمكن أن تعيش منفصلة عن الأفراد الذين يعيشون فيها من هنا فإن المؤسسات يجب تحليلها وفقا لسلوك

---

[363] تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص 162.

وحداتها الفردية، أي سلوك الأفراد وعلاقات بعضهم ببعض؛ إذ توجد وراء آراء المؤسسات أو قراراتها أو أعمالها مخلوقات بشرية تقرر وتعمل[364].

إن برج الثقة المؤسسية بالمغرب مبني على أسس وقواعد أخلاقية بالدرجة الأولى مرتبطة بفئة النخبة. لذا، فإن المواطن المغربي يحاسب المؤسسات السياسية وبالأساس المنتخب منها وفق الممارسة الأخلاقية للمنتخبين والبرلمانين والوزراء والزعماء السياسيين ومدى انضباط هذه الفئة للقواعد المنصورة لدى هؤلاء المواطنين من عدمه. وهو نفس ما يلاحظ في النماذج المقارنة وعلى رأسها النموذج الكندي الذي يوجد على مستواه نوع من الإدراك المتبادل بين النواب والمواطنين على أن الأصل في قيام العمل المؤسساتي وبالضبط البرلماني هو وجود ثقة عامة لدى المواطنين في الممثلين، ولا تقوم لهذه الأخيرة قائمة طبعا إلا بتميز سلوك البرلمانين بأخلاقيات عامة من قبيل النزاهة والشفافية ووضع المصلحة العامة قبل المصالح الخاصة[365].

بيد أن هذه العلاقة الطردية في ارتباط الثقة بالسلوك الجيد للنخبة البرلمانية، لم تكن عاملا مؤثرا في سلوك النواب البرلمانيين بالمغرب، حيث أفرزت نتائج البحث الميداني، أن النخبة البرلمانية في رأي الفئات المستجوبة، لم تركز عملها على توطيد وبناء الثقة في المؤسسة البرلمان، حيث يعتبر سلوكها العامل الأساسي في تراجع هذه الثقة، من خلال اهتمامها بمصالحها الخاصة، وضعف تواصلها، وضعف كفاءتها، أكثر من توجيه مجهودها نحو تعزيز العمل البرلماني في خدمة المصلحة العامة للمواطنين عبر التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية.

ولا شك أن الفعل البرلماني للنخبة بحاجة إلى وسائل وميكانيزمات داعمة من شأنها أن تبلور ممارسة برلمانية جيدة تستجيب لقدرات وفروض البيئة التي تمثل فيها هذه النخبة، وهي أدوات

---

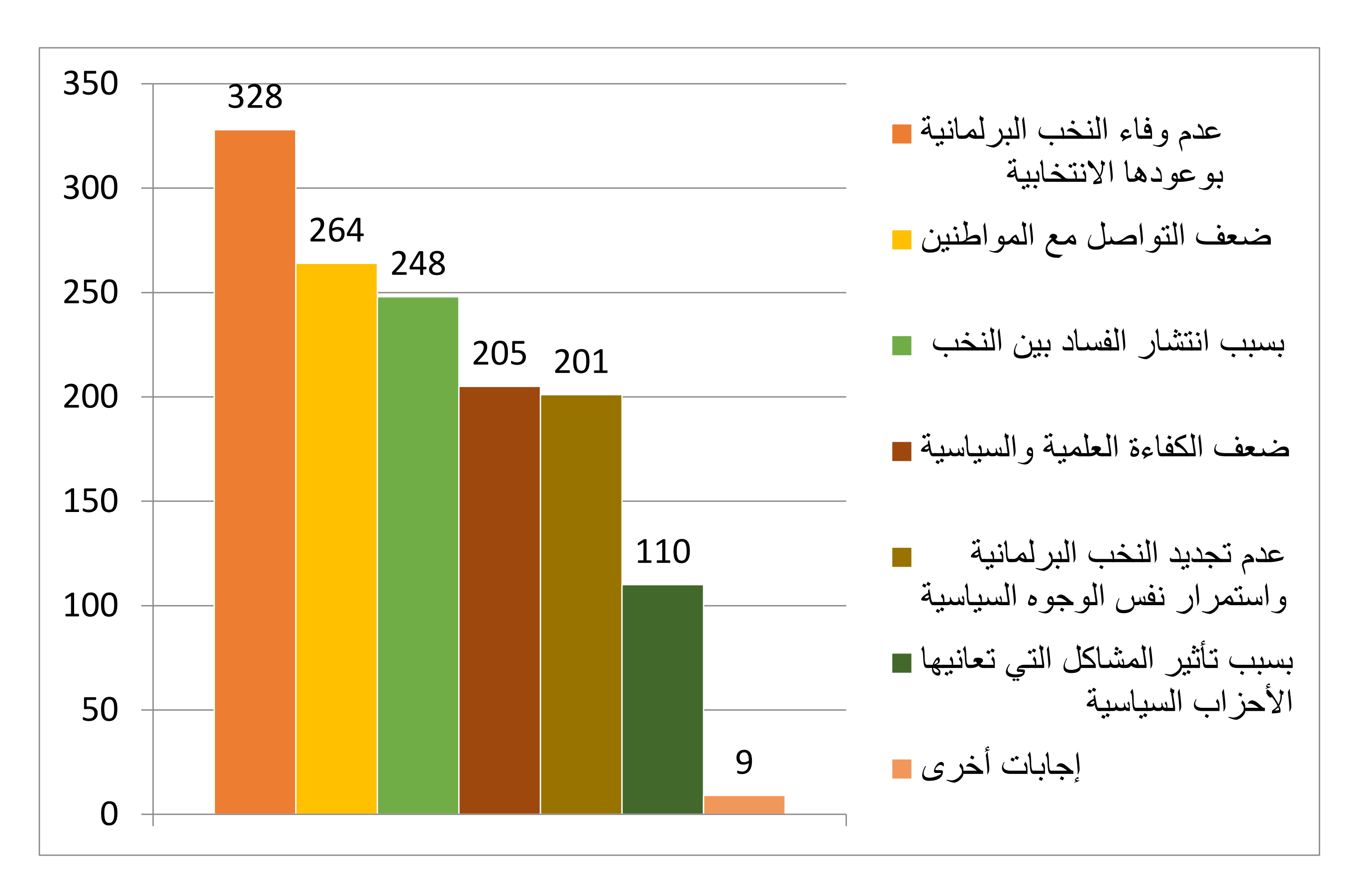
[364] زكرياء أقنوش، مرجع سابق، ص 50.

[365] جمال الدنسيوي، مرجع سابق، ص 23.



حاضرة بقوة في النظم البرلمانية المقارنة[366]، إلا أن الوضع يختلف في المغرب، حيث تحضر العديد من الإشكالات المرتبطة بالنخبة البرلمانية، والتي تجعل من عملية بناء الثقة أمرا صعبا، وتعمق من الهوة بين المواطن والمؤسسات بممثليها، و انتشار حالة عدم الثقة في الفاعلين السياسيين.

الرسم المبياني رقم 15: أسباب تراجع الثقة في النخب السياسية البرلمانية في نظر المستجوبين



من بين الأسئلة التي تضمنها الاستبيان الموجه للمواطنات والمواطنين من الساكنة المحلية التي شملتها الدراسة، السؤال التالي: "في نظرك أي الأسباب التالية تساهم أكثر في فقدان المواطنات والمواطنين الثقة في النخب السياسية البرلمانية؟"[367] وبعد تفريغ الاستبيان، تم الخروج بالنتائج التي يتضمنها الرسم المبياني أعلاه، حيث اعتبر ما مجموعه 328 شخص من الفئات المستجوبة، أي نسبة 80%، أن أهم الأسباب التي تؤدي في نظرهم، إلى فقدان ثقتهم في النخب السياسية البرلمانية، هو عدم

[366] عثمان الزياني، سلوكيات النخبة البرلمانية في المغرب، مرجع سابق، ص 45.

[367] هذا السؤال من الأسئلة متعددة الاختيارات، وبالتالي تم عرضها في هذا المبيان بناء على التكرار والنسبة المئوية.

وفاء هذه الأخيرة بوعودها الانتخابية، وهو أحد الإشكالات التي يعاني منها العمل الانتخابي بالمغرب بشكل عام، فالغالبية من النخبة البرلمانية تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية وحمايتها على حساب وعودها، ويطغى على مخيلتهم وتفكيرهم نوعا من العقلية الاقتصادية والتعامل مع المؤسسة البرلمانية بمنطق الكسب والربح أي النظر إليها وفق منظور"المؤسسة البرلمانية الشركة" على اعتبار أن الحصول على المنصب البرلماني بمثابة استثمار سيعود عليهم بالربح في المستقبل وينال منه من الوجاهة والشهرة والرفعة والمكانة الاجتماعية المرموقة أضف إلى ذلك الصراع والتنافس على ربط علاقات مباشرة مع الوزراء، والحصول على أكبر قدر من المنافع والامتيازات الشخصية[368]، على حساب المصلحة العامة للمواطنين.

يسوقنا هذا الجانب من التحليل إلى الحديث عن الانتخابات "كآلية بناءة في كسب الرهانات السياسية، لأنها تفتح المجال مشرعا أمام رزنامة من المشاريع المجتمعية والبرامج السياسية، في إطار تنافسية خلاقة تأتي بسياسة عمومية يسود فيها الوطن والمواطن ويحكمان، وتمكن أي التنافسية من التجديد والإبداع في البرامج وآليات العمل لكسب ثقة الناخبين وإعطائهم سلطة تفويض الأفضل للنيابة عنهم، ترسيخا لحق جوهري وأصيل من حقوق المواطنة، إلا أن ما يميز المسار الانتخابي المغربي هو أنه كان دائما عبارة عن مسرحية هزلية خالية من أي غائية سياسية، تسعى لتجديد السلطوية بنفس كرنفالي احتفالي، يخضع لمنطق السلطوية الانتخابية"[369]، ولعل هذه المحددات هي التي يمكن من خلالها وصف أعطاب العمل الانتخابي عموما والحملات الانتخابية على وجه الخصوص، والتي يقسمها "محمد شقير" إلى إشكالات مرتبطة بالطابع الإيديولوجي للحملات الانتخابية، وإشكالات

---

[368] عثمان الزياني، سلوكيات النخبة البرلمانية في المغرب، مرجع سابق، ص 48.

[369] نزهة أخ العرب، مرجع سابق، ص 220.

مرتبطة بالطابع الشخصي للحملات الانتخابية، وأخرى مرتبطة بالطابع الاحتفالي للحملات الانتخابية[370].

يأتي في المرتبة الثانية ضعف تواصل النخبة البرلمانية مع المواطنين، (264 شخص/64%)، باعتبار الفعل التواصلي حلقة الوصل بين المؤسسات التمثيلية والمواطنين، يمكن لغيابه أن يؤدي إلى حالة من النفوروالاغتراب، ولما كانت النخبة البرلمانية الممثل عن المواطنين محليا ووطنيا، فهي مطالبة بخلق حلقة من التواصل الدائم والتفاعل المستمر مع انتظارات الناخبين وحاجياتهم، وبغياب هذه العملية التواصلية، يفقد المواطن ما يخلق لديه ولو الاعتقاد بأنه قد وضع ثقته في محلها، ذلك يعني أن المواطن يفقد ثقته بالنخبة السياسية التي تتحمل مسؤولية تمثيله، والحديث باسمه، في محاولة للاستجابة لمختلف حاجياته في هذه اللحظات يصبح النسق عموما والسياسة عموما غائبة عن مشاركة المواطن في حياته ومشاكله والإنصات لمطالبه ذات الطابع الاجتماعي في الغالب.

كما يشكل انتشار الفساد بين النخب السياسية البرلمانية، والممارسات الغير نزيهة، وتفشي الزبونية والمحسوبية، أحد العوامل الرئيسية لتراجع ثقة المواطنات والمواطنين في النخبة السياسية، حيث أن مجموع 248 من الفئات المستجوبة، ما نسبته 60%، اعتبرت الفساد أحد العوامل الرئيسية في فقدان الثقة، ويلاحظ "أن الضعف والوهن اللذين أصابا النخب السياسية مردهما في المقام الأول إلى (انتهازيتها) وضعف مبادرتها وعدم قدرتها على رفع الجفاء مع الشارع واعتماد خطابات سياسية تتوجه إلى الدولة في شكل نصائح و انتقادات وتحليلات أكثر مما تتوجه إلى المجتمع بشعارات وتعبئة وبرامج نضالية. لذلك لم يعد مستساغا ولا مقبولا في كل حديث عن التراجع المبدئي للأحزاب وسقوط أقنعتها الإيديولوجية أن يتم مرده إلى أوضاع وظروف و إكراهات، ففي جميع الأحوال يبقى الفصل بين

[370] للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب بين الشفافية السياسية والمقاطعة الشعبية، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى 2015، من ص 7 إلى ص 14.

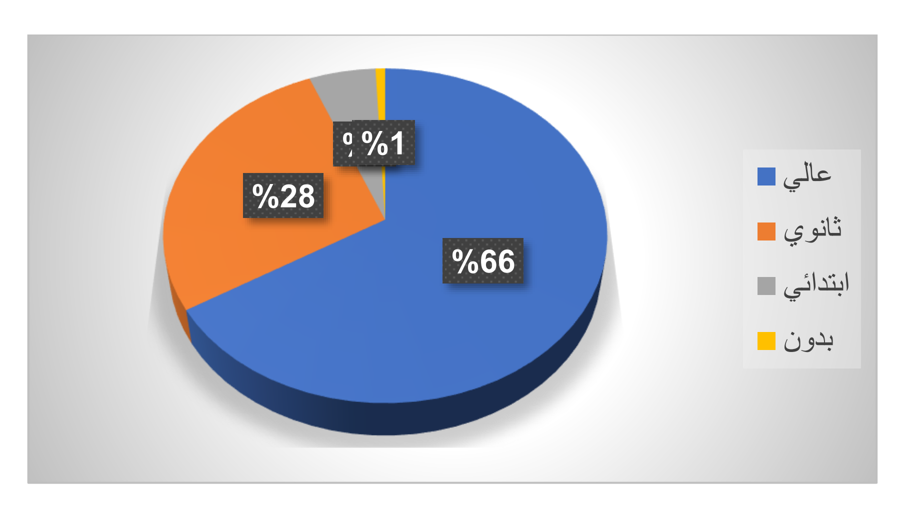
المبادئ والسلوكات مهما كانت مبرراته مظهرا خادعا ومصطنعا ولا يسهم إلا في تعويم الرؤيا السياسية وضبابيتها وتنفير مكونات الشعب من التعاطي السياسي"[371].

يُضاف إلى ذلك ضعف الكفاءة العلمية والسياسية للنخبة البرلمانية، والتي اعتبرتها الفئات المستجوبة عاملا مؤثرا في تراجع الثقة في هذه النخب، حيث يُطرح تساؤل، كيف يمكن الوثوق في نائب برلماني أمي، أو مستوى وعيه السياسي والأكاديمي ضعيف جدا، لذلك لا غرابة أن يكون ما مجموعه 205 من المواطنات والمواطنين (50%)، تعتبر الكفاءة العلمية والوعي السياسي عاملا محددا في ثقتها بهذه النخب، حيث يعد معطى المؤهلات العلمية أحد أهم المؤشرات الدالة على الوعي الثقافي والسياسي للنخبة البرلمانية، والتي تنعكس على مستوى العمل وأجرأته داخل البرلمان بدءا بالمناقشات مرورا بالتحليل والتقييم و انتهاء بتقديم البدائل سواء في المجال التشريعي كوظيفية كلاسيكية للبرلمان أم في المجالات الأخرى كالرقابة على عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية والديبلوماسية الموازية[372].

[371] عبد العزيز أشرقي، تموقع الأحزاب في المشهد السياسي، مرجع سابق، ص 134.

[372] أحمد أعراب، مرجع سابق، ص 179.

<u>الرسم المبياني رقم 16:</u> المستوى الدراسي للنواب البرلمانيين خلال الولاية التشريعية 2026/2021 (المصدر)[373].



من خلال الرسم المبياني أعلاه، يمكن إدراك أن البرلمان يشهد –نوعا ما- تحسنا في المستوى التعليمي لأعضائه، مقارنة مع ما كان قريبا في ذهنية المجتمع من تفشي الأمية والجهل في نواب الأمة. حيت تكشف النتائج المبينة أعلاه أن 66% من البرلمانيين لديهم مستوى تعليمي عالي، لكن ما يقارب ثلث النواب تقريبا لم يتجاوزوا مستوى البكالوريا، حيث أن 28% يتوفرون على مستوى ثانوي فقط، ويبلغ عدد البرلمانيين بمستوى ابتدائي 5 في المئة، أما الأميون فتصل نسبتهم في المجلس إلى أقل من 1% فقط، أي ثلاثة برلمانيين من أصل 395. لكن هذا التحسن في المستوى التعليمي للنواب البرلمانيين، إلا أن ذلك لم يتضح بعد على عمل المؤسسة البرلمانية، ومرد ذلك إلى افتقاد النواب حمولة قانونية وتجربة في التعامل مع النصوص القانونية، إذ إن غالبية النواب يفتقرون إلى خبرة قانونية تخولهم إمكان اقتراح تعديلات قانونية متكاملة: فالعمل البرلماني يتطلب مدارك تقنية وأكاديمية. ويزيد هذا الإشكال فداحة صعوبة إخضاع البرلمانيين للتكوين يسبب ضيق الولاية البرلمانية[374]. مما يُطرح معه السؤال، كيف سيُشرع نائب برلماني في المواضيع الدقيقة والتقنية كموضوع المالية، أو كيف سيقيّم

[373] يمكن الرجوع إلى هذه المعطيات على الموقع الخاص بالانتخابات على الرابط : https://bit.ly/40T90JZ

[374] زكرياء أقنوش، مرجع سابق، ص 53.

هذا النائب البرلماني الذي لا يتوفر على تكوين قانوني، أو حتى على شهادة البكالوريا السياسات العمومية للحكومة، والحال أنه لم يستوعب حتى مضامينها، وبالأحرى اختلالاتها ويعمل على توجيهها وتصويبها ويكون بذلك قوة اقتراحية بديلة.

كما وتعتبر إشكالية تجديد النخب أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تراجع ثقة المواطنات والمواطنين بالنخب البرلمانية، حيث أن نسبة 49% من المستجوبين اعتبروا أن عدم تجديد النخب السياسية البرلمانية واستمرار نفس الوجوه، سببا مؤديا لعدم ثقتهم في هذه النخب. فلم يقتنع بعد عدد من قادة الأحزاب السياسية المغربية بأهمية فتح الفرص أمام الفعاليات الشابة التي أثبتت جدارتها وإمكانياتها في عدد من المجالات والميادين، لتحتل مواقع قيادية داخل الأحزاب السياسية، وتسهم في إخراج الأحزاب من جمودها و انغلاقها، وتساهم بالتالي في تجدد أطرها ونخبها، والمؤسف أن هذه الظاهرة غير السليمة، أصبحت تطبع سلوك عدد كبير من الأحزاب السياسية، بما فيها تلك التي تعتبر نفسها محسوبة على الصف الديمقراطي[375].

تعيش مجموعة من الأحزاب السياسية بالمغرب مجموعة من الاختلالات المرتبطة بتجدد النخب، إثر تلويح النخب القديمة بالشرعية التاريخية، وتهميش الأساليب الديمقراطية، كلما تم الاقتراب من مراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب من خلال فرض منطق التزكية والتعيين والوراثة، وتهافت عدد من هذه الأحزاب على استقطاب الأعيان خلال الانتخابات، وعدم قدرتها على تحديث وتطوير بنائها وخطاباتها وعدم استحضار الكفاءة والموضوعية في تزكية المرشحين للانتخابات[376].

---

[375] زكرياء أقنوش، "حول أزمة الأحزاب السياسية بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 59-60، سنة 2021، ص 60.

[376] إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 99.

فهناك نخبة متمسكة بالموروث البرلماني المعتل، وبالتالي تبقى دائما في حالة دفاع مستميت لتحصين وجودها وكينونتها وتقوم بنصب تشكيل من الموانع الاجرائية والقيمية في وجه الوافدين الجدد من البرلمانيين، والتي تدفعهم في اتجاه تبني نفس المسلكيات والتشبع بنفس الثقافة البرلمانية السائدة على الرغم مما قد يحمله هؤلاء البرلمانيون من تصورات وأنماط سلوكية مختلفة والتي سرعان ما تنكسر وتندحر بفعل قوة هذه المواقع والاكراهات التي تمارس نوعا من التطويع حيث لا يبقى إلا ركوب منطق الانسياق والانصياع[377].

وما دامت المؤسسة الحزبية فاعلا أساسيا في مختلف مراحل العملية السياسية والديمقراطية، ومجالا لتكوين النخب، وممارسة السياسة عن طريق أطرها ومنتميها، فإن مسألة بناء الثقة في المؤسسة البرلمانية مرتبطة بشكل مباشر بقوة وفعالية هذه الأحزاب، فقد كشفت نتائج البحث الميداني عن وجود علاقة مباشرة بين المشاكل التي تعاني منها الأحزاب السياسية، وبين فقدان المواطنات والمواطنين الثقة في النخب البرلمانية، ما دامت هذه الأخيرة هي التي تنقل برامج الأحزاب وخططها من التنظير إلى التطبيق من خلال التشريع والمراقبة وتسطير السياسة العمومية عبر التشخيص والنقد والتمحيص والاقتراح ولأن النخبة البرلمانية هي في حقيقة الأمر نخبة النخب الحزبية، لأنها استطاعت أن تعبر إلى البرلمان، فإنها تتأثر بأي إكراهات أو حدود تعاني منها الأحزاب التي تنتمي لها، وهذا يؤثرا سلبا على ثقة الجماهير بها.

وليس بالغريب أن يرى عدد ليس بالقليل من المستجوبين، ما نسبته 26% (110 شخص) أن المشاكل التي تعانيها الأحزاب السياسية، هي السبب في فقدانهم الثقة في النخب البرلمانية، ولا شك أن لهذا تأثير على الثقة في المؤسسة البرلمانية نفسها، فواقع الممارسة الحزبية في المغرب يكشف عن

[377] عثمان الزياني، "النخبة البرلمانية في ضل دستور 2011 بين انحصار الفعل البرلماني وانتشار طبائع السلوك غير القويم وعوز الفعالية"، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 56-57، سنة 2013، ص 27.

وجود العديد من الأعطاب والإشكالات التي تعيق الفعل الديمقراطي، وقد اعتبر عبد العزيز أشرقي أن الأحزاب السياسية تعيش أزمة عميقة ووضعية متدهورة، وأعطاب متعددة تنخر جسدها المتهالك وتساهم في تراجع مكانتها وفقدانها للثقة، وتتمظهر هذه الأعطاب في: عدم الالتزام بالأنظمة الحزبية والقوانين الداخلية، التشبث بالبقاء في الزعامة، الانفراد باتخاذ القرارات وعدم المصداقية والتشبيب، الزبونية والمحسوبية، عدم استقلالية قراراتها، انعدام الديمقراطية، ثم ضعف الحكامة الحزبية[378]. أضف إلى ذلك، أن ما يميز وظيفة الأحزاب السياسية في النسق السياسي المغربي هو تحولها من عمل يروم بلوغ السلطة السياسية، كتوجه استراتيجي داخل المنظومة الديمقراطية، إلى مجرد دعامة للنظام لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، بل إن وظيفة الحزب في المغرب تحولت من وظيفة التأطير السياسي والتنشئة السياسية والاجتماعية، إلى وظيفة إنتاج نخب تكنوقراطية قابلة للاندماج والانصهار والدفاع عن مصالح و أفكار السلطة السياسية والتخلي عن شعاراتها السياسية مقابل إغراءات مادية[379].

إن ضعف أداء النخب السياسية عموما والبرلمانية بشكل خاص، وما أدى إليه من تراجع في ثقة المواطنات والمواطنين، في النخب السياسية، وفي الأحزاب والمؤسسات –خاصة البرلمان- تتحمل فيه

---

[378] للتعمق أكثر حول الأعطاب والمعيقات التي تعاني منها الأحزاب السياسية بالمغرب، أنظر:

- عبد العزيز أشرقي، تموقع الأحزاب في المشهد الساسي، مرجع سابق، ص 126 وما بعدها.
- عبد الغني السرار، مرجع سابق، ص 115 وما بعدها.
- عبد الرزاق أزهري، "أزمة الأحزاب السياسية ومداخل الإصلاح"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 142، شتنبر-أكتوبر 2018، من ص 163 إلى ص 175.
- الحبيب استاتي زين الدين، "الأحزاب السياسية وإشكالية الوساطة"، مجلة تكامل للدراسات والابحاث متقاطعة المعارف، العدد 01، سنة 2021، من ص 78 إلى ص 110.
- عبد الإله سطي، "الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المغربية : دراسة قياسية للديمقراطية الداخلية عند حزب العالة والتنمية"، مجلة تكامل للدراسات والابحاث متقاطعة المعارف، العدد 01، سنة 2021، من ص 111 إلى ص 146.

[379] مريم الناصر، إشكالية التجاذب بين الاستمرارية والتغيير في النسق السياسية المغربي: دراسة حول التوجهات الجديدة للإصلاح في المغرب من دستور 1992 إلى دستور 2011، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط أكدال، السنة الجامعية 2011/2010، ص 237.

الأحزاب السياسية القسط الأوفر من المسؤولية فيما آلت إليه المؤسسات المنتخبة، فتقديم غير الأكفاء، إما علميا أو سياسيا، ومن ليس لهم حس وطني أو شعور بالمسؤولية، ويتمتعون بالنزاهة والمصداقية للترشح، ومنحهم تزكية على حساب من هو أهل لهذا الترشح، يعد طعنا في طهرانية العمل السياسي وسحبا للبساط من الفعالية والمردودية المنتظرة من طرف الناخبين والمتمثلة أساسا في التفعيل الأنجع لصلاحيات هذا البرلمان ببلورة سياسات عمومية تجيب عن تساؤلاته اليومية وانتظاراته الملحة.

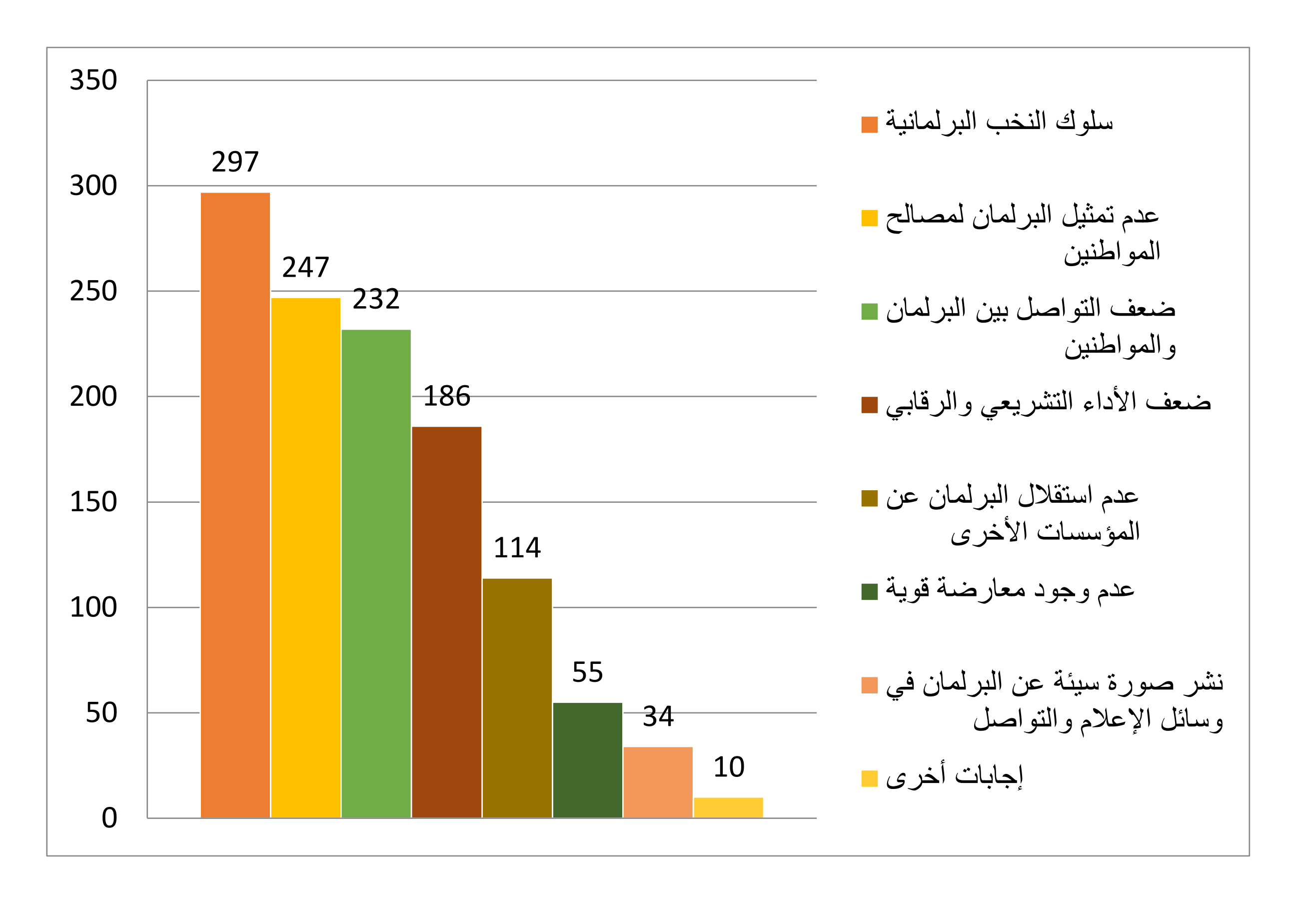
ولا شك أن بناء الثقة في البرلمان وتأهيل العمل البرلماني ينطلق من تأهيل عنصره البشري، حيث إن قوة المؤسسة مستمدة من قوة أعضائها وعضو البرلمان يشكل نقطة الارتكاز في أية عملية تطويرية لهذا العمل من خلال تعبيراته السلوكية والأدائية نظرا لما للسلوك الفردي والجماعي لأعضاء البرلمان وأدائهم من تأثير على فعالية المؤسسة البرلمانية.

ثانيا: عوامل مرتبطة بالأداء والسلوك البرلماني

عندما نتحدث عن العوامل المؤدية إلى تراجع ثقة المواطنات والمواطنين في البرلمان، والمرتبطة أساسا بالمؤسسة البرلمانية، فإننا لا نقصد بذلك القطع مع تأثيرات النخبة البرلمانية والتي تظل حاضرة دائما ضمن أي محاولة لتقييم العمل أو الأداء البرلماني، سواء ضمن محددات بيئة البرلمان الخارجية أو الداخلية[380]، وعليه فإن حضور النخبة البرلمانية ضمن العوامل المرتبطة بالمؤسسة البرلمانية، هو حضور يجد سببيته في كونها جزءا من البناء الوظيفي، وعنصرا مؤثرا في العمل البرلماني، ومكونا أساسيا من مكونات البيئة الداخلية للمؤسسة البرلمانية.

[380] عثمان الزياني، السلوك والأداء البرلماني بالمغرب الولاية التشريعية السادسة 1997-2002 نموذجا، الجزء الأول، سلسلة الدراسات والأبحاث، منشورات مجلة الحقوق المغربية-الرباط، الطبعة الأولى 2011، ص 37 وما بعدها.

الرسم المبياني رقم 17: أسباب تراجع الثقة في البرلمان في نظر الفئات المستجوبة



في الواقع، كانت معظم الأسباب التي اعتبرها المستجوبون عوامل رئيسية لتراجع الثقة في البرلمان، ذات صلة مباشرة بالمعايير العامة التي ينبغي أن يلتزم بها البرلمان الديمقراطي، والتي تقتضي أن يكون ممثلا لكل فئات الشعب، شفافا، يسهل التواصل معه، خاضعا للمساءلة، وفعالا بالدرجة الأولى[381]. عندما سُئل المستجوبون: في نظرك، ما هو السبب أو الأسباب التي تجعل المواطنات والمواطنين يفقدون ثقتهم في البرلمان؟ كانت مختلف الإجابات منسجمة مع الطرح الفرضياتي للدراسة، كما أعادت التأكيد على أهمية ومكانة النخبة البرلمانية ضمن إشكالية بناء الثقة في البرلمان، إذ حاولنا وضع سلوك النخب البرلمانية (النواب البرلمانيون) ضمن الاختيارات التي يمكن للمستجوبين الإجابة بها، وكانت النتائج تأكيدا لفرضية المسؤولية الكبرى والتأثير المهم للنخب السياسية على مسألة بناء

[381] محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الرابعة 2018، ص 90.

الثقة في المؤسسات، وفي حالتنا، ارتباط تراجع الثقة في البرلمان في نسبة كبيرة منها بسلوك وأداء النخبة البرلمانية.

كما يوضح الرسم المبياني أعلاه، فإن 70% من المستجوبين (التكرار:297) اعتبروا أن السلوكيات السلبية للنخبة السياسية البرلمانية هي السبب الرئيسي في نظرهم لتراجع الثقة في البرلمان، إذ أن معظم المواطنين يشعرون بأن البرلمانيين يرشحون أنفسهم لنيل مقعد بالبرلمان بهدف تحقيق منافعهم الشخصية فقط، وليس لتمثيل وخدمة مصالح الأشخاص الذين من المفترض أن يمثلوهم. وقد تم إيعاز سبب هذا التصور السلبي إلى إخلاف النواب المتكرر بالوعود التي قطعوها خلال الحملات الانتخابية، وكذلك تواجدهم فقط خلال الحملات الانتخابية وتواريهم عن الأنظار بعد الانتخابات، ما أدى بالمواطنين إلى الشعور بأن صوتهم مسموع فقط خلال الحملة الانتخابية، الشيء الذي يزيد من تدني مستويات الثقة التي يمنحها المواطنون لنوابهم. إن فقدان المصداقية يعززه سلوك النواب أثناء الجلسات البرلمانية، حيث ينظر إليهم بأنهم غالبا ما يتسمون بالإهمال، وفي بعض الحالات القصوى، يشاهد بعضهم وهو نائم أثناء الجلسات. إن ذلك لا يؤثر على الثقة في ذلك البرلماني الواحد بعينه فحسب، ولكن أيضا على مصداقية البرلمان كمؤسسة برمتها[382].

[382] رشيد أوزار، فرانشيسكو كولين، مرجع سابق، ص 97.

الجدول رقم 11: العلاقة بين نسب الثقة في النخب السياسية ونسب الثقة في البرلمان

	أثق إلى حد ما	أثق تماما	لا أثق	لا أثق بتاتا	الثقة في البرلمان
أثق تماما	4%	3%	0%	2%	9%
أثق إلى حد ما	10%	0%	7%	4%	21%
لا أثق	2%	1%	21%	10%	34%
لا أثق بتاتا	0%	0%	4%	30%	35%
الثقة في النخب البرلمانية	17%	3%	33%	47%	100%

كما يوضح الجدول أعلاه، هناك ترابط نسبي في العلاقة بين الثقة في النخب السياسية البرلمانية، وبين الثقة في المؤسسة البرلمانية، بحيث أن ارتفاع نسبة عدم الثقة في النخبة البرلمانية، يرافقها ارتفاع نسبي في عدم الثقة في البرلمان. فنسبة 47% من المستجوبين الذين أبدوا عدم ثقتهم التامة في النخب البرلمانية، 35% منهم، أبدوا عدم ثقتهم التامة في البرلمان أيضا، في حين أن نسبة 3% الذين عبروا عن ثقتهم التامة في النخب البرلمانية، نجد أن نسبة 9% يثقون ثقة تامة في البرلمان، ونسبة 17% الذين يثقون إلى حد ما في النخب البرلمانية، تقابلها نسبة 21% من الذين يثقون إلى حد ما البرلمان. والملاحظ هو الترابط النسبي بين ارتفاع نسب عدم الثقة في النخب البرلمانية، وارتفاع نسب عدم الثقة في البرلمان، حيث أن ارتفاع الأولى يقابله ارتفاع الثانية، لكن هناك فروقات بسيطة، حيث أن عدم الثقة في النخب البرلمانية دائما مرتفع مقارنة بمثيله عند البرلمان، ويمكن أن نستنتج أن علاقة الترابط هذه ليست قطعية، وليست بقاعدة عامة. فقد لا يثق المواطن في النخبة السياسية لكنه يثق في البرلمان كمؤسسة دستورية.

تأتي في الرتبة الثانية، إشكالية عدم تمثيل البرلمان لمصالح المواطنين، بنسبة 60% (التكرار:247)، وباعتبار البرلمان الجهاز التمثيلي للمواطنين، والمجسد الفعلي للممارسة الديمقراطية والتمثيل بما يحمله من المعاني القانونية والسياسية والحقوقية، وبما هو تعبير عن تفويض للسيادة ولحق التعبير عن الحاجيات، ولكي يكون ممثلا للشعب ولمصالحه وحاجياته، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البرلمان الديمقراطي لأنها تنعكس على بقية الوظائف كصنع القوانين أو الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. فالبرلمان لابد أن يضم ممثلين عن الشعب للتعبير عن وجهة نظرهم عند وضع السياسة العامة للدولة وكذلك للحديث باسمهم أمام الحكومة. وحتى في حالة كون البرلمان ممثلا للشعب فإن الاستثمار في هذا الجانب التمثيلي بالمعنى الأوسع يعد أمرا حيويا لتعزيز فعالية البرلمان، خاصة وأن التغاضي عن دور مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على العمل كحلقة وصل بين البرلمان وتوقعات وأمال المواطنين قد تجعل شرعية البرلمان محل نظر إذا لم يستجب لهذه المطالب والآمال[383].

لكن هذا الأمر يصطدم بحقيقة مفادها أن البرلمان المغربي لا يعبر عن المواطن المغربي بكل شرائحه وفئاته وانتماءاته في ما يخص الوفاء لحاجياته وتطلعاته، ولا تكون مخرجاته منسجمة مع هموم المواطن واحتياجاته، ومشاكله ومعاناته. حيث يبقى تفاعل البرلمان مع المواطن مختزلا ومحصورا في الحملات الانتخابية على أساس أنه رقم انتخابي فحسب، مما يولد لديه نوعا من اللاثقة تجاه البرلمان.

يزيد من تأثير هذه الهوة بين المواطن والمؤسسة البرلمانية، ضعف الروابط التواصلية بين البرلمان والمواطنين، حيث اعتبر ما مجموعه (التكرار:232) من الفئات المستجوبة، ما نسبته 56%، أن من بين أهم أسباب تراجع الثقة في البرلمان هو ضعف التواصل معهم، وهي نتيجة ليست بالجديدة، إذ سبقت

[383] علي الصأوي، قياس أداء البرلمان في الدول العربية: مقاربة نوعية ومؤشرات كمية، نور للنشر، 2017، ص 17.

لدراسات أخرى أن وقفت على هذا الإشكال التواصلي الذي تعاني منه المنظومة التمثيلية بالمغرب، حيث توصل أحد استطلاعات الرأي التي تم إجراؤها بهذا الشأن، أن المشكل المرتبط بالتواصل، يتعلق أساسا بإظهار اللحظة التي يناقش فيها النواب ويجادلون خلال الجلسات البرلمانية يكمن في أن الناس يعتقدون أن هذه هي وظيفتهم الوحيدة، و أنه ليس لديهم أية صلاحيات قانونية (مثل اقتراح التشريعات والتصويت عليها). فقد شعر معظم المشاركين في هذا الاستطلاع أن التواصل الوحيد الذي أتيح لهم بخصوص عمل النواب كان أثناء مشاهدة الجلسات العمومية التي تبث على شاشة التلفزيون. وحتى في هذه الحالة شعر معظم المستجوبين أنه من الصعب متابعة الجلسات البرلمانية. ومرد ذلك إلى كل من اللغة المستخدمة والشكل غير الجذاب للمناقشات. ففي الأحيان قد يصادف الناس جلسة البرلمان، لكنهم يشاهدونها فقط لبضع دقائق ولا يستمعون إليها بانتباه، إما لأن الجلسة مملة أو غير لائقة أو ببساطة لأن المناقشات بعيدة كل البعد عن قضايا بعض الناس[384].

ويقتضي التواصل النيابي البرلماني، وجود رابطة تجمع بين المؤسساتي والمجتمعي، أو بتعبير أدق، بين النخبة النيابية البرلمانية والمواطنين، من وجهة نظر اجتماعية وسياسية تواصلية، تتيح فتح مجال عمومي للنقاش الحر والديمقراطي، بغية بلوغ أجوبة شافية عن الانتظارات المجتمعية المشروعة. ويتم بناؤه، أولا، عبر نخبة فاعلة وواعية بدورها القانوني والدستوري المنوط بها، انطلاقا من تمثيلية سياسية ممنوحة لها، أي من خلال عقد سياسي انتخابي. وثانيا، من خلال الفضاء العمومي الذي يتيح إمكانية مناقشة مطالب المجتمع وحاجيات المواطنين و انتظاراتهم؛ وذلك عبر فتح نقاش حر وفعال يثير الإشكاليات الكبرى المتعلقة بالتنمية المستدامة للمواطن بشكل ديمقراطي. ذلك الوسيط السياسي هو النائب البرلماني، أما الفضاء العمومي فهو مؤسسة البرلمان، في حين، أن التواصل النيابي البرلماني ليس أكثر من استثمار عمومي للمؤسسة البرلمانية، لما لها من أدوار عبر نخبتها النيابية، قصد

[384] رشيد أوزار، فر انشيسكو كولين، مرجع سابق، ص 113.

الاستجابة لانتظارات المواطنين، من خلال الوسيط السياسي الذي يوصلها إلى الجهات المسؤولة والمؤسسات المعنية عبر قنوات واستراتيجيات تواصلية[385].

ورغم أهمية الوظيفتين التشريعية والرقابية باعتبارهما الوظائف الكلاسيكية للبرلمان، ولما لهما من أهمية في قياس أداء البرلمان ومدى قيامه بمهامه، إلا أن الفئات المستجوبة، وضعت مسألة الأداء التشريعي والرقابي في الرتبة الثالثة بنسبة 45%، بما مجموعه (التكرار:186)، ويمكن تفسير ذلك –حسب اعتقادنا- بالفهم الخاطئ لبعض المستجوبين لوظيفة البرلمان، حيث أن نسبة كبيرة منهم 31% تعتقد أن دور البرلمان هو حل المشاكل المرتبطة بالسكن والتعليم والصحة والتشغيل، مما يجعل تقييم عمل البرلمان والحكم على أداءه محصور في هذه المحددات، بعيدا عن وظيفته الأساسية، أي التشريعية، حيث يُعرّفُ الأداء البرلماني إجرائيا –في هذا السياق- على أنه قيام البرلمان بوظائفه وفقا للصلاحيات المخولة له دستوريا، وأساسا إنتاج التشريعات[386].

ومع ذلك، يظل الحكم على أداء البرلمان عاملا أساسيا في تحديد مدى ثقة المواطنين بهذه المؤسسة، فالعديد من الأبحاث وبالأساس الميدانية منها التي تناولت تراجع الأداء البرلماني بالمغرب، تقر على أنه المحدد الرئيسي في فقدان المواطن المغربي للثقة المؤسسية، حيث أضحى هناك تصور شعبي حول أداء المؤسسة البرلمانية مضمونه أن أداء البرلمان ضعيف ودون المستوى المنشود، مما يشعر المواطنين بخيبة الأمل أكثر ويبدد منسوب الثقة لديهم[387].

وقد رأى أحمد بوز أن الأداء التشريعي والرقابي للبرلمان المغربي، تَحُدّه مجموعة من الإكراهات التي تؤدي إلى إفراز بنية برلمانية ضعيفة وهشة، تظهر تداعياتها على مستوى حصيلة البرلمان التشريعية والرقابية، سيما قلة الإنتاج التشريعي، والهيمنة المطلقة للمبادرة الحكومية، فضلا عن

---

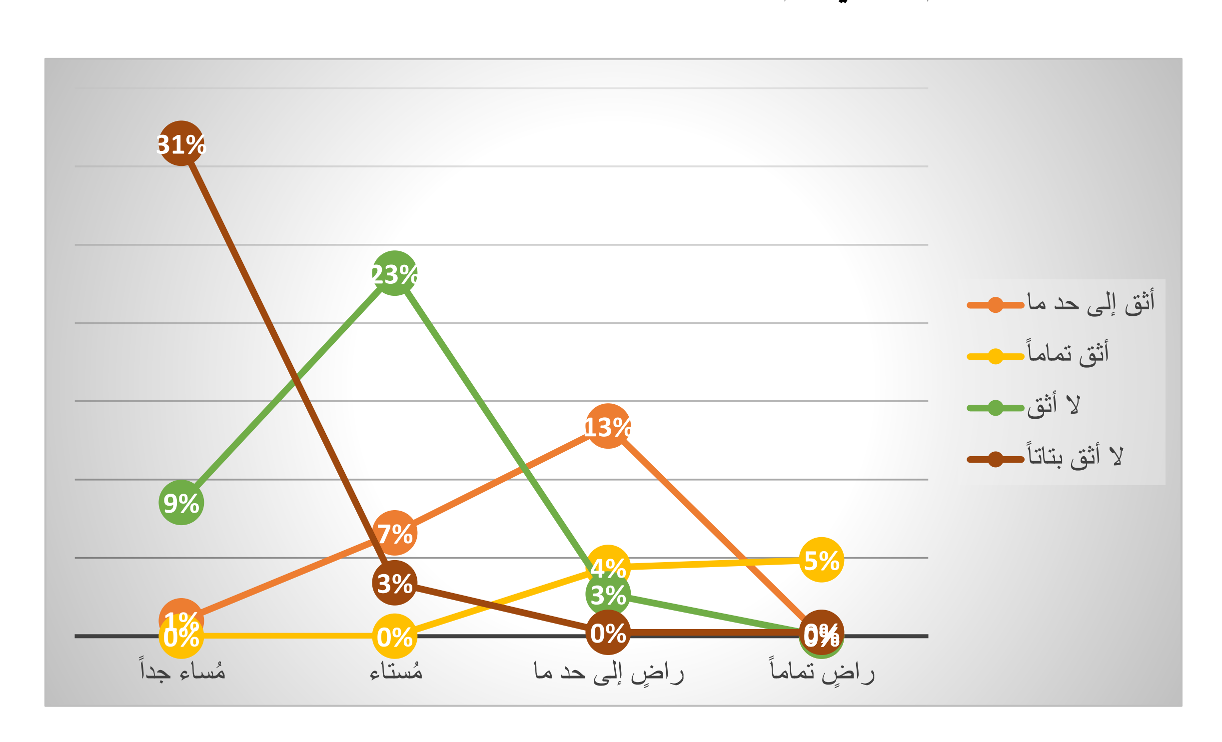
[385] عبد الرحيم خالص، البرلمان والمواطن، مرجع سابق، ص 178.

[386] جمال الدنسيوي، مرجع سابق، ص 27.

[387] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 46.

اختزال الممارسة الرقابية في الأسئلة الكتابية والشفوية دون توظيف الآليات الأخرى من ملتمسات الرقابة ولجان التقصي، حيث أن إعمال هذه الآليات لم يعرفه البرلمان المغربي طيلة فترة وجوده إلا نادرا وبشكل جد محدود[388]، وهذا الإقبال الكبير للنواب البرلمانيين على مراقبة الحكومة عبر الأسئلة الكتابية والشفوية، دون توظيف الآليات الأخرى أو المستجدات التي جاء بها دستور 2011[389]، يجد تفسيره حسب حسن قرنفل، في عدم قدرة النواب البرلمانيين على القيام بالعمل الرقابي الحقيقي والوظيفة التشريعية الملقاة على عاتقهم[390]، كما يرجع في اعتقادنا إلى سهولة مسطرة تفعيل هذه الأسئلة، ولمحدودية تأثيراتها السياسية، إذ لا يصل الأمر فيها لحد إثارة المسؤولية السياسية للحكومة، كما هو الشأن بالنسبة لملتمس الرقابة أو سحب الثقة.

الرسم المبياني رقم 18: العلاقة بين الرضا على أداء البرلمان والثقة به



---

[388] أحمد بوز، مرجع سابق، ص 10.

[389] يتعلق الأمر بالمقتضيات المنصوص عليها في الفصول من 100 إلى 106 من دستور 2011، المشار إليه سابقا.

[390] حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق-مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب، أفريقيا الشرق، 1997، ص 83.

وفقا لمعطيات الرسم المبياني أعلاه، فإن هناك علاقة مباشرة بين الرضا على أداء البرلمان ودرجة الثقة به، فالخط الممثل للثقة التامة في البرلمان، وصل إلى حد نسبته 5% من الثقة التامة في البرلمان عند درجة الرضا التام، واستمر على نفس النسبة عند الذين أبدوا رضاهم إلى حد ما على أداء البرلمان، ثم تحولت هذه النسبة مباشرة إلى نسبة 0%، عند درجة مستاء ومستاء جدا، والأمر عينه بالنسبة للخط الممثل لعدم الثقة التامة في البرلمان، حيث كان يمثل نسبة 0% عند درجة الرضا التام والرضا إلى حد ما على أداء البرلمان، ثم صعد عند درجة مستاء إلى نسبة 3%، وارتفع مباشرة وبشكل ملحوظ إلى نسبة 31% عند درجة الاستياء التام من أداء البرلمان، والأمر نفسه بالنسبة لمستويات الثقة الأخرى. والخلاصة، كلما كانت درجة الاستياء من أداء البرلمان كبيرة، كلما كانت نسبة عدم الثقة به مرتفعة.

غير أن هذه العلاقة السببية بين ضعف الأداء البرلماني وفقدان الثقة، يراها البعض بأنها لا يمكن أن تحجب الرؤية عن التطور الهام الذي عرفته الممارسة البرلمانية بالمغرب سواء من حيث الكم أو النوع، فيما يتعلق بالأداء التشريعي للبرلمان عبر امتداد مختلف الفترات التشريعية، ناهيك عن حجم المبادرات التشريعية التي قام بها النواب البرلمانيون ضمن مقترحات القوانين، فضلا عن قيمة النقاشات البرلمانية المهمة، وكذا الحوار الجاد والمثمر الذي يميز أشغال الغرفتين سواء داخل اللجان الدائمة أو في الجلسات العمومية، علاوة على التراكم الهام الذي تحقق على مستوى العمل الرقابي. لكن كل هذا لا يمنع من الإقرار كذلك، بأن الأداء البرلماني بالمغرب مازال يتسم بالضعف إلى حد كبير مقارنة بالأداء الحكومي، وفي ضوء الاختصاصات الدستورية التي أنيطت بالبرلمان[391].

أما نسبة 27% من الفئات المستجوبة، فترى أن عدم استقلالية البرلمان عن المؤسسات السياسية الأخرى، هي السبب في فقدانه ثقة المواطنات والمواطنين، ويمكن في اعتقادنا النظر إلى

[391] جمال الدنسيوي، مرجع سابق، ص 28.



مسألة استقلالية البرلمان من خلال شقّين، الأول: استقلال داخلي، أي مدى استقلالية البرلمان في وضع قواعد تنظيم سير عمله، وهو ما يصطلح عليه بالنظام الداخلي، وعدم خضوعه لأي سلطة خارج تنظيمه المؤسساتي، إضافة إلى الاستقلال الإداري والمالي، وكذا قدرته على التحكم في جدول أعماله. أما الاستقلال الخارجي للبرلمان، فيقصد به استقلاله عن مختلف السلط والمؤسسات الدستورية الأخرى، والتي يُطرح معها إشكال إمكانية التشريع دون الخضوع للتبعية لإحدى هذه السلط أو المؤسسات، أو تقاسهم الاختصاصات معها، خاصة المؤسسة الملكية والسلطة التنفيذية[392].

ويمكن القول في هذا السياق، أنه وبالرغم من الإصلاحات الدستورية التي حمل دستور 2011، وعلى الرغم من اعتباره متقدما جدا بمقارنة مع الدساتير السابقة، من حيث المكانة والاختصاصات التي منحها للبرلمان كسلطة تشريعية، إلا أنه لا زال يعرف تقزيما من حيث قيمته في الوثيقة الدستورية، وتقييدا في ممارسة الأدوار المنوطة به بحيث يصطدم بمجموعة من المتدخلين الذين يحولون دون استقلاله داخليا، سواء من حيث وضعه لنظامه الداخلي، أم التحكم في موارده البشرية إضافة إلى ارتباطه و خضوعه خارجا لمجموعة من المؤسسات الدستورية الأخرى التي تتشارك معه مهامه التشريعية، وتحول دون تحقيقه للتمثيلية الحقيقية للأمة[393].

---

[392] للتعمق أكثر حول هذا الموضوع أنظر:

- رشيد المدوّر، العمل البرلماني في المغرب: قضايا وإشكالات، مطبعة طوب بريس، الطبعة الأولى 2006، ص 69 وما بعدها.

- عبد الكريم الحديكي، التأثير المتبادل بين الحكومة والبرلمان في النظام الدستوري المغربي-دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بالرباط، السنة الجامعية 2003/2002، ص 17 وما بعدها.

- عبد الرحيم العلام، "طبيعة العلاقة بين البرلمان والمؤسسة الملكية في ضوء التعديل السادس للدستور المغربي"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 13، سنة 2014، من ص 75 إلى ص 89.

[393] عبد العزيز الصادقي، "مبدأ استقلالية البرلمان المغربي"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، العدد 14، فبراير 2022، ص 162.

أما باقي الأسباب، التي اعتبرها المستجوبون عوامل مساهمة في تراجع الثقة في البرلمان، والتي حصلت على نسب قليلة مقارنة بالأسباب الأخرى فهي عدم وجود معارضة قوية، بنسبة 13% (55 شخص)، ونشر صورة سيئة وأخبار زائفة عن البرلمان في وسائل الإعلام والتواصل، بنسبة 8% (التكرار:34). رغم أهمية المعارضة البرلمانية[394]، وما تضطلع به من مهام وصلاحيات دستورية وسياسية[395]، إلا أن الملاحظ أن المستجوبين يميلون إلى اختيار الأسباب ذات الارتباط بالحاجيات اليومية للمواطنين ومصالحهم ومشاكلهم الاجتماعية، ويحملون المسؤولية على النخبة السياسية بالرجة الأولى.

إن تراجع الثقة في البرلمان مرتبط بثلاث عوامل أساسية، الأول، هو بعض التصورات الخاطئة حول وظائف البرلمان، والثاني، سلوكيات النخب السياسية البرلمانية، أما الثالث، فهو الأداء المؤسساتي للبرلمان وما تعترضه من معيقات. لكن أحيانا يمكن للحاجيات الفردية والظروف الاجتماعية للمواطنات والمواطنين أن تؤثر على مستويات الثقة في النخب السياسية وفي المؤسسات، حيث يمكن أن تكون الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مصدر قلق وعدم رضا للمواطنين، مما يؤدي إلى تقليل الثقة في النخب السياسية التي ينظر إليها عادة بأنها مسؤولة عن تلك الظروف.

ومن ثم، فنحن أمام معضلة حقيقية تتعلق بسلوك النخبة السياسية و أيضا سلوك الناخبين. في سياق اجتماعي يسوده الفقر والأمية، وضعف قنوات التنشئة السياسية. حيث أصبحت أزمة الثقة في الحياة السياسية المغربية معطى ثابتا لدراسة سنوات التدبير السيئ للشأن العام، مما عمق

[394] المعارضة البرلمانية هي مجموع الفاعلين الذين لم تخول لهم شرعية الانتخابات أو طبيعة التحالف الأغلبي، إمكانية التمثيل داخل السلطة التنفيذية، والتي توظف فضاء البرلمان وما يخوله لها من إمكانية التعريف والتأثير والضغط من خلال أدائها لوظائف التشريع والرقابة والتقييم لإبراز رؤية مغايرة لما تقدمه السلطة القائمة، والذي لا يشكل فقط موقف المعارضة لما هو قائم أو ما هو مقترح، بل أيضا مشروعا بديلا تعمل على تسويقه والوعد بتنفيذه في حالة الوصول إلى السلطة عبر قناة التناوب، أنظر: محمد أتركين، نظام المعارضة البرلمانية، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة والدراسات والأبحاث، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014، ص 15.

[395] للتعرف أكثر على المعارضة البرلمانية في النظام الدستوري والسياسي المغربي، أنظر: يوسف بن هيبة، المعارضة البرلمانية في النظام الدستوري المغربي دراسة مقارنة، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى 2021.

الفجوة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي أزمة ثقة في المؤسسات التمثيلية والسياسية، وهو ما يظهر في ضعف المشاركة السياسية واختيار موقف الصمت أو اللامبالاة من طرف نسبة هامة من المواطنين أو الاكتفاء بالانتقاد بكيفية متسترة، أو الارتياب والخوف من العمل السياسي[396].

[396] عبد العلي القريشي، التنمية المحلية بين الديمقراطية التمثيلية والبراديغمات الجديدة للديمقراطية التشاركية، مكتبة الرشاد- سطات، الطبعة الأولى 2022، ص 116.



المبحث الثاني: تداعيات تراجع الثقة في البرلمان و آفاق بنائها

تعتبر الثقة السياسية من العناصر التي تتأثر بالأداء والفعالية السياسية، خاصة أن الفعالية تشكل جزءا مؤثرا في الثقافة السياسية، والتي تتعلق بوجود اتجاهات وتوجهات سياسية معينة نحو النظام السياسي وأجزائه المختلفة، وكذلك الاتجاه نحو دور الفرد في العملية السياسية، وتعتمد الثقة السياسية على مكونين أساسيين وهما الكفاءة والمسؤولية التي تفرضها الثقة، فالثقة تشمل التوقعات الخاصة نحو الأفراد الذين يعملون في وظائف لخدمة المجتمع، والذين يجب أن يتسموا بالكفاءة في مجالهم، ولديهم نوع من الالتزام نحو حماية مصالح هذا المجتمع، وهو ما ينطبق على البرلمان، حيث ينبغي الشعور بإمكانية الاعتماد على ممثلي الشعب المنتخبين في صناعة القرار والقوانين التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وتلبية احتياجات المواطنين.

إن الثقة السياسية تعتمد على تقييم المواطنين واعتقادهم بمدى التزام السلطات والمؤسسات السياسية بتنفيذ ما وعدت به وفقا لتوقعاتهم المعيارية، وهي تعبير عن مشاعر المواطنين حول سياسات معينة، و أيضا تعتبر الثقة السياسية انعكاسا لأداء النظام السياسي ككل أو لأحد مكوناته مثل الحكومة أو الأحزاب السياسية أو البرلمان إلى غير ذلك، حيث تعبر الثقة عن رأي المواطن تجاه الجوانب المختلفة لأداء النظام السياسي في مجتمع ما[397].

ولما كانت الديمقراطية التمثيلية تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية عن طريق الانتخابات، فإن تخلي المواطن عن مدها بهذه القوة الدافعة يشكل تهديدا على بقائها. ونستجلي هذه الخطورة من خلال فقدان المواطن الثقة في مؤسساته التمثيلية، واعتبارها غير ذي معنى، بحكم ما راكمته تجربة الممارسة السياسية من سلبيات في تدبير الشأن العام بالإضافة إلى الطابع غير التنافسي للعملية

[397] محمد نور البصراتي، "دور الثقة السياسية في تحقيق الانتماء وبناء مؤسسات الدولة خلال المراحل الانتقالية بالتطبيق على حالة مصر بعد 25 يناير"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 01، يناير 2016، ص 160.

الانتخابية، وما ينتج عنها من ظواهر سياسية تجعل المواطن يختار البقاء في منزله عوض الإدلاء بصوته بدعوى أن صوته غير ذي قيمة، ولا يؤثر في العملية الانتخابية[398].

لذا من الضروري أن تعمل مؤسسات الدولة على خلق نمط جديد للعلاقة بينها وبين المواطن، جوهره والحالة هذه تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين وتستطيع المؤسسات تعزيز الثقة السياسية من خلال تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، والسعي الدؤوب إلى تلبية احتياجات المواطنين ودعم اللامركزية والحكم المحلى، إلى جانب العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتفعيل المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية والنيابية، وتوفير المناخ المواتي لخلق حراك سياسي بين القوى السياسية المختلفة، وتوطيد الشفافية والمصداقية في سياساتها العامة، وإرساء قواعد المساءلة في كافة المجالات وعلى جميع المستويات[399].

بناء على ذلك، سنعمل من خلال هذا المبحث على رصد مختلف التداعيات السلوكية لتراجع مستويات الثقة السياسية لدى العينة المستجوبة من المواطنات والمواطنين (المطلب الأول)، ثم نحاول تقديم بعض الحول والرهانات الممكنة، لتعزيز ثقة المواطنات والمواطنين في البرلمان وفي باقي المؤسسات السياسية التمثيلية بشكل عام (المطلب الثاني).

[398] عبد العلي القريشي، مرجع سابق، ص 88.

[399] وفاء علي علي داود، الثقة السياسية عوامل الهدم والبناء، مرجع سابق، ص 166.

المطلب الأول: النتائج السلوكية لتراجع الثقة في النخب والمؤسسات

اعتبر "دافيد إيستون" (David Easton) أن الثقة السياسية من بين العوامل الضامنة لاستمرارية النظام السياسي والتي تزيد في حياته، والتي تعني الدعم والتأييد الذي يمنحه أفراد الشعب للنظام السياسي. هذا التأييد أو الدعم. يتجلى في الثقة بالنظام السياسي والإيمان بضرورته وجدواه، ومن ثم. فإن سحب التأييد يمكن اعتباره كعدم ثقة وعدم إيمان أو عدوانية تجاه النظام السياسي، حيث المواطنون يؤيدون المؤسسات التمثيلية، لأنهم يؤمنون بأنها تعمل لصالحهم ولا يدعمونها عندما يرون أنها ليست محلا للثقة، إذ توافرت الأحداث والوقائع وتداخلت الأسباب والعوامل التي جعلت المواطن يفقد تدريجيا الثقة في نخبه ومؤسساته[400]، ويكون انعكاس ذلك –في غالب الأحيان- في شكل عزوف عن المشاركة السياسية وعن الانخراط في العمل السياسي.

ولذلك فإن أي مقاربة قويمة لطبيعة ومحددات السلوك السياسي بالمغرب، لا يمكن أن تتم دون الوقوف عند علاقة المواطن بالفاعلين السياسيين ورصد تمثلاته اتجاه البنيات المؤسساتية الحاضنة لهؤلاء الفاعلين، ومن ثم قراءة خصوصيات السلوك السياسي السائد في شموليته. فالثقة في المؤسسات السياسية تلعب دورا مباشرا وفعليا في تحديد خصائص علاقة المواطنين بالسياسة، دور يتجاوز مداه باقي العوامل القانونية والتنظيمية والمؤسساتية المؤثرة في المشاركة السياسية، بدليل أن مراجعة القوانين نحو جعلها أكثر تحفيزا للانخراط في الفعل السياسي وإعادة هيكلة المؤسسات

[400] عبد الوهاب الطراف، "التنشئة السياسية النظامية أية فعالية؟"، جريدة الصباح، السنة الأولى، العدد 65، السبت-الأحد 24-25 يونيو 2000، ص 13. ورد عند: عبد العلي القريشي، مرجع سابق، ص 114.

السياسية في اتجاه "دمقرطتها". لم يحقق ما كان مأمولا لأن الممارسة السياسية ظلت متخلفة ومستعصية على مواكبة هذه التحولات[401].

كما أن غياب الثقة في المؤسسات المنتخبة خاصة البرلمان، وعزوف المواطن عن المشاركة السياسية عبر قنوات الديمقراطية التمثيلية، يؤدي إلى البحث عن وسائل بديلة للاحتجاج في الفضاءات العمومية من أجل إسماع صوت المواطنين ما دام المواطن يرى أن البرلمان لا يمثل إلا نفسه والكثير من الشعارات المرفوعة تستبطن إدانة حقيقية للبرلمان والبرلمانيين. وهذا دليل أن البرلمان لا يقوم بدور الوساطة ولا يعبر عن الشغالات المواطنين[402].

وعليه، فإلى أي حد يؤثر عامل الثقة في المؤسسات في السلوك السياسي والاجتماعي للأفراد وبالتحديد في جانب المشاركة السياسية، وهل هنالك علاقة بين السلوك الاحتجاجي وتراجع الثقة فيء المؤسسات؟ نحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال هذا المحور من البحث، وبناء على ما افرزته نتائج البحث الميداني، نقسم هذا المطلب التي يتطرق إلى النتائج السلوكية لانعدام الثقة في المؤسسات إلى فقرتين، نناقش في الأولى العزوف السياسي وضعف المشاركة السياسية، والثانية، نتطرق فيها لتنامي الفعل والنزعة الاحتجاجية.

[401] عصام القرني، "محددات السلوك السياسي بالمغرب: من العزوف إلى فقدان الثقة"، ضمن مؤلف جماعي: التجربة الانتخابية بالمغرب في ضوء اقتراع 08 شتنبر 2021، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، الإصدار 15، الطبعة الأولى، ص 60.

[402] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 41.

الفقرة الأولى: العزوف السياسي وضعف المشاركة السياسية

هناك عدة تعاريف للمشاركة السياسية، فهناك من يربطها بمنح الفرصة للمواطن للإسهام في صنع الأهداف العامة في المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وهناك من ربطها بالتأثير في القرار الحكومي، وهناك من أضاف إلى ذلك التأثير في اختيار الحكام، وهناك من أكد في تعريفه على استبعاد العنف واعتماد الحوار، وسلك الطرق المشروعة، وهناك من جعل الممارسة المدنية من صلب المشاركة السياسية[403]. وهي تمثل –المشاركة السياسية- مؤشرا تفاعليا لصحة العلاقة وسلامة المناخ بين المجتمع والنظام السياسي، إذ تتسم تلك العلاقة بالتفاعل الطردي فكلما كان النظام ممثلا صادقا ومعبرا أمينا عن أهداف وطموحات المجتمع زادت المشاركة السياسية السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة، وعليه فالمشاركة السياسية تعد شكلا من أشكال الممارسة السياسية بتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت لتأييد المساندة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها[404].

لذلك فإن كل نسق سياسي يسعى إلى تنشئة موالين له، وإلى دمج أفراد المجتمع ضمن لو ائه وإلى ربطهم به قسرا أو قناعة، وكلما حدث الدمج كلما كان هذا مؤشرا على استقرار النظام السياسي وعلى ملامسته لوصف الديمقراطي لإضفاء طابع المشروعية عليه، فالمشاركة تبقى وسيلة للتعرف على أراء ومطالب الجمهور لأخذها بعين الاعتبار عند صياغته لقراراته، وهي أداة بيد الجمهور لضمان تحقيق

---

403 محمد باسك منار، المشهد السياسي في المغرب: دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011، مطبعة النجاح الجيدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018، ص 118-119.

404 وليد محمد سالم، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم العربية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2014، ص 22.

مطالبها وذلك لأنها تعمل على التأثير على القرارات السياسية، هذا إن لم تؤدي –المشاركة- إلى إسهام فعلي للمواطنين من خلال ممثليهم في اتخاذ هذه القرارات[405].

وهناك ارتباط وثيق بين المشاركة السياسية وعملية التحديث السياسية وتطور المؤسسات السياسية، فانخفاض مستوى التحديث السياسي يعرقل أداء المؤسسات المنتخبة في استيعاب مطالب المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية، بكلمة أخرى أن توسع نطاق المشاركة السياسية يتوقف بدرجة أساسية على نطاق المأسسة التي يتمتع بها المجتمع. وعليه فإن تخلف المؤسسات السياسية بالنسبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية يعني عجز هذه المؤسسات عن تلبية مطالب الفئات الاجتماعية وطموحاتها[406]، ومن ثم تفقد هذه المؤسسات مكانتها ومصداقيتها وثقة الأفراد بها، وهو ما ينعكس مباشرة على حجم المشاركة، وللمشاركة السياسية علاقة وطيدة بالثقافة السياسية السائدة، إذ تعد عنصرا نابعا عنها، وفي نفس الوقت مجسدا ومبلورا لها على المستوى الو اقعي[407]، وهو ما يساهم في وجود توجه سلبي نحو جدوى وفعالية المؤسسات السياسية.

والحالة لدينا، أن و اقع الممارسة السياسية ضمن إطار الحالة المدروسة، كشف عن مؤشرات تنم كلها عن حالة من انعدام الثقة في النخب السياسية وفي المؤسسات، والتي ساهمت –كما سنرى- في وجود حالة من السخط والاغتراب والعزوف عن المشاركة السياسية لدى مختلف الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين، وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات التي تم اعتمادها ضمن هذه الفقرة، لا تتعلق أساسا بدراسة المشاركة السياسية في حد ذاتها كمضوع مستقل، إنما يتم دراستها كمؤشر من مؤشرات الثقة السياسية.

---

[405] نبيل الأندلوسي، مرجع سابق، ص 5.

[406] وليد محمد سالم، مرجع سابق، ص 23.

[407] منصور مرموقة، القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة أنتروبولوجية، ابن نديم للنشر والتوزيع، وهران-الجزائر، الطبعة الأولى 2015، ص 64.

أولا: دلالات و أبعاد العزوف السياسي

يحيل مفهوم العزوف السياسي بشكل عام على بعد المواطنين عن الشأن السياسي وعدم اكتراثهم بالممارسة السياسية لكن تحديد الحالات والممارسات التي يمكن اعتبارها مكونا لهذا المفهوم ليست بالأمر اليسير ولا المتفق عليه: هل يتعلق الأمر فقط بحالات عدم الانخراط في التنظيمات السياسية والامتناع عن المشاركة في العملية الانتخابية أم يشمل أيضا عدم الاكتراث بالحقل العمومي والنقاش السياسي؟

وفي سبيل تحديد مفهوم العزوف، لابد من الإشارة هنا إلى أن الفعل السياسي في مفهومه الواسع، لا يتطابق بالضرورة مع النشاط الحزبي، ومن ثم تفرض الضرورة المنهجية تحديد المستويات عند مقاربة مفهوم العزوف، فبفهم معين للعمل السياسي من خلال حصره في الانخراط في الأحزاب والمنظمات المرتبطة بها، والمشاركة في الانتخابات، يمكن الإقرار بابتعاد المواطن المغربي عموما، والشباب، خصوصا عن الفعل السياسي، وسيادة نظرة سلبية لديه تجاه الأحزاب والانتخابات والمؤسسات المنتخبة، وهذا لا يعني بالضرورة العزوف السياسي بمعناه الواسع[408].

إن الاختلاف حول تحديد الوضعيات المتراوحة بين الانخراط الملموس في الفعل السياسي من جهة، والمتابعة عن بعد لما يروج في الساحة السياسية من جهة ثانية، هو ما يجعل من إشكالية حقيقة وجود العزوف السياسي من عدمه لا تحظى بالإجماع. ففي الوقت الذي يرى فيه اتجاه من المتخصصين في العلوم السياسية أن المغرب يعاني من إشكالية العزوف السياسي، يعتقد البعض الآخر عكس ذلك. ويقول بأن الأمر لا يخرج عن حدود العزوف الانتخابي فقط، مبررا طرحه هذا يكون المغاربة يتابعون ويهتمون بالقضايا العمومية والسياسية، لكنهم لا يشاركون في الانتخابات، وبالتالي

[408] سميحة الفقير، العزوف الانتخابي دراسة ميدانية - مدينة طنجة نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد الملك السعدي-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، السنة الجامعية 2007/2008، ص 42-43.

فهذا الاتجاه يقتصر في تحديده لمفهوم العزوف السياسي، فقط على معيار المتابعة والاهتمام بالشأن السياسي وحتى إذا ما سلمنا بهذا الطرح الأخير، فقضية اهتمام المغاربة بالشأن السياسي ومتابعتهم له، تبقى مسألة صعبة القياس، ولا توجد دراسات موضوعية تثبت ذلك، فالقول بأن أغلبية المغاربة يهتمون بالقضايا العمومية والسياسية لا يعدو عن كونه مجرد انطباع وحكم قيمة يفتقد عنصر الإثبات[409].

العزوف الانتخابي حسب المفهوم الواسع هو عدم وصول المواطن الذي هو في سن التصويت إلى مرحلة الإدلاء بصوته لفائدة لائحة معينة أو مرشح معين، بحركته الحرة ودون وجود عائق قانوني أو مادي، أما المفهوم الضيق للعزوف الانتخابي فهو الذي يحصره في حالة الناخب الذي يمتنع عن المشاركة في الاقتراع[410].

ولعل أهم مشكل يواجه مقاربة مفهوم العزوف عندما يضاف إليه مفهوم "السياسي" هو ورطة الحدود وسياقات التمثل من مجتمع لآخر، ومن الدلالات الأولى لظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب، استمرار رواسب تلك الثقافة السياسية التقليدية التي كرستها البنيات الاجتماعية التقليدية للمغرب، والتي تجعل التصويت أمرا غير متجذر في المجتمع المغربي، الذي يفتقد جزء منه على الأقل، إلى ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي، والمبادئ المواطنة والمسؤولية والديمقراطية والسلوك المدني[411].

عند الحديث عن العزوف السياسي أو الانتخابي فإننا نبحث في مستوى المشاركة السياسية للمواطنين، فالعزوف الانتخابي ليس بالضرورة عزوفا سياسيا، وبالتالي لا يمكن تقييم مستوى

---

[409] عصام القرني، مرجع سابق، ص 62.

[410] محمد الساسي، "العزوف الانتخابي وعلاقته بوضع ونتائج اليسار المعارض"، ضمن مؤلف جماعي: الانتخابات التشريعية 7 شتنبر 2007 : اللعبة والرهانات، مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية، العدد 2، ص 89.

[411] نبيل الأندلوسي، مرجع سابق، ص 155.

الثقافة السياسية للمواطن بالاستناد إلى المرجعية الانتخابية، بل إن ذلك التقييم يقتضي الإحاطة بالأبعاد الوظيفية و النسقية للمجال السياسي ككل، في حين لا تشكل العملية الانتخابية إلا وجها من أوجه المشاركة السياسية[412]، فالعزوف السياسي هو الظاهرة التي تصف عدم المشاركة في العملية السياسية، سواء كان ذلك بالتصويت في الانتخابات أو الانخراط في الأحزاب السياسية أو العمل السياسي، وهذا يعني أن الأفراد الذين يعانون من العزوف السياسي يتخذون قرارا سلبيا بشأن المشاركة في العملية الديمقراطية.

ويعتبر مصطلح (Abstention) من الناحية اللغوية هو الأقرب إلى معنى العزوف، الذي يعنى بدوره امتناعا، إمساكا، كفا، استنكافا، إحجاما عن التصويت، أما المفهوم الأكثر تداولا في الأوساط السياسية فهو ما يعبر عنه ب (Dsaffection politique) ومعناه نزع أي ارتباط، وهناك مفهوم آخر أقرب وهو (Apathie) أي اللامبالاة والفتور، وهي كلها معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي للمفهوم. ومن ثم فالعزوف السياسي ينصب على عدم الاهتمام بالشأن السياسي بشكل عام، كما يمكن أن يعني أيضا، عدم وصول المواطن الذي هو في سن التصويت إلى مرحلة الإدلاء بصوته لقائدة لائحة معينة أو مرشح معين بإرادته الحرة ودون وجود عائق قانوني أو مادي، أما العزوف الانتخابي الذي يعد امتدادا للأول فهو الحالة التي يمتنع من خلاها الناخب عن المشاركة في الانتخابات[413]، ويمكن التمييز بين نوعين من العزوف الانتخابي، بناء على خصائصهما الاجتماعية ووفقا لعلاقتهما بالسياسة[414]:

---

[412] الصديق نخلي، "ظاهرة الاغتراب السياسي بالمغرب"، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، على الرابط: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=61892&r=0 ، تاريخ التصفح : 07/04/2023 09:07

[413] فاطمة غلمان، إدريس لكريني، "إشكالية العزوف السياسي في المغرب: الانتخابات التشريعية نموذجا"، مجلة الديمقراطية، العدد 33، السنة التاسعة، يناير 2009، ص 208.

[414] عثمان الزياني، "الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب-دراسة في ظل الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016"، ضمن مؤلف جماعي: المسار الديمقراطي في المغرب، المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2017، ص 69-70.

- النوع الأول ويتعلق بالممتنعين داخل اللعبة السياسية. غالبا ما يتشكل من الشباب الخريجين وهم راضون على ظروف اندماجهم الاجتماعي. ولديهم أيضا اهتمام بالسياسة، ويمكن أن يكون لديهم ميل لحزب سياسي معين، وامتناعهم عن التصويت لا يعبر عن السخط السياسي، ويمكنهم العودة للتصويت من جديد وفي أقرب وقت، حالة الاعتراف والاقتناع بالعرض الانتخابي المقترح، وامتناعهم عن التصويت يكون على فترات متقطعة فقط وليس بشكل مستمر ودائم. وهذا النوع من العزوف الانتخابي داخل اللعبة السياسة هو نوع جديد من الناخبين، أكثر تقلبا ومزاجية، وأكثر تحررا من أشكال التماهي الحزبي، ونسبيا هم أقل انتقادا واشتراطا اتجاه العرض السياسي، ويمكنهم استخدام الامتناع والتصويت على حد سواء، لإثبات وجودهم على مستوى الانتخابات.

- النوع الثاني يتعلق بالممتنعين الذين هم خارج اللعبة السياسة ومن خصائصهم الانسحاب من السياسة واللامبالاة، وهم يوجدون بأعداد كبيرة داخل الطبقات الشعبية التي تعرف انخفاض مستوى التعليم بين مختلف الفئات والصعوبة في الاندماج الاجتماعي، والممتنعون يوجدون كذلك في صفوف سكان المناطق الحضرية. وهناك أيضا عدد أكبر من النساء هؤلاء الممتنعون هم الأكثر بروزا في المشهد الانتخابي ولا يعترفون بالحياة السياسية، لديهم الكثير من المشاكل الفردية التي تجعلهم بمنأى عن المشاركة في العمل الجماعي ويشعرون بعدم الفعالية السياسية.

وبالتالي فلا نرى بأن متابعة الشأن السياسي ومواكبته عن بعد، أمر كافي لتفنيد و اقع العزوف السياسي، فهذا المؤشر ليس إلا واحدا من ضمن مجموعة من المؤشرات الأخرى الأكثر قوة ووضوحا التي لا يمكن التغاضي عنها بأي حال من الأحوال، والتي تكشف في النهاية أن هناك نفورا عاما من قبل المواطنين اتجاه الشأن السياسي والمؤسسات السياسية، وأن هناك علاقة مختلة "سالبة" بين

المغاربة والسياسة علاقة تُفرز سلوكات سياسية سلبية من قبل المواطنين وباقي الفاعلين في الحقل السياسي[415].

وعلى العموم يعرف المجتمع المغربي، منذ تسعينات القرن الماضي، ظاهرة بادية للعيان تتصل بالحياة العامة يمكننا نعتها بظاهرة العزوف عن الاهتمام بالشأن العام تارة، وبالنفور من العمل السياسي تارة أخرى، والأمر يختلف باختلاف زاوية النظر. وهذه الظاهرة متى أخذناها من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي، نجدها تنضج بدلالات عديدة فهي تعبر في الوقت ذاته عن القلق والخوف والحيرة ووطأة العوامل المختلفة والمتفاعلة التي تفعل فعلها في إذكاء الظاهرة التي نتحدث عنها والتعبير عنها من خلال مؤشرات واضحة وقابلة للملاحظة، رغم أن العزوف أنماط متباينة وليس نمطا واحدا، فهناك عزوف موقفي، مبني ومؤسس وواع بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية، وهناك عزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة مثل الانشغال بنقل الأعباء اليومية وبعض أشكال التدين، أو تفضيل العمل الجمعوي والثقافي، أو تعاطي المخدرات وارتياد الملاهي والمقاهي ومتابعة الألعاب الرياضية...وهناك عزوف مبعثه عوامل اجتماعية كالأمية والفقر المادي والمعنوي والعوائق الجغر افية[416].

وهناك عزوف ناتج عن نفور من المشاركة السياسية عموما كنوع من الرفض للو اقع الاجتماعي والسياسي، حيث يعزف الناخبون عن التصويت ضد النظام السياسي والاجتماعي، والعرض السياسي، وهذه الفئة من الناخبين تقترب أكثر من الناخبين "خارج اللعبة" ويعتبرون أن الامتناع الانتخابي هو شكل من اشكال المشاركة الانتخابية، أي التعبير من خلال عدم القيام بالتصويت، ويستثمرون هذه الفترة للتعبير عن الإحباط والسخط، وفي هذا المقام يبرز الاغتراب السياسي كعامل

---

[415] عصام القرني، مرجع سابق، ص 62.

[416] نبيل الأندلوسي، مرجع سابق، ص 155-156.

محدد ومؤثر إلى حد كبير في سلوك الممتنعين الذين هم خارج اللعة السياسية، والاغتراب السياسي يعتمد على العديد من المؤشرات لقياس مستوياته ودرجة تأثيرها على العزوف السياسي والانتخابي[417].

ولهذا فإن دراسة السلوك والانتخابي تعد من المداخل المهمة للتعرف على مكونات محتوى الثقافة السياسية السائدة[418]، وتعتبر ظاهرة الاغتراب السياسي من الظواهر المجتمعية التي توضح تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية في السلوك السياسي لأفراد المجتمع، وله صلة وثيقة بموضوعات علم النفس السياسي التي تدرس العلاقة بين الحالة المزاجية والسيكولوجية للجماهير، وسلوكهم السياسي والذي يظهر في صور متعددة منها المشاركة السياسية، فهو إحساس المواطن بالغربة عن حكومته وعن النظام السياسي، واعتقاده بأن السياسة والحكومة يسيرها أفراد لحساب أفراد آخرين، طبقا لمجموعة قواعد غير عادلة، حيث تتحكم أقلية متميزة من جهاز الدولة، وهو يشعر في هذه الحالة أن المجتمع والسلطة لا يشعران به، ولا يعنيهما أمره وأنه لا قيمة له في مجتمعه، فالمغترب بطبيعته لا يميل غلى المشاركة السياسية، لأن مشاعر اللاقوة السياسية تشكل حواجز نفسية تمنعه من المشاركة السياسية[419].

وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات تختلف في المعنى، إلا أنها تشكل جميعها تحديا للعملية السياسية، ولعلاقة المواطن بالمؤسسات، فالعزوف السياسي والعزوف الانتخابي يعنيان تراجع مستوى المشاركة السياسية والانخفاض في الوعي السياسي لدى الأفراد، في حين يعني الاغتراب السياسي تشتت الأفراد عن العملية السياسية وعدم الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي.

عندما يتمتع المواطنون بمستويات عالية من الثقة السياسية، فمن المرجح أن يشاركوا في العمليات السياسية مثل التصويت، والتواصل مع المسؤولين المنتخبين، والمشاركة في النقاش العام،

[417] عثمان الزياني، الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب، مرجع سابق، 71.

[418] محمد ضريف، مرجع سابق، ص 66.

[419] نورة يحيا، "ظاهرة الاغتراب السياسي بالمغرب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 157، مارس-أبريل 2021، ص 441.

هذا لأنهم يعتقدون أن مشاركتهم يمكن أن تحدث فرقا وأن قادتهم يستجيبون لاحتياجاتهم. من ناحية أخرى، عندما يكون لدى المواطنين مستويات منخفضة من الثقة في الحكومة، فقد تقل احتمالية مشاركتهم في العمليات السياسية، هذا لأنهم قد يشعرون أن مشاركتهم لن تحدث فرقا أو أن النظام السياسي يتم تزويره ضدهم، ويمكن أن يؤدي تدني مستويات الثقة السياسية أيضا إلى زيادة السخرية واللامبالاة بين المواطنين، مما يساهم في تقليل المشاركة السياسية[420].

ثانيا: تجليات العزوف السياسي لدى العينة المدروسة

لعل أهم مشكل يواجه مقاربة إشكالية العزوف السياسي بالمغرب هو ورطة الحدود، وسياقات التمثل من مجتمع لآخر، ومن الدلالات الأولى لظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب استمرار رواسب الثقافة السياسية التقليدية التي كرستها البنيات الاجتماعية التقليدية للمغرب، والتي تجعل التصويت أمرا غير متجذر في المجتمع المغربي، الذي يفتقد جزء منه على الأقل، إلى ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي، والمبادئ المواطنة والمسؤولية والديمقراطية والسلوك المدني[421].

ولا شك في أن ظاهرة العزوف السياسي بالمغرب هي نتيجة لعدة أسباب سياسية وتقنية وثقافية واجتماعية وتاريخية أيضا، لكن الفرضية الرئيسية التي نحاول الدفاع عنها من خلال هذا المحور من البحث، مفادها أن العزوف السياسي هو نتيجة طبيعية لعمق الأزمة الواقعة بين المواطن والمؤسسات، فمع مرور الوقت، تحولت هذه الأزمة إلى رد فعل وسلوك سياسي راسخ لدى المواطنين في علاقتهم مع السياسة والمؤسسات الحاضنة للفعل السياسي وقد ترسخ هذا السلوك بفعل الإيمان

[420] Jack Citrin, op.cit, P 977.

[421] نبيل الأندلوسي، مرجع سابق، ص 155.



بضعف الممارسة الديمقراطية بشكل عام وتكوين صورة سلبية اتجاه المؤسسات السياسية خاصة البرلمان.

1 –الانتماء الحزبي

يعتبر الانتماء الحزبي من بين أهم المحددات الدالة على قوة المشاركة السياسية أو ضعفها، فمن جهة يدل على ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية والحزبية ومن جهة أخرى يدل على أن هذه الأخيرة هي مؤسسات مواطنة وفاعلة في المجتمع السياسي، ولهذا الغرض تضمن الاستبيان الموجه للساكنة المحلية، سؤالا حول: هل تنتمي(ين) إلى حزب سياسي معين؟ وبهدف معرفة الأسباب التي تمنع المستجوبين من الانخراط في العمل السياسي، أضفنا سؤال: إذا كان الجواب ب (لا) لماذا؟ وكان سؤالا متعدد الاختيارات لإعطاء المستجوبين فرصة للتعبير عن الأسباب الحقيقة للعزوف عن الانخراط في الأحزاب، هل الأمر يتعلق فعلا بتراجع في مستويات الثقة السياسية، أم بعوامل وأسباب أخرى؟

الجدول رقم 12: النسب المئوية للمنتمين للأحزاب حسب الجنس

	أنثى	ذكر	المجموع
لا	31%	62%	93%
نعم	1%	5%	7%
المجموع	32%	68%	100%

تعرف نسبة الانخراط في الأحزاب السياسية لدى الفئات المستجوبة تراجعا كبيرا، حيث أن الأغلبية الساحقة من المواطنات المواطنين، ما نسبته 93% لا ينتمون لحزب سياسي، منهم 31% إناثا،

و62% ذكورا، في حين أن نسبة الذين ينتمون/ين لأحزاب السياسية لم تتجاوز الـ 7%. وترجع أسباب عدم انخراط هؤلاء في الأحزاب السياسية في نظرهم إلى عدم وجود عمل سياسي حقيقي ونزيه 51%، وانتشار المحسوبية والزبونية على حساب الكفاء 50%، إلى جانب عدم الثقة في الأحزاب والنخب السياسية 49%، ثم غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية 38%، في حين أن نسبة 30% أرجعت عدم انخراطها في أي حزب سياسي، بسبب أنها غير مهتمة أو غير متفرغة للعمل السياسي.

الواضح من هذه الأرقام والنسب، أن ضعف الانخراط في الأحزاب السياسية والعمل السياسي مرتبط أساسا بالممارسة السياسية للأحزاب والنخب السياسية، وهو موضوع تطرقنا له في الفصل الأول من هذه الدراسة، بحيث أن الثقة السياسية، خاصة في المؤسسات المنتخبة مرتبط بشكل مباشر بالعمل الحزبي والمؤسساتي، وما دامت الأحزاب هي أدوات الديمقراطية، فلا شك أن أي ممارسة سياسية من جانبها ستؤثر على نظرة المواطن العمل السياسي، وإلى مؤسسات الدولة بشكل عام، على اعتبار أن هذه الأحزاب هي جزء لا يتجزأ من الدولة نفسها، وإن كان المفروض أن تكون مستقلة عنها، وتخدم مصالح المواطن بالرجة الأولى، دون أي شكل من أشكال التماهي مع مصالح الدولة.

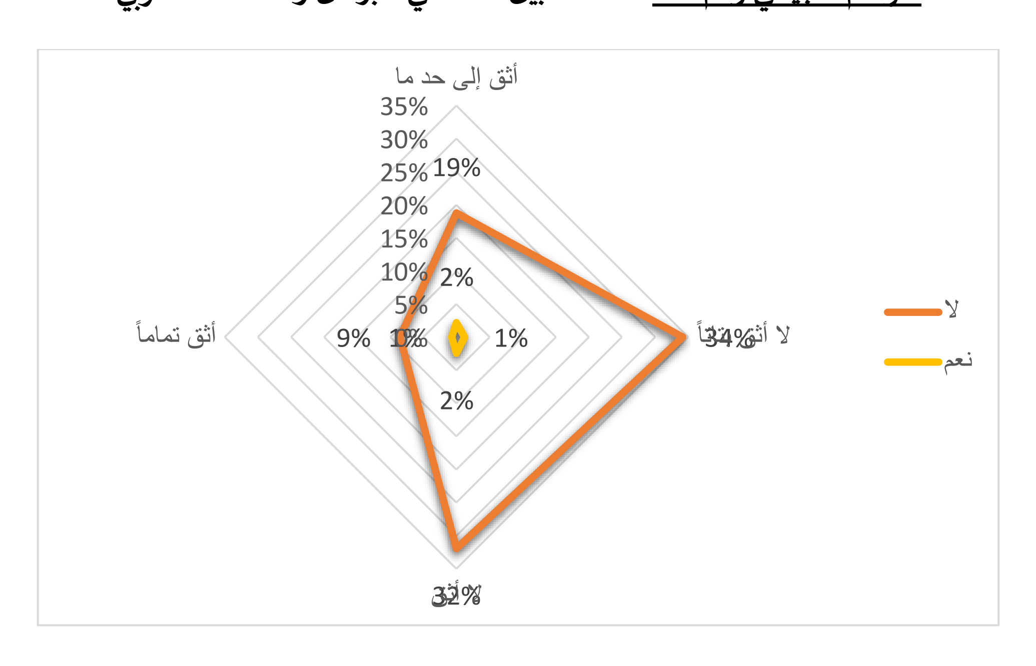
في هذا الإطار، سبق للمندوبية السامية للتخطيط سنة 2012 أن أنجزت بحثا وطنيا حول الشباب (18-45 سنة). بالطبع هذه الفئة لا تمثل كل المغاربة، لكن إذا ما استثنينا فئة القاصرين فالشباب يشكلون الفئة العريضة في التركيبة الديموغرافية لسكان المغرب ومن بين ما انتهى إليه هذا البحث أن اهتمام الشباب بالشأن العام يظل ضعيفا، ولا يتعدى عدد المنخرطين منهم في الأحزاب السياسية 1%، وهي النسبة نفسها فيما يخص الأعضاء النشيطين بالنقابات أما نسبة اللذين يشاركون في اللقاءات التي تنظمها الأحزاب والنقابات فكانت 4% فقط[422]، وهي نسب لا تختلف عن

[422] عصام القرني، مرجع سابق، ص 62-63.



النتائج التي توصلت إليها الدراسة. لكن إذا كانت أسباب عدم الانخراط في العمل السياسي مرتبطا أساسا بطبيعة وإشكالات الممارسة السياسة، فهل لذلك علاقة بالثقة في المؤسسات؟

<u>الرسم المبياني رقم 19</u>: العلاقة بين الثقة في البرلمان والانتماء الحزبي



يرتبط الانتماء الحزبي بشكل كبير بمدى ثقة المواطن في المؤسسات، فمن خلال المقابلة بين مؤشر الانتماء إلى الأحزاب (سؤال: هل تنتمي إلى حزب سياسي معين) ومؤشر الثقة العامة في البرلمان (سؤال: ما هي درجة ثقتك في البرلمان)، كشفت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من المستجوبين، غير المنتمين إلى الأحزاب 34% منهم لا تثق بتاتا في البرلمان (1% فقط من تثق)، تليها نسبة 32% من غير المنتمين لا يثقون في البرلمان، والخلاصة، كلما ارتفعت نسبة عدم الثقة في البرلمان، كلما كانت نسبة غير المنخرطين في الأحزاب السياسية كبيرة.

عموما، قد يستعصي على الباحث في الحزبيّة العربية عموما والمغربية بشكل خاص، وما تعانيه من تراجع و أفول، أن يهتدي إلى تفسير شامل لهذه الظاهرة من دون أن يتدخل في منظومة عوامل التفسير، الموضوعية والذاتية، عاملا داخليا وذاتيا لا يُنتبه إليه كثيرا –على الأقل لدى النخب- على الرغم من آثاره البالغة في الجمهور: هو الانقلاب الكبير الحاصل في منظومة القيم الحزبية، على النحو

الذي نال من صورة العمل الحزبي وهيبته، وصدقية القائمين عليه من النخب الجديدة المتعاقبة على مراكزه القيادية. وليس من شك في لدينا في أن تغيّرات نسق القيم الحزبية كانت في جملة أسباب أخرى تولّدت منها ظاهرة العزوف عن السياسة: التي منها نشأت حالة أفول الحزبيات[423].

2 – المشاركة الانتخابية

إلى جانب المعطيات السالفة الذكر، فالمشاركة في الانتخابات تعد أحد المؤشرات الرئيسية لقياس نسبة العزوف السياسي، انطلاقا من كون العزوف الانتخابي يشكل أحد الأشكال والتمظهرات المحورية لظاهرة العزوف السياسي بشكل عام، وكان هذا المؤشر موضوع ثلاث أسئلة ضمن الاستبيان الموجه للساكنة المحلية، الأول: هل تصوت في الانتخابات التشريعية؟ والثاني: إذا كان الجواب بـ (لا) لماذا؟ والثالث: هل تنوي التصويت في الانتخابات التشريعية القادمة؟ وذلك بهدف قياس نية التصويت لدى الفئات المستجوبة.

الجدول رقم 13: نسبة التصويت في الانتخابات التشريعية حسب الجنس

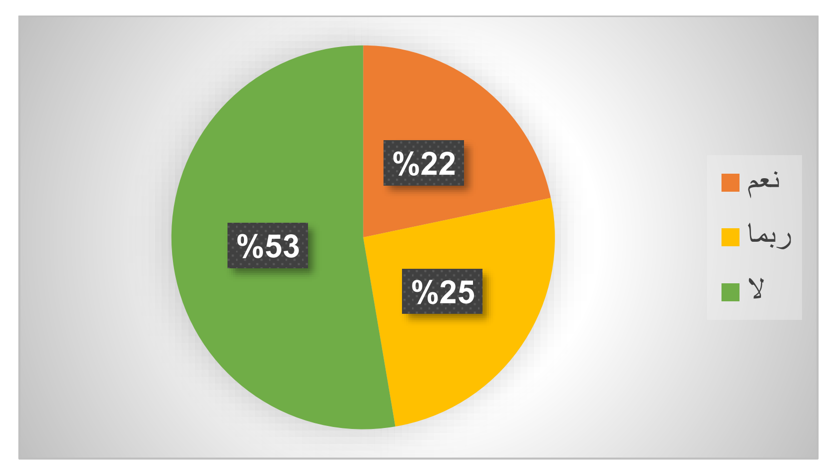
	أنثى	ذكر	المجموع
أحيانا	5%	12%	17%
دائما	4%	12%	16%
لا إطلاقا	17%	30%	48%
نادرا	6%	14%	20%
المجموع	32%	68%	100%

[423] عبد الإله بلقزيز، نقد السياسة: في أمراض العمل السياسي، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2019، ص 272.

كما يوضح الجدول أعلاه، فإن نسبة 48% من الفئات المستجوبة لا تشارك إطلاقا في الانتخابات التشريعية ولم يسبق لها التصويت على حزب معين، أما نسبة 20% فهي نادرا ما تصوّت في الانتخابات، أما الذين يصوتون أحيانا فهي 17%، ونسبة الذين يشاركون دائما في الانتخابات فلم تتجاوز الـ 16%.

وترجع أسباب عدم مشاركة الفئات المستجوبة في الانتخابات، إلى عدم الثقة في الأحزاب السياسية بنسبة 68%، أو لعدم الثقة في النخب السياسية بنسبة 61%، أما نسبة 40% فلا تصوت لأنها ترى أن النظام السياسي هو سبب وضعها المعيشي السيء والنظام لا يخدم سوى مصالحه الخاصة، في حين أن نسبة 40% لا تصوت إما لعدم تفرغها أو لأنها غير مهتمة بالتصويت أصلا، ونسبة 38% من المستجوبين لا تصوت لأنها ترى أن ليس لصوتها أي تأثير، أما باقي المستجوبين، فترجع عدم مشاركتهم في الانتخابات التشريعية لأسباب مختلفة، إما لعدم الاقتناع بالخطابات والبرامج السياسية، أو لعدم وفاء الأحزاب بوعوها الانتخابية، بل منهم من وصل إلى حد الشك في نزاهة ومصداقية الانتخابات.

الرسم المبياني رقم 20: نية التصويت في الانتخابات التشريعية القادمة



فيما يخص نية التصويت في الانتخابات التشريعية القادمة، فإن نسبة 53% من المستجوبين لا تنوي التصويت، ونسبة 25% مترددة في التصويت، أما نسبة الذين ينوون التصويت في الانتخابات القادمة فلا تتجاوز 22% من مجموع الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين، وهي نسب لا تختلف تقريبا عن النتائج السابقة، ولا تكشف عن تغير في سلوك المواطنات والمواطنين نحو العملية السياسية، حيث إن أكثر من نصف المستجوبين لا ينوون التصويت في الانتخابات القادمة.

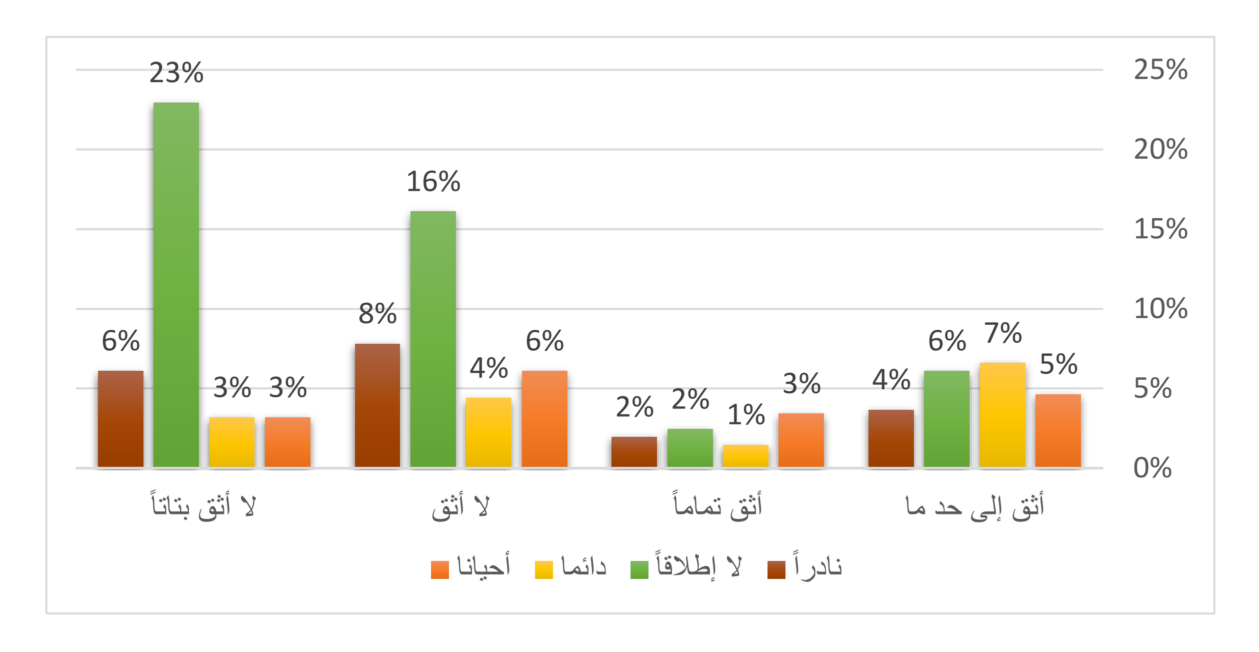
ولا شك أن ظاهرة العزوف الانتخابي تساءل مدى مصداقية وشرعية المؤسسات السياسية والمنتخبين والتمثيلية السياسية في ظل ضعف المشاركة في الانتخابات، على الرغم من وجود قراءات متفائلة تعتبرها نسبة عادية لا تؤثر على السير الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب، وفي كون ظاهرة العزوف تعرفها جل الديمقراطيات المقارنة، إلا أن منطق الأشياء وبيئة وسياقات العزوف الانتخابي تختلف من بلد لآخر خصوصا إذا ربطناها بمؤشر قياس درجة التطور الديمقراطي[424].

لذا فإن استرجاع الاعتبار للعملية الانتخابية لابد أن يستحضر كل هذه العوامل، إذ أن الأمر لا يقتصر فقط على العوامل والأسباب التي أعرب عنها المستجوبون، بل يهم كل العملية الديمقراطية بأبعادها وممارستها. فمتى استمر الإحساس العام بأن الانتخابات ما هي إلا لعبة بين مكونات المشهد السياسي لاقتسام الكعكة الريعية وامتيازاتها؛ فإن الامتناع عن التصويت سيبقى لازمة في كل مراحل المسلسل الانتخابي[425].

[424] عثمان الزياني، الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 73.

[425] محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 32

الرسم المبياني رقم 21: العلاقة بين الثقة في البرلمان والتصويت في الانتخابات التشريعية



وفي ارتباط ظاهرة العزوف الانتخابي بإشكالية تراجع الثقة في المؤسسات، يوضح الرسم المبياني أعلاه العلاقة بين الثقة في البرلمان والسلوك الانتخابي للفئات المستجوبة، حيث إن النسبة الأكبر من الذين لا يصوتون إطلاقا في الانتخابات التشريعية (23%) لا يثقون بتاتا في البرلمان، تلها نسبة 16% من الذين لا يثقون في البرلمان، لا يصوتون في الانتخابات، أما الذين لا يثقون بتاتا في البرلمان ويصوتون في الانتخابات، فلم تتجاوز نسبة 3% فقط. وهنا تبرز تلك العلاقة الإيجابية بين الثقة السياسية ومستقبل السلوك الانتخابي، فهي عملية تبادل تعكس درجة التجاوب والسيطرة بين الحكومة والمواطنين وتأثير الثقة السياسية على عملية التصويت في الماضي، ومو اقفهم تجاه الإطار المؤسسي، كما تؤثر نية التصويت على الثقة السياسية، وتعكس هذه العملية تقييم المواطنين لدرجة رضائهم عن الحكومة السابقة بأثر رجعي.

إن قياس ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية يساعد كثيرا في تفسير ظاهرة العزوف الانتخابي بمختلف أنماطها، فمن غير المنطقي أن يشارك المواطن في الانتخابات في ظل تدني وانخفاض مستويات الثقة في المؤسسات، خاصة البرلمان والأحزاب السياسية وهذا ما يظهر من خلال نتائج

الدراسة، حيث يظهر كذلك أن هناك اختلافات متباينة على مستوى الكتلة الناخبة بخصوص الثقة السياسية، حيث يبدو جليا تدني نسبة الثقة لدى الفئة التي تقاطع ولا تصوت في الانتخابات مقارنة بباقي الكتل الناخبة.

لا شك أن كل هذه المؤشرات تدل على أن تدني مستويات الثقة السياسية في المؤسسات من طرف المواطنين يؤثر بشكل مباشر على سلوكهم الانتخابي الذي يتم تجسيده من خلال الامتناع الانتخابي والمقاطعة، بمعنى أن متغير الثقة السياسية محدد أساسي للسلوك الانتخابي، فهناك علاقة طردية بين مستوى الثقة في المؤسسات ومستوى المشاركة في الانتخابات أي أنه كلما ارتفعت نسبة الثقة في المؤسسات، إلا وارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات والعكس صحيح[426].

3 – الاهتمام بالشأن السياسي

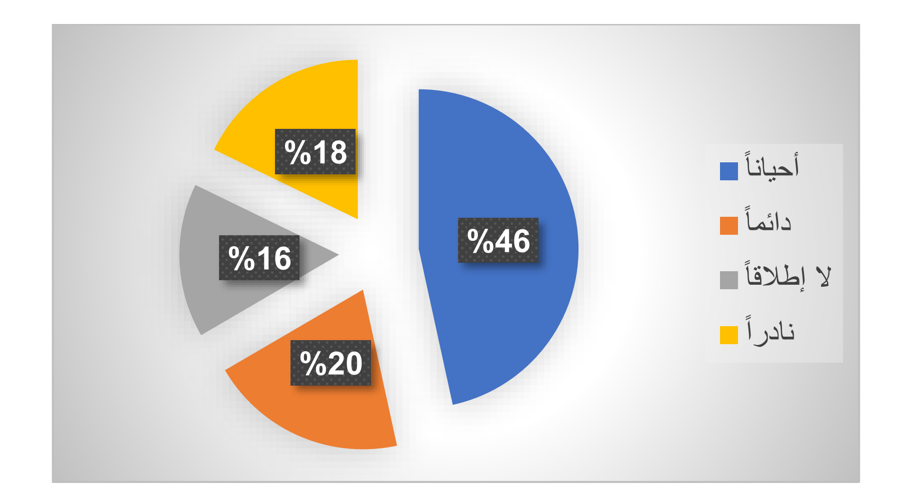
يعتبر بعض الباحثين أن الاهتمام بالشأن السياسي تعبير عن المشاركة السياسية، وأحد مراحل تعزيزها، ويكون من خلال الاهتمام أو متابعة القضايا العامة التي تحصل على فترات مختلفة وغير منتظمة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى القيام بمتابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو في أثناء الحملات الانتخابية[427]، حيث يمكن أن يتطور هذا الاهتمام إلى انخراط سياسي، قبل أن يتحول إلى نشاط سياسي، ومن ثم الوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي الأنشطة السياسية بمختلف أشكالها، لكن متابعة السياسة لا تكون دائما تعبيرا عن الرضا على العملية السياسية، فقد تتخذ في أحيان كثيرة شكل امتناع أو إعراض وأحيانا رفض للممارسة السياسية.

---

[426] عثمان الزياني، الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب، مرجع سابق، ص 90.

[427] محمد ذياب النسعه، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية: مدينة معان نموذجا، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2023، ص 71.

الرسم المبياني رقم 22: نسبة متابعة السياسة والأخبار السياسية والجلسات البرلمانية العمومية



على عكس الانخراط في الأحزاب والمشاركة الانتخابية التي سجلت نسبا ضعيفة لدى الفئات المستجوبة، يلاحظ من الرسم المبياني أعلاه أن هناك اهتمام نسبي مرتفع بالشأن السياسي ومتابعة الأخبار السياسية والجلسات البرلمانية العمومية، سواء على وسائل الاعلام أو التواصل، حيث أن نسبة 46% من المستجوبين يتابعون السياسة لكن ليس بشكل دائم، في حين أن نسبة 20% تتابع الشأن السياسي بشكل دائم، أما النسبة التي لا تتابع السياسة أبدا لا تتعدى 16%.

إذن نحن أمام حالة خاصة من العزوف السياسي، تتمظهر بشكل واضح في محدودية مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية وضعف انخراطهم بالمؤسسات السياسية؛ لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم مهتمين أو غير مهتمين بالشأن السياسي، ورغم أن هذه النتيجة تبقى نسبية، إلا أنه ومع ذلك تظل الفرضية الراجحة والأكثر تلاؤما والسلوك السياسي السائد، هي أن النسبة العريضة من المواطنين الذين يتابعون بنسب متفاوتة ما يروج في الحقل السياسي ربما ينظرون له بعدم الرضا ويقيمونه تقييما سلبيا، لكنهم غير مقتنعين وغير مستعدين للانخراط الفعلي بشكل أو بأخر في هذا المجال.

الفقرة الثانية: تنامي الفعل والنزعة الاحتجاجية

تعتبر الثقة السياسية من بين العوامل الأساسية التي تحدد العلاقة بين المواطنين والدولة، فهي تعزز التفاعل الإيجابي بين الجانبين وتؤسس للسلوك المواطناتي المسؤول. ومن جهة أخرى، يعتبر عدم الثقة السياسية بين المواطنين والدولة عاملا مؤثرا على السلوك الاحتجاجي، والذي يمكن أن يأخذ شكلا عنيفا في بعض الأحيان.

يؤدي شعور المواطنين بعدم الرضا وعدم العدالة إلى زيادة السلوك الاحتجاجي، وقد يصل إلى حد التحركات العنيفة. ولكن، يمكن أن تساهم الثقة السياسية في تقليل السلوك الاحتجاجي، وذلك عندما يثق المواطنون في النظام السياسي ويعتقدون أنه يمكنهم تحقيق مصالحهم بطريقة سلمية من خلال الوسائل السلمية للمشاركة السياسية.

أولا: اللاثقة وتصاعد الفعل الاحتجاجي في المغرب

هناك ما يكفي دوما من الأسباب العميقة التي تؤسس لظهور الو اقعة الاجتماعية، فليس هناك فعل بالصدفة في قارة الدرس السوسيولوجي، فالأفعال أو ردود الأفعال هي بالضرورة إجابات موضوعية لحاجات ووضعيات سابقة، فكل و اقعة اجتماعية، ومهما اتجهت نحو التوازن أو الاختلال، إلا وكانت نتاجا خالصا لشروط معينة تفرزها وتعضد انبناءها المحتمل في سياق التفاعلات والصراعات الاجتماعية التي تتميز بها حقول المجتمع. وعليه فالاحتجاج الاجتماعي لن يكون إلا محصلة نهائية لشروط وظروف قائمة سابقة عليه أو متساوقة معه، فالأفراد يحتجون أساسا لصياغة أوضاع جديدة، وتتجاوز القائم منها، بشكل يعكس الحرمان النسبي أو المطلق[428].

---

[428] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، دفاتر وجهة نظر (14)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2007، ص 67.

ولما كانت الثقة السياسية تشكل جانبا مهما من جوانب الديمقراطية، لأنها توفر الأساس لمشاركة المواطنين و انخراطهم في الحياة السياسية، وذلك عندما تكون الثقة في المؤسسات والجهات السياسية عالية، فمن المرجح أن يشعر المواطنون بأن أصواتهم مسموعة وأن احتياجاتهم تُؤخذ في الاعتبار. يمكن أن يؤدي هذا إلى مزيد من الاستقرار السياسي، حيث يكون المواطنون أكثر استعدادا لقبول القرارات والبرامج السياسية. من ناحية أخرى، عندما تكون الثقة منخفضة، قد يصاب المواطنون بخيبة أمل من العملية السياسية ويشعرون أن مشاركتهم لا طائل من ورائها. يمكن أن يؤدي هذا إلى فك الارتباط بالنظام السياسي، فضلا عن زيادة الدعم لأشكال بديلة من الفعل السياسي، مثل الاحتجاجات أو الحركات الاجتماعية.

يركز مفهوم الحركة الاجتماعية (Social Movement) في صيغته المبدئية على الاحتجاج السياسي، ويتناول الصلة بين المجتمع المدني والنظام السياسي خارج انماط المشاركة السياسية المؤسسية[429]، وقد انتهى كل من "ريمون بودون" (Raymond Boudon) و"فرانسوا بوريكو" (François Bourricot) إلى التأكيد على أن الحركات الاجتماعية ذات النفس الاحتجاجي غالبا ما تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة، ففي ظل الأزمة والاختلال تتنامى إمكانيات التوتر والاحتقان، المحفزة غالبا لمؤشرات الاحتجاج، الذي ينتهي بالانتظام في حركة اجتماعية يكون لها الدور البين في تسريع وتيرة التغيير، فهذه الحركات تسهم بشكل أو بآخر في عملية التغيير وتتجاوز الأزمة، فالحركات الاجتماعية لا تفهم دوما على أنها مؤشر لاتساع هوامش الحرية والديمقراطية، بل تدل على نوع الإفلاس المجتمعي والأزمة التي تنذر باختلال ميزان القوى وتنامي مؤشرات الاحتقان[430].

---

[429] جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2009، ص 176.

[430] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، مرجع سابق، ص 68.

كما أظهرت العديد من الأبحاث أنه كلما زادت ثقة المواطنين في مؤسساتهم السياسية، قلّت احتمالات مشاركتهم في الاحتجاجات. وعلى العكس من ذلك، عندما تكون الثقة السياسية ضعيفة أو منعدمة، فمن المرجح أن تحدث الاحتجاجات، وهذا لأن الثقة السياسية توفر إحساسا بمشروعية النظام السياسي والجهات الفاعلة فيه، فعندما يعتقد المواطنون أن مؤسساتهم السياسية تعمل بشكل صحيح، من المرجح أن يقبلوا نتائج القرارات السياسية، حتى لو لم يتفقوا معها بالضرورة، أما عندما تنقص الثقة، فإن المواطنين قد يشعرون أن أصواتهم لم تُسمع، وقد يتحولون للاحتجاج كوسيلة للتعبير عن عدم رضاهم والضغط من أجل التغيير[431].

إن الفشل في تدبير الأزمة الاجتماعية، يُبقِي الخط مفتوحا على التوتر بين المواطنين والدولة، كمؤشر سلبي على استمرار تعارض مصالح الفاعلين داخل النسق، وفي الوقت نفسه كعلامة إيجابية تعمل على تطوير عناصره وإعادة إنتاج آليات التأقلم الدائم مع ديناميته. هكذا، يبقى الاحتجاج كنزاع أو صراع اجتماعي، سلوكا ثابتا يسعى من خلاله المحتجون على الدوام، إلى فرض تنازلات على السلطة القائمة، وبخاصة على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، الذي أضحى المحرك الأساسي لهذا الصراع. هذا التوتر بقدر ما يفضح الاختلالات، فهو يعكس أيضا وجود أزمة ثقة بين الفاعلين، تؤدي حتما إلى أزمة تواصل تفتح المجال نحو المزيد من الصراع، في ظل فتح الباب أمام الإشاعات والاتهامات من دون الوعي التام بالنتائج المحتملة والممكنة ومدى تأثيراتها المتنوعة في الجماهير[432].

وقد تطورت أشكال الحركات الاحتجاجية بالمغرب عبر ثلاثة أجيال (جيل الاحتجاج السياسي، جيل الاحتجاج الحقوقي، جيل الاحتجاج على السياسات التنموية). فالجيل الأول كان في ظل سياق

---

[431] Umit Karakoc, "The Connection Between Political Trust and Protest Behavior", Journal of Conflict Resolution, V 58, N 5, 2014, P 876.

[432] الحبيب استاتي زين الدين، "الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية: الشارع بديل المؤسسات في المغرب"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الوحدة العربية على الرابط: https://bit.ly/40dnAeX ، تاريخ التصفح: 15/04/2023 19:44

سياسي سلطوي وتضمن الإضرابات القطاعية وتظاهرات الطلاب والتلاميذ. كانت الحركات الاحتجاجية محظورة وتعرضت للقمع من قبل وزارة الداخلية. والجيل الثاني ظهر في العقد الأخير من تسعينيات القرن الماضي، وكان يبحث عن قنوات جديدة للاحتجاج والتظاهر. وبدأت الحركات الاحتجاجية تركز على المطالب الحقوقية والاجتماعية. أما الجيل الثالث، فيمثل الوقت الحالي، ويتميز بتوظيف التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي في التنظيم والتواصل والتعبير عن المطالب. يتمحور التركيز في هذا الجيل حول قضايا الفساد والحريات الديمقراطية والتنمية الشاملة[433].

وترافق الحضور المتنامي لظاهرة الاحتجاج في المغرب، داخل تمثلات مختلف الفاعلين، مع الحديث الدائم عن أزمة الوساطة، حيث عادة ما يتم الربط بين ضعف الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمنظمات المدنية، وبين الإغراء المتزايد الذي بات يشكله الشارع فضاء لممارسة "سياسةٍ" لا تريد أن تخضع لمنطق المؤسسات. وهكذا تصبح فرضية "أزمة الوساطة" تفسيرا مركزيا مهيمنا عند التفكير في تصاعد موجات الاحتجاج الحضري في جيلها الجديد[434]، وأمام الإغراءات المتزايدة والبدائل المتعددة التي أصبح يمنحها الشارع للمشاركين والمشاركات في الاحتجاجات للتعبير عن رؤيتهم المحددات الاجتماع والسياسة من دون المرور عبر المؤسسات التقليدية القائمة تتنامى الحاجة إلى البحث في أزمة الوساطة واختبار فرضية "تاريخيتها" لفهم السبب أو الأسباب التي تجعل معادلة الوساطة والتمثيل تتخذ في مرات كثيرة، منحى مقلوبا، حيث تُستمد شرعية "الوسطاء" و"الممثلين" من الأعلى، وليس من المجتمع بالضرورة[435].

---

[433] الحبيب استاتي زين الدين، "من الاحتجاج على التسلط إلى سلطة الاحتجاج: حالة المغرب"، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 453، نوفمبر 2016، ص 54-55.

[434] حسن طارق، "المغرب.. هل قلتم أزمة وساطة؟" مقال منشور على موقع صحيفة العربي الجديد، على الرابط : https://bit.ly/3oiAsTP ، تاريخ التصفح : 16/04/2023 00:45

[435] الحبيب استاتي زين الدين، "الأحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة"، سياسات عربية، العدد 46، سبتمبر 2020، ص 64.

فرضت التجربة السياسية المغربية نوعا من "التكيف الوظيفي" في استعمال مفاهيم، مثل الوساطة أو التمثيل، ذلك أن تصوّرا بشأن العلاقة بين الدولة والشعب ظل سائدا سنوات طويلة داخل "العقل السياسي" للسلطة، قد ركّز كثيرا على نوعٍ من العلاقة المباشرة التي لا تحتاج إلى حجاب، وهو ما جعل وظيفة الوساطة نفسها غير مقبولة كشكل للتدبير السياسي للطلب الاجتماعي والمجتمعي، في الوقت نفسه الذي ظلت الوثائق الدستورية المتواترة قبل سنة 2011 تمنح للمؤسسة الملكية صفة التمثيل الأسمى للأمة، ما جعل باحثين كثيرين يقفون على نوع من ثنائية التمثيل الموزع بين تمثيل أسمى يجسده ملك البلاد وتمثيل أدنى يجسده البرلمان، أو على انزياح وظيفة التمثيل النيابي إلى مجرّد وساطة بين المحلي والوطني. وبالتالي فالتفكير في أزمة الوساطة لا يمكن إلا أن يستحضر خصوصياتٍ طبعت الممارسة السياسية، جعلت من معادلة الوساطة والتمثيل تبدو في مراتٍ كثيرة ذات منحى مقلوب، حيث شرعية "الوسطاء" و"الممثلين" تستمد من الأعلى، وليس من المجتمع بالضرورة[436].

ولعل أحد تمظهرات أزمة الوساطة السياسية يشخصها "الحبيب استاتي زين الدين" بقوله: "هناك اتفاق شبه تام بين الباحثين المغاربة، بمن فيهم أولئك الذي ينتمون إلى هيئات سياسية ونقابية، حول بروز هوة شاسعة بين هذه التنظيمات والحركات الاحتجاجية الناشئة عن نبض المجتمع وتحولاته، وهي مسألة ليست باليسيرة في مشهد يثير قلقا مزدوجا؛ يتعلق الأول بوجود تعددية حزبية على مستوى الواقع، ووحدة مستفزة بخصوص البرامج السياسية التي ترادف، في معظم الأوقات، البرامج الانتخابية المحكومة بأفق المشاركة في العملية السياسية وفق قواعد اللعبة القائمة طمعا في الوصول إلى السلطة، أو لنقل، بتعبير أدق التقرب منها كأبعد تقدير، أي حصر البرنامج السياسي في زاوية الحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين التي هي بدورها، مجرد أداة

---

[436] حسن طارق، المغرب.. هل قلتم أزمة وساطة؟، مرجع سابق.

لانتزاع أكبر عدد ممكن من الحقائب الوزارية بطبيعة الحال، تختفي وراء هذا التقدير مسببات كثيرة"[437].

إذا كانت أسئلة الحال تدفع بالفكرة إلى سؤال العقل الاحتجاجي، أملا في تشريح مكونات هذه الثقافة الاحتجاجية، فماذا عن العقل السياسي المُؤطر لهذه الحركات؟ وماذا عن السند الإيديولوجي الذي تتكئ عليه في الاشتغال والتعاطي مع المستجدات والتطورات؟ يُجيب على هذا السؤال عبد الرحيم العطري، بكون أن الأحزاب المغربية، وفي أجزاء كبيرة من اشتغالها وحضورها، لم تستطع بلورة إطار فكري للتغيير عبر نضالية الجماهير، ولم تتمكن من إنتاج "ثورتها" الخاصة بالاعتماد على جدل الصراع الدائر بين الحاكمين والمسودين، فالتغيير بالنسبة إلى هذه الأحزاب يمنح كما التناوب، ويصنع من صناديق الاقتراع بشكل شفاف أو مزور، المهم أن التاريخ السياسي لا تصنعه شعارات الاحتجاج[438]. وبذلك تحول الفعل الحزبي والمدني والنقابي إلى مجرد مؤسسات صورية وشكلية، وإلى ديكورات لاستكمال المشهد السياسي والمؤسساتي الهشّ، فانهارت بفعل ذلك طموحات فئات عريضة من المواطنين، في بناء مؤسسات وتنظيمات قادرة على الحد من سيطرة النخبة الحاكمة التي تتحرك في كل الاتجاهات، حيث تم الإمعان في تهميش دور الوساطة وعقلنة المطالب التي يمكن أن تقوم بها الأحزاب السياسية، واعتماد أسلوب التواصل الرمزي المباشر مع الشعب، وهو ما تلعب فيه وسائط الإعلام دورا سلبيا خطيرا، يُرسّخ فكرة هامشية الدور الحزبي و انعدام فعاليته[439].

إن هذه الوضعية التي يتراجع فيها دور الفاعل السياسي وتشتد فيها أزمة الثقة بين المواطنين المؤسسات، إلى الحد الذي يصبح فيه الشارع هو الخيار المناسب للتعبير عن مطالب الجماهير،

---

[437] الحبيب استاتي زين الدين، الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية، مرجع سابق.

[438] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، مرجع سابق، ص 236.

[439] عبد الله حداد، السلوك السياسي من منظور المقاربة الحقوقية: دراسة في و اقع الديناميات الانتخابية والاحتجاجية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، السنة الجامعية 2020/2019، ص 133.

تتناسب والحالة التي يصفها "آلان تورين" (Alain Touraine) بـ "أزمة التمثيل السياسي"، حيث تتراجع المساهمة السياسية ويفقد الناخبون الإحساس بأنهم ممثلون، وهذا ما يعبرون عنه وهم يشيرون بأصابع الاتهام إلى طبقة سياسية لا همّ لها سوى سلطتها الخاصة، والإثراء الشخصي لأعضائها في بعض الأحيان، وينتاب الوهن شعور المرء بمواطنته، وذلك عائد إما إلى إحساس العديد من الأفراد بأنهم مستهلكون أكثر مما هم مواطنون، وعالميو الانتساب أكثر منهم قوميين أو إحساس بعضهم، على عكس ذلك بأنهم مهمشون أو منبوذون من مجتمع لا يشعرون بأنهم يساهمون فيه لأسباب سياسية أو اقتصادية أو عرقية أو ثقافية..."[440].

فضلا عن ذلك، فإن ضعف المؤسسات السياسية، أو إخفاقها في الحصول على تأييد الرأي العام، أو في إثبات فاعليتها، وهو ما يطلق عليه البعض "انهيار المؤسسات" أو "الانهيار السياسي" يترك فراغا سياسيا يملأه الفساد السياسي الذي يعد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والسياسية، ولذلك لا يكون من المتصور أن تنشأ هذه الظاهرة عن سبب وحيد ، بل هي تنشأ نتيجة لمجموعة من الأسباب يرتبط بعضها بعملية التنمية والتحديث، وما يمكن تسميتها بالأسباب الاقتصادية، وكذلك يمكن أن تنشأ نتيجة للتفاوت الصارخ وعدم المساواة الحادة بين الأفراد أو ما يمكن تسميتها بالمسببات الاجتماعية، كما يمكن أن تكون القيم والثقافة السائدة في المجتمع من مسببات الفساد، أو قد ينشأ الفساد ارتباطا بممارسات سياسية معينة[441].

كما يمكن أن تتسبب السياسات العمومية، وهي تسعى إلى الإدماج الاجتماعي والمجالي للساكنة في وضعية هشة، في نتائج معاكسة. والنتيجة التي تترتب عنها هي أنها تغذي الأمل وتضاعف الانتظارات

---

[440] ألان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة، سلسلة دراسات فلسفية (57)، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق- سوريا، 2000، ص 12.

[441] محمد سدقأوي، الديمقراطية التشاركية المحلية في المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2015/2014، ص 76.

المجتمعية. فالتدخلات التي تقوم بها الدولة لصالح مناطق معزولة ومهمشة، تخلق الشعور بالتميز لدى سكان مناطق أخرى تعاني من نفس الصعوبات. إن هذا التدخل يولد الشعور بحرمان نسبي. وهذا الحرمان النسبي يشعل حماسة الفاعلين المعبئين، ويثير حمية السكان الذين تغذوا بالأمل في تغيير ممكن[442].

ويزيد من عمق الأزمة تعثر جُلّ المحاولات الرامية إلى احتواء موجة الاحتجاجات، وإيجاد حلول لها، الشيء الذي يطيل من أمدها يكشف عن ارتجالية التدبير المؤسساتي الذي يغلِّب المقاربة الأمنية على الإنصات لنبض الشارع، كما يكشف عن الانهيار التدريجي للوسائط الاجتماعية والسياسية الذي يصل دائما إلى حدِّ مطالبة المحتجين بتدخل ملكي من شأنه أن يؤسس لنوع جديد من المصالحة بعد أن فقد المواطنون الثقة في الأحزاب والنقابات والهيئات المنتخبة ومؤسسات الدولة[443]، في ظل تنامي السلوكيات السلبية التي تساهم في تعميق أزمة انعدام الثقة في السياسة الحزبية وبالتالي التأجيج المستمر للسلوك الاحتجاجي[444].

ثانيا: مؤشرات السلوك والنزعة الاحتجاجية لدى العينة المدروسة

لم تعد المشاركة السياسية، والحياة السياسية عموما، تقتصر على النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات في إطار التنظيمات الحزبية، والتصويت أو التمثيل أو التعيين في الهيئات التشريعية والحكومية. فكثيرا ما تكتشف الجماعات أن هذا الإطار لا يستطيع الإسهام في تحقيق أهدافها ومقاصدها، بل قد يعيق سلوكها السياسي أو يلجأ إلى حضره بأكثر من أسلوب، ومن هنا، فقد

---

[442] عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سحبان، منتدى بدائل المغرب، الرباط، يناير 2014، ص 71.

[443] مصطفى جالي، "احتجاجات المغرب بين أزمة الوساطات وأزمة التوافقات"، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط : https://bit.ly/41uIXJr ، تاريخ التصفح : 16/04/2023 12:15

[444] Mohammed Masbah, "What Protest in Morocco Reveals about Public Trust in Political Parties", Moroccan Institute for Policy Analysis, Article link: https://mipa.institute/en/5834 , seen in: 16/04/2023 12:24

تعاظمت أدوار الحركات الاجتماعية وهي الهادفة إلى تحقيق مصلحة عامة، أو الوصول إلى أهداف مشتركة من خلال العمل في مجالات خارج الأطر والمؤسسات القائمة[445].

وتجدر الإشارة إلى أن الأفعال الاحتجاجية الجماعية لا ترتبط دائما بوضعيات التهميش الاجتماعي أو المجالي وحدها. كما لا يمكن كذلك إرجاعها إلى مجرد الشعور بالحرمان النسبي. إنها أيضا نتاج لقدرة الفاعلين على تعبئة الاحتجاجات الاجتماعية وتنظيمها، حول مصالح اقتصادية، وترابية، أو رمزية، وذلك عند ما تسمح الشروط السياسية بذلك[446]. وقد شكلت حركة 20 فبراير بالمغرب تحولا نوعيا في مظاهر الاحتجاج وطبيعته ومجاله، فقد تم الانتقال من الاحتجاج التلقائي الذي يكون بمثابة رد فعل على أوضاع خاصة، إلى احتجاج منظم، ومن الاحتجاج ذي الطبيعة الاجتماعية في الغالب إلى احتجاج عام، تؤطره شعارات سياسية بالأساس[447].

وإذا جاز لنا أن نستعير وصف عبد الرحيم العطري للحركات الاحتجاجية كنتاج لأزمة نسقية، حيث أن مناخ الأزمة والاختلال هو الذي يساهم في ميلاد الحركات الاحتجاجية، ويساهم أيضا في تقوية مؤشرات الصراع والتنافس بين الفاعلين الاجتماعيين، لأن الأزمة تعبر عن نوع من الاختناق البنيوي الذي لا تستمر معه التبادلات الاجتماعية بشكل عادي، مثلما يعبر الاختلال عن حالة من اللاتوازن في شأن الاستفادة من "خيرات النسق" ففساد الحكم يؤدي إلى سوء توزيع الثروة، وبالتالي تزايد فاحش في الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى صراع طبقي نتيجة عجز النخب الحاكمة عن إقامة عدالة اجتماعية، وهذا الاختناق واللاتوازن معا يؤديان إلى احتقان مجتمعي، يجد ترجمته الصريحة في الاحتجاج الاجتماعي[448].

---

[445] أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 486.

[446] عبد الرحمان رشيق، مرجع سابق، ص 81.

[447] محمد باسك منار، مرجع سابق، ص 15.

[448] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، مرجع سابق، ص 71.

وبالتالي يمكننا في هذه الحالة، أن نوضح بأن السلوك الاحتجاجي عادة ما ينشأ نتيجة لاختلال العلاقة بين الفاعل السياسي والفاعل الاجتماعي، ويأتي هذا الخلل أساسا من عدم تو افق مخرجات النسق السياسي مع توقعات المواطنين، وهو ما يؤدي إلى نتيجة فقان الثقة في قدرة وفعالية ونزاهة النخب والمؤسسات، وبمعنى آخر، يعتبر الاحتجاج وسيلة للتعبير عن عدم الرضا عن الحكومات أو المؤسسات الأخرى التي تقوم بإدارة الشؤون العامة، فإلى أي حد ينطبق على المعطى على العينة المستجوبة من المواطنات والمواطنين في حالتنا المدروسة؟ وهل هناك علاقة بين تراجع الثقة في المؤسسات وتز ايد اشكال الفعل الاحتجاجي؟

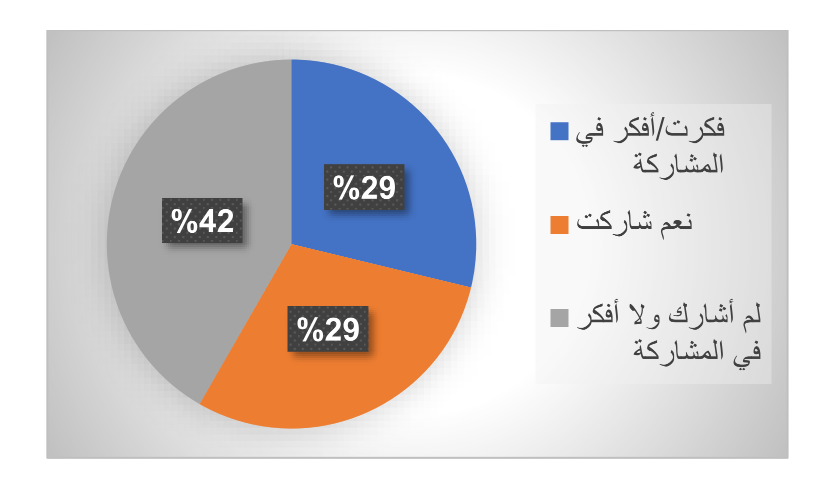
1 – السلوك الاحتجاجي في الفضاء العام

لم تعُد الممارسة الاحتجاجية في المغرب، اليوم، مجرد فعل دوري يحسب فيها الفارق بين محطاتها بالشهور أو الأعوام، إنما تحولت إلى حركة دائمة متو اترة في الزمان والمكان اعتبرها المغاربة في السابق السلاح الأمثل للدفاع عن استقلالهم وهويتهم الوطنية في مواجهة الاستعمار، ثم شكلا من أشكال الاعتراض السياسي على السلطة الحاكمة بعد الاستقلال، وكذلك مؤشرا على تحرير الفضاء العام وضعف السياسات الاجتماعية مع بداية التسعينيات، قبل أن تصبح وسيلة للمطالبة بالإصلاح السياسي[449].

---

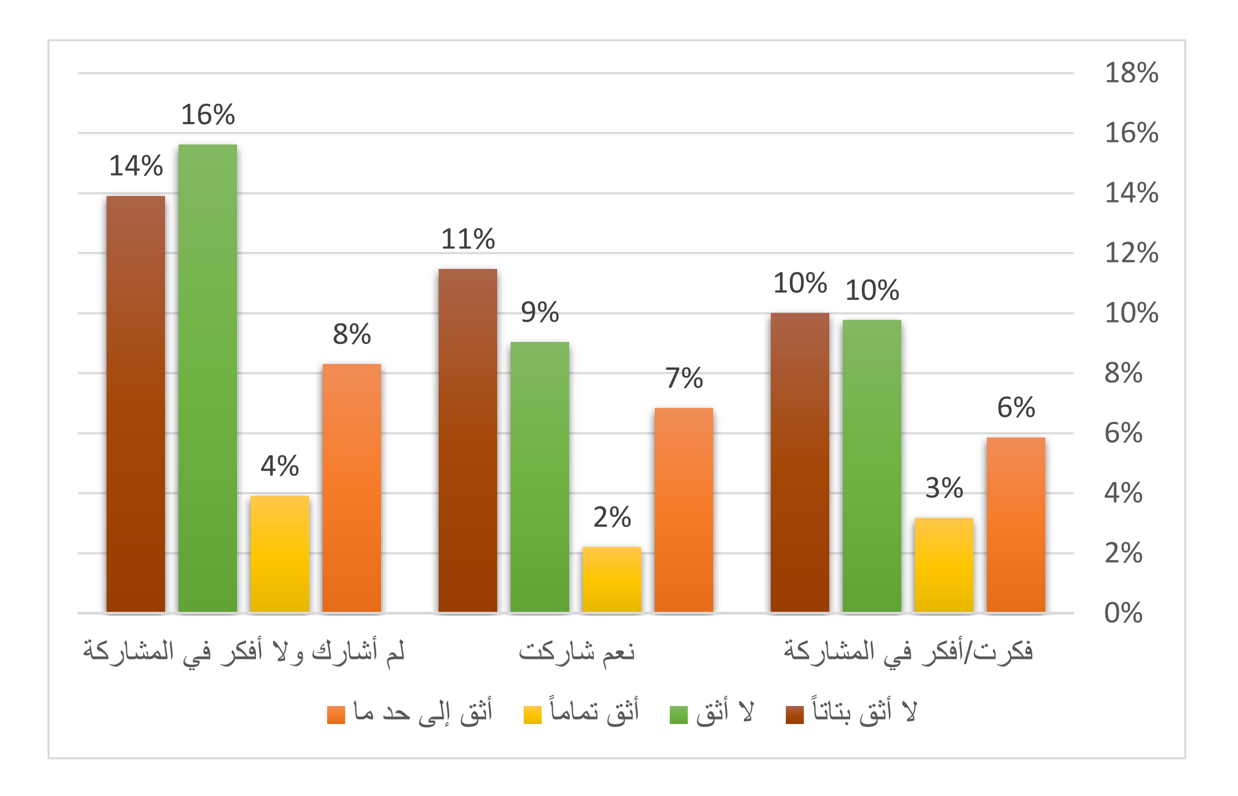
[449] الحبيب استاتي زين الدين، "الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية"، مجلة عمران، المجلد 6، العدد 22، خريف 2017، ص 166.

الرسم المبياني رقم 23: نسبة المشاركة أو الرغبة في المشاركة في الاحتجاجات لدى العينة المبحوثة



يتضح من نتائج الرسم المبياني أعلاه أن هناك نسبة متساوية من الأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات والأشخاص الذين فكروا في المشاركة، حيث بلغت نسبتهم 29% لكل منهما. حيث أن نسبة الذين شاركوا في المظاهرات 29% والذين فكروا أو يفكرون في المشاركة 29% تشير إلى أن نسبة كبيرة من الأشخاص يرون أن المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات هي وسيلة فعالة للتعبير عن الرأي والمطالبة بالتغيير. يمكن تفسير هذا الانخراط المتساوي بين الفكرة والمشاركة بأن الأفراد الذين يفكرون في المشاركة يرون المظاهرات كفرصة للتعبير عن آرائهم والمساهمة في تغيير الوضع الحالي، فيما يرون المشاركون في المظاهرات أنهم استغلوا هذه الفرصة بالفعل للتعبير عن آرائهم والمساهمة في التغيير. ومن المثير للاهتمام أن هناك نسبة كبيرة من الأشخاص (42%) لم يشاركوا في المظاهرات ولا فكروا في المشاركة. يمكن تفسير ذلك بأنهم قد يرون أن المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات غير مُجدية، وهناك طرقا أخرى للتعبير عن آرائهم أو قد يشعرون بعدم الرغبة في المشاركة في المظاهرات.


الرسم المبياني رقم 24: العلاقة بين الثقة السياسية والسلوك الاحتجاجي في الفضاء العام



يمكن تحليل نتائج هذا الرسم المبياني أعلاه على النحو التالي:

يوجد ارتباط إيجابي بين مستوى الثقة في البرلمان والمشاركة في الاحتجاجات، حيث تزداد نسبة المشاركة في الاحتجاجات كلما زاد مستوى الثقة في البرلمان. ويمكن ربط ذلك بأن المشاركة في الاحتجاجات يعد رد فعل على عدم الرضا عن أداء البرلمان.

يظهر أن الثقة التامة في البرلمان هي العامل الأساسي المؤثر في زيادة المشاركة في الاحتجاجات، حيث أن 2% من الأشخاص الذين يثقون تماما بالبرلمان شاركوا في الاحتجاجات، بينما 7% من الأشخاص الذين يثقون إلى حد ما شاركوا في الاحتجاجات. وعلى العكس، لم يشارك في الاحتجاجات أي شخص لا يثق بتاتا في البرلمان.

يوجد عدد كبير من الأشخاص الذين لا يفكرون في المشاركة في الاحتجاجات، والذين قد يكونون غير مهتمين بالشأن العام أو قد يشعرون بالتشاؤم بشأن فعالية المشاركة في الاحتجاجات. ويظهر أن

الثقة في البرلمان ليست العامل الرئيسي في تحديد ما إذا كان الشخص يفكر في المشاركة في الاحتجاجات أم لا، حيث أن نسبة المشاركة في الاحتجاجات تبقى نسبة قليلة بغض النظر عن مستوى الثقة في البرلمان. كما يوجد عدد كبير من الأشخاص الذين لا يثقون في البرلمان، والذين يمكن أن يكونوا على استعداد للمشاركة في الاحتجاجات كرد فعل على عدم الرضا عن أدائه.

2 – السلوكيات الاحتجاجية الأخرى

تميزت ثقافة الاحتجاج، بتحولها من التمرد والانتفاضة العنيفة زمن الاستئناس الممنوع إلى الاحتجاج السلمي من أجل مطالب اجتماعية و اقتصادية وحقوقية، ومن تنامي الاحتجاجات العفوية غير المنظمة إلى الاحتجاج حول السياسات العمومية، وتميز التعبير الجماعي بتحوله نوعيا من الممارسة المنظمة إلى الاحتجاجات العفوية، مع ما رافق ذلك من تمثلات وممارسات وتطور طرق وآليات التعبير، ومن الاحتجاج العنيف التصادمي مع الدولة إلى السلمية، ومن صيغة الإضراب إلى الانتفاضات الحضرية إلى استعمال الفضاء العمومي الو اقعي والافتراضي، عبر تجريب عدد من الأشكال التعبيرية، (كالوقفات والمسيرات والاعتصامات والإضرابات عن الطعام، والمشي بالأقدام...)[450]، وتشكل حملات مقاطعة المنتجات، وحملات الـ "الهاشتاغ" عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أحد تمظهرات السلوك الاحتجاجي الغير تقليدي، التي أضحت خيارا بديلا عن الاحتجاجات في الفضاء العمومي.

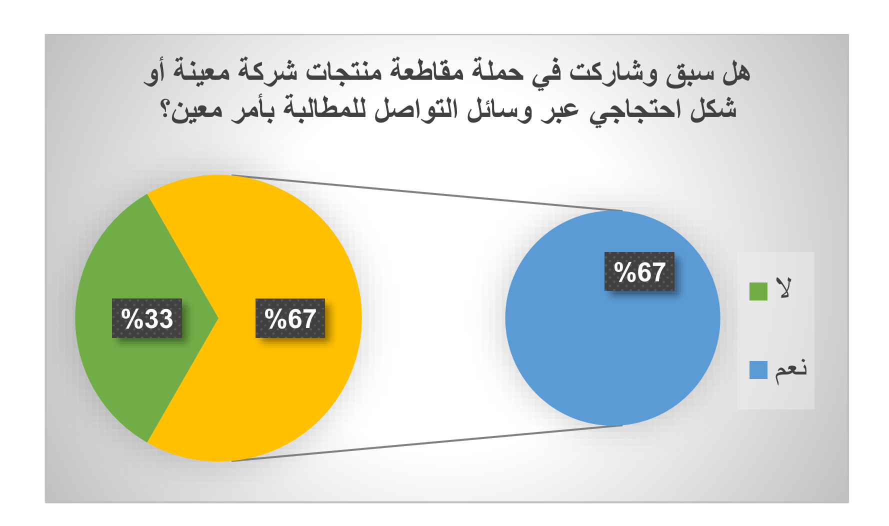
وقد كرست أحداث ما يسمى بـ "الربيع العربي" الاعتراف النهائي بوسائل الإعلام الجديدة ممثلة في شبكات التواصل الاجتماعي والمو اقع الإلكترونية والمدونات... كأدوات سياسية لم يعد بالإمكان تجاهل أدوارها و الحقيقة أن الشبكات الاجتماعية، تمثل اليوم أهم ثورة إلكترونية عرفتها البشرية في

---

[450] هشام العقراوي، "الفعل الاحتجاجي بالمغرب من الفضاء العمومي الو اقعي إلى الافتراضي"، موقع المركز الديمقراطي العربي، على الر ابط: https://democraticac.de/?p=80428#_ftn1 ، تاريخ التصفح: 18/04/2023 10:46

مجال التواصل الاجتماعي والتفاعل الدائم بين أعضاء البنى الاجتماعية، ليكونوا بناء إلكترونيا تفاعليا يحقق لهم أسرع الطرق للتواصل و أبسطها لتلبية حاجاتهم ورغباتهم، والتي تتراوح بين الحاجة إلى المعرفة والوصول إلى المعلومة الجديدة، أو الاتصال أو الانتماء، أو الترفيه... إلخ. ويبدو أن من أشهر الشبكات الاجتماعية و أكثرها جماهيرية، هناك الفيسبوك والتويتر، حتى وصل الأمر لاستخدامها كوسيلة سياسية تسهم في الحراك السياسي والاجتماعي لدول العالم[451].

الرسم المبياني رقم 25: نسبة المشاركة في حملات مقاطعة المنتجات والاحتجاجات في الفضاء الرقمي



فيما يتعلق بالمشاركة في الاحتجاجات عن طريق حملات المقاطعة أو الاحتجاج في وسائل التواصل الاجتماعي، شارك 67% من المشاركين في الفئات المستجوبة من المواطنات والمواطنين في هذه الحملات والاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي. ولم يشارك 33% في هذه الحملات.

من الملاحظ أن نسبة المشاركة في الاحتجاجات عن طريق حملات المقاطعة أو الاحتجاج في وسائل التواصل الاجتماعي أعلى بكثير من نسبة المشاركة في الاحتجاجات في الفضاء العام. وهذا يمكن أن

[451] رضوان قطبي، "شبكات التواصل الاجتماعي والفعل الاحتجاجي بالمغرب: حملة المقاطعة نموذجا"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد السابع، أبريل 2019، ص 83.



يرجع إلى أنه من الأسهل التعبير عن الرأي والمشاركة في الاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي بدلا من الخروج في الفضاء العام والمشاركة في الاحتجاجات.

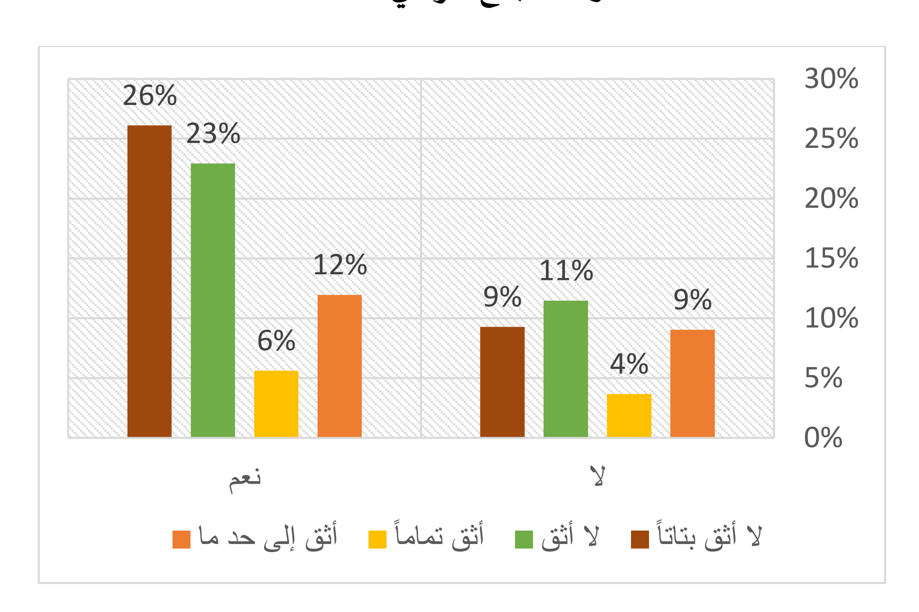
يمكن تفسير عدم المشاركة في الاحتجاجات في الفضاء العام بأنه قد يكون البعض لا يشعر بالراحة في المشاركة في الفضاء العام، أو قد يكون لديهم التزامات أخرى أو أنهم يشعرون بعدم الاهتمام بالقضية المحتج عليها. من جهة أخرى، يمكن تفسير المشاركة العالية في حملات المقاطعة والاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي بأنها تعكس تغيرات في طريقة التفكير والتواصل في المجتمعات الحديثة. فالأفراد يمكنهم التعبير عن رأيهم بسهولة وبشكل سريع عبر الإنترنت، كما يمكنهم الانضمام إلى حملات المقاطعة والاحتجاج عبر منصات التواصل الاجتماعي بسهولة ودون الحاجة إلى المشاركة في الاحتجاجات في الفضاء العام.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبغض النظر عن كون المقاطعة كسلوك احتجاجي مدني سلمي في سياقات مختلفة وبرهانات مرتبطة أشد الارتباط بطبيعة الصراع وحدته ومكوناته، تبقى المقاطعة -من وجهة نظر سوسيولوجية- هي شكل من أشكال التعبير عن الغضب الاجتماعي، عن عدم الرضا شبه الجماعي إزاء نمط وشروط عيش لا يضمنان الكرامة من جراء عدم التوزيع العادل للثروة الذي يتبدى على مستوى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية أو الخدمات الاجتماعية العمومية التي تعبّر صعوبة الولوج إليها عن حدة الفوارق الطبقية والتفاوتات الاجتماعية والمجالية[452]. وقد أفرزت الحركات الاجتماعية الجديدة ديناميات غير مألوفة للتعبئة والضغط من أجل تحقيق المطالب، فهي بعيدة عن كل الخطاطات المعهودة في الحركات الاجتماعية التقليدية، سواء على المستوى التنظيمي أو الحضور في الشارع والفضاء العام المادي والرقمي وكانت التلقائية والعفوية الغالية عليها. حيث توارث

[452] محمد امباركي، "سلمية الحراك وعدوانية السلطة والمقاولة: نحو قراءة سوسيولوجية لحراك المقاطعة"، الموقع الالكتروني لمركز دراسات الوحدة العربية، على الرابط: https://bit.ly/3GUMMjw ، تاريخ التصفح : 18/04/2023 12:49

التنظيمات المهيكلة والهرمية والطلائعية، وبرزت فضاءات جديدة للاحتجاج تتميز بالتعددية والانفتاح والإبداع بعيدا عن أي تنظيم مؤسسي أو أية إيديولوجية أو نزوع للزعامة[453].

الرسم المبياني رقم 26: العلاقة بين الثقة السياسية والسلوك الاحتجاجي عبر حملات المقاطعة والاحتجاج الرقمي



يتضح من النتائج أعلاه، أن الأشخاص الذين يشاركون في حملات المقاطعة أو الاحتجاج في وسائل التواصل الاجتماعي هم الذين يشعرون بالشك وعدم الثقة تجاه البرلمان بنسبة 85% (62%+23%)، ويشعرون بمستوى أقل من الثقة بنسبة 18% (6%+12%). وعلى العكس، الأشخاص الذين لم يشاركوا في حملات المقاطعة أو الاحتجاج في وسائل التواصل الاجتماعي هم الذين يشعرون بالثقة في البرلمان بنسبة 20% (4%+16%) ويشعرون بمستوى أقل من الثقة بنسبة 20% (9%+11%).

بناء على هذه النتائج، يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين الثقة في البرلمان والمشاركة في حملات المقاطعة أو الاحتجاج في وسائل التواصل الاجتماعي. إذ أن هناك علاقة سببية بين عدم الثقة

[453] رضوان قطبي، مرجع سابق، ص 90.



في البرلمان والاحتجاج في الفضاء الرقمي، حيث يستخدم الأشخاص هذه الطريقة للتعبير عن استيائهم وعدم رضاهم عن الأداء البرلماني، وعن سياسة الحكومة.

أمام ضعف الوسائط السياسية والمؤسساتية وعجزها عن تدبير الاحتقان الاجتماعي، الذي تعبر عنه الاحتجاجات الاجتماعية، انبثقت مؤسسة الفضاء الافتراضي، وتحولت المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي إلى ما يشبه "ساحة الأغورا" اليونانية التي مثلت الممارسة الديمقراطية في نشأتها الأولى حيث ساهمت هذه المنصات الاجتماعية بشكل كبير في تشكيل مجال عمومي افتراضي للتعبير السياسي، حيث يمارس المواطنون أفراد و جماعات في هذا المجال العمومي الجديد مجموعة من الأنشطة السياسية المتعلقة بالشأن العام من قبيل: الاحتجاج، والمعارضة، والتنديد والتعبير عن المواقف السياسية المختلفة بحرية تامة بعيدا عن أية رقابة.

ولعل حملة مقاطعة بعض المنتوجات التي خاضها المغاربة سنة 2018[454]، قد كشفت قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على الحشد والتعبئة قصد بلورة شكل جديد من النضال والاحتجاج السلمي لا يتصادم مع القوات العمومية ولا يراهن على احتلال الفضاء الواقعي، بل يتجسد عبر سلوك فردي طوعي منظم وسلمي "أقاطع"، الأمر الذي يبرهن على تطور السلوك الاحتجاجي لدى المغاربة في مواجهة ارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية للمواطنين من التظاهر في الشارع إلى المقاطعة". بالمقابل أثبتت هذه التجربة ضعف مؤسسات الوساطة ممثلة في الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني ذات الصلة بالمواطنين. الأمر الذي يسائل كل الفاعلين

[454] حملة دعا إليها عدد من النشطاء الإلكترونيين على صفحات شبكات التواصل الاجتماعي في 20 أبريل سنة 2018، إلى مقاطعة منتوجات ثلاث شركات كبرى (إفريقيا غاز وسنطرال حليب ومياه سيدي علي) تستحوذ على حصة الأسد من المبيعات وتنشط على التوالي في قطاعات المحروقات والحليب والمياه، بغرض الضغط على الجهات المعنية سواء الشركات أو الحكومة قصد مراجعة أسعار المواد الاستهلاكية، ولفت الانتباه إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين.

السياسيين حول دور مؤسسات الوساطة في النظام السياسي المغربي، علما أن الديمقراطية لا تتحقق إلا في إطار وكنف هذه المؤسسات[455].

يشكل الاحتجاج الاجتماعي نتاجا لتضافر شروط وظروف قائمة سابقة عليه أو متسوقة معه، والملاحظ أن الأفراد بقدر ما يحتجّون لصوغ أوضاع جديدة، وتجاوز القائم منها، قد يحتجون بالموازاة مع ذلك من أجل المحافظة على الوضع القائم نفسه. وبناء عليه، لا يمكن الاطمئنان إلى قراءة نمطية لفعل هو في الأصل يخص الإنسان في علاقته بعالمه الداخلي ومستلزمات محيطه الخارجي، والتفاعل الدائم بين ما هو نفسي واجتماعي وسياسي وفكري وثقافي والحاصل أن الاعتماد الكلي على نظرية واحدة في تفسير هذا الفعل، سيصطدم من دون شك مع هذه العلاقات المعقدة التي تميز ذات الإنسان وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه[456].

لذلك فعند تحليل العمل السياسي من الضروري النظر أولا إلى فعاليات الفئات الاجتماعية بدلا من أعمال الأفراد، حتى وإن كان ينبغي أحيانا أن نأخذ تأثير أفراد معينين بنظر الاعتبار في دراسة حالات معينة، ومن الخطوات الأولية في هذا التحليل تمييز الطرق المختلفة التي قد تنخرط بها فئات اجتماعية في السياسة، وطبيعة الفئات المعنية. ومن الواضح أن هناك تنوعا عظيما جدا يتراوح من الاحتجاجات المتفرقة، والمشاغبات، والتمردات، إلى الفعاليات الأكثر استمرارية للأحزاب السياسية المنظمة، أو مجموعات الضغط[457]. كما أن الاتصال عبر الانترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة المتمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الاتصال والتواصل، باتت تشارك مشاركة فعلية وفاعلة في تكوين الاتجاهات وتشكيل الرأي العام وتوجيهه، وارتبط هذا التطور في وسائل الاتصال بظهور أبعاد جديدة تتعلق بالرأي العام ودور في الاتصال التكنولوجي فيه، وأدى إلى المشاركة

---

[455] رضوان قطبي، مرجع سابق، ص 93.

[456] الحبيب استاتي زين الدين، الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان، مرجع سابق، ص 181.

[457] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 52.

الواسعة للمواطن في الاتصال السياسي، وازدادت أهمية وتأثير الرأي العام الرقمي على صُناع القرار السياسي[458].

[458] مشتاق طلب فاضل، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التوجهات السياسية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2019، ص 77.

المطلب الثاني: رهانات و آفاق تعزيز الثقة في البرلمان

لقد أدى الخطاب المدعوم لفك الارتباط السياسي، إلى جانب الرؤية التي جلبتها أدوات مثل الإعلام الجديد، إلى تحول في علاقة البرلمان بالمواطن، حيث أصبحت أولوية رئيسية، مما وضع البرلمانات تحت الأضواء لتطوير آليات أكثر فعالية بهدف تمتين الروابط مع الجمهور وتعزيز الثقة على الرغم من أن العلاقة بين البرلمان والجمهور لم تكن لفترة طويلة من الزمن أولوية بالنسبة للهيئات البرلمانية حيث كانت الروابط التمثيلية محدودة تنحصر في لحظة الانتخابات، لكن مع ظهور الإنترنت والتحرك نحو ديمقراطية أكثر تشاركية، تغير تركيز هذه المؤسسات بشكل كبير، وما من شك في أنه خلال العقدين الماضيين استثمرت البرلمانات بشكل كبير في هذا المجال[459].

ومما لا شك فيه أن بناء الثقة في البرلمان ليست بالأمر السهل، لذلك يشير بعض الباحثين إلى أن انفتاح الأنظمة السياسية يمكن أن يلعب دورا هاما في تعزيز الثقة السياسية، ويؤكدون بأن الأنظمة السياسية الأكثر انفتاحا على المشاركة خارج المؤسسات التقليدية للديمقراطية التمثيلية، مثل تلك التي تسمح بمبادرات المواطنين والاستفتاءات، قد تكون أكثر ميلا لبناء الثقة مع المواطنين، بالإضافة إلى ذلك، يرون بأنه يمكن للفاعلين السياسيين أن يلعبوا دورا أساسيا في بناء هذه الثقة من خلال الاستجابة لمطالب المواطنين والمشاركة في عمليات صنع القرار بشفافية[460].

ويقترح البعض الآخر، فكرة أن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في إشاعة المناخ الديمقراطي، وذلك من خلال اعتماد التشاور عبر التكنولوجيا، وهي فكرة قائمة على أساس قيام البرلمان والحكومة معا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر المساءلة والشفافية والتشريع، وذلك حتى يجد المواطن نفسه أمام ظاهرة جديدة تدعم

---

[459] عثمان الزياني، إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب، مرجع سابق، ص 52.

[460] Daniela Braun and Swen Hutter, "Political trust, extra-representational participation and the openness of political systems", International Political Science Review, Vol 37, No 2, March 2016, P 163.

ثقته في المؤسسات العامة، وتجمع في طياتها السياسة والتكنولوجيا حتى تصل لدرجة من التلاحم وتنصهر بداخله محفزات المشاركة السياسية ومع مرور الوقت لا تستطيع المؤسسات أن تتخلى عنها لأنها أصبحت وسيلة لتحقيق رضا المواطن عن مستوى مشاركته في صنع القرار الخاص بدولته[461].

في ضوء ذلك، وانسجاما مع الطرح الذي قدمناه في الفصل الأول من هذه الدراسة، حول عوامل بناء الثقة السياسية، يتسنى لنا الانطلاق من فكرة أساسية، وهي أن مسألة بناء الثقة في مؤسسة ما، لا يمكن حصرها في عامل واحد أو محدد، وإن كانت مبدئيا مرتبطة أساسا بتفعيل مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والتواصل الفعال...، لكن في سياق سوسيولوجي يصعب الجزم في هذه المحددات، لأنها تبقى رهينة بتصورات ورؤى وخصوصيات المجتمع، إلا أننا في هذا المحور، نقدم رؤية يمكن –في اعتقادنا- أن تكون مدخلا أساسيا لتعزيز الثقة في المؤسسة البرلمانية بالمغرب، وتسير في اتجاه ترسيخ المبادئ التي تم ذكرها، وتنطلق من منحيين، الأول، يجد أساسه في تعزيز مشاركة و انخراط المواطن في عملية صنع القرار، وذلك عبر جعله شريكا في العمل البرلماني (الفقرة الأولى)، والثاني، يتأسس على انفتاح المؤسسة البرلمانية على المواطن، عبر اعتماد التكنولوجيا الحديثة، أو تطبيق مفهوم البرلمان الالكتروني في اتجاه تعزيز الشفافية والانفتاح والتواصل (الفقرة الثانية).

461 محمد نور البصراتي، "أثر الحوكمة الإلكترونية على بناء الثقة في البرلمان المصري: التصويت الالكتروني نموذجا"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 09، العدد 04، سنة 2020، ص 655-656.



الفقرة الأولى: المشاركة والثقة: أي دور للمشاركة المواطنة في بناء الثقة في البرلمان

وفقا لـ "كريس إكليس" (Chris Eccles)، فإن العوامل الرئيسية التي تساهم في ضعف الثقة في الحكومة تشمل الفساد، وانعدام الشفافية، والتواصل غير الفعال، وفشل المؤسسات في تقديم الخدمات العامة. ولمعالجة هذه الإشكالية، يقترح "إكليس" أن الحكومات بحاجة إلى إعطاء الأولوية لإشراك المواطنين ومشاركتهم، وتعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار، وتحسين تقديم الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد بأن بناء الثقة السياسية يتطلب التزاما طويل الأمد بالإصلاح المؤسسي والتغيير الثقافي داخل المؤسسات التمثيلية[462]، ويمكن للحكومات تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار من خلال زيادة مشاركة المواطنين في صياغة السياسات العمومية، حيث أن تعزيز المشاركة أمر بالغ الأهمية لمساعدة الحكومة على تحقيق توقعات المواطنين[463].

ويتم ذلك عن طريق الديمقراطية التشاركية التي تعتبر شكلا من أشكال التدبير المشترك للشأن العام، يقوم على تعزيز وتقوية مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير أمورهم وهي تشير إلى نموذج سياسي "بديل" يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي، حيث تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة تمارس بشكل يومي وعن قرب. وهي بهذا المعنى تتميز عن

[462] Chris Eccles, "Restoring Trust in Government", in the book "New Accountabilities, New Challenges" edited by John Wanna, Evert A. Lindquist and Penelope Marshall, ANU Press, 2015, https://www.jstor.org/stable/j.ctt15r3xbt, P 17.

[463] Ibid, P 19.

الديمقراطية التمثيلية التي تمارس بواسطة المنتخبين اللذين قد يتخلون عن دور الاقتراب من المواطن وإشراكه في صنع و إنتاج القرار بمجرد انتهاء الاستحقاق الانتخابي[464].

أولا: الديمقراطية المواطنة والتشاركية مدخل أساسي لتجاوز أزمة الثقة في المؤسسات

إذا كان هناك من تحول بارز يطبع الديمقراطية اليوم، فهو بالتأكيد تلك الضرورة الملحة لمشاركة وإشراك المواطنين والمواطنات في هذه الممارسة. وإذا كان هذا التحول يشكل بالنسبة للبعض دليلا على أزمة الديمقراطية التمثيلية وعمقها، خاصة مع الهبوط المتواصل للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية فإنه بالنسبة للبعض الآخر يمثل إغناء للديمقراطية وتجليا آخر لتطورها وتكريسها، في إطار الديمقراطية التشاركية التي تعتبر من أشكال تدبير الشأن العام يتأسس على زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار، كما تستهدف تعزيز دور المواطن الذي لا ينبغي أن يبقى منحصرا في الحق في التصويت والترشح، بل يمتد ليشمل الحق في الإخبار والاستشارة والتتبع والتقييم، أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بإنهائه إلى حقوق دائمة ومستمرة[465].

وتتأسس الديمقراطية التشاركية على مبدأ مفاده أن المواطنة تتعدى ممارسة الحق في التصويت من فترة إلى أخرى وهي تعني مجموع الإجراءات التي تمكن من إشراك المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام، الأمر الذي يتيح لهم من جهة التمتع بحق المشاركة، ومن جهة ثانية التأثير في مسلسل اتخاذ القرار. إن الديمقراطية التشاركية مكملة للديمقراطية التمثيلية وهي تشكل في حد

[464] مينة بنلمليح، "العرائض كآلية من آليات الديمقراطية التشاركية"، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية-سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 12، سنة 2019، ص 7.

[465] عبد الرحيم أضاوي، "تدخل المجتمع المدني في مجال التشريع من خلال تقديم الملتمسات" المجلة المغربية للحكامة القانونية والقضائية العدد 6، سنة 2019، ص 60.

ذاتها "مدرسة" لتعلم ممارسة مواطنة كاملة ونشيطة مضيفة في ذات الوقت الفعالية والنجاعة على السياسات العمومية[466].

لقد جاءت الديمقراطية المواطنة والتشاركية نتيجة طبيعية لبروز فاعلين غير حكوميين ساهموا في تنشيط الحياة العامة و إبراز الرأسمال البشري غير المادي، ودوره في البناء التنموي والقدرات المواطنة التو اقة إلى التجديد والتنمية. وبالمقابل تفرض الديمقراطية المواطنة وجود مواطنين أكثر تشبتا بالمعرفة والفهم، وتقديم بدائل و اقتراحات ووضع نظام أساسي للمواطن مبني على الحرية، والتواصل المستمر مع المحيط الداخلي والخارجي، لأن المواطنة هوية ثقافية، وتاريخ مشترك[467].

إن المواطنة باعتبارها حياة جماعية قائمة على رو ابط تشريعية وسياسية واجتماعية وثقافية، وإطارا تتحقق من خلاله الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لممارسة الحرية والمساواة والعدالة، لا يمكن أن تصبح فعالة وبنّاءة إلا بإعمالها. وهذا الإعمال لن يتحقق إلا عبر مشاركة كل فرد في تدبير شؤون مجتمعه و إقليمه وحيه، بإبداء الرأي والقيام بمبادرات تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي فالمواطنة هي سلوك وممارسة يتمظهران من خلال المشاركة في تدبير وتسيير الشأن العام والمحلي، مما يفسح المجال لما يسمى بالديمقراطية التشاركية، وهي تشكل المبدأ الذي يسمح بالمشاركة المباشرة للمواطن في اتخاذ القرارات واختيار الأولويات[468]، ما يسمح للمواطن بأن يكون جزءا من منظومة التدبير العمومي وصناعة السياسات العمومية، وهو ما يجعله يشعر بنوع من المسؤولية والثقة تجاه القرارات التي تتخذها المؤسسات، والتي ساهم في بلورتها.

---

[466] تقرير اللجنة الاستشارية الجهوية حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الثاني حول الجوانب المؤسساتية، على الرابط: http://www.regionalisationavancee.ma/PageAR.aspx?id=8، ص 21.

[467] نورالدين قربال، الديمقراطية التشاركية والحق في تقديم عرائض وملتمسات في مجال التشريع: دراسة مقارنة في ضوء دستور 2011، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق، السنة الجامعية 2020/2019، ص 20.

[468] امنة الخلوقي، إدماج الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2020/2019، ص 36.

وقد أشارت معظم الدراسات التي تناولت مفهوم الديمقراطية التشاركية، بأنها مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولوية بالنسبة إليهم، عن طريق تفاعل السلطات القائمة مع المشكلات المطروحة، كما تتفق على أن الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما جوهريا يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين، فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية[469]، لأن الخطاطة الأصلية للنموذج التمثيلي لا تخصص أي دور ممكن لما نسميه المجتمع المدني حيث يحتكر البرلمان التمثيل السياسي الوطني وحيث المشاركة الانتخابية هي التكليف الأهم للمشاركة المواطنة[470].

وبالتالي أصبحت الديمقراطية التمثيلية عاجزة عن تلبية مقومات المواطنة الحقة، وتحقيق التنمية في مختلف أبعادها، وذلك راجع إلى التناقضات والظواهر السلبية التي أفرزها منطق حكم الأغلبية، فيما يصطلح عليه بأزمة الديمقراطية التمثيلية المرتبطة بأزمة التمثيل السياسي الذي أخفق في تحقيق مطالب المواطنين. وهو ما أدى إلى كبح دور الديمقراطية التمثيلية التي تشكل نظاما للحكم يتم تبنيه في مختلف دول العالم، لينظم نظريا مسألة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، في حين يبدو أنها تصطدم بحدودها في المجتمعات المعاصرة، سواء في إيقاعها أو في شكل اتخاذ القرار والرقابة والتقويم، ويبدو النظام غير متكيف مع سرعة تفاقم المشاكل وتعقيدها. إذ من أسباب التعثر والقصور في الممارسة الديمقراطية بقاء هذه الأخيرة مرتبطة بالعمل السياسي الموسمي المتعلق بشؤون الدولة والأحزاب في محطات واستحقاقات محدودة ومتقطعة.

---

[469] صفية لعزيز، الديمقراطية التشاركية بين التحديات والرهانات المستقبلية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، السنة الجامعية 2016/2017، ص 46.

[470] عبد العلي القريشي، مرجع سابق، ص 10.



من خلال ما سبق، يمكننا الوقوف على مجموعة من الخصائص التي تتصل بالديمقراطية التشاركية، وتجعلها خيارا أساسيا لاستعادة ثقة المواطن في مؤسساته، من خلال جعله شريكا في تدبير شؤونه، وفي صناعة القرارات التي تخص مصالحه وتطلعاته، فالديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما للمشاركة الدائمة والمستمرة يتعدى ذاك المرتبط باللحظة الانتخابية. كما أن هذه الصورة للديمقراطية تجعل مساهمة المواطنين في تسيير شؤونهم متسمة بالتفاعل المباشر والنشيط، لأنها ترتكز بالأساس على عملية الإشراك وليس المشاركة التلقائية فقط، وذلك من خلال دفع غير الفاعلين للمشاركة جنبا إلى جنب مع ممثليهم وفق المنظور التمثيلي للديمقراطية، بوصفها عملية تحول اجتماعي ثقافي قيمي عميق، يفرض الرهان على تكثيف المشاركة المواطنة، وتنظيم مسلكها التمثيلي والمدني بشكل عقلاني.

لقد أصبحت الديمقراطية التشاركية إذن محورا لكل نقاش مرتبط بممارسة السلطة، لاسيما من جهة البحث عن آليات جديدة لإشراك المواطنين في هذه الممارسة، أو من جهة إشراكهم في تدبير الشأن العام محليا ووطنيا. والمغرب قد سار كغيره من الدول في نفس الاتجاه حيث أصبح الاعتقاد راسخا بأن الديمقراطية التشاركية هي العنصر الحاسم الذي يقترح تصورا مكملا للتصور الكلاسيكي للديمقراطية التمثيلية، وهو الحل الذي يمكن أن يساهم في تعزيز ثقة المواطن في مؤسساته.

وعلى الرغم من أن هذه الديمقراطية التمثيلية التي كفلها الدستور المغربي في مختلف تعديلاته دستوريا وقانونيا، أفضت إلى نتائج حسنة من قبيل سيادة الأمة عبر تنظيم استفتاءات شعبية وبصفة مباشرة، واختيارها لممثلها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه وضمان حق المعارضة البرلمانية وكذا حرية الإبداع والنشر والعرض، فإنها تظل قاصرة إذا لم يتم استكمالها بمشاركة فعلية

للمواطن عن طريق تبني الديمقراطية التشاركية والتي تفسح المجال أمام المواطنين لكي يساهموا باستمرار في بلورة مختلف القرارات التي تتعلق بتدبير شأنهم المحلي أو الجهوي أو الوطني[471].

ولعل التحولات التي عرفها المجتمع المغربي منذ التسعينات إلى حدود الآن، وكذلك الأدوار التي أصبح يضطلع بها المجتمع المدني، يؤكد على أن هناك نهج واضح وعزم نحو ترسيخ دور المجتمع المدني في تدبير الشأن العام، وهذا ما أكده خطاب 9 مارس 2011، مما سرع بدسترة مفهوم الديمقراطية التشاركية وإعطائها أهمية بالغة، حيث إن دستور 2011 يستهدف من خلال مجموعة من آليات التدبير التشاركي مساهمة المجتمع المدني والمواطنين في بناء السياسات العمومية (إما عن طريق الاستشارة أو التتبع أو التقييم) والمشاركة الفاعلة في مجال التشريع وتقديم العرائض وغيرها، فدستور 2011 كما هو معروف تم إصداره في دينامية ذات نفس مدني، تطمح إلى تعزيز مسار الإصلاح الديمقراطي في المغرب عبر تعزيز المشاركة المدنية والشبابية في بناء مغرب الديمقراطية وحقوق الإنسان[472].

ولأجل هذه الغاية نص المشرع الدستوري المغربي في دستور2011 على "مبدأ المشاركة"، بدءا من التصدير الذي اعتبرها من مرتكزات توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرورا بالفصل الأول الذي جعل من الديمقراطية المواطنة والتشاركية من مقومات النظام الدستوري للمملكة، انتهاء بكل من الفصل الثاني عشر الذي أسس لمشاركة المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد القرارات والمشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، والفصل الثالث عشر الذي حث السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور لغرض إشراك مختلف الفاعلين في إعداد السياسات

---

[471] زهير لخيار، الديمقراطية التشاركية والتمكين التنموي في الدستور المغربي 2011، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 8، سنة 2012، ص 177.

[472] عبد الله غازي، "واقع مساهمة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام الترابي"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص بالجماعات الترابية، أكتوبر 2020، ص 65.

العمومية وتفعيلها وتقييمها، ثم الفصل الرابع عشر الذي منح الحق للمواطنات والمواطنين في المشاركة في التشريع عن طريق الملتمسات والفصل الخامس عشر الذي منح لهم حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

ثانيا: الملتمسات التشريعية: آلية تشاركية لتعزيز المشاركة المواطنة وبناء الثقة في البرلمان

يرى "جون كلايتون توماس" (John Clayton Thomas) أن الطريقة التي تتخذ بها القرارات الحكومية قد تغيرت، فلم يعد مقبولا أن تتخذ مثل هذه القرارات من بعض القادة الأقوياء الذين يزعمون أنهم يعملون بالنيابة عن الكثيرين وإن كانوا يرفضون اشتراك الكثير في مداولاتهم ولما كان انتشار المعلومات عن طريق التعليم قد شجعت عليه التكنولوجيات الجديدة، أصبح كثير من الناس يشعرون بأنهم قادرون على التعبير دونما خوف عن آرائهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم وبالتالي فإنهم يطالبون بأن يدلوا بقولهم في تلك القرارات فإذا كانت مطالب المواطنين بالمشاركة لا تجد الاهتمام تفقد القرارات معناها حيث تلقى من المواطنين لامبالاة أو معارضة فعلية[473].

وهو ما دفع العديد من الأنظمة إلى البحث عن بديل آخر للديمقراطية التمثيلية تمثل في منح آليات للمواطنين تمكنهم من المشاركة في الشأن العام في إطار بالديمقراطية التشاركية. بيد أن هذه الآليات تختلف في شروط ممارستها من دولة لأخرى ووفق خصوصيات أي بلد على حدة، والواقع أن الديمقراطية التشاركية ما كانت لتشكل بديلا عن الديمقراطية التمثيلية إلا بالقدر الذي تمنح فيه

[473] جون كلايتون توماس، مشاركة الجمهور في القرارات العامة: مهارات واستراتيجيات جديدة للمديرين بالحكومة، ترجمة فايزة حكيم، أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2001، ص 10.



القوانين سلطة معينة للمواطنين لكي يتخذوا القرار بدون أية قيود، فممارستها تظهر بكونها مكملا للديمقراطية التمثيلية ولا تشكل بديلا عنها[474]، فاتخاذ القرار يكون تمثيليا ويتم التأثير فيه تشاركيا.

بالعودة إلى دستور 2011 نجد أنه قد وسع من دور المواطنين في العملية التشريعية حيث كان دورهم منحصرا سلفا في التصويت على برامج الأحزاب السياسية، إلى الإقرار بدورهم التشريعي وفق آلية الملتمسات في مجال التشريع، حيث ينص على أنه: "للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع"[475]، فهو إجراء دستوري يخلق نوعا من العلاقة المباشرة، ما بين المجتمع والبرلمان بعيدا عن الممثلين المفترضين لهم سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية أو هيئات المجتمع المدني أو منتخبيهم في الدوائر الانتخابية، مما يفتح للمواطنين المجال أمام إمكانية المساهمة في الإنتاج التشريعي[476]، من خلال حق التقدم بملتمسات في هذا المجال. وهذا يعني أننا أمام إمكانية تضع المواطنات والمواطنين تجاه ممثلهم مباشرة في اتخاذ القرار في مجال الاختصاص التشريعي[477].

وبهدف تنزيل ما جاء به الفصل 14 من دستور المملكة لسنة 2011 من مقتضيات تخص مجال الملتمسات، عمل المشرع المغربي على إصدار القانون التنظيمي رقم 64.14[478] المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، والذي تم تغييره وتتميمه بمقتضى

[474] جابر لبوع، امحمد حجاجي، "إشراك المواطنات والمواطنين في المبادرة التشريعية"، ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، مركز تفاعل للدراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019، ص 165.

[475] الفصل 14 من دستور 2011 السابق الذكر.

[476] فهد كرطيط، الديمقراطية التشاركية وآلياتها الإجرائية بين النموذج المغربي والتجارب المقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية بفاس، السنة الجمعية 2022/2021، ص 229.

[477] جابر لبوع، امحمد حجاجي، مرجع سابق، ص 166.

[478] القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.108 صادر في 23 من شوال 1437 (28) يوليو 2016)، الجريدة الرسمية عدد 6492 – 14 ذو القعدة 1437 (18 أغسطس 2016)، ص 6077.

القانون التنظيمي رقم 71.21[479]. فما هو مفهوم الملتمسات في مجال التشريع؟ وكيف يمكن أن تساهم في إشراك المواطن في العملية التشريعية وتعزيز ثقته في البرلمان؟

جاءت المادة الثانية (2) من القانون التنظيمي 64.14 لتحدد لنا إطارا مفاهيميا على أساسه يكون الملتمس من الناحية الشكلية صحيحا، وعددت لنا هذه المادة مجموعة من البنيات الحاملة للملتمس، هكذا تعرف لنا الفقرة الأولى من المادة الثانية الملتمس في مجال التشريع باعتباره "كل مبادرة يتقدم بها مواطنات ومواطنون وفق أحكام هذا القانون التنظيمي بهدف المساهمة في المبادرة التشريعية ويشار إليها باسم الملتمس"، ويتضح من هذه الفقرة أن الأمر يتعلق بإشراك المواطنات والمواطنين في المبادرة التشريعية كفاعل بجانب البرلمان والحكومة وهو يوحي بأن المواطن أصبح يمتلك "سلطة تشريعية"، يمارسها عن طريق "ملتمسات". تمييزا لها عن المبادرة البرلمانية التي يطلق عليها "مقترح قانون" والمبادرة الحكومية التي يطلق عليها "مشروع قانون". والواقع إن القول بامتلاك المواطن السلطة تشريعية موازية فيه الكثير من التفاؤل، فالتدقيق اللغوي في عبارات هذا البند توحي بكونه يساهم في بلورة فكرة التشريع ولا يمارس اختصاصا تشريعيا، فالهدف من "المبادرة المواطنة" ينحصر في المساهمة في المبادرة التشريعية، وهي بالتالي لا تعدو أن تكون سوى آلية مكملة أو تجويدية للعمل التشريعي الأصيل الذي يمارسه البرلمان[480].

وتضمن البند الثاني تعريفا لـ "أصحاب الملتمس" باعتبارهم "المواطنات والمواطنون المقيمون بالمغرب أو خارجه الذين اتخذوا المبادرة لإعداد الملتمس ووقعوا عليه، شريطة أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية ومقيدين في اللوائح الانتخابية العامة". حيث اشترط في أصحاب الملتمس أن يكونوا مقيدين في اللوائح الانتخابية، ونلاحظ أن هذا الشرط نكاد نجده في أغلب

---

[479] القانون التنظيمي رقم 71.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشرف رقم 1.21.102 بتاريخ 8 سبتمبر 2021 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، الجريدة الرسمية عدد 7021، ص 6747.

[480] جابر لبوع، امحمد حجاجي، مرجع سابق، ص 167.

التجارب التي تبنت المبادرة الشعبية، والتي اشترطت على مقدمي الملتمسات شرط الأهلية القانونية والسياسية والحق في التصويت، وهذا الشرط المتعلق بالقيد في اللوائح الانتخابية[481].

وهذا الشرط، في اعتقادنا يقيد ممارسة هذا الحق ويتناقض مع الهدف من إقراره والذي يتجلى أساسا في ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام، وضمان انخراطهم الإيجابي والواعي في مسار القرارات والسياسات العمومية، وبالتالي سيقيد من ممارسة الديمقراطية التشاركية عبر المشاركة بتقديم ملتمسات في مجال التشريع، لأن الخضوع لهذا الشرط يدفعنا للتساؤل حول نسبة المواطنات والمواطنين المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة من مجموع المغاربة إضافة إلى أنه يحرم شريحة مهمة منهم من مباشرة حق مكفول لهم بموجب الوثيقة الدستورية، ويحد من استقطاب عدد كبير من المواطنين للممارسة هذا الحق، كما يساهم في تقليص هامش المشاركة، ولا يساعد على تكريس ثقافة المشاركة والمساهمة المدنية في السياسات العمومية عبر مدخل الديمقراطية التشاركية هذا[482].

أما البند الثالث، فيشير إلى "مدعمو الملتمس" وهم حسب القانون التنظيمي، "المواطنات والمواطنون الذين يعبرون عن دعمهم للملتمس بواسطة توقيعاتهم المضمنة في لائحة تسمى لائحة دعم الملتمس، وتتضمن هذه اللائحة حسب الفقرة الثالثة من نفس المادة "توقيعات مدعمي الملتمس، وأسمائهم الشخصية والعائلية، وأرقام بطائقهم الوطنية للتعريف، وعناوين إقامتهم ويمكن أن يتم التوقيع على لائحة دعم الملتمس إما ماديا على الورق أو عبر البوابة الالكترونية المعدة لهذا الغرض". ويحدد البند الرابع، لجنة تقديم الملتمس، وهي "لجنة مكونة من خمسة أعضاء على الأقل يختارهم أصحاب المبادرة في تقديم الملتمس من بينهم شريطة أن ينتسبوا إلى ثلث عدد جهات المملكة

---

[481] المرجع نفسه، ص 167.

[482] فهد كرطيط، مرجع سابق، ص 262-263.

على الأقل". وهذا الشرط ينضاف إلى باقي الشروط المسجلة في هذا القانون التنظيمي، والتي لا تتماشى وفلسفة الدولة في إشراك أكبر عدد للمواطنين وإعادة الثقة بين مكونات المجتمع والدولة التي تسببت الديمقراطية النيابية في غيابها[483].

في حين أن المادة السابعة (7) في بندها الثاني، والتي حددت أنه يجب أن تكون لائحة دعم الملتمس موقعة على الأقل من قبل (20.000) من مدعي الملتمس، وتتضمن أرقام بطائقهم الوطنية للتعريف وتاريخ انتهاء صلاحيتها، فهذا الشرط التعجيزي حسب العديد من الحقوقيين يعود إلى إعطاء الأولوية للديمقراطية التمثيلية، وبقاء الديمقراطية التشاركية تحت سلطتها، فلا يمكن أن تمارس كآلية لإشراك المجتمع المدني إلا بموافقة الديمقراطية التمثيلية.

وتثير المادة الحادية عشر (11) من القانون التنظيمي السالف الذكر نقطة مهمة بخصوص مدى نجاعة العمل التشريعي المغربي، وهل حقا توجد القدرة على تبني ذلك الملتمس ودراسته، ومحاولة الوقوف على أهم الإشكاليات التي يطرحها، أو التي سيعالجها مستقبلا؟ حيث نصت المادة على أنه "يحق للجنة تقديم الملتمس أن تسحب ملتمسها في أي وقت، ما لم يتبنه عضو أو أكثر من أعضاء المجلس المعني..". وعليه فإن هذا الملتمس الذي سيقدمه المواطنات والمواطنون البالغ عددهم على الأقل عشرون (20.000) ألفا، قد يبقى قبوله محط احتمال ليس إلا، مادام لم يتبنه عضو أو أكثر من أعضاء المجلس المعني، وهنا لا يوجد ما يلزم بذلك ما دام الاكتفاء بتعليل الرفض كافيا، وفي هذا إجهاض للحق في تقديم ملتمس الذي مر بالعديد من المراحل وتخطى عقبة الشروط المنصوص عليها، وفي الأخير يصطدم بعدم تبنيه، وهنا أيضا تبرز لنا ملاحظة جد هامة وهي أن قبول الملتمس من قبل عضو أو أكثر من أعضاء المجلس المعني، يكون بيد ممثلي الأمة داخل البرلمان، أي أن رهان تفعيل

---

[483] محمد الهشامي، "قراءة في القانون التنظيمي 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تقديم الملتمسات في مجال التشريع"، الموقع الإلكتروني لمجلة القانون والأعمال، على الرابط: https://bit.ly/3oBLzre، تاريخ التصفح: 31/05/2023 11:54

الديمقراطية التشاركية يبقى بيد ممثلي الديمقراطية التمثيلية وهذا ما يتناقض مع روح الدستور وحقوق الإنسان[484].

وفي الختام، فإن الممارسة المدنية أو السياسية تقترن بوجود "ثقافة المشاركة المواطنة" كفكرة وكتنظير أولا لدى المواطن الفرد، يتبعه رغبة وإرادة فعلية من الجهات الرسمية قصد منحه الفرصة للمشاركة إلى جانب باقي الفاعلين في الحياة السياسية المدنية، وتبعا لهذا السياق فإن هذه المشاركة لن تنتقل من مجالها النصي كفكرة وتنظير إلى ممارسة مجتمعية إذا واجهتها عراقيل ومعيقات، خاصة إذا كانت هذه المعيقات تدخل ضمن "النص" المؤطر لترجمة المشاركة المدنية على أرض الواقع، وهو ما يمكن أن يشكل دافعا لانخراط المواطن في الفعل التشاركي أولا، ثم يتحول هذا الانخراط، ثانيا، إلى دعامة لتعزيز المسؤولية والثقة بين المواطن والمؤسسة التشريعية.

الفقرة الثانية: البرلمان الالكتروني و آفاق دعم التواصل البرلماني

أدى ظهور الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي إلى توسيع الساحة الديمقراطية وتجديد العلاقة بين السياسة والمواطنين، كما وفرت التقنيات الجديدة واستخدام الشبكات أدوات لزيادة المشاركة العامة في الحياة السياسية؛ حيث يتمتع المواطنون بفرص أكثر للحصول على المعلومات وبالتالي إتاحة الفرصة لهم لتنظيم أنفسهم في مجموعات وحركات اجتماعية.

وأحدثت شبكة الانترنت أشكالا جديدة من الاتصال وتبادل المعلومات على نطاق واسع، وما أتاحته من تفاعل مباشر للأفراد مع المعلومات التي ترد إليهم بغض النظر عن الجغرافيا والحدود. وأصبح اتصال الأفراد مع بعضهم البعض ومع سلطات الحكومة بحرية أكبر والتصويت على الإنترنت والمشاركة بفعالية أكبر في جميع مراحل عملية صنع القرار. أدى إلى إنتاج مواطنين عالميين أكثر تفاعلا

---

[484] فهد كرطيط، مرجع سابق، ص 266.

وتبادلا للآراء، حيث أصبح يُنظر إلى الإنترنت كأداة هامة للمساعدة في حل المشكلات التي تواجه الديمقراطية بوضع نمط جديد يصطلح عليه الديمقراطية الإلكترونية، كأداة لإشراك المواطنين في عملية صنع السياسات وفضاء جديد يخضع فيه القادة السياسيون للمحاسبة[485].

واللافت للنظر أن الفرص المتزايدة للمشاركة في العملية السياسية قد تزامنت مع تراجع الثقة في المؤسسات السياسية وتزايد استياء المواطنين من السياسة، وهذا ما دفع بالعديد من الهيئات التنفيذية والتشريعية حول العالم إلى تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل أن تكون أكثر شفافية و أكثر مساءلة وفعالية، وذلك باستثمار موارد كبيرة لتحديث عملياتها، وتنفيذ مناهج جديدة قائمة على التكنولوجيا في ممارسة الوظائف الحكومية التقليدية[486]، حيث بدأت البرلمانات تستغل التقدم في تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات لدعم وظائفها العديدة وتحديث أجهزتها، من خلال تطبيق التكنولوجيا في البيئة التشريعية، في إطار ما يسمى بـ "البرلمان الالكتروني".

أولا: التحول نحو البرلمان الإلكتروني وسبل تجديد الممارسة الديمقراطية

إذا سلمنا بأن التكنولوجيا الحديثة للاتصال والإعلام أصبح توظيفها ضروريا في الإدارة قصد تحسين وتطوير خدماتها في مجال التصرف الرشيد في مختلف الموارد المالية منها والبشرية، وتقريب الخدمة الجيدة إلى المواطن وإعلامه بكل مخططات و إنجازات الدولة في مختلف المجالات فإنه يمكن التساؤل عن أهمية وضرورة استعمال هذه التقنيات الجديدة من قبل البرلمان.

يمثل البرلمان صورة حقيقية تعكس ما يجري في المجتمع في مختلف مجالات حياة المواطن، فالبرلماني هو في حقيقة الأمر لسان حال المواطنين والفئات الاجتماعية والمنظمات الاقتصادية

---

[485] بن شعبان رمضان، "الديمقراطية الالكترونية: تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد 01، العدد 04، سنة 2013، ص 9.

[486] عبد العالي هبال، "البرلمان الالكتروني: أطر نظرية، علمية وتجارب دولية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 02، العدد 02، جويلية 2021، ص 338.

والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فإنه من المنطق أن يستعمل مختلف وسائل الاتصال والإعلام لتوثيق الصلة بينه وبين هذه الأطراف. ورغم تطور وسائل الإعلام التقليدية من حيث شكلها ومضامينها فإنه يصعب تغطية مختلف مجالات حياة هذه الفئات والشرائح وربط الصلة بها بالاعتماد على هذه الوسائل خاصة وأن البرلماني يمثل لا فقط الجهة التي ينتمي إليها، بل البلاد كلها[487].

لقد تعددت زوايا النظر في تعريف "البرلمان الإلكتروني" (E-Parliament)، إذ ركز تعريف المركز الأوروبي للبحوث البرلمانية والتنمية على الجوانب التنظيمية للبرلمان، حيث يتفاعل أصحاب المصلحة والعمليات ذات الصلة من خلال استخدام معايير تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات الحديثة من أجل تحقيق الشفافية والجودة والإنتاجية والكفاءة والمرونة، غير أن البرلمان الإلكتروني يمكن أن يتجاوز هذا التعريف ليشمل التأثير الأوسع نطاقا على الحكم وتنمية مجتمع المعلومات بصفة عامة، ولذلك ينبغي اعتبار البرلمان الإلكتروني مفهوما تكميليا يصف النهج المؤسسي لتطبيق التكنولوجيات الحديثة ومع ذلك، فإن هذا المفهوم يتطور باستمرار مع ظهور تكنولوجيات جديدة، وتظهر بشكل جلي تطبيقات تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات المبتكرة في البيئة البرلمانية مع تطور المجتمع العالمي للمعلومات[488].

ويمكن تعريف البرلمان الالكتروني على أنه "هيئة تشريعية مخولة لتكون أكثر شفافية ويمكن الوصول إليها ومساءلتها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"[489]، فهي تمكن الناس بكل تنوعهم، من أن يكونوا أكثر انخراطا في الحياة العامة، من خلال توفير معلومات ذات جودة أعلى

[487] حسين شنيني، بومدين بوداود، "البرلمان الالكتروني والديمقراطية الالكترونية كآليات للعمل السياسي الحديث"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01، سنة 2020، ص 76.

[488] عثمان الزياني، "البرلمان الالكتروني: تكنولوجيا الوظيفة التمثيلية و آفاق الاستشارات العامة في عصر الرقمنة"، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 14، ماي 2018، ص 9.

[489] Abdulsalam S. Mustafa, Mahammad Sharifov, "The Challenges of e-Parliament Adoption and its Mitigation", International Journal of Computing and Technology, Vol 5, No 6, 2018, P 80.

وإمكانية أكبر للوصول إلى وثائقها و أنشطتها البرلمانية، وهي مؤسسة يستخدم فيها أصحاب المصلحة المتصلون تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات لدعم وظائفها الأساسية المتمثلة في التمثيل وصنع القوانين والرقابة على نحو أكثر فعالية، ومن خلال تطبيق التكنولوجيا والمعايير الحديثة واعتماد سياسات داعمة، فإنها تعزز تنمية مجتمع معلومات منصف وشامل للجميع[490].

وبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن يكون البرلمان الإلكتروني أكثر شفافية، وأكثر سهولة في الوصول إليه وأكثر خضوعا للمساءلة، ويمنح البرلمان الإلكتروني المواطنين بكل تنوعهم القدرة على الانخراط بشكل أكبر في الحياة العامة لأنه يوزع معلومات أفضل وإمكانية أكبر للوصول إلى الوثائق والأنشطة البرلمانية. حيث يضع البرلمان الإلكتروني التقنيات والمعرفة والمعايير في صميم عملياته وظائفه المختلفة، ويجسد قيم التعاون والشمولية والمشاركة والانفتاح على الناس، وهي تشمل التكنولوجيا ولكن أيضا الحكامة والكفاءة[491].

والتحول نحو برلمان إلكتروني من شأنه أن يحقق جملة من النقاط أهمها[492]:

- ✓ التعريف بأنشطته على مستوى واسع وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي بما يساهم في استبدال وتغيير الأفكار المسبقة لدى الفرد والمجموعة من ناحية ومتابعة القضايا ذات الصلة بحياتهم الشخصية والقضايا الوطنية من ناحية أخرى بما يساهم في تغيير السلوك والاتجاهات والمو اقف تجاه البرلمان وتجاه أنفسهم.

[490] عثمان الزياني، البرلمان الالكتروني، مرجع سابق، ص 10.

[491] United Nations, World e-Parliament Report 2020, Retrieved from https://www.un.org/en/events/e-parliament-report-2020/ , P 78.

[492] عبد اللطيف بن كيلاني، البرلمان الالكتروني: أبعاده ومتطلبات تكريسه، مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية-مصر ديسمبر 2006، ص 36. ورد عند: حسين شنيني، بومدين بوداود، مرجع سابق، ص 77.



- ✓ توفير قاعدة معلومات أو معطيات تتضمن كل الإحصائيات الدقيقة والمحينة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بما يساعد البرلماني على الإلمام بالمشهد التنموي العام وتيسير تدخلاته والإسهام في اتخاذ القرار الملائم والصائب من قبل الحكومة.
- ✓ المساهمة في التنمية المحلية من خلال وضع المخططات والاستراتيجيات في إطار الاستثمارات المحلية عنه والجهوية والمركزية بالإضافة إلى متابعة تنفيذ البرامج والمساهمة في التقييم وصولا إلى الحكامة.
- ✓ متابعة العمل التشريعي وتقييمه وذلك من خلال الاتصال المباشر بالمواطن وبالمؤسسات والهياكل المعنية بالقوانين التي تم سنها والمصادقة عليها والوقوف عند ردود فعل المواطن كمدى استجابة هذه القوانين إلى حاجياته وطموحاته.
- ✓ تبادل المعلومات والاستشارة بين البرلمانيين بخصوص بعض القضايا تهم الشعوب والاطلاع على التجارب الوطنية في مختلف المجالات.

ولا شك أن التوجه في اعتماد البرلمان الالكتروني بات أمرا ضروريا، وحقيقة لا محيد عنها، بالنسبة إلى الكثير من الدول، حتى وإن كانت هناك فروقات على مستوى درجات التطبيق، والمغرب في اختياره اعتماد التكنولوجيا الرقمية في المؤسسة التشريعية يدخل في إطار استراتيجية المغرب الرقمية، وهي استراتيجية لا يمكن للمجلس إلا أن ينخرط فيها، إعمالا لتوجهات عالمية تسير عليها البرلمانات الوطنية في الدول الديمقراطية، طبقا للتوجهات والالتزامات التي تعهدت بها في المنتديات البرلمانية المتعددة الأطراف من قبيل وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي (البرلمانات والديمقراطية في القرن الواحد والعشرين)، وإعمالا لمنحى عالمي غير قابل للتراجع[493].

---

[493] بلاغ حول ورش البرلمان الإلكتروني بمجلس النواب، الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، على الرابط: https://bit.ly/3qFp0m1، تاريخ التصفح: 10/06/2023 09:28

وهناك متطلبات عديدة لإنشاء أو بناء البرلمان الالكتروني فمنها تقنية ومنها تنظيمية وأخرى فنية، ولكن أهم المتطلبات هي[494]:

- حل المشكلات القائمة في الو اقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الالكترونية، وللتمثيل على أهمية هذا تشير بأن البرلمان الالكتروني يحتاج إلى توفير المعلومات اللازمة للمواطنين عبر شبكة المعلومات.
- حل مشكلة توصيل خدمات شبكة المعلومات الدولية وتعميمها إلى أبناء الشعب في الدولة المراد تطبيق برنامج البرلمان الالكتروني فيها. لاسيما وأن غالبية الشعوب العربية قابعة تحت وطأة الفقر وعدم إمكانية الكثير من أبناء الشعب العربي من التواصل عبر شبكة المعلومات الدولية.
- إن البرلمانات وخاصة العربية منها أساسا لا تؤدي دورها بالشكل الصحيح في البيئة الو اقعية، لذا من الضروري أن يكون هناك مراجعة لعملية انتخاب البرلمانات فضلا عن أداء أعمالها.
- من مهام البرلمان الإلكتروني الانتخابات التي سوف تتم إلكترونيا فمن الضروري أن تعد برامج عمل لتوضيح وشرح معالم العملية الانتخابية الالكترونية.

لقد بدأ بالفعل نمو تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات وتطبيقات الويب في تغيير العلاقة التقليدية بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين أعضاء البرلمان، من أجل الاستجابة لهذه التطورات، يجب على البرلمانات تحديد استراتيجيات جديدة لتجنب التهميش في الفضاء العام، فعند تطوير فكرة البرلمان الإلكتروني، يرى البعض إمكانية إضافة وسائل جديدة لإعلام المواطنين والتفاعل معهم لإعادة إشراكهم في الشؤون البرلمانية، على أمل تقويض الاتجاهات السلبية في الرضا العام والمشاركة

[494] حسين شنيني، بومدين بوداود، مرجع سابق، ص 80.

في البرلمان، مع العلم أن استخدام التقنيات التفاعلية وحدها لا تكفي لإعادة بناء الثقة السياسية، لكن يمكن أن تكون أداة مهمة لمعالجة هذه المشكلة[495].

ثانيا: دور البرلمان الالكتروني في تكريس الشفافية وبناء الثقة بين المواطن والمؤسسة التشريعية

يرتبط مفهوم الشفافية كعنصر من عناصر الحكم الجيد بالقيم المؤسسية مثل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمساءلة، وزيادة كفاءة وفعالية السياسة العامة، سواء من حيث المخرجات أو من حيث الأثر، وعلى وجه أدق، يمكن تعريف الشفافية البرلمانية من خلال الإشارة إلى الممارسة البرلمانية على نطاق واسع بأنها المعرفة العامة بعمليات البرلمان والثقة في نواياها مما يؤدي إلى سن السياسة العامة وصناعة القوانين، ومن المسائل الأخرى المتعلقة بالشفافية البرلمانية التي تتطلب اهتماما خاصا وتركيزا ما يلي: العلاقة بين الشفافية والمساءلة واتخاذ القرار، أخلاقيات وسلوكيات أعضاء البرلمان، والحاجة إلى تعزيز العلاقات بين المجتمع المدني والهيئات المكونة، وتطوير الشبكات البرلمانية، وبالتالي فإن زيادة الشفافية وتعزيز المشاركة وتحسين جودة تكوين الرأي هي الأهداف الرئيسية لهذه الآليات[496].

وتعتمد الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومة والمساءلة، فضلا عن مشاركة الناس في العملية الديمقراطية، إلى حد كبير على جودة المعلومات المتاحة لأعضاء البرلمان والإدارات البرلمانية، ووسائل الإعلام والمجتمع، وعلى وصول المواطنين إلى البرلمان من خلال الإجراءات والوثائق، ويمكن تحسين ذلك من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي بدورها يمكن أن تعزز بشكل

[495] عثمان الزياني، البرلمان الالكتروني، مرجع سابق، ص 21-22.

[496] المرجع نفسه، ص 14.

كبير عملية صنع السياسات[497]، وقد ثبت أن التصويت الإلكتروني، على سبيل المثال، يزيد الثقة لأنه يسمح بسجل جيد ويضمن أن الناخب يعرف ما وقع عليه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبرلمان الإلكتروني أن يجسد قيم التعاون والشمولية والمشاركة والانفتاح على الناس، والتي يمكن أن تزيد من الثقة[498].

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تُعزى أزمة شرعية البرلمانات بشكل عام إلى عدم قدرتها على حماية تنوع مصالح المجتمعات التي تمثلها بشكل فعال، ويؤججها العجز في المساءلة حيث لا يمنح المواطنون دائما الوسائل لإصدار حكم مستنير على أداء ونزاهة شاغلي المناصب، وهي الفرصة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى الجمهور وتقديم محاسبة لإجراءات البرلمان والمشرعين، أي سجلات التصويت ومدونات وقواعد السلوك والحضور والأداء والنزاهة، ثم استغلالها بشكل متزايد في محاولة لاستعادة ثقة المواطنين، ويمكن للبرلمان الإلكتروني تعزيز الشفافية بعدة طرق، من بينها[499]:

- توفير الوصول إلى المعلومات: يمكن للبرلمان الإلكتروني تزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات البرلمانية، ومشاريع القوانين، وغيرها من الوثائق ذات الصلة من خلال البوابات الإلكترونية وقواعد البيانات.
- تسهيل المشاركة العامة: يمكن للبرلمان الإلكتروني أن يوفر للمواطنين فرصا للمشاركة في الإجراءات البرلمانية من خلال المنتديات عبر الإنترنت وجلسات الاستماع العامة وغيرها من المنصات الرقمية.

---

[497] عبد العالي هبال، مرجع سابق، ص 340.

[498] Inter-Parliamentary Union, World e-Parliament Report 2022. Retrieved from: https://bit.ly/45Zc1Mv, P 40.

[499] Abdulsalam S. Mustafa, Mahammad Sharifov, op.cit, P 81.



- **تحسين المساءلة**: يمكن للبرلمان الإلكتروني تحسين المساءلة من خلال تزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى المعلومات حول أنشطة ممثليهم وتمكينهم من مساءلة ممثليهم عن أفعالهم.
- **تعزيز الرقابة**: يمكن للبرلمان الإلكتروني تعزيز الرقابة من خلال تزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة الأجهزة الحكومية وتمكينهم من مراقبة أداء هذه الأجهزة.

إن البرلمان الالكتروني يجعل الشفافية البرلمانية كموضوع، له ويراهن على تمتينها وتعزيزها بالشكل الذي يعزز ثقة المواطنين في البرلمان، من خلال توفير جل المعلومات المرتبطة بالعمل البرلماني، حيث يجعل كل من مبادئ العلنية والولوجية والنشر هي الأساس، ويبقى البرلمان على مرأى المواطنين دون الانتقال إليه، بل تكفيهم نقرات على موقعه الالكتروني وما توفره باقي الوسائط الالكترونية الأخرى للاطلاع والاكتشاف والاستفادة من ثقافة برلمانية متنوعة لا تنقطع ومتجددة على مدار الوقت، وفيها ينكشف كل ما يدور بداخل البرلمان[500].

وفي هذا السياق، أصبحت المواقع الالكترونية التي تتيح الوصول إلى الحياة اليومية للبرلمان موردا رئيسيا للهيئات التشريعية لدعم عمل موظفيها وأعضائها، ولتوفير الوصول إلى المعلومات للمواطنين والتواصل مع ناخبيهم ومع المجتمع المدني، وتوفر معظم هذه المواقع تاريخا ووصفا لإجراءات الهيئة التشريعية، ومعلومات للزوار، وقوائم الأعضاء واللجان ومختلف المضابط، إلى جانب وسائل الاتصال بهم والمواد اللازمة للباحثين وغير ذلك من البنود ذات الأهمية، ويقدم

[500] عثمان الزياني، البرلمان الالكتروني، مرجع سابق، ص 16.

الكثيرون أيضا معلومات عن نص ووضع مشروع قانون، وروابط الوثائق ذات الصلة، وتاريخ أعمال اللجنة والأرضيات وأصوات مسجلة بشأن التدابير[501].

وعليه فإن إنشاء موقع الكتروني موثوق به يسهل الولوج إليه، ويملك نوع من الجاذبية، ودقيق من حيث المحتوى، ويقدم رؤية شاملة ومفهومة لمختلف الأنشطة البرلمانية، ويقدم روابط متعددة وقنوات للوصول، ويحتوي على مجموعة كاملة من المحتويات المؤسسية والتشريعية هو بيت القصيد في سبيل تعزيز مشروعية المؤسسة البرلمانية و انفتاحها على محيطها الخارجي[502].

وفي إطار الأوراش والبرامج الرامية لتأهيل عمل مجلس النواب وتطويره بانسجام مع المعايير الدولية والممارسات البرلمانية الجيدة، تبنى مجلس النواب مشروع "البرلمان الإلكتروني" الذي يهدف إلى تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والتواصل في جميع أشغال المجلس من أجل الحد من الاستهلاك المفرط للورق، والرفع من الشفافية وتحقيق انفتاح أكبر على المجتمع، وتعزيز قدرات المجلس في ممارسة صلاحياته، وتثمين أرشيف المجلس وتحقيق التراكم في الممارسة البرلمانية، ومن أجل توفير المعلومة البرلمانية للمواطنين بالسهولة والسرعة المطلوبة، تم إطلاق النسخة الإلكترونية الجديدة للبوابة الإلكترونية لمجلس النواب بأربع لغات، أكثر تفاعلية، مع توفير موقع خاص بكل نائب أو نائبة، وفضاءات لكل هيئة من هيئات المجلس. كما تم إخراج الجريدة الرسمية الإلكترونية للمداولات العامة لمجلس النواب التي أصبحت تنشر بصيغة إلكترونية فقط على البوابة الإلكترونية للمجلس[503].

والبرلمان الالكتروني يؤدي إلى خلق قاعدة بيانات عن القوانين واللوائح المعمول بها وكذلك مضابط الجلسات السابقة التي نوقشت فيها مثل هذه القوانين مما يساعد على التعرف على طبيعة

---

[501] Inter-Parliamentary Union, World e-Parliament Report 2016, Retrieved from: https://bit.ly/3P6eApV, P 87.

[502] عثمان الزياني، البرلمان الالكتروني، مرجع سابق، ص 24.

[503] بلاغ حول ورش البرلمان الإلكتروني بمجلس النواب، مرجع سابق.

المناقشات والظروف التي جرت فيها المناقشة وهذا في حد ذاته يمكنه من دراسة إمكانية تعديل هذه التشريعات إذا كان هناك لذلك ويثقله علميا من الدراسة والتحضير للمناقشات المتعلقة بالتشريعات الموجودة على جدول الأعمال وهذا في حد ذاته يخدم ويثري العملية التشريعية والنائب[504].

إن تحديث وظائف البرلمان بواسطة الرقمنة يشمل حتى الرقابة البرلمانية التي لا يمكن فصلها عن باقي اللبنات والوظائف الأخرى، وبالتالي، فتكنولوجيا المعلوميات والاتصال تأتي بفوائد جمة للرقابة البرلمانية، ذلك أنها يمكن أن تدمج المواطنين في قلب هذه الرقابة البرلمانية الالكترونية وتجعلهم ليس فقط كمتتبعين، وإنما كفاعلين باستطاعتهم أن ينذروا البرلمانيين بمجالات الرقابة التي يمكن أن تحظى باهتمامهم، ومكامن الخلل التي تنويها وتحوط بها من خلال تعليقاتهم وتعبيراتهم فالرقابة البرلمانية الالكترونية تحدث نسقا تقنيا رقميا يجمع بين البرلمان والحكومة والمواطنين يفضي إلى حكامة الرقابة البرلمانية[505].

إضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي إدخال وسائل الإعلام الجديدة إلى قيام البرلمانات بتوعية الرأي العام لتفهم دور البرلمان في الحكم في البلاد وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية وضع القوانين من خلال المشاورات وجلسات الاستماع العامة وعمل اللجان والانتخابات، فقد أضحت وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook, Twitter, Youtube...) جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، بحيث يمكن أن تغير التكنولوجيات الجديدة الطرق والأنماط التي يتواصل بها البرلمان والبرلمانيين مع المواطنين، ذلك أن مجال التواصل البرلماني في الفضاء التفاعلي يتزايد باضطراد واستمرار، إذ هناك تحول في التواصل البرلماني الذي توظف فيه وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يكشف جوانب من التغييرات في عملية التواصل في الفضاء الرقمي، ويتيح التنوع الكبير لأشكال وسائل التواصل الاجتماعي، ولكل برلماني

[504] بشير علي باز، البرلمان الالكتروني: إطلالة حول فكرة البرلمان الالكتروني العربي ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2015 ، ص 92. ورد عند: عثمان الزياني، البرلمان الالكتروني، مرجع سابق، ص 17.

[505] عثمان الزياني، البرلمان الالكتروني، مرجع سابق، ص 20.

اختيار أكثر أشكال وقنوات التواصل قبولا وفعالية، للتواصل مع أكبر عدد من المواطنين أو الناخبين على مستوى الدائرة الانتخابية، أو على المستوى الوطني[506].

وهناك العديد من الأمثلة الناجحة لتطبيق البرلمان الإلكتروني في دول العالم، والتي يمكن استخدامها كنموذج للبرلمانات الأخرى. على سبيل المثال: اعتمد البرلمان الإستوني نظاما للبرلمان الإلكتروني يسمح للمواطنين بالمشاركة في العملية التشريعية من خلال منصات على الإنترنت، واعتمد البرلمان البرازيلي أيضا، نظاما للبرلمان الإلكتروني يوفر للمواطنين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات البرلمانية ويمكّنهم من المشاركة في العملية التشريعية من خلال موقع عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، قام البرلمان الاسكتلندي بتنفيذ نظام البرلمان الإلكتروني الذي يوفر للمواطنين إمكانية الوصول إلى المعلومات حول الإجراءات البرلمانية ويمكنهم من المشاركة في العملية التشريعية بنفس الطريقة، حيث توضح هذه الأمثلة أنه يمكن تنفيذ البرلمان الإلكتروني بنجاح في بلدان مختلفة ويمكن أن يوفر للمواطنين وصولا أكبر إلى المعلومات وفرص المشاركة في العملية التشريعية[507].

خلاصة الفصل الثاني:

تتأثر الثقة السياسية بعوامل متعددة، أهمها سلوك النخب السياسية وأداء المؤسسات التمثيلية. كشفت نتائج البحث الميداني عن انخفاض كبير في مستويات الثقة السياسية لدى العينات المستجوبة، ووجود علاقة مباشرة بين سلوك النخبة البرلمانية وانخفاض ثقة المواطن في المؤسسة التشريعية. ومع ذلك، يلعب المواطن دورا في تدني مستويات الثقة في البرلمان أيضا، ويرجع ذلك جزئيا إلى بعض التصورات الخاطئة لدور المؤسسة البرلمانية واختصاصاتها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.

[506] المرجع نفسه، ص 26.

[507] Abdulsalam S. Mustafa, Mahammad Sharifov, op.cit, P 81-82.

يعتبر سلوك النخب البرلمانية وأداءها وقيامها بوظائفها ومهامها المطلوبة، أمرا حاسما في بناء وتراجع الثقة في البرلمان. تتمثل السلوكيات السلبية المسؤولة عن تدني مستويات الثقة في البرلمان في عدم وفاء النخب البرلمانية بوعودها الانتخابية، وضعف تواصلها مع المواطنين، و انتشار الفساد، وضعف الكفاءة السياسية والعلمية، بالإضافة إلى عدم تجديد هذه النخب واستمرار تواجد الوجوه السياسية ذاتها، إلى جانب التأثير البالغ الذي يترتب على المشاكل التي تواجه المؤسسات الحزبية.

بالإضافة إلى ذلك، يسهم الأداء البرلماني في تدني مستويات الثقة، ولا سيما عدم تمثيل البرلمان لمصالح المواطنين وضعف قنوات التواصل بينه وبين المواطنين. ينبغي أيضا الإشارة إلى ضعف الأداء التشريعي والرقابي الذي يمارسه البرلمان على مؤسسة الحكومة. كما كشفت نتائج البحث أن المواطن يرى أن البرلمان غير مستقل تماما عن بعض المؤسسات الأخرى، مما يقلل من قبول ومصداقية قراراته في نظر الجمهور.

يؤثر انخفاض الثقة السياسية بشكل واضح على سلوك الفرد السياسي والاجتماعي. يتجلى ذلك في علاقته بالمؤسسات والديمقراطية بشكل عام. ويتجلى التأثير السلبي في انخفاض نسب المشاركة السياسية والتخلُّف عن المشاركة في الانتخابات، وكذلك في الانحياز بعيدا عن العمل السياسي وعدم الانخراط في الأحزاب، وقلة المشاركة في الحركات الاحتجاجية، خصوصا في أشكالها العصرية مثل حملات المقاطعة والاحتجاجات الافتراضية كوسيلة بديلة عن المؤسسات التي فقدت ثقتهم.

ويكمن الحل لاستعادة ثقة المواطنين في المؤسسات التمثيلية عموما والبرلمان خصوصا في الاستثمار المتزايد في مفهوم الديمقراطية التشاركية، من خلال تطوير مؤسسات ووسائل وآليات تمكِّن المواطن من أن يكون شريكا في صناعة القرار ويحمل مسؤولية مشتركة، ويساهم في التأثير والتقييم العام. كما يجب استغلال التطورات التكنولوجية الحديثة لتعزيز الشفافية والتواصل المستمر بين البرلمان والمواطنين، وتعزيز الانفتاح على الرأي العام.



خاتمة:

قبل أكثرمن عقد من الزمن، تساءل عبد الله العروي، في كتابه "من ديوان السياسة" عمّا يجعل السياسة بئيسة عندنا؟ وكان جوابه "هو شموليتها، لا تنفصل "الغمزة" عن "الدّبزة"، القهر عن المؤالفة، السياسة/رعاية عن السياسة/تدبير. لم تتكون بعد نخبة سياسية واسعة تتأهل وتتجدد باستمرار، تتحمل المسؤولية لمدّة محدودة كعبء مُكلّف وبالتالي مؤقت، كمرحلة لازمة ضمن تجربة أوسع وأغنى، فيستطيع المرء أن يقول: هناك حياة قبل وبعد السياسة"[508]، ومن ثم يحق لنا أن نتساءل ونحن نناقش موضوع النخبة السياسية في علاقتها بالثقة في المؤسسات، كتيمة للحياة السياسية المغربية، وتحديدا إشكالية الدور الذي يمكن أن تلعبه النخبة البرلمانية في تحديد مدى ثقة المواطنات والمواطنين في المؤسسة التشريعية، هل نجحنا في تشخيص و اقع ثقة المواطنات والمواطنين في البرلمان وما يرتبط بها من إشكالات؟ وهل تمكنّا فعلا من الوقوف على تأثير النخبة البرلمانية في عملية بناء وتراجع هذه الثقة؟

إن الجواب على هذه الأسئلة يجب أن يستحضر الطرح الفرضياتي لهذه الدراسة كمنطلق للتفاعل العلمي مع خلاصات هذه الدراسة، وبالتالي القول بدءا -على سبيل التذكير- بوجود علاقة تأثيروتأثّرمباشرة بين سلوك وأداء النخب السياسية وبناء ثقة المواطنين في المؤسسات التمثيلية، لكن تمظهرات هذه العلاقة في الحياة السياسية المغربية تنبني على تناقض وشرخ واضح. فرغم الوظائف المهمة للنخب البرلمانية والأدوار المنوطة بها، إلا أنها لم تنجح في بناء ثقة المواطنات والمواطنين في البرلمان، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبيرفي مستويات الثقة السياسية، والذي تظهرتجلياته وتداعياته على السلوك السياسي للأفراد. فإلى أي حد تنسجم هذه الفرضية مع مخرجات ونتائج هذه الدراسة؟

---

[508] عبد الله العروي، من ديوان السياسة، المركزالثقافي العربي، الدارالبيضاء، 2010، ص 153.

نُشير في بالبداية، إلى أن دراسة هذا الموضوع أخذت منحيين، الأول نظري، والثاني ميداني، وهو ما يستدعي في المقام الأول بسط مجموعة من الملاحظات ذات البعد النظري، وهي على الشكل التالي:

- تحتل النخب السياسية البرلمانية مكانة هامّة على مستوى الحفاظ على توازن النظام السياسي، وتنظيم تفاعل مكوناته، وهي فاعل أساسي بين النسقين، الاجتماعي والسياسي، من حيث ازدواجية انتمائها، وتمثيليتها ذات البعدين الوطني والمحلي، وهي أيضا وجه من أوجه النظام السياسي والمؤسساتي للدولة، وضمن نظام سياسي مركب، تتفاعل هذه النخب وفق قنوات وسياقات مختلفة، تتنوع ما بين الاجتماعي والسياسي، وتساهم هذه التفاعلات بشكل كبير في تحديد علاقات النخبة السياسية بالبيئة التي تتحرك فيها، أساسا علاقتها بالفاعلين المدنيين من مواطنين ومجتمع المدني، وبباقي الفاعلين السياسيين. وإلى جانب التأثير الكبير للتنشئة السياسية والثقافة السياسية للمجتمع الذي تشتغل فيه هذه النخب في تشكيل سلوكها السياسي، فإن دوران هذه النخب وتجديدها هو أيضا مسالة محورية في مسار الفعل السياسي للنخبة.

- عند الحديث عن علاقة النخبة السياسية البرلمانية بمؤسسات النظام السياسي بشكل عام والبرلمان بشكل خاص، فإن مسألة الأداء تطرح نفسها بقوة، ليس أداء المؤسسات فقط، بل أداء هذه النخب أيضا، خاصة وأن هناك علاقة تأثير بين النخبة البرلمانية والبرلمان على مستوى الأداء المؤسساتي، وبالتالي فالنخبة البرلمانية هي أحد الموارد الأساسية لتقييم هذه المؤسسة، والحكم على مدى قدرتها، بحيث أن سلوك وأداء هذه النخب، كفاءتها، ودرجات عملها وكيفيات تعاطيها مع واجبات العمل البرلماني تؤثر بشكل كبير على أداء المؤسسة البرلمانية ومدى فاعليتها واستجابتها لتطلعات المواطنين. وتتعزز هذه المكانة أيضا من خلال التواصل البرلماني، أي وجود علاقة تواصلية ما بين الجانبين، المؤسساتي والمجتمعي.

- يصعب تصور أي ديمقراطية، أو مشروعية نظام سياسي في غياب علاقات اجتماعية وسياسية مبنية على أساس الثقة والرضا المتبادل، وفي هذا الإطار لا بأس أن نستحضر خطاب الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" الذي ألقاه في 15 يوليو عام 1979، حينما أكد أن الأزمة الحقيقية التي تواجه المجتمع الأمريكي في ذلك الوقت ليس الطاقة أو الكساد، و إنما التهديد الحقيقي للديمقراطية الأمريكية يكمن في تدني مستويات الثقة السياسية في الحكومة والكنائس والمدارس. والإعلام والمؤسسات العامة الأخرى، وأن العملية السياسية يمكن أن تنشط المجتمع الديمقراطي من خلال انتقاد سياسة الحكومة والحكم، وقدرة المواطنين على إخضاع النخبة السياسية للمساءلة وهو ما يقترب من جودة صنع القرار الديمقراطي[509]، والحالة المغربية لا تنفصل عن تجربة أمريكا، وإن كانت إشكالية تراجع الثقة في المؤسسات تعاني منها أعتى الديمقراطيات على مستوى العالم، إلا أن ما ينبغي التأكيد عليه هو ضرورة أن تكون النخبة السياسية على درجة من الوعي بخطورة وأهمية المرحلة، وكذا بالمسؤوليات المُلقات على عاتقها.

نظريا، يبدو واضحا الارتباط الأساسي بين سلوك وأداء النخبة البرلمانية ومسألة بناء الثقة في البرلمان. أو لنقل، أن النخبة حاضرة في جل معادلات ومؤشرات تراجع وبناء الثقة في البرلمان، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الثقة يمكن أن تتأثر بعوامل أخرى، منها ما هو ثقافي ومنها ما هو سياسي، وأحيانا تتأثر بعوامل أخرى ذات أبعاد اجتماعية و اقتصادية، وهذه المؤشرات لا يمكن التأكد منها إلا ميدانيا.

إن التجربة الميدانية التي قمنا من خلالها بدراسة حالة إقليم الجديدة (الدائرة الانتخابية الجديدة) كنموذج اجتماعي وسياسي، قائم الذات، من خلال فضاء عام محلي، يستدعي منا لفت الانتباه في الختام إلى ما يلي:

[509] Seymour martin lipset and Willam Schneider, "The decline of confidence in American institutions", Political Science Quarterly, Vol 98, No 3, 1983, P 379.

- يبدو واضحا التناقض الكبير بين تصورات النخبة البرلمانية وسلوكها، فهي من جهة واعية بأهمية دورها في بناء الثقة في البرلمان، وأن استمراريتها واستمرارية المؤسسة البرلمانية وقوتها رهينة بثقة المواطنات والمواطنين، وأن هذه الثقة يتم بناءها وتعزيزها عن طريق التواصل الدائم والفعال والانفتاح على المواطن، والوفاء بالوعود والبرامج الانتخابية، والنزاهة والشفافية، إلا أن سلوكها من جهة أخرى، لا يعكس هذا الفهم والتصور.

- تكشف جميع المؤشرات المعتمدة في الدراسة عن تدني كبير في مستويات الثقة البرلمان لدى العينات المستجوبة، ويمكن رصد هذه المؤشرات على الشكل التالي:

- مؤشر تقييم الأداء: مجموع نسب الرضا على أداء البرلمان ما بين راض تماما وراض إلى حد ما هي 26%.
- مؤشر تقييم سلوك النخبة البرلمانية: مجموع نسب الرضا على سلوك النخبة البرلمانية ما بين راض تماما وراض إلى حد ما هي 18%.
- مؤشر الثقة العامة في البرلمان: مجموع نسب الثقة العامة في البرلمان ما بين أثق تماما و أثق إلى حد ما هي 30%.
- مؤشر الثقة في النخبة البرلمانية: مجموع نسب الثقة العامة في النخبة البرلمانية ما بين أثق تماما و أثق إلى حد ما هي 20%.
- مؤشر قياس نسبة المشاركة السياسية: مجموع الذين يصوتون في الانتخابات التشريعية لا تتجاوز 16%.

- يرجع فقدان المواطن الثقة في النخبة السياسية البرلمانية وفي البرلمان إلى مجموعة من الأسباب أبرزها: سلوك وأداء النخبة البرلمانية وعدم وفاءها بوعودها الانتخابية، ضعف التواصل مع المواطنين، انتشار الفساد، ضعف الكفاءة العلمية والسياسية، عدم تجديد النخب البرلمانية

واستمرار نفس الوجوه، تأثر البرلمان بالمشاكل التي تعانيها الأحزاب السياسية، عدم تمثيل البرلمان لمصالح المواطنين، ضعف الأداء التشريعي والرقابي، وعدم استقلال البرلمان عن المؤسسات السياسية الأخرى.

- يرتبط تراجع الثقة في البرلمان بعدة عوامل، وأكثرها تأثيرا حسب نتائج البحث هو سلوك وأداء النخبة البرلمانية، توضحه مجموعة من المؤشرات من بينها: وجود دلالة إحصائية بين الثقة في النخب السياسية والثقة في البرلمان، يليه تأثير الأداء البرلماني على الثقة السياسية بالمؤسسة التشريعية، وتوضحه كذلك الدلالة الإحصائية بين الرضا على أداء البرلمان والثقة به.

- تراجع مستويات الثقة السياسية لدى المواطن، يساهم بشكل واضح نسبيا وإحصائيا في التأثير على سلوكهم السياسي، تجاه المؤسسات وتجاه العملية السياسية، ومن دلالاتها ارتفاع نسبة العزوف السياسي والانتخابي، ودرجات الاغتراب لدى المواطن، كما يساهم في بروز بعض السلوكيات الاحتجاجية، مع بعض الخصوصية المغربية، التي تتحدد في ظهور أشكال حديثة من الاحتجاج في الفضاء الرقمي، وحملات المقاطعة. لكن مع ذلك يظل المواطن متابعا للشأن السياسي.

في الختام، يتجلى وضوحًا أهمية هذا البحث في رصد موضوع الثقة في البرلمان بالمغرب، حيث تم التوصل إلى نتائج تؤكد وتعزز الطرح الفرضياتي لهذه الدراسة. لكن، رغم ذلك يصعب التسليم بشكل مطلق بفرضية هذا البحث، وذلك لأن الثقة في البرلمان كما كشفت نتائج هذه الدراسة لا ترتبط حصراً بالنخبة البرلمانية، وإن كان سلوك وأداء هذه الأخيرة هو الأكثر تأثيراً، إلا أنه لا يمكن إغفال مجموعة من العوامل الأخرى، المرتبطة أساساً بالأداء المؤسساتي، وتأثير الثقافة السياسية للمجتمع.

تأسيسا على ما سبق، وتفاعلا مع إشكالية هذه الدراسة، نقترح بعض الحلول المستخلصة من نتائج الدراسة الميدانية، والتي تعبر من جهة، عن تصورنا لتجاوز ما يطرحه الموضوع من إشكالات. ومن

جهة ثانية، تعبر عن انتظارات الفئات المستجوبة، والحلول التي ترى فيها سبيلا لتعزيز ثقتهم في المؤسسة البرلمانية.

- التفعيل الحقيقي للمبادئ الدستورية: وأساسا ربط المسؤولية بالمحاسبة، بحيث يجب أن يستحضر الجميع مبدأ المساءلة في كل تصرفاته الحاضرة والمستقبلية، وخاصة صناع القرار والتشريع، ولا يجب أن تُستثنى من المساءلة المؤسسات التي تساءل أو تراقب أو تفتحص أو تقترح، بمعنى أن يتخذ هذا المبدأ بعدا شموليا، وهو الأمر الكفيل بمحاربة أشكال الفساد والريع.

- التزام الأحزاب والنخب السياسية بوعودها الانتخابية: وذلك من خلال إعداد برنامج منطقي وعقلاني قابل للتطبيق ويتماشى مع واقع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن، لا أن تتخذ من الانتخابات وسيلة لتوزيع الوعود والأحلام التي تتبخر فور الفوز في الاستحقاقات.

- تجديد النخب السياسية واستقطاب الكفاءات والوجوه الشابة: إن غياب كل من الثقة والإقناع أحيانا، يزيد من حدة التحديات أمام النخبة السياسية التي عليها الوعي بطبيعة المرحلة السياسية الدقيقة التي يعيشها مغرب اليوم فإذا كان خطابها لم يعد يرقى إلى مستوى القبول لدى العديد من الفئات داخل المجتمع المغربي، فإن الأمر يتطلب من الأحزاب السياسية إعادة النظر في هياكلها واتساقها الداخلي، الذي يعكس ممارستها، وأساسا تجديد نخبها وقياداتها.

- الاهتمام ما أمكن بمسألة تجاوز الإكراهات التي يعانيها المشهد الحزبي بالمغرب: عبر تغيير نظرة النظام في حد ذاته لدور الأحزاب في النسق السياسي، وفرض إمكانية تبلور أحزاب فاعلة تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار، وعدم حصرها فقط في إطار مجرد "ديكور" يؤثث المشهد السياسي وتحاول من خلاله إضفاء نوع من الشرعية على المشهد الديمقراطي الشكلي.

- اعتماد استراتيجية تواصلية فعالة من قبل النخب السياسية والبرلمان: عبر التقرب الدائم من المواطن، والتعرف على مشاكله ومعاناته اليومية، ومحاولة إشراكه في التفكير الجمعي الذي يجب أن

يتجه أساسا نحو اتخاذ قرارات تنسجم مع تطلعات المواطن، وفي هذا السياق يجب الاستفادة من التحولات التي تعرفها التكنولوجيا الحديثة واستثمار قنوات التواصل، وتعزيز مفهوم "البرلمان الالكتروني"، والمفتوح وأن ينخرط البرلمان في أنشطة تثقيفية وإعلامية واسعة وتفعيل الموقع الالكتروني الذي سيتيح للمواطن التواصل مع البرلمان، إلى جانب استغلال النواب البرلمانيين لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل تواصل دائم يفكّ عقدة اللحظة الانتخابية.

- تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان: وذلك بخلق مساحة لفكرة المشاركة التي تتجاوز حالة ولحظة المواطن الناخب، من أجل تجاوز الفجوة الحاصلة بين المواطن والعالم السياسي وبين الناخبين والمقررين، عبر البحث عن قنوات جديدة للتفاعل والتواصل بين المؤسسة البرلمانية وبين المواطنين والمجتمع المدني خارج العلاقة التقليدية بين الناخبين وبين المؤسسة التشريعية المحصنة بمشروعيتها طول مدة الولاية، والحوار المدني البرلماني يمكن أن يساعد في تطوير المشهد السياسي، وتعزيز الروابط والحوار بين أعضاء البرلمان ومختلف الشرائح الاجتماعية.

وباعتبار الثقة عنصر قادر على تعزيز الرأسمال الرمزي للمؤسسة البرلمانية داخل المجتمعات، فإن حاجة البرلمان المغربي لهذا الرأسمال يفرض عليه السعي باتجاه بناء جسر علائقي بين كل من البرلمانين والمواطنين، يكون أساسه المصلحة العامة والتمثيل الحقيقي للأمة والتعبير عن حاجيات المواطنين وتطلعاتهم. ولن يتأتى ذلك إلا بوجود برلمان مفتوح، يسمح للمواطن بالتفاعل مع مدخلاته ومخرجاته، يحتضن نخب منتجة وذات كفايات قانونية، علاوة على وجود ترسانة قانونية تمنع الظواهر السلبية التي تتمظهر على مستوى هذه النخب من قبيل الغياب والاستخفاف بالمهمة النيابية، وكل هذا طبعا لن تقوم له قائمة إلا في ظل وجود إرادة سياسية تهدف إلى تمكين البرلمان من القيام بأدواره الدستورية.

جرد للائحة الجداول والرسوم البيانية:

1 – لائحة الجداول



2 – لائحة الرسوم البيانية



لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1 – الكتب

1. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الإصدار الأول 2009.
2. إبراهيم أبراش، المؤسسات والوقائع الاجتماعية من شريعة الغاب إلى دولة المؤسسات، بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
3. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات إي-كتب، 2011.
4. إبراهيم السهول، واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى 2021.
5. ابن عوف حسن أحمد، الرأي العام مفهومه وأساليب قياسه، دار أمواج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016.
6. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة 1994.
7. أحمد بوز، البرلمان المغربي البنية والوظائف دراسة في القانون البرلماني المغربي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، عدد خاص، سنة 2016.
8. أحمد سليم البرصان، علم السياسة المفاهيم والأسس، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2014.



9. أفين خالد عبد الرحمن، المركز القانوني لعضو البرلمان: دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2017.

10. ألان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة، سلسلة دراسات فلسفية (57)، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق-سوريا، 2000.

11. أمينة المسعودي، الوزراء في النظام السياسي المغربي-الأصول-المنافذ-المآل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2001.

12. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2005.

13. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم-مراجعة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، أبريل 1999.

14. تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2010.

15. توم بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتقديم محمد الجوهري-علياء شكري-محمد علي محمد-السيد محمد الحسيني، سلسلة علم الاجتماع المعاصر-الكتاب السادس، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1988.

16. توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض نضمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1976.

17. جودية خليل، المنهجية القانونية: دراسة نظرية معززة بتطبيقات عملية، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الثالثة 2022.



18. جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2009.

19. جون كلايتون توماس، مشاركة الجمهور في القرارات العامة: مهارات واستراتيجيات جديدة للمديرين بالحكومة، ترجمة فايزة حكيم، أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2001.

20. جون ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1997.

21. جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم-عبد الأحد السبتي-عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر-الرباط، الطبعة الثالثة 2013.

22. حسام شحادة، المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى 2015.

23. حسن طارق، السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 92، سنة 2012.

24. حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، افريقيا الشرق، 2000.

25. حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق-مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب، أفريقيا الشرق،1997.

26. حماني أقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مركز طارق ابن زياد-مطبعة فيدبرانت، الرباط، الطبعة الأولى أكتوبر 2002.

27. ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، معهد الدراسات الدراسات الاستراتيجية، العراق، الطبعة الأولى 2006.

28. رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، دار توبقال للنشر-الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1986.

29. روجر ويمر، جوزيف دومينيك، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو أصبع، فاروق منصور، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2013.

30. سارة نصر محمد، مؤسسة الرئاسة والبرامج الحوارية-المعالجة الإعلامية وعلاقتها باتجاهات الجمهور، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2020.

31. ستيفن دي تانسي، علم السياسة: الأسس، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية 2013.

32. سعاد الشرقأوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، الطبعة الثالثة 2007.

33. شاڤا فرانكفورت، ناشمياز دافيد ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى 2004.

34. صمويل هنتنجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسام نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2017.

35. طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2009.



36. عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، منتدى المعارف، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2013.

37. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2008.

38. عبد الإله بلقزيز، نقد السياسة: في أمراض العمل السياسي، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2019.

39. عبد الحي بنيس، نصف قرن من الحياة البرلمانية في المغرب: 1963-2013، مطبعة البيضأوي، الطبعة الأولى 2013.

40. عبد الرحمان الماضي، الحكامة الترابية التشاركية: منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي، منشورات حوارات، سلسلة أطروحات وأبحاث، العدد 2، سنة 2014، طبعة 2014.

41. عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سحبان، منتدى بدائل المغرب، الرباط، يناير 2014.

42. عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، دفاتر وجهة نظر (14)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2007.

43. عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الأعيان: آليات إنتاج الوجاهة السياسية، دفاتر العلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الثالثة 2013.

44. عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب: مفارقات التوريث والاستحقاق، مركز العلوم الاجتماعية، الرباط، الطبعة الرابعة 2020.



45. عبد العزيز أشرقي، الجهوية الموسعة نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2011.

46. عبد العزيز أشرقي، تموقع الأحزاب في المشهد السياسي بين إخماد صراعاتها والسباق نحو المناصب الوزارية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018.

47. عبد العلي القريشي، التنمية المحلية بين الديمقراطية التمثيلية والبراديغمات الجديدة للديمقراطية التشاركية، مكتبة الرشاد-سطات، الطبعة الأولى 2022.

48. عبد الغني السرار، الأحزاب والممارسة الديمقراطية بالمغرب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى 2021.

49. عبد اللطيف أكنوش، السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، 1988.

50. عبد اللطيف أكنوش، و اقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، مكتبة بروفانس-الدار البيضاء، 1999.

51. عبد اللطيف المودني، الديناميات المحلية وحكامة الدولة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013.

52. عبد الله العروي، من ديوان السياسة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2010.

53. عبد الله ساعف، رهانات التحول السياسي في المغرب، منشورات دفاتر سياسية، الطبعة الأولى 2004.

54. عثمان الزياني، السلوك والأداء البرلماني بالمغرب الولاية التشريعية السادسة 1997-2002 نموذجا، الجزء الأول، سلسلة الدراسات والأبحاث، منشورات مجلة الحقوق المغربية-الرباط، الطبعة الأولى 2011.



55. عثمان سحبان، الثقة السياسية في ضوء الواقع الحزبي وتداعيات كورونا، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، فاس، 2021.

56. عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، الطبعة السادسة 2012.

57. عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية 1989.

58. علي الصاوي، قياس أداء البرلمان في الدول العربية: مقاربة نوعية ومؤشرات كمية، نور للنشر، 2017.

59. عمار علي حسن، المجاز السياسي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، شتنبر2021.

60. عمرو محمد عبد الحميد، العداء لوسائل الإعلام: التحديات المهنية واستعادة ثقة الجمهور، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2019.

61. فرانسيس فوكوياما، الثقة الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1998.

62. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1998.

63. قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2004.

64. كارل شميت، أزمة البرلمانات، ترجمة فاضل جتكر، دراسات عراقية، (دون ذكر باقي المعلومات).



65. كيت ناش، علم الاجتماع السياسي المعاصر: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة ذيب بن محمد الدوسري، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2017.

66. لحسن أمزيان، السلطان المحلي بين القبيلة والحزب: دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخبة المحلية المغربية، منشورات دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى 2013.

67. ماجد عثمان، قياس الرأي العام: من النظرية إلى التطبيق، دار الشروق، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2011.

68. محمد أتركين، الدستور والدستورانية من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2007.

69. محمد أتركين، نظام المعارضة البرلمانية، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة والدراسات والأبحاث، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014.

70. محمد أديب السلاوي، الأحزاب السياسية المغربية: 1934-2014، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى 2015.

71. محمد أزلماط، الديمقراطية بالمغرب تصورا وممارسة، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة البحث الأكاديمي(12)، الطبعة الأولى، (دون ذكر السنة).

72. محمد باسك منار، المشهد السياسي في المغرب: دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011، مطبعة النجاح الجيدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2018.

73. محمد ذياب النسعه، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية: مدينة معان نموذجا، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2023.

74. محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الرابعة 2018.



75. محمد شقير، السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011.

76. محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب بين الشفافية السياسية والمقاطعة الشعبية، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى 2015.

77. محمد شقير، القرار السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1992.

78. محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية، افريقيا الشرق، 1991.

79. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة 2004.

80. محمد عبد المعبود مرسي، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي، مكتبة العليقي-القصيم، السعودية، الطبعة الأولى 2001.

81. محمد يحيا، المغرب الدستوري-النظرية العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية على ضوء دستور المملكة لفاتح يوليوز 2011، مطبعة اسبارطيل، طنجة، طبعة 2013.

82. مشتاق طلب فاضل، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التوجهات السياسية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2019.

83. مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1995.

84. منذر صالح جاسم الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2013.

85. منصور مرموقة، القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة أنتروبولوجية، ابن نديم للنشروالتوزيع، وهران-الجزائر، الطبعة الأولى 2015.

86. موريس دوفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري-الأنظمة السياسية الكبرى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، الطبعة الأولى 1992.

87. موريس دوفيرجيه، علم اجتماع السياسية، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1991.

88. مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2001.

89. مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزأوية-ليبيا، الطبعة الأولى 2007.

90. نادية أبو زاهر، دور النخبة الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2013.

91. هدى رزق، صناعة النخب السياسية في لبنان 1992-2009 ظروف، قوانين ونتائج، بيسان للنشروالتوزيع والإعلام، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2011.

92. وفاء علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى 2014.

93. وليد محمد سالم، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم العربية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2014.

94. يعقوب يوسف الكندري، علي أسعد وطفة، ثقافة التعصب عند النخب: دراسة في اتجاهات الشباب، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 2017.

2 – الأطاريح الجامعية

1. امنة الخلوقي، إدماج الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2020/2019.
2. خدوجة خلوفي، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في المغرب العربي-دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر-كلية الحقوق بن عكنون، السنة الجامعية 2012/2011، (منشورة على الموقع: https://bit.ly/3vkkF79).
3. زين العابدين حمزاوي، النخبة السياسية ومسألة الثبات والتحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2004-2003.
4. سعيدة الكداري، النخب الجهوية والتنمية جهة طنجة تطوان الحسيمة نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2018/2017.
5. صفية لعزيز، الديمقراطية التشاركية بين التحديات والرهانات المستقبلية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، السنة الجامعية 2016/2017.



6. عبد الرحيم خالص، الناخب والمنتخب: دراسة سوسيوسياسية حول التواصل النيابي بالمغرب-الدائرة الانتخابية بْزُو واوزيغت نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، السنة الجامعية 2014/2013.
7. عبد الرحيم نافع، صورة الأحزاب السياسية لدى الرأي العام المغربي حالة سكان مدينة الفقيه بن صالح كرأي عام محلي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2002/2001.
8. عزيزة حاجي، النخب السياسية في المغرب محاولة للتحديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2002/2001.
9. فهد كرطيط، الديمقراطية التشاركية وآلياتها الإجرائية بين النموذج المغربي والتجارب المقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية بفاس، السنة الجمعية 2022/2021.
10. محمد سدقاوي، الديمقراطية التشاركية المحلية في المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2015/2014.

11. محمود الخوجة، النخب السياسية في المغرب النخب الصحراوية نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، السنة الجامعية 2014/2015.

12. مريم الناصر، إشكالية التجاذب بين الاستمرارية والتغيير في النسق السياسية المغربي: دراسة حول التوجهات الجديدة للإصلاح في المغرب من دستور 1992 إلى دستور 2011، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط أكدال، السنة الجامعية 2011/2010.

13. مصطفى بوسنينة، النخبة المحلية ورهان الجهوية المتقدمة بالمغرب دراسة سوسيوقانونية للمنتخب الجهوي 1997-2015، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، السنة الجامعية 2018/2017.

14. نبيل الأندلوسي، المشاركة السياسية بالمغرب مقاربة للثابت والمتحول في التنشئة السياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2015/2014.

15. نزهة أخ العرب، سؤال ثقافة المواطنة وأزمة النخبة السياسية في المغرب: قراءة تحليلية في منشأ العلاقة ومآلها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2017/2016.

16. نورالدين قربال، الديمقراطية التشاركية والحق في تقديم عرائض وملتمسات في مجال التشريع: دراسة مقارنة في ضوء دستور 2011، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون



العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق، السنة الجامعية 2020/2019.

17. وفاء علي داود، عوامل بناء الثقة في الأحزاب في نظم الديمقراطيات الناشئة، أطرحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2015.

3 – الرسائل الجامعية

1. بوزيد الريكاط، دور النخبة المحلية في صناعة القرار المحلي: الجماعة الحضرية لكلميم نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2010/2009.
2. سارة كريم، النخبة السياسية ورهان الانتقال الديمقراطي في المغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2013/2012.
3. سعيد سيتر، التقليد والحداثة في النسق السياسي المغربي المؤشرات الدينية والسياسية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2009/2008.
4. سميحة الفقير، العزوف الانتخابي دراسة ميدانية – مدينة طنجة نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد الملك السعدي-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، السنة الجامعية 2008/2007.



5. عبد الرحيم منار السليمي، التعايش السياسي والدستوري قراءة تأويلية لبنية النظام السياسي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة القاضي عياض-مراكش، السنة الجامعية 1997.

6. عبد الله حداد، السلوك السياسي من منظور المقاربة الحقوقية: دراسة في و اقع الديناميات الانتخابية والاحتجاجية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، السنة الجامعية 2020/2019.

7. عفرون مريم، حامق خديجة، الثقة السياسية في الجزائر دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي 2009-2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر 2016، (منشورة على الموقع: https://bit.ly/3I5TZyC).

8. محمد علالي، النخب السياسية المحلية ورهان تدبير الشأن العام المحلي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات، السنة الجامعية 2016/2015.

2 – المقالات

1. إبراهيم قاسمي، "النخب السياسية الحزبية والتنظيمات الجمعوية أية علاقة"، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 28، سنة 2021.

2. أحمد أعراب، "أزمة النخبة السياسية بالمغرب من العور القانوني والأخلاقي لترشيد الفعل السياسي إلى عدم تكريس ثقافة العقاب الانتخابي"، مجلة دراسات اقتصادية وقانونية، العدد 6-7، سنة 2022.



3. إدريس لكريني، "النخب الحزبية و أثرها على العمل البرلماني بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 22/21، سنة 2012.

4. أسماء الشقري، "الحكامة البرلمانية في ضوء الإصلاح الدستوري لسنة 2011"، مجلة مسالك في الفكروالسياسة والاقتصاد، العدد 44/43، سنة 2016.

5. إصلاح عبد الناصر، "الأحزاب السياسية ورأس المال الاجتماعي بين التكامل والاختلاف-رؤى نظرية"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 55، العدد 02، سنة 2017.

6. أمال قاسيمي، "دور وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الجديدة في التنمية السياسية تغيير الأنساق القيمية وتشكيل الثقافة السياسية"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 02، العدد 06، مارس 2018.

7. إيهاب أحمد محمد إسماعيل، "إشكالية مفهوم الثقة والاسهامات السوسيولوجية في دراستها"، حوليات عين شمس، المجلد 45، عدد يناير-مارس، سنة 2017.

8. بن شعبان رمضان، "الديمقراطية الالكترونية: تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية، المجلد 01، العدد 04، سنة 2013.

9. ثريا الحلوي، "دور الإعلام الجديد في المشاركة السياسية نموذج المملكة المغربية"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، العدد 06، فبراير 2019.

10. جابر لبوع، امحمد حجاجي، "إشراك المواطنات والمواطنين في المبادرة التشريعية"، ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، مركز تفاعل للدراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019.



11. جليلة حديدي، "الأحزاب المغربية وسؤال الثقة"، مجلة القانون والمجتمع، العدد السابع، أكتوبر 2022.

12. جمال الدنسيوي، "أزمة الثقة في المؤسسة البرلمانية بالمغرب: تأملات في مثلث التمثيل النخبة والأداء" ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019.

13. جمال صالح متولي الزناتي، "محددات الثقة السياسية واستحقاقها-تقييم ذاتي لعينة من الشباب الجامعي حول أداء المؤسسات السياسية وشبه السياسية"، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد الثاني، العدد 02/01، سنة 2020.

14. الحبيب استاتي زين الدين، "الأحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة"، سياسات عربية، العدد 46، سبتمبر 2020.

15. الحبيب استاتي زين الدين، "الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية"، مجلة عمران، المجلد 6، العدد 22، خريف 2017.

16. الحبيب استاتي زين الدين، "من الاحتجاج على التسلط إلى سلطة الاحتجاج: حالة المغرب"، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 453، نوفمبر 2016.

17. حسين شنيني، بومدين بوداود، "البرلمان الالكتروني والديمقراطية الالكترونية كآليات للعمل السياسي الحديث"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01، سنة 2020.

18. حسين علوان حسين، "إشكالية بناء ثقافة مشاركة في الوطن العربي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، سنة 2008.



19. حكيمة ماهير، "البرلمان المغربي والسياسات العمومية: في اتجاه المأسسة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 157، سنة 2021.

20. حمدان رمضان محمد الخالدي، سعد طلب عبد الحماد الجنابي، "الثقة السياسية بين المواطن والحكومة دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف شرائح المجتمع العراقي"، مجلة العلوم الاجتماعية-المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين، العدد 17، سنة 2021.

21. خالد برجاوي، "النظامان الداخليان لمجلس النواب وإشكالية التحيين والملاءمة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 56، ماي-يونيو 2000.

22. خالد كاظم أبو دوح، "مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها-دراسة ميدانية على عينة من المتعلمين بمحافظة سوهاج"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 04، سنة 2019.

23. خليد المرابط، "حكامة المهام الانتخابية وتجديد النخب السياسية بالمغرب دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 27، سنة 2021

24. خيرة قول، "دور النخب المحلية في تفعيل المشاركة السياسية داخل المجتمع المحلي"، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 14، سنة 2015.

25. رانيا علاء السباعي، "اتجاهات قياس الثقة: جدل المؤشرات والمقاييس"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد 18، العدد 71، سنة 2018.

26. رشيد الدكالي، "الثقة السياسية وفعل المشاركة السياسية: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، مجلة رهانات، العدد 56، سنة 2021.



27. رشيد المدراسي، "الوظيفة الرقابية للبرلمان المغربي على أعمال الحكومة في ظل دستور 2011"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد 02، سنة 2019.

28. رشيد بنمبارك، "المجتمع المدني بالمغرب: تحليل نظري"، المجلة المغربية للبحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 01، سنة 2022.

29. رضوان قطبي، "شبكات التواصل الاجتماعي والفعل الاحتجاجي بالمغرب: حملة المقاطعة نموذجا"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد السابع، أبريل 2019.

30. زكرياء أقنوش، "تدني النضج السياسي لدى النخبة البرلمانية بالمغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 50-49، مارس 2016.

31. زكرياء أقنوش، "حول أزمة الأحزاب السياسية بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 59-60، سنة 2021.

32. زهير لخيار، الديمقراطية التشاركية والتمكين التنموي في الدستور المغربي 2011، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 8، سنة 2012.

33. زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، سنة 2007.

34. سلمان بونعمان، "وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، مجلد 2009.

35. سميحة ديفل، "الأخطاء المنهجية في كتابة إشكالية البحث والحلول المقترحة"، مجلة دراسات، المجلد 10، العدد 2، سنة 2021.



36. شفيق عبد الغني، "النخب المحلية والعلاقات الزبونية دراسة في بعض آليات إعادة إنتاج النفوذ بالمجال القروي المغربي"، المجلة العربية لعلم الاجتماع-إضافات، العدد 35، صيف 2016.

37. شوقي نذير، جمال قتال، "الديمقراطية التشاركية: قراءة في المفاهيم والأهمية"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 01، سنة 2019.

38. عبد الحميد إنجي محمد إنجي، "دور المؤسسات الوسيطة في تعزيز الثقة"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد 18، العدد 71، سنة 2018.

39. عبد الرحمان الماضي، "تماس الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية: العرائض نموذجا"، منشورات مجلة العلوم القانونية-سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد 08، سنة 2017.

40. عبد الرحيم أضاوي، "تدخل المجتمع المدني في مجال التشريع من خلال تقديم الملتمسات" المجلة المغربية للحكامة القانونية والقضائية العدد 6، سنة 2019.

41. عبد الرحيم العطري، "الأعيان في المجتمع القروي المغربي"، المجلة العربية لعلم الاجتماع-إضافات، العدد 10، ربيع 2010.

42. عبد الرحيم خالص، "البرلمان والمواطن مدخل لدراسة الروابط التواصلية بين النائب البرلماني والمواطن الناخب"، المجلية المغربية للسياسات العمومية، العدد 13، سنة 2014.

43. عبد الرحيم خالص، "النخبة السياسية والانتخابات التشريعية بحث حول خصائص ومحددات صناعة النخب النيابية بالمغرب" ضمن مؤلف جماعي: تشريعيات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات قراءة في النتائج والتداعيات، دار العرفان-أكادير، طبعة 2018.



44. عبد الرزاق حسن، "الأحزاب السياسية وإشكاليات الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07، العدد 02، سنة 2022.

45. عبد العالي هبال، "البرلمان الالكتروني: أطر نظرية، علمية وتجارب دولية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 02، العدد 02، جويلية 2021.

46. عبد العزيز الصادقي، "مبدأ استقلالية البرلمان المغربي"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، العدد 14، فبراير 2022.

47. عبد الله ساعف، "النخب المغربية الحالية وإشكاليات الإصلاح"، دفاتر الشمال، العدد 01، سنة 1996.

48. عبد الله غازي، "واقع مساهمة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام الترابي"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص بالجماعات الترابية، أكتوبر 2020.

49. عبد المالك إحزرير، "المجتمع المدني في الزمن السياسي من التمثيلية إلى المشروع التشاركي"، ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019.

50. عثمان الزياني، "إشكالية الثقة في البرلمان بالمغرب: قراءة في أنماط التمثلات المجتمعية وقياس الرأسمال الرمزي"، مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، العدد الأول، سنة 2018.

51. عثمان الزياني، "الأحزاب السياسية والاشتغال بمنطق الكارتل طبوغرافيا مأزق التمثيل الحزبي وامتهان سلوك التواطؤ"، مجلة تكامل للدراسات والابحاث متقاطعة المعارف، العدد 01، سنة 2021.

52. عثمان الزياني، "الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب-دراسة في ظل الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016"، ضمن مؤلف جماعي: المسار الديمقراطي في المغرب، المركز المغربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2017.

53. عثمان الزياني، "البرلمان الالكتروني: تكنولوجيا الوظيفة التمثيلية و آفاق الاستشارات العامة في عصر الرقمنة"، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 14، ماي 2018.

54. عثمان الزياني، "النخبة البرلمانية في ضل دستور 2011 بين انحصار الفعل البرلماني و انتشار طبائع السلوك غير القويم وعوز الفعالية"، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 56-57، سنة 2013.

55. عثمان الزياني، "سلوكيات النخبة البرلمانية في المغرب مقاربة في الميزات الباثولوجية"، مجلة وجهة نظر، العدد 43، سنة 2010.

56. عصام القرني، "محددات السلوك السياسي بالمغرب: من العزوف إلى فقدان الثقة"، ضمن مؤلف جماعي: التجربة الانتخابية بالمغرب في ضوء اقتراع 08 شتنبر 2021، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، الإصدار 15، الطبعة الأولى.

57. علاء الدين بالنور، "التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، سنة 2021.

58. عنترة بن مرزوق، "إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 01، سنة 2017.

59. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، "أثر الأخبار الزائفة على أبعاد الثقة المجتمعية والسياسية"، مجلة الديمقراطية، المجلد 18، العدد 71، سنة 2018.



60. فاطمة غلمان، إدريس لكريني، "إشكالية العزوف السياسي في المغرب: الانتخابات التشريعية نموذجا"، مجلة الديمقراطية، العدد 33، السنة التاسعة، يناير 2009.

61. محمد الساسي، "العزوف الانتخابي وعلاقته بوضع ونتائج اليسار المعارض"، ضمن مؤلف جماعي: الانتخابات التشريعية 7 شتنبر 2007: اللعبة والرهانات، مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية، العدد 2.

62. محمد الغالي، "النخب البرلمانية في المغرب"، مجلة الديمقراطية، العدد 25، السنة السابعة- يناير 2007.

63. محمد مونشيح، "النخبة البرلمانية وإشكالية التجديد محاولة أولية في التحديد"، مجلة وجهة نظر، العدد 43، سنة 2010.

64. محمد نور البصراتي، "أثر الحوكمة الإلكترونية على بناء الثقة في البرلمان المصرى: التصويت الالكتروني نموذجا"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 09، العدد 04، سنة 2020.

65. محمد نور البصراتي، "دور الثقة السياسية في تحقيق الانتماء وبناء مؤسسات الدولة خلال المراحل الإنتقالية بالتطبيق على حالة مصر بعد 25 يناير"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 01، يناير 2016.

66. مريم بوطاهر، "مؤشرات تقييم الأداء البرلماني محاولة للتحليل"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، سنة 2019.

67. المصطفى منار، "الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني التحديات وفرص النجاح"، ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019.



68. مفتاح الحسوني الجمل، محسن رمضان جابر، "التنشئة السياسية كمدخل لبناء الثقافة الديمقراطية-دراسة نظرية" المجلة العلمية، المجلد الأول، العدد 01، سنة 2020.

69. مينة بنلمليح، "العرائض كآلية من آليات الديمقراطية التشاركية"، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية-سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 12، سنة 2019.

70. نبيل فتال، "البرلمان المغربي بين آلية التشريع وإمكانية التقييم"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خالص، سنة 2019.

71. نورالدين التلمودي، "النظام الحزبي وتأثيره على الفعل السياسي بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكروالسياسة والاقتصاد، العدد 60/59، سنة 2021.

72. نورة يحيا، "ظاهرة الاغتراب السياسي بالمغرب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 157، مارس-أبريل 2021.

73. هبة علي حسين، "دورالنخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي"، مجلة حمورابي، العدد 28/27، سنة 2018.

74. هشام العقراوي، "النخبة المحلية وصناعة القرار المحلي"، منشورات مجلة دفاتر قانونية-سلسلة دفاترإدارية، العدد 4، سنة 2018.

75. هشام موساوي، "التواصل السياسي مقاربات ونماذج بنية الرسالة السياسية"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 04، سنة 2018.

76. وفاء علي علي داود، "الثقة السياسية عوامل الهدم والبناء"، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد 32، سنة 2014.

77. وفاء علي علي داود، "حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية"، مجلة الديمقراطية، المجلد 11، العدد 44، سنة 2011.



78. يوسف بن هيبة، "النخب البرلمانية بالمغرب حالة مجلس النواب خلال الولاية التشريعية التاسعة"، مجلة مسالك في الفكروالسياسة والاقتصاد، العدد 60/59، سنة 2021.

3 – القوانين

1. دستور 2011 الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600.
2. القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.108 صادر في 23 من شوال 1437 (28) يوليو 2016)، الجريدة الرسمية عدد 6492 – 14 ذو القعدة 1437 (18 أغسطس 2016)، ص 6077، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 71.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشرف رقم 1.21.102 بتاريخ 8 سبتمبر 2021، الجريدة الرسمية عدد 7021، ص 6747.
3. القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر (2011)، الجريدة الرسمية، عدد 1989 – 26 ذو القعدة 1432 (اكتوبر 2011)، ص 5172، كما وقع تغييره بالقانون القانون التنظيمي رقم 07.21، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.37 صادر في 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6987 – 15 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3417.
4. القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 صادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) ، الجريدة الرسمية عدد 4470 بتاريخ 24

ذي القعدة 1417 (3 أبريل 1997)، ص 570، كما تم تغييره بالقانون رقم 11.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.29 بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 218.

6 – التقارير والدراسات

1. رشيد أوزار، فرانشيسكو كولين، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020-البرلمان وما وراءه في المغرب تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، المعهد المغربي لتحليل السياسات، نسخة 2020.
2. تقرير اللجنة الاستشارية الجهوية حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الثاني حول الجوانب المؤسساتية، على الرابط: http://www.regionalisationavancee.ma/PageAR.aspx?id=8
3. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2022، "إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق"، أكتوبر 2022، منشور على الرابط: https://shorturl.at/zENUV .

7 – المنشورات الالكترونية

1. بلاغ حول ورش البرلمان الإلكتروني بمجلس النواب، الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، على الرابط: https://bit.ly/3qFp0m1
2. جاسم محمد دايش، "ماهية السلوك السياسي" موقع الحوار المتمدن، على الرابط: https://bit.ly/3YK9cev
3. الحبيب استاتي زين الدين، "الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية: الشارع بديل المؤسسات في المغرب"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الوحدة العربية على الرابط: https://bit.ly/40dnAeX

4. حسن طارق، "المغرب.. هل قلتم أزمة وساطة؟" مقال منشورعلى موقع صحيفة العربي الجديد، على الرابط: https://bit.ly/3oiAsTP

5. الصديق نخلي، "ظاهرة الاغتراب السياسي بالمغرب"، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، على الرابط: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=61892&r=0

6. عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: https://bit.ly/3hIyYis

7. محمد الرضواني، "علاقة النخب السياسية والجماهير والتحول الديمقراطي"، مقال منشور على منصة "المنهل" على الرابط: https://bit.ly/3POVCT4

8. محمد الهشامي، "قراءة في القانون التنظيمي 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تقديم الملتمسات في مجال التشريع"، الموقع الإلكتروني لمجلة القانون والأعمال، على الرابط: https://bit.ly/3oBLzre

9. محمد امباركي، "سلمية الحراك وعدوانية السلطة والمقاولة: نحو قراءة سوسيولوجية لحراك المقاطعة"، الموقع الالكتروني لمركز دراسات الوحدة العربية، على الرابط: https://bit.ly/3GUMMjw

10. مصطفى جالي، "احتجاجات المغرب بين أزمة الوساطات وأزمة التوافقات"، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://bit.ly/41ulXJr

11. الموقع الالكتروني لجهة الدار البيضاء سطات: https://casasettat.ma/ar/province/el-jadida

12. هشـــام العقـــراوي، "الفعـــل الاحتجـــاجي بـــالمغرب مـــن الفضـــاء العمـــومي الـــو اقعي إلـــى الافتراضـــــي"، موقـــــع المركـــــز الـــــديمقراطي العربـــــي، علـــــى الـــــرابط: https://democraticac.de/?p=80428#_ftn1

المراجع باللغة الإنجليزية:

1 – Books:

1. Christian Schnaudt, Political Confidence and Democracy in Europe, Springer International Publishing AG, part of Springer Nature, 2019.
2. Francis Fukuyama, social capital and civil society, IMF Working Papers, (74), 2000.
3. Robert Putnam, making democracy work civil traditions in modern 323meri, Princeton University Press, 1993.

2 – Periodical:

1. Abdulsalam S. Mustafa, Mahammad Sharifov, "The Challenges of e-Parliament Adoption and its Mitigation", International Journal of Computing and Technology, Vol 5, No 6, 2018.
2. Aylin Aydin and Cerem I. Cenker, " Public Confidence in Government: Empirical Implications from a Developing Democracy", International Political Science Review, Vol 33, N2, 2012.



3. Chris Eccles, "Restoring Trust in Government", in the book "New Accountabilities, New Challenges" edited by John Wanna, Evert A. Lindquist and Penelope Marshall, ANU Press, 2015.

4. Daniela Braun and Swen Hutter, "Political trust, extra-representational participation and the openness of political systems", International Political Science Review, Vol 37, No 2, March 2016.

5. Daniela Braun and Swen Hutter, "Political trust, extra-representational participation and the openness of political systems", International Political Science Review, Vol 37, No 2, March 2016.

6. David Easton, an approach to the analysis of political systems, world politics, Vol 9, No 3, 1957.

7. Jack Citrin, "The Political Relevance of Trust in Government." The American Political Science Review, Vol. 68, No 3, 1974.

8. James Coleman, "social capital in the creation of human capital," 324merican journal of sociology, Vol 94, 1988.

9. James M. Avery, " Videomalaise or Virtuous Circle?: The Influence of the News Media on Political Trust", International Journal of Press/Politics, Vol 14, No 41, October 2009.

10. Kenneth Newton, " Trust Social Capital Civil Society and Democracy", International Political Science Review, Vol 22, No 2, 2001.



11. Luis Garrido Vergara,"political elites and social change in modern societies", revista de sociologia, N 28, 2013.

12. Marc Hetherington and J. Husser, "How Trust Matters: The Changing Political Relevance of Political Trust", American Journal of Political Science, V 56, N 2.

13. Marc Hetherington, "The Political Relevance of Political Trust", The American Political Science Review, Vol 92, N 4, 1998.

14. Martin A. Schwartz, "The Importance of Stupidity in Scientific Research Source", Journal of Cell Science, vol 121, N 11, 2008.

15. Nick Martin and Sarah L de Lange, and Wouter van der Brug, "Holding on to voters in volatile times: Bonding voters through party links with civil society", Party Politics, Vol 28, No 2, March 2022.

16. Patti Tamara, "The political philosophy of trust and distrust in democracies and beyond", The Monist, Vol 98, No 4, October 2015.

17. S. Feldman, "The Measurement and Meaning of Political Trust", Political Methodology, Vol 9, 1983.

18. Seymour martin lipset and Willam Schneider, "The decline of confidence in American institutions", Political Science Quarterly, Vol 98, No 3, 1983.

19. Umit Karakoc, "The Connection Between Political Trust and Protest Behavior", Journal of Conflict Resolution, V 58, No 5, 2014.



20. William Mishler and Richard Rose, "What Are The Origins of Political Trust?" Comparative Colitical Studies, Vol 34, N1, 2001.

21. Yuksel Alper Ecevit and Ekrem Karakoc, "The perils of semi-presidentialism: Confidence in political institutions in contemporary democracies", international political Science review, Vol 38, N1, 2017.

3 – Reports:

1. Inter-Parliamentary Union, World e-Parliament Report 2016, Retrieved from: https://bit.ly/3P6eApV
2. Inter-Parliamentary Union, World e-Parliament Report 2020, Retrieved from https://www.un.org/en/events/e-parliament-report-2020 /
3. Inter-Parliamentary Union, World e-Parliament Report 2022. Retrieved from: https://bit.ly/45Zc1Mv

4 – Web Sites:

1. Mohammed Masbah, "What Protest in Morocco Reveals about Public Trust in Political Parties", Moroccan Institute for Policy Analysis, Article link: https://mipa.institute/en/5834
2. Neelmani Jaysawal, "Civil Society Democratic Space and Social Work", SAGE Open – SAGE Journals, Article link: https://doi.org/10.1177/2158244013504934

المراجع باللغة الفرنسية:



1 – Ouvrages:

1. Dominique Wolton, il faut sauver la communication, ed flammarion, paris, 2005.

5 – Articles:

1. William Genieys, "Nouveaux regards sur les élites de politique", Revue française de science politique, Vol 56, N1, février 2006.

6 – Sites Web:

1. Haut-Commissariat au Plan du Maroc, Monographie de la province d'El Jadida 2021, Le site de la Direction Régionale de Casablanca-Settat: https://bit.ly/42BDuCb

